

# الفجر الساطع والضياء اللامع

في شرح الدرر اللوامع

لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي  
ت : 1082 هـ

دراسة وتحقيق  
أحمد بن محمد البوشخي

المجلد الثاني

الفجر الساطع  
والضياء اللامع  
في شرح الدرر اللوامع

العنوان : الفجر السالم والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع

تأليف : أبي زيد عبد الرحمن بن القاضي ت 1082 هـ

دراسة وتحقيق : أحمد بن محمد البوشخي

تاريخ إصدار الطبعة الأولى : 2007 م / 1428 هـ

الإيداع القانوني : 2007/1562

الطبع : المطبعة والوراقة الوطنية - زنقة أبو عبيدة -

الحي الحملي - الداوديات - مراكش

الهاتف : 024 30 37 74 / 024 30 25 91

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

# الفجر الساطع والضياء اللامع

في شرح الدرر اللوامع

لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي  
ت: 1082 هـ

دراسة وتحقيق:  
أحمد بن محمد البوشخي

الجزء الثاني



# فصل في ضم ميم الجمع عند ورش



## فصل في ضم ميم الجمع عند ورش

قال في الكافية:

كـذا ربيعـة المنـون في النصب أو في غيره يسكن<sup>(1)</sup>

ثم قال رحمه الله:

(47) وصل ورش ضم ميم الجمع إذا أتت من قبل همز القطع

أخبر أن ورشا يضم ميم الجمع ويصلها بواو إذا أتت من قبل همز للقطع، وأراد بها العموم، فتدخل همزة الأصل نحو: أنكم، وهمزة الاستفهام وفي ضمنه أنه يسكنها مع غيرها وذلك إذا لم يلحقها ساكن.

فإن قيل: ورش يصلها مع غير همزة القطع إذا اتصلت بالضمير.

قيل: إنما ذكر موضع الخلاف، وكلامه يقتضي أن مع غير همزة القطع لا يصل ضمها بل تبقى مضمومة وليس كذلك.

قال الشارح: حالات الميم ثلاثة: الضم، والصلة بالواو، والضم من غير صلة، فالضم من غير صلة لا يكون إلا مع الساكن الخ كلامه<sup>(2)</sup>.

المجراد: لو قال:

وصل بعد الضم ميم الجمع ورشهم من قبل همز القطع<sup>(3)</sup>

---

(1) شرح الكافية الشافية ج 4 ص 1979- تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى مكة المكرمة دار المأمون للتراث.

(2) كلام الشارح هذا لم أقف عليه في المظان التي رجعت إليها.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 185/أ مخطوط الخزينة الحسنية رقم 1096 مجموع.

قال القيجاطي: إنما ضم ورش الميم ووصلها مع الهمزة دون غيرها لأنه لو سكنها معها لعاد إلى تحريكها على أصله في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فأبقاها على أصلها إذ هو الأولى بها من تحريكها بحركة عارضة<sup>(1)</sup>.

## فصل في أحكام ميم الجمع

إذا: ظرف زمان لما يأتي، والعامل فيها جوابها، وهو محذوف دل عليه ما قبله والتقدير وصلها، والجملة بعدها في موضع خفض بإذا، من متعلق بأتت، همز القطع: مضاف ومضاف إليه.

ثم قال رحمه الله:

(48) وكلها سكنها قالون ما لم يكن من بعدها سكون

اختلفت الروايات في ضبط لفظه: وكلها فرواها الحضرمي بالنصب وهي الرواية الأولى، ورواها المكناسي والبليقي بالرفع، وثبت في رواية الحضرمي ما لم يكن في رواية المكناسي ما لم يجئ وفي رواية البليقي اللفظتان معا.

أخبر الناظم أن قالون يسكن ميم الجمع مطلقا سواء كان بعدها همزة أو غيرها ما لم يجئ بعدها ساكن فإن جاء فإنه يتركها على ضمها، ويحذف الصلة لالتقاء الساكنين.

المجراد: وهذا الذي ذكر هو المشهور.

قال مكي في التنبيه: وهو اختيار ابن مجاهد<sup>(2)</sup>.

(1) إيضاح الأسرار الورقة (33/ب) وتمام الكلام "لا ندفع عنه الاعتراض".

(2) إيضاح الأسرار الورقة 34/أ.

وذكر الحافظ<sup>(1)</sup> وجهين وكذا في الحرز في قوله:

وقالون بتخييره جلا<sup>(2)</sup>

المنتوري: ذكر ابن مجاهد في كتاب السبعة: أن قالون روى عن نافع التخيير<sup>(3)</sup>.

قال ابن مجاهد: والذي قرأت به الإسكان<sup>(4)</sup>.

## فصل في أحكام ميم الجمع

قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط: كان قالون يخير في ضم [الجمع]<sup>(5)</sup> فأقراني فارس بن أحمد عن قراءته بضم الميم في جميع القرآن، وأقراني أبو الحسن عن قراءته بإسكان الميم، قال وهو اختيار ابن مجاهد<sup>(6)</sup>.

وذكر في التعريف: أن قالون كان يخير، قال: وخيرت أنا عند قراءتي فاخترت الضم ولا أمنع من الإسكان، لأن ابن مجاهد كان يأخذ به وبذلك قرأت على ابن غلبون<sup>(7)</sup>.

وقال في التمهيد: نحوه، ثم قال: وسألت ابن غلبون عن الضم فلم يعرفه<sup>(8)</sup>، وكان حق الناظم أن يذكر التخيير، لأن الداني ذكره، ولكنه اقتصر على المشهور المعمول به.

---

(1) المراد به أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت ترجمته.

(2) إبراز المعاني لأبي شامة ص 73 وصدرة: وصل ضم الجمع معرك داركا...

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

(4) المصدر نفسه.

(5) [في ج، هـ] [الجميع].

(6) المصدر نفسه.

(7) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 200 تحقيق د. التهامي الراجي.

(8) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.



قال ابن شعيب<sup>(1)</sup> في الاعتماد الاختيار عند القراء الإسكان لأبي نسيط.

المنتوري: وبالتخيير قرأت على شيخنا القيجاطي.

وكان يذهب إلى الإسكان ويختاره وبه قرأت على غيره، وبه آخذ، وعلى الإسكان في ميم الجمع لقولون اقتصر ابن غلبون في [التنكار]<sup>(2)</sup>، وكتاب الاختلاف بين ورش وقالون وابنه أبو الحسن في التنكرة<sup>(4)</sup>، والطلمنكي<sup>(5)</sup> في تأليفه في قراءة نافع ومكي في المفردات<sup>(6)</sup>، والمهدي<sup>(7)</sup> في الهداية<sup>(8)</sup>، وابن شريح<sup>(9)</sup> في الكافي<sup>(10)</sup>.

---

(1) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن شعيب القرطبي، مقرئ ضابط، قرأ القراءات على مكي بن أبي طالب وقرأ عليه القراءات عبد الرحمن بن عتاب، توفي سنة 472 هـ - الإقناع 81/1.

(2) [في د [التنكرة]].

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

(4) التنكرة لابن غلبون الجزء 1 صفحة 136.

(5) أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي الأندلسي، أول من أدخل علم القراءات إلى المغرب، توفي سنة 429 هـ، من كتبه "الروضة" في القراءات و"تفسير القرآن" - الديباج ص 19 وغاية النهاية 120/1 والأعلام 212/1.

(6) شرح الدرر للمنتوري الورقة 135/ب.

(7) أبو العباس أحمد بن عمار المهدي نسبة إلى المهدي في المغرب أستاذ مشهور توفي سنة 430 هـ، ألف عدة تصانيف منها التفسير المشهور والهداية في القراءات السبع - الإقناع 132/1.

(8) الهداية في قراءات السبع توجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة الحسنية برقم 1524.

(9) شريح بن محمد بن شريح الرعيني تقدمت ترجمته.

(10) شرح الدرر للولمع للمنتوري الورقة 135/ب.

والتذكير والمفردات<sup>(1)</sup>، وابن مطرف<sup>(2)</sup> في البديع<sup>(3)</sup>، وأبو الطاهر العمراني<sup>(4)</sup> في الاكتفاء<sup>(5)</sup>، وابن شفيع<sup>(6)</sup> في التنبيه والإرشاد<sup>(7)</sup>، وابن مهلب<sup>(8)</sup> في الشرح<sup>(9)</sup>، وابن طفيل<sup>(10)</sup> في العتبية<sup>(11)</sup>، وابن هشام<sup>(12)</sup> في التلخيص<sup>(13)</sup>، وابن غزوان<sup>(14)</sup> في أرجوزته<sup>(15)</sup>، وأبو محمد القرطبي<sup>(16)</sup> في مختصره<sup>(17)</sup>،

(1) المصدر نفسه.

(2) أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف اليساري الهلالي المدني مولى ميمونة رضي الله عنها توفي سنة 220هـ - الإقناع لابن الباذش 559/1.

(3) شرح الدرر المنتوري علم الورقة 135 / ب.

(4) أبو الطاهر العمراني لقد استقصيت مظان كثيرة فلم أقف على ترجمته.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ ب

(6) أبو الحسن عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع الأندلسي المري مقرئ حاذق مجود، وكان شيخا صالحا حسن الصوت بالقرآن، وأقرأ الناس بجامع المرية حتى مات سنة 514 هـ - الإقناع 294/1.

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 136/ب.

(8) ابن مهلب لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(9) شرح الدرر المنتوري الورقة 135/ب.

(10) ابن طفيل هو طفيل بن محمد بن عبد الرحمن بن عزيمة أبو نصر العيدي الإشبيلي عارف ضابط مجود توفي سنة 599 هـ - غاية النهاية 341/1 ترجمة رقم 1480.

(11) شرح الدرر المنتوري الورقة 135/ب.

(12) ابن هشام عبد الله بن يوسف تقدمت ترجمته.

(13) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

(14) ابن غزوان أحمد بن عبد العزيز بن خلف الفهري أبو العباس كان حيا سنة 553 هـ - بغية الوعاة للسيوطي 325/1.

(15) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

(16) أبو محمد القرطبي تقدمت ترجمته.

(17) شرح الدرر المنتوري الورقة 135/ب.

وابنه أبو بكر<sup>(1)</sup> في أرجوزته<sup>(2)</sup>، وابن هارون<sup>(3)</sup> في قصيدته<sup>(4)</sup>، وابن عبد الملك في الاعتماد<sup>(5)</sup>.

قال في التيسير: قالون باختلاف عنه<sup>(6)</sup>.

قال في الدر النثير: ذكر الحافظ هنا عن قالون: ضم ميم الجمع ووصلتها كابن كثير، وإسكانها كالجماعة<sup>(7)</sup>، وذكر عنه الشيخ<sup>(8)</sup> الوجيهين<sup>(9)</sup>، وذكر الإمام<sup>(10)</sup> الإسكان خاصة<sup>(11)</sup>.

تنبيه: قال الحافظ في هذه المسألة بخلاف عن قالون وقال في المفردات في رواية أبي نشيط عن قالون ما نصه: اعلم أن قالون كان يخير في ضم ميم

---

(1) أبو بكر بن أبي محمد القرطبي هو الإمام أبو بكر المخزومي القرطبي ولد سنة 410هـ أخذ عن مكى وروى عنه جماعة آخرهم وفاة القيسي نزيل مراكش توفي سنة 496هـ - معرفة القراء الكبار 446/1 ت 384.

(2) شرح الدر اللوامع الورقة 135/ب.

(3) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(4) شرح الدر اللوامع للمنتوري رقم الورقة 135/ب.

(5) شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

(6) التيسير في القراءات السبع ص 59.

(7) الدر النثير والعذب النميز في شرح كتاب التيسير لعبد الواحد بن محمد الأموي المشهور بالباهلي المتوفى سنة 444 هـ، توجد نسخة منه في الخزانة الحسنية برقم 1592/

مجموع (6).

(8) للشيخ هو مكى بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته.

(9) للتبصرة لمكى ص: 107.

(10) الإمام هو ابن شريح تقدمت ترجمته.

(11) للدر النثير والعذب النميز في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد "الحركة العارضة وحركة ميم الجمع" من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1592/مجموع (6).

الجمع ووصلها بواو، وفي إسكانها، ثم أخبر أنه قرأ على فارس<sup>(1)</sup> عن قراءته بضم الميم، وعلى أبي الحسن عن قراءته بإسكان الميم وبين العبارتين بَوْنٌ يعرض منه للناظر إشكال<sup>(2)</sup>.

ووجه البيان في ذلك ما نص عليه الشيخ في التبصرة<sup>(3)</sup> فقال ما نصه: وخير قالون [إسكانها]<sup>(4)</sup> وصلتها بواو<sup>(5)</sup>.

وكذلك روى الحلواني وأبو نشيط<sup>(6)</sup> عنه أنه خير فلا تبالي بأي رواية قرأت بالضم والإسكان، واختار ابن مجاهد<sup>(7)</sup> الإسكان<sup>(8)</sup>.

والاختيار عند القراء ضم (18/ب) الميمات كلها للحلواني وإسكانها لأبي نشيط.

والجواب: عن المعارضة أن عبارة التخيير يراعى فيها أصل الرواية عن قالون.

وعبارة الخلاف يراعى فيها اختيار القراء من حيث خصوا الإسكان بطريق أبي نشيط، وخصوا الضم بطريق الحلواني فكلاهما روايتان مختلفتان عن قالون.

اعلم: أن ميم الجمع لها أربع حالات:

---

(1) فارس بن أحمد تقدمت ترجمته.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

(3) التبصرة ص: 107-108.

(4) [ما بين [...] من أ، و ب].

(5) المصدر نفسه.

(6) أبو نشيط محمد هارون المروزي تقدمت ترجمته.

(7) ابن مجاهد أحمد موسى تقدمت ترجمته.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

حالة تحرك فيها بالضم وتوصل ضمتها بواو بالاتفاق.

وحالة تحرك فيها من غير صلة.

وحالة تسكن فيها.

وحالة فيها خلاف دائر بين الإسكان والتحريك مع الصلة، فالحالة

الأولى: إذا اتصل بها ضمير كقوله تعالى: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾<sup>(1)</sup> و ﴿فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ﴾<sup>(2)</sup> و ﴿ءَاذَيْتُمُونَا﴾<sup>(3)</sup>.

والحالة الثانية: إذا وقع بعدها في الوصل حرف ساكن.

والحالة الثالثة: إذا وقفت عليها.

والحالة الرابعة: ما عدا ما تقدم.

قال في الكنز: والمشهور التخيير كقول الحصري<sup>(4)</sup>، وقد نشر التخيير

عنه دون النشر وهو معنى قول الأهوازي<sup>(5)</sup>: "الوجهان سيان"<sup>(6)</sup>.

المجراد: وكلها: مبتدأ، والجملة بعده خبر، ولا يصح نصبه بفعل مضمر

يفسره الظاهر الذي هو سكنها على أن يكون من باب الاشتغال، كما أجازوه بعضهم<sup>(7)</sup>.

قلت: هو والله أعلم.

---

(1) سورة الأعراف الآية (43).

(2) سورة آل عمران الآية (183).

(3) سورة إبراهيم الآية (12).

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 9/ب مخطوط خزنة ابن يوسف رقم 55.

(5) الحسن بن علي الأهوازي تقدمت ترجمته.

(6) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 9/ب مخطوط خزنة ابن يوسف رقم 55.

(7) إيضاح الأسرار الورقة 34/ب.



المنتوري: ولفظه وكلها على رواية النصب، مفعول بفعل مضمر من  
يلب الاشتغال<sup>(1)</sup>.

ثم قال المجرد: نتيما لما تقدم لأن [كلا]<sup>(2)</sup> مضافة إلى الضمير لا تستعمل  
إلا توكيدا، أو مبتدأ فينصبه خطأ لمخالفته استعمال العرب<sup>(3)</sup>، وما من قوله: ما  
لم: مصدرية ظرفية على حد قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمْشَوْهُنَّ﴾<sup>(4)</sup>، ويروى  
ما لم يجي وما لم يكن.

فعلى رواية ما لم [يجي]<sup>(5)</sup>، يكون: سكون فاعل يجيء، [ومن بعدها  
متعلق بيجيء]<sup>(6)</sup>، وعلى رواية ما لم يكن سكون اسم [يكون]<sup>(7)</sup> وخبرها من  
بعدها وهو متعلق بمحذوف.

قوله: كما أجاز بعضهم: فيكون على هذا، الراجح [فيه]<sup>(8)</sup> النصب عملا  
بقول ابن مالك<sup>(9)</sup>: وبعد عاطف بلا فصل... الخ.

وقال الأستاذ الصغير<sup>(10)</sup>: [روايته]<sup>(11)</sup> بخط الناظم بنصب اللام<sup>(12)</sup>.

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم  
1096/مجموع.

(2) [في د [كلها].]

(3) إيضاح الأسرار الورقة 34/ب.

(4) سورة البقرة الآية 236.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(7) [في د [يكن].]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(9) ابن مالك محمد بن عبد الله تقدمت ترجمته.

(10) الأستاذ الصغير هو علي بن محمد وقد تقدمت ترجمته في الصفحة (124) برقم (614).

(11) [في د، هـ [رأيته].]

(12) شرح الدرر المنتوري الورقة 135/ب.

المنتوري: واعلم أن الفاشي في الكلام في "كل" إذا أضيفت إلى الضمير أن لا يعمل فيها عامل لفظي [وإنما ترفع بالابتداء كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴾ <sup>(1)</sup> أو تكون توكيدا كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ <sup>(2)</sup>، ويقل أن يعمل فيها [عامل لفظي] <sup>(3)</sup>، ومنه قول الشاعر: أنشده ابن مالك في شرح التسهيل:

تميل إذا مالت عليه دلاؤهم فيصدر عنه كلها وهو ناهل<sup>(4)</sup>

فالأولى ضبطه وكلها بالرفع على الفاشي في الكلام، وكان الناظم والله أعلم رجع من النصب إلى الرفع.

وقال المجاصي<sup>(5)</sup> وابن عبد الكريم<sup>(6)</sup>: كلها مبتدأ وأجازا نصبه على الاشتغال<sup>(7)</sup> ورده أجانا<sup>(8)</sup> والواريثي<sup>(9)</sup> بما عند المجراد.

(1) سورة مريم الآية (95).

(2) سورة ص الآية (73).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) الساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ج: 2/395، وفيه:

يميد إذا مادت عليه دلاؤهم \*\*\* فيصدر عنه كلها وهو ناهل

(5) المجاصي أبو عبد الله محمد تقدمت ترجمته في الصفحة (13) برقم (45).

(6) ابن عبد الكريم تقدمت ترجمته.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

(8) أجانا تقدمت ترجمته في ص: 88 برقم: 439.

(9) الواريثي تقدم ذكره برقم (547) الصفحة (110).

قال الحلفاوي<sup>(1)</sup> ما لم يجئ، قال بعض المقيدون هذه هي الرواية المشهورة<sup>(2)</sup>.

ويروى ما لم يكن وعليها اقتصر الوارثي<sup>(3)</sup> والمطماطي<sup>(4)</sup>.

ونص ابن مسلم عليها<sup>(5)</sup> واقتصر ابن عاجانا والمرسي ومن تبعهما كالشريشي<sup>(6)</sup> وابن عبد الكريم على ما لم يجئ.

تنبيه: لم يقع في رواية أحد منهم ما لم يقع الجارية على الألسنة فلحذره.

ثم قال رحمه الله:

(49) واتفقا في ضمها في الوصل إذا أتت من قبل همز الوصل

أي اتفقا ورش وقالون على ضم الميم إذا لقيها ساكن من غير صلة نحو بهم الأسباب<sup>(7)</sup> "ومن دونهم امرأتين"<sup>(8)</sup>، ففي: بمعنى على كما تقدم.

وقوله: إذا أتت... الخ أي مرسومة إذ لا وجود لهمز الوصل في حال الدرج.

---

(1) الحلفاوي تقدمت ترجمته.

(2) هكذا أورده المصنف رحمه الله هذا النص للحلفاوي للإشارة إلى المكان الذي نقله منه.

(3) في كتابه جمع المعاني الذرية والمباحث السنية في تقييد البرية في شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع.

(4) المطماطي هو إبراهيم بن يخلف بن عبد السلام التنسي انتهت إليه رئاسة التدريس والفتوى توفي بتلمسان/ نيل المحتاج 35-37 والحل السندسية ج 1 ص (679).

(5) ترجمة ابن مسلم عمر بن إبراهيم في الصفحة (15) رقم (54).

(6) هو سليمان بن محمد الشريشي تقدمت ترجمته في ص: (7) برقم (19).

(7) سورة البقرة الآية (166).

(8) سورة القصص الآية (23).

قال بعضهم: إنما أتى بقالون زيادة بيان [أو]<sup>(1)</sup> ليرفع الإيهام الذي في قوله: ما لم يكن من بعدها سكون إذ لم يبين بأي حركة يحركها فبين هنا. قوله: في الوصل... احترز من الوقف و [في]<sup>(2)</sup> ضمها متعلق باتقفا، وكذلك في الوصل، قاله المجراد، وعلق ابن عبد الكريم في الوصل بضمها<sup>(3)</sup>، وكذا المنتوري<sup>(4)</sup> وهو الظاهر.

قال بعضهم: قوله من قبل همز الوصل لابد فيه من تفصيل، فإن قلنا إنما سميت همزة الوصل لأنها يتوصل بها إلى الساكن، كان من باب الوصل والوصل في آخر الشطر قبله بمعنى الدرج، فقد اتفقا لفظا واختلفا معنى فهو تجنيس. وإن قلنا سميت همزة وصل لسقوطها في الوصل فهو إبطاء إذا اتفق الوصل الأول والثاني لفظا ومعنى انتهى<sup>(5)</sup>.

والتجنيس الذي وقع هنا يسمى تجنيس التماثل وهو إعادة اللفظ بعينه مع اختلاف المعنى وهو من بديع الكلام ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾<sup>(6)</sup>. فالأولى المراد بها القيامة، والثانية ساعة من الزمان، ففي كلامه التجنيس وليس بإبطاء.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح المنتوري الورقة 136/أ.

(4) محمد بن عبد الملك المنتوري تقدمت ترجمته في الصفحة (7) من هذا الكتاب رقم (15)، وشرح الدرر اللوامع له الورقة 136/أ مخطوط الخزنة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(5) محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 136/أ.

(6) سورة الروم الآية (55).

كقول بعضهم:

يا من أراه للزمان حسنة      وقد حوى من كل شيء حسنة (19/أ)  
إن غبت عني سنة فهي سنة      وسنة أراك فيها كسنة

## فصل في أحكام ميم الجمم

الجوهري: والإيطاء في الشعر إعادة القافية، واشتروطوا في دفع الإطاء  
سبعة أبيات وقيل عشرة وهو قبيح من حيث الجملة، لكن كلما قربت القافية من  
الأخرى قبح كما قال الخزرجي<sup>(1)</sup> و [يزكوا]<sup>(2)</sup> قبحه كلما دنا.

ثم قال رحمه الله:

(50) وكلهم يقف بالإسكان      وفي الإشارة لهم قولان

(51) وتركها أظهر في القياس      وهو الذي ارتضاه جل الناس

لما ذكر الخلاف في الميم أخبر أن ذلك في الوصل وأما في الوقف  
فالاتفاق على الإسكان لجميع القراء لأنهم شاركوا نافعا في هذا الحكم.

قوله: وفي الإشارة...الخ، الإشارة عبارة عن الروم والإشمام وهذا  
الحكم لمن ضمها، وأما من سكنها فلا..

قال الأستاذ الصغير<sup>(3)</sup>: اعلم أن الضمير من قوله وكلهم يقف: يحتمل أن  
يعود على القراء السبعة أو على أصل الأداء فإن أعيد على أهل الأداء [فهو

---

(1) الخزرجي أحمد بن مسعود القرطبي إمام في التفسير والفقه واللغة والعروض والطب،  
توفي سنة 601هـ - له تأليف حسان وشعر رائع - الأعلام 257/1.

(2) [في أ [يزكوا]].

(3) الأستاذ الصغير هو علي بن محمد تقدمت ترجمته.



مناسب لقوله، وفي الإشارة لهم قولان، لأن القولين لأهل الأداء<sup>(1)</sup>، وإن أعدناه على السبعة كان في كلامه تعقيد لأن الضمير من قوله، وفي الإشارة لهم غير صالح [للعود]<sup>(2)</sup> على السبعة، إذ لا نص عنهم في ذلك حسبما قاله مكي<sup>(3)</sup> فلو قدرت مضافا يتعلق به لهم تقديره في جواز الإشارة لهم قولان لحسن عوده على السبعة.

قال أبو محمد مكي ميم الجمع كسائر الحروف يلزم فيها ما يلزم الحروف المتحركة، وما علمت أن أحدا نص عليها بمنع ولا إيجاب، غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام، وبالروم والإشمام يعلم أنها كانت في الوصل مضمومة، وليس صلتها بواو بمانع من الروم والإشمام فهي بمنزلة هاء الضمير<sup>(4)</sup>.

ثم قال: والإسكان فيها حسن، وهو الأصل يعني أصل الوقف لا أصل الميم.

وقال أبو عمرو: حركتها جئ بها لأجل الصلة ليتوصل بها إليها، إذا لم يكن بد من ذلك فليست [بحركة]<sup>(5)</sup> هاء الكناية لأن الغرض إنما هو الإتيان بالواو زيادة في الجمع كما زيد في التثنية: الألف لا غير، فلما كانت الصلة لا تثبت في حال الوقف وكانت [زائدة]<sup>(6)</sup> وسقطت فيه بإجماع، وجب أن تذهب تلك الحركة رأسا لذهاب ما جئ بها إليه، فبقيت الميم ساكنة فامتنع الروم والإشمام<sup>(7)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(2) في ج [للعودة].

(3) مكي بن أبي طالب القيسي، تقدمت ترجمته.

(4) التبصرة لمكي بن أبي طالب ص: 109-110.

(5) [ما بين [...] من أ.].

(6) [ما بين [...] من أ.].

(7) التيسير في القراءات السبع للداني ص: 59.

وإليه أشار الشيخ<sup>(1)</sup> بقوله: وتركها أقيس يشير إلى قول الداني<sup>(2)</sup>، لأن الفرق الذي فرق به جليّ وهو كون الحركة في الهاء أصلية لم يؤت بها لأجل شيء يتوصل إليه كما جئ بحركة الميم وإن كان كل من الحرفين أصله الضم لأن هاء الضمير اسم صحيح على حرف واحد فلا يكون إلا متحركاً وميم للجمع إنما ضمت من أجل الواو إلا بضم الميم ضرورة، فوجب أن تذهب للضمة في الوقف لذهابها.

قال في التيسير فأما حركة ميم الجمع في مذهب من ضمها فلا تجوز الإشارة إليها بروم ولا إشماع لذهابها عند الوقف أصلاً<sup>(3)</sup>.

قال في الدر النثير<sup>(4)</sup>: يريد على قراءة ابن كثير باتفاق، وعلى قراءة قالون على أحد الوجهين<sup>(5)</sup>.

قال في الحرز<sup>(6)</sup>: وفي هاء تأنيث وميم الجمع... الخ.

قال في اللئالي الفريدة: وأما ميم الجمع فإنها تنقسم إلى ما يحرك في الوصل للجميع نحو: "لهم الناس"<sup>(7)</sup> "وأنتم الأعلون"<sup>(8)</sup> مما يقع قبل الساكن، وإلى ما تحرك بالضم موصولاً لبعض القراء ويسكن لبعض مما يقع قبل المحرك.

---

(1) الشيخ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تقدمت ترجمته.

(2) أبو عمرو الداني بن سعيد الداني، تقدمت ترجمته.

(3) للتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 59.

(4) الدر النثير والعذب النميز في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد، باب "الحركة العارضة وحركة الجمع" من نسخة الخزانة الحسينية رقم 1592 مجموع (6).

(5) المصدر نفسه.

(6) إبراز المعاني في شرح حرز الأمانى لأبي شامة الدمشقي ص 270، وتام البيت: وعارض شكل لم يكونا ليدخلا.

(7) سورة آل عمران الآية (173).

(8) سورة آل عمران الآية (139).

فأما النوع الأول: فلا يدخله روم ولا إشماء لأن الحركة عارضة لإلتقاء الساكنين [والعارضة لا ترام ولا تشم.

وأما النوع الثاني: فمن قرأه بالإسكان لا إشكال<sup>(1)</sup>.

ومن قرأه بالضم والصلة لم يدخله أيضا عند أبي عمرو وإليه أشار في الحرز<sup>(2)</sup>: وعلمه أن ميم الجمع لا حركة لها في الأصل، فترام أو تشم وإنما حركتها عارضة لأجل واو الصلة<sup>(3)</sup>.

وذهب مكي<sup>(4)</sup> إلى الجواز بمنزلة هاء الكناية<sup>(5)</sup> ورد عليه الداني<sup>(6)</sup> وبالغ في الإنكار، وفرق بينهما، بأن ميم الجمع كانت قبل الصلة وإنما حركت لأجل الواو، فلما ذهبت الواو في الوقف عادت الميم إلى أصلها من السكون فامتنعا كسائر السواكن، وهاء الكناية لم تضم لأجل واو الصلة بل كانت مضمومة فلما ذهبت الواو في الوقف عولمت الهاء معاملة سائر الحركات الأصلية فدخلها الروم والإشماء<sup>(7)</sup>.

وقال في الإقناع: ولا تجوز الإشارة إلى ميم الجمع الموصولة بواو لأن الميم إنما تستعمل عند ذهاب الواو ساكنة، أجاز مكي فيها الإشارة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي ص 270.

(3) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته.

(4) إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي ص: 270-271 وانظر نص الفاسي في اللئالي الفريدة في شرح القصيدة باب ميم الجمع، الورقة 7 من نسخة الخزنة الحسنية رقم 6973.

(5) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 127/1-128.

(6) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت ترجمته.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 136/ب.

وقال: إن الذي يمنعها خارج عن النص بغير رواية<sup>(1)</sup>.

قال أبي<sup>(2)</sup> رضي الله عنه بل مجير الروم والإشمام في ميم الجمع هو المفارق للنص لأن سيبويه نص على أن ميم الجمع إذا حذفت بعدها الواو والياء سكنت<sup>(3)</sup>.

قال في التحفة:

وقف مسكننا لكل القوم      والخلف في إشمامها والروم  
لجأز مكى ودان<sup>(4)</sup> منعاً      والحق قل أحق أن يتبع<sup>(5)</sup> (19/ب)

ثم قال:

ما قال الداني عندي أجود      وهو الذي يقرئ به المجود<sup>(6)</sup>  
وقال القيسي<sup>(7)</sup>:

على ميم الجمع قف بإسكانها كذا      روى الداني وامنع ما سواه عن الحبر  
كيحكم عن مك ولا فرق عنده      والأول مختار وقيت من الوزر<sup>(8)</sup>

---

(1) الإقناع 530/1-531.

(2) أب المصنف هو قاسم بن محمد بن أبي العافية، فقيه نحوي مشهور لازم أبا المحاسن كثيراً، وكان له مزيد وجهة مع أحمد المنصور، أخذ عن أبي العباس المنجور وغيره، توفي سنة 1022م، نشر المثاني 181/1.

(3) هذا من مسموعات المصنف عن أبيه.

(4) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت ترجمته.

(5) البيتان 124 و125 من الورقة 7/أ نسخة مخطوطة خاصة.

(6) البيت رقم (132) الورقة 8/ب.

(7) محمد بن علي بن جعفر أبو عبد الله القيسي فقيه من أهل قلعة حماد بالعدوة تعلم بقرطبة وولي قضاء فاس سنة 536هـ وكان ضعيفاً اعتزل واشتغل بالتدريس وتوفي بها... - الأعلام ج 279/6 يأتي ما بقي في الصفحة 340.

(8) الأجوبة المحققة في الوقف على ميم الجمع البيت 1 و2 من فصل مخطوطة خاصة حصلت عليها من خزانة زاوية مزوضة بضواحي مراكش.

وقال الحصري<sup>(1)</sup>:

ومن ضم ميم الجمع أسكن واقفا      فإياك أن يغريك بالجهل من يغر<sup>(2)</sup>

وقال الوهرائي<sup>(3)</sup>:

وخلف بإشمام وروم وجوزن      لمكيهم والداني بالمنع قد علا  
[وحيته]<sup>(4)</sup> ربط لـواو وبضمة      بوصل وإسقاط بوقوف تنقلا  
ولو قد [جرا]<sup>(5)</sup> روم لجئ بضمها      وكيف وحال الوقف تسكينها إن جلا  
ويحتج مكي بإطلاق رومهم      وشمامهم في الضم والرفع مسجلا  
ولم يفرقوا ما بين يحكم وأنهم<sup>(6)</sup>      وقل ربطها بالواو وليس معولا  
نعم اشبهت هاء الكناية عنده      وما ذاك بالمرضى لتجريدها اعقلا<sup>(7)</sup>

قوله: وتركها أظهر... الخ القياس حمل فرع على أصل لعللة جامعة بينهما.

قوله: وهو الذي ارتضاه... الخ كان حق الناظم أن لا يذكر الإشارة،  
لأن ذلك شيء قاله مكي وقاسه على غيره ولم يتابعه عليه أحد لمن يعتمد عليه  
لظهور فساد قياسه.

(1) علي بن عبد الغني الحصري تقدمت ترجمته.

(2) لم أقف على هذا البيت في منظومة الحصري ولدي مصورة منها.

(3) الوهرائي: تقدمت ترجمته.

(4) [في أ [وحجة وحيته].]

(5) [في د [جری].]

(6) يقصد القراء الذين ذكرهم بأسمائهم في الأبيات التي سبقت هذا البيت.

(7) الأبيات 66 إلى 71 من التقريب للوهرائي باب ميم الجمع مخطوطة خاصة.



قال ابن سفيان<sup>(1)</sup> في الهادي: لا خلاف بينهم في الوقف (30/ب) على  
ميم الجمع بالسكون من غير روم ولا إسمام<sup>(2)</sup>.  
وقال ابن شريح<sup>(3)</sup> في الكافي: اتفقوا على ذلك<sup>(4)</sup>.  
وحكى الداني في الاقتصاد: الإجماع أيضا<sup>(5)</sup>.

## في الوقف على ميم الجمع

قوله: يقف أصله يوقف فحذف الواو لوقوعها بين عدوتيهما، وأتى بصيغة  
الإفراد [مراعاة للفظ]<sup>(6)</sup>، [وهو فعل مضارع والفاعل مضمَر يعود على كلهم،  
والجملة خبر بالإسكان متعلق به وفي الإشارة متعلق بمحذوف لهم متعلق  
بالإشارة]<sup>(7)</sup> ويجوز مراعات المعنى نحو كلهم قائم أو قائمون، قاله أكثر  
[النحاة]<sup>(8)</sup>.

- 
- (1) ابن سفيان محمد بن سفيان القيرواني أستاذ حازق عرض بمصر على أبي الطيب  
ابن غلبون وقرأ عليه أبو العباس المهدوي، توفي سنة 415 هـ - الإقناع 185/1.  
(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 136/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.  
(3) ابن شريح محمد بن شريح تَقَمَّت ترجمته.  
(4) الكافي للإمام الرعيني ص 37 بهامش كتاب المكرر فيما تواتر من القراءات السبع  
للإمام أبي حفص عمر بن القاسم.  
(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 137/أ.  
(6) [في ب [مراعاة للفظ].]  
(7) [ما بين [...] لا يوجد في هـ...]  
(8) [في ب، ج، هـ [النحاة].]

وقال بعضهم: لا يعود إليها الضمير من خبرها إلا مفرداً مذكراً على  
[لفظها]<sup>(1)</sup>.

قولان: مبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لتقدم المجرور.

الحلفاوي: معنى أظهر أرجح قاله مرسى<sup>(2)</sup>.

وقال الوارثيني: أبين<sup>(3)</sup>.

وقال ابن عبد الكريم: أبين وأحسن وأولى<sup>(4)</sup>.

وقال المجاصي: أجود وأحسن وأولى وأشهر<sup>(5)</sup>.

وقوله في القياس: أي قياس العربية ثم قال واتفق ابن عبد الكريم  
والمجاصي على أن معناه قياس الوقف.

وتركها: مبتدأ ومضاف إليه، والضمير للإشارة أظهر خبر، وفي القياس  
هو متعلق بأظهر، وهو الذي مبتدأ، والذي وصلته في موضع الخبر.

## القول في هاء ضمير الواحد

ثم قال رحمه الله:

(52) القول في هاء ضمير الواحد والخلف في قصر ومد زائد

---

(1) [في هـ - بعضها].

(2) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 11/ب من نسخة الخزنة الحسنية رقم (6064).

(3) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني باب هاء الضمير الواحد مخطوطة خزنة  
تطوان تحت رقم 858.

(4) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 18 من خزنة ابن يوسف بمراكش رقم الكتاب 105.

(5) المصدر نفسه.

أتى بهذا الباب عقب الذي قبله للمناسبة [التي]<sup>(1)</sup> بينهما، وهو حذف  
 للصلة وإثباتها، وتسمى ضمير الواحد كما قال المصنف وهاء الكناية وهاء  
 [المضمر]<sup>(2)</sup> كما عند الشاطبي، وهاء الإضمار كما عند الحصري والمكي [كما  
 عند غيرهم...]

قلت]<sup>(3)</sup>:

ومكني أو إضمار أو مضمر حكوا ضمير كناية بهاء كذا [رووا]<sup>(4)</sup>

وهي الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكر الغائب، فالزائدة احترز [من  
 الأصلية]<sup>(6)</sup> نحو نفقه وجه أبيكم، والواحد المذكر احترز من الواحدة المؤنثة  
 نحو: خلفها ومن هاء السكت فإنها زائدة وليست بدالة على الواحد المذكر  
 [وتتصل]<sup>(7)</sup> بالاسم والفعل والحرف، رسله: اسم، جاء: فعل، به: حرف.

ابن الجزري: وهي عندهم هاء الضمير المكنى بها عن المفرد المذكر  
 الغائب<sup>(8)</sup> انتهى.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب، هـ.]

(2) [في ب [الضمير].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب، هـ.]

(4) [في ب [حكوا].]

(5) هذا من نظم المصنف رحمه الله.

(6) [في هـ [الأصلية].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(8) النشر في القراءات العشر 124/1.

قال بعض الشراح: هاء الضمير في إضافة الشيء إلى نفسه لكن تقول هاء [الضمير]<sup>(1)</sup> ويستقيم الكلام ويكون [المضمر]<sup>(2)</sup> [اسما]<sup>(3)</sup> لما يعود عليه<sup>(4)</sup>. [الأزهرى]<sup>(5)</sup> اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيتَه وسترته، وإطلاقه على البارز توسعا، والضمير [بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي مفقود، وهو اصطلاح بصري، والكوفية]<sup>(6)</sup> يسمونه كناية ومكنيا [لأنه]<sup>(7)</sup> ليس باسم صريح والكناية [تقابل]<sup>(8)</sup> الصريح انتهى<sup>(9)</sup>.

قال الداني في إيجاز البيان: وإذا أتت الهاء وهي لام الفعل، فليست بهاء كناية وإنما [هي]<sup>(10)</sup> أصلية (31/أ)، فلا تجوز صلتها بوجه إذ صلتها زيادة في كلمتها وذلك نحو قوله تعالى: "ما نفقه كثيرا"<sup>(11)</sup> و"فواكه كثيرة"<sup>(12)</sup>.

قال الأثري<sup>(13)</sup>: إن قوله تعالى: نفقه على مثل نفع وفواكه على مثل فواعل، فالحاء فيها لام من الفعل فهي من نفس الكلمة انتهى<sup>(14)</sup>.

(1) [في ب [المضمر].]

(2) [في هـ [الكلام].]

(3) [في ج، هـ [اسم].]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/أ.

(5) [في ج [الاهوزي].]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(7) [في ج [لأنهم] وفي هـ [لأنها].]

(8) [في ج [هاء بل] وفي هـ [تعليل].]

(9) المصدر نفسه شرح الدرر اللوامع الورقة 137/أ.

(10) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(11) سورة هود الآية 91.

(12) سورة المؤمنون الآية 19.

(13) الأثري لم أقف له على ترجمة له في كتب التراجم.

(14) سورة مريم الآية (46).

وقد تكون في الغير نحو: لئن لم تنته<sup>(1)</sup> انتهى.

[قال ابن الجزري: باختلاس كسرة الهاء من غير إشباع ويعبر عنه بالقصر، ويعبر في مقابله بإشباع الكسرة، ويعبر عنه بالصلة وبالمد أيضاً]<sup>(2)(3)</sup>.

قوله: القول الخ، أخبر أنه [يتكلم]<sup>(4)</sup> على المتفق والمختلف، فقوله القول في هاء ضمير الواحد يرجع إلى الاتفاق.

وقوله: والخلف في قصر (20/أ) يرجع إلى الاختلاف، وقد تكون في العين نحو: لئن لم تنته.

[الجعبري: وسمى القصد اختلاسا مجازاً]<sup>(5)</sup>، [وعبر بالقصر عن حذف الصلة ومنهم من يعبر بالاختلاس والحذف]<sup>(6)</sup>.

وذكر الداني في جامع البيان وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان: أن للقراء عبروا عن إثبات صلة الهاء بالمد، وعن حذفها بالقصر<sup>(7)</sup>.  
قال سيبويه: [وربما]<sup>(8)</sup> مدوا فقالوا: مساجيد ومنايير<sup>(9)</sup>.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/أ.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) النشر في القراءات العشر 124/2.

(4) [في د [تكلم].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/أ.

(8) [في هـ [وبها].]

(9) كتاب سيبويه 250/4 فلم يذكر هذا الجمع بصيغة المد وإنما بمفاعل.

قال الداني في إيجاز البيان: فجعل المد عبارة عن ثبوت الياء في ذلك،  
إذ هي حرف مد<sup>(1)</sup>، وقال في جامع البيان: نحوه فكذلك فعل الناظم.

فقوله: زائد أي زائد على الهاء، ولا يتوهم غيره، إذ ليست باب المد<sup>(2)</sup>.

قال في التحفة:

وهي التي تزداد فيما تدري دلالة للواحد المذكر

أسمائها في مقتضى الرواية ضمير أو إضمار أو كناية<sup>(3)</sup>

قوله: والخلف وجد بخط الناظم، بالجر عطف على هاء الكناية كأنه قال:

القول في الاتفاق والخلف في مد وقصر وفي قصر متعلق بالخلف.

وقال ابن عبد الكريم والمجاصي: والخلف معطوف على القول<sup>(4)</sup>.

وقال الوارثيني: معطوف على هاء، ولا يصح فيه الرفع عطفًا على

القول، إذ تقديره القول في الإتقان في هاء ضمير الواحد والخلف فيها<sup>(5)</sup>.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) الأبيات في التحفة رقم 164 و 165 الورقة 9/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(4) شرح الدرر اللوامع للمجاصي، الورقة 8/أ مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

(5) جمع المعاني الذرية للوارثيني باب هاء الضمير الواحد.

## صلة الضمير بالواو أو الياء

وقال المجاصي وابن عبد الكريم<sup>(1)</sup>: قوله زائد هو على حذف الموصوف أي مد حرف زائد فعلى ما قاله يقرأ بالإضافة<sup>(2)</sup>.

ثم قال رحمه الله:

(53) واعلم بأن صلة الضمير بالواو أو بالياء للتكثير

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والبلقيني بالواو أو بالياء، وكذا وقفت عليه بخط الناظم، وفي رواية المكناسي بالياء أو بالواو بتقديم الياء على الواو، ورواية تقديم الواو على الياء هي الأولى، لأن الأصل الواو<sup>(3)</sup>.

الجعبري: والضمير أخص [بها]<sup>(4)</sup> من الكناية، وهي اسم بنى لشبه الحرف تركيبا واقتتارا على حركة [نفقه]<sup>(5)</sup>، وكانت لتوحده، وكانت ضمة تقوية لها، ووصلت بمد لخفائها وانفرادها، وبه خالفت هاء نفقه وكانت واوا اتباعا وكسرت من الكسرة، والياء مجانسة، فصارت الصلة ياء لذلك خلافا [للحجازية]<sup>(6)</sup> وألحق [فهاء]<sup>(7)</sup> هذه وفتحت للمؤنث فرقا فصارت ألفا، وخالفت الصلة وقعا تخفيفا وبقيت الألف للفرعية انتهى<sup>(8)</sup>.

(1) ابن عبد الكريم تقدمت ترجمته في ص (7) رقم (18).

(2) شرح الدرر اللوامع للمجاصي 8/أ خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/ب.

(4) [ما بين [...] من د.]

(5) [ما بين [...] من ج.]

(6) [في ج، هـ - المجازية].

(7) [في ب، ج، هـ - [بها]].

(8) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري الورقة 21/أ من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

قال في اللئالي الفريدة<sup>(1)</sup>: وأصلها الضم لأنها لما كانت خفية تشبه الألف في الخفاء، أعطيت أقوى الحركات وهي الضمة، ووصلت بالواو لتخرجها من الخفاء إلى الإبانة، وذلك أن الهاء من الصدر والواو من الشفتين، فإذا زيدت عليها بينتها.

## هاء الكناية

فالأصل فيها إذا أن تكون مضمومة موصولة بواو، فإن كانت قبلها كسرة أو ياء ساكنة كسرت طلبا للخفة والمشاكلة، وإذا وصلت المكسورة انقلبت الواو التي كانت مع الضمة ياء، لأنهم يفرون من كلامهم من [الواو]<sup>(2)</sup> الساكنة بعد الكسرة إلى الياء طلبا للخفة انتهى<sup>(3)</sup>.

قال الداني في إيجاز البيان<sup>(4)</sup>: اعلم أنه كان يصل هاء الكناية عن الواحد المذكور، إذا انضمت وانفتح ما قبلها، أو انضم بواو في اللفظ تكثيرا لها وتقوية لحفائها<sup>(5)</sup>.

(1) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة تأليف محمد بن الحسن الفاسي المقرئ المتوفى عام 656هـ، وهو شرح لقصيدة حرز الأماني ووجه التهاني لأبي القاسم الشاطبي، توجد من هذا الكتاب نسخ خطية في الخزانة الحسنية تحت الأرقام التالية: 1243-2130-6973.

(2) [في ب [الواو]].

(3) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب هاء الضمير الورقة 10 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(4) توجد منه نسخة خطية بالخزانة الوطنية بباريس تحت رقم 592 ضمن مجموع القطعة (3).

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/ب.



وقال في التلخيص: [نحوه]<sup>(1)</sup> وهذا مراد الناظم بقوله للتكثير<sup>(2)</sup>.

قوله: واعلم الخ.

قال الشارح: مراده في هذا البيت أن يتكلم على حكم هاء الضمير لأي شيء توصل بقوله اعلم أي أيقن وحقق قوله للتكثير تعليل كان قائلاً قال له لأي شيء توصل، فقال [لتكثير]<sup>(3)</sup> حروف هذا الاسم و[يتقوى]<sup>(4)</sup> لأنه ضعيف<sup>(5)</sup>.

قال في التحفة:

فالهاء وحده اعتقد ضميراً والواو والياء زيدتا تكثيراً<sup>(6)</sup>

قوله: بأن الباء زائدة للتوكيد على حد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾<sup>(7)</sup>.

## هاء ضمير الواحد

بالواو متعلق بصلة لأنه مصدر، وأو للتتويع وللتكثير في موضع خبر لن، واللام للعلقة.

(1) [ما بين ...] لا يوجد في ج.

(2) المصدر نفسه.

(3) [في ب، هـ [لتكثير]].

(4) [في أ، ب، ج، د [يتقوى]].

(5) لم أقف على كتاب له في المظان التي رجعت إليها.

(6) البيت في التحفة رقم 184 الورقة 10/ب نسخة من مخطوطة خاصة.

(7) سورة العلق الآية (14).

ثم قال رحمه الله:

(54) فالهاء إن توسطت حركتين فنافع يصلها بالصلتين

الألف واللام للعهد، والمعهود في هاء ضمير الواحد، يعني أن نافعاً يصل الهاء بشرط أن تتوسط بين حركتين، نحو: جاءه قومه، وبمزحزحه من العذاب، مفهومه لا توصل إن توسطت بين ساكنين، أو بين ساكن ومتحرك، تقدم الساكن أو تأخر، نحو: يعلمه الله فيه هدى ويعلمه الكتاب، فإن تحرك الساكن بعدها بحركة عارضة على قراءة ورش نحو: له الأسماء الحسنی<sup>(1)</sup> وبيداه الأرض<sup>(2)</sup> فلا خلاف في حذف الصلة لأن التحريك عارض.

قال الأستاذ الصغير عن شيخه أبي الحسن الوهري: أنه كان يقول قول المصنف، فالهاء إن توسطت حركتين، يحتمل وجهين الحركة اللازمة والعارضة، فعلى هذا يكون قوله: بعد هذا واقصر لقالون [كالاستثناء منه، ويحتمل أن يكون قاصراً على الأصليتين فلا يكون قوله، واقصر لقالون]<sup>(3)</sup>، [مستثناً]<sup>(4)</sup> مما قبله انتهى<sup>(5)</sup>.

قال الأستاذ الصغير: وفي كليهما نظر، فأما الأولى فيرد (20/ب) عليه له الأسماء لورش [لأنها]<sup>(6)</sup> بين أصلية وعارضة، وأما على الثاني فيرد عليه قوله: بعد هذا وصل بظه لأن ظاهره أن ورشا لا يصل ولا يدخل وصلها تحت

---

(1) سورة الحشر الآية (24)

(2) سورة القصص الآية (81).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

(4) [في ج، د [مستثناً].]

(5) لم أف على ما قاله الأستاذ الصغير عن شيخه فيما وقفت عليه من المظان إلا مذكوراً عند المصنف.

(6) [في ج [لأنه].]

قوله إن توسطت لقصور هذا التأويل على ما كان أصليا، وإن جعلت الضمير من قوله بعد هذا، فوصلها قبل محرك [حر] <sup>(1)</sup> [عائد] <sup>(2)</sup> على هاء الضمير مع كون حر صفة لمحرك لكأنك الحركة القبلية مسجلة و[البعيدة] <sup>(3)</sup> [والبعيدة] <sup>(4)</sup> [مقيدة] <sup>(5)</sup> فيخرج من الأشكال والله اعلم <sup>(6)</sup>.

**فإن قيل:** لأي شيء وصل ضمير المؤنث بالألف مع أنه وقع بين ساكنين، مثل: فيها، وعليها، وضمير المذكر بحذف فما الفرق؟

**فالجواب:** إنما أثبتوا الصلة في ضمير المؤنث لأجل ألا يقع الإلتباس بين المذكر والمؤنث.

**قوله:** بالصلتين يعني بالواو وإن انضم ما قبلها أو انفتح بالياء إن انكسر.

**تنبيه:** اتفق الشراح هنا أنه إذا لقيها حركة عارضة، فالإتفاق على حذف الصلة وذكروا الخلاف في حرف المد إذا لقيه عارض، قالوا لن وفي الأرض، [وإذا الأرض] <sup>(7)</sup> على ما يأتي إن شاء الله، ذكره ابن الطفيل في الغنية <sup>(8)</sup> والداني في إرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص فانظر ما الفرق؟ <sup>(9)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) [في ب ، د [عائدا].]

(3) [في هـ [البعيدة].]

(4) [ما بين [...] من ب.]

(5) [في أ [مقدمة].]

(6) يعني شراح الدرر اللوامع كأبي يعقوب الحفلاوي والمجاصي والمنتوري ... وغيرهم.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(8) لم أقف على هذا الكتاب في الفهارس الرسمية ولعله في بعض الخزائن الخاصة أو أصبح في حكم المفقود ولازلت أبحث عنه.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/ب و 138/أ.

قلت: ولعل الفرق، أن الصلة زائدة بخلاف قالوا الن ونحوه، فالواو هنا فاعل، وفي نحو في الأرض [الياء]<sup>(1)</sup> أصلية، ولثبوت هذا القسم الأخير في المصحف دون الأول، وكلهم شرطوا توسطها بين حركتين.

قال الحصري:

صل الهاء مع ضم بواو إذا أتت      على اثر تحريك وكن غير مقتر  
ومع كسرهما وصلها بياء إذا أتت      كذلك واسمعي فلست بذئ هجر  
ولا تصلها عند إتيان ساكن      ولا بعده والى الفوائد بالبشر<sup>(2)</sup>  
وصل هاء الواحد وحذفها

الوهراني<sup>(3)</sup>:

وصل هاء إضمار ثلث متحرکا      ومن بعدها التحريك وصلا لتكملا<sup>(4)</sup>  
ابن أجروم في البارع<sup>(5)</sup>:  
لا تصلن هاء الضمير قبل ما      يسكن أو من بعد ان تقدما  
وحجة حذف الصلة إذا كان قبل الهاء ساكن<sup>(6)</sup>.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) الأبيات في المنظومة للحصرية رقم 39-40-41 للورقة 615 من نسخة مخطوطة داخل مجموع.

(3) الوهراني تقدمت ترجمته.

(4) البيت (72) من التقريب للوهراني باب هاء الكناية.

(5) ابن أجروم محمد ابن أجروم تقدمت ترجمته.

(6) لا يوجد من أرجوزة البارع إلا 10 أبيات فقط في أسماء شيوخ نافع محفوظة في خزائن تطوان تحت رقم 148.

قال في التحفة:

والوجه في القصر بُعِيد الساكن      وقبله في سائر الأماكن  
لو وصلت بعد لأدى الجمع      بين مسكنين إذ لا قطع  
وفصل حرف الهاء كلا فصل يعد      لضعفها وهمسها نص ورد<sup>(1)</sup>  
قوله: حركتين منصوب على الظرف على حذف المضاف تقديره بين  
حركتين والعامل فيه [توسطت]<sup>(2)</sup>.

الوارثيني: مفعول به أو ظرف، والتقدير بين حركتين<sup>(3)</sup>.  
المجاصي: على الظرف ولم يقدره ابن عبد الكريم حركتين ظرف لأنه  
قام مقام الظرف أي بين حركتين، بالصلتين متعلق بصلها<sup>(4)</sup>.

## أحوال وصل هاء ضمير الواحد

قال رحمه الله:

(55) وهاء هذه كهاء المضمّر      فوصلها قبل محرك حر  
تبرع بذكرها لأنها غير داخلة في الترجمة فأخبر أن هاء هذه أجريت  
مجرى هاء الضمير.

(1) الأبيات في: التحفة رقمها: 187-188-189، الورقة 10/ب.

(2) [في هـ] [توسط].

(3) جمع المعاني الذرية والمباحث السننية للوارثيني باب هاء الكناية مخطوطة خزانة تطوان  
رقم 858.

(4) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 11/أ مخطوط خزانة ابن يوسف مراکش رقم 105.

قال الحافظ<sup>(1)</sup>: وأجريت مجراها لشبهها بها في أنها زائدة وعلامة للمؤنث، كما أن هاء الضمير زائدة وعلامة للمذكر، والهاء في هذه بدل من الياء، والأصل هذي، وجاز ذلك لأنهما معا للتأنيث، وقد تبقى على الأصل كقوله:

فهذي سيوف يا عذى ابن مالك كثير ولكن أين بالسيف ضارب  
وعلى ذلك قرأ ابن محيض هذي الشجرة وهذي ناقة الله، وشبهها بإثبات  
الياء في الوصل<sup>(2)</sup>.

قوله: فوصلها قبل محرك نحو: [هذه أنعم]<sup>(3)</sup>، هذه ناقة الله، هذه سبيلي، هذه أمتكم، وأما قبل ساكن فلا نحو: هذه الشجرة، هذه الله بعد [موتها]<sup>(4)</sup>، وأما اشترط القبلية دون البعدية لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسورا، وهو [الدال]<sup>(5)</sup>، قال الداني في إيجاز البيان وكذلك إذا حرك ذلك الساكن بحركة عارضة حذفت الصلة أيضا للساكن، لأن السكون مقدر وذلك نحو: هذه الأنعام، وهذه الأنهار، وشبهه.

قال في الإقناع: الهاء التي هي بدل [وذلك]<sup>(6)</sup> الهاء في هذه بدل من الياء في هذي كما أبدلت من الهمزة في هران وليست للتأنيث لأن الهاء لم يؤنث بها شيء في موضع من كلامهم، والياء مما يؤنث به، وذلك في نحو: تفعلين، وأنها فاعلة ولا خلاف بينهم في قراءة هذه بهاء موصولة بياء، حيث وقع.

(1) الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تقدمت ترجمته.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنثوري الورقة 138/أ - الآيات: (هذه الشجرة) سورة البقرة الآية:

35، (هذه ناقة الله) سورة الأعراف الآية: 73، (قل هذا سبيلي) سورة يوسف الآية:

108، (إن هذه أمتكم) سورة الأنبياء الآية: 92.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [ما بين [...] من ج.]

(5) [في ج [الذي].]

(6) [كذلك].]

وهذه الياء زائدة كالزيادة التي تلحق هاء الضمير في به، وتسقط إن لقيت ساكنا نحو: هذه الشجرة، وهذه الأنعام<sup>(1)</sup>.

قال في التحفة:

وهاء هذه شبيهة ترى      بمضمر صل قبل تحريك جرى (أ/121)  
وهي ترى في الأصل والهجاء      عندهم مبدلة من ياء  
الأصل هذي أبدلوا الياء هاء      إذ علم التأنيث كل جاء<sup>(2)</sup>

وقال الوهراني:

وهاء هذه تجري كهاء ضميرهم      [فصل قبل تحريك ولا تك مغفلا]<sup>(3)</sup>  
وقل أصلها هذي فابدل ياؤها      بهاء لأن الكل تأنيثها جلا<sup>(4)</sup>

قوله: حر وحرى وحقيق وقمين [وقمن]<sup>(5)</sup> [وجدير]<sup>(6)</sup> بمعنى واحد قاله الشارح، [وتابعوه وأصله حرى على وزن فعل]<sup>(7)</sup> نحو: حذر، فاستنقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، الياء والتتوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف دون التتوين لأن التتوين يدل على معنى، بخلاف الياء ولأنها حرف علة وهو حرف صحة، ولأنها إذا حذفت تبقى الكسرة دليلا عليها بخلاف التتوين فإنه إذا حذف لم يبق ما يدل عليه.

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 494/1.

(2) الأبيات في التحفة رقم: 91 و 92 و 93، الورقة 11/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) [ما بين ...] لا يوجد في ب.

(4) البيت 81 باب هاء الكناية من منظومة التقريب للوهراني منظومة خاصة في خزانة الشيخ السحابي بسلا.

(5) [ما بين ...] لا يوجد في د.

(6) [في د [جرير].]

(7) [في ب [وما بعده وأصله حري على وزن فاعل].]

## هاء ضمير الواحد المتصلة بالفعل

قال رحمه الله:

- (56) واقصر لقالون يوده معا ونوته منها الثلاث جمعا  
(57) نُؤْلّه ونُصْلّه يتَّقّه وأرْجّه الحرفين مع فألقّه

تكلم هنا على هاء الضمير الواقعة بين محركين في اللفظ، وباعتبار الأصل قبلها ساكن وهي متصلة بفعل مجزوم أو كالمجزوم وردت في ستة عشر موضعا، وعند نافع على ثلاثة أقسام: قسم ليس فيه إلا الصلة أشار إليه بقوله: ولم [يكن]<sup>(1)</sup> يره الخ في ثلاثة مواضع، وقسم من غير صلة وهو قوله: فنافع بقصر يرضه الخ في موضع واحد، ويقيت اثنا عشر موضعا بخلاف فورش يصلها، وقالون يقصرها بخلاف عنه في موضع واحد بطفه من ياته.

فائدة: ترد معا في كلام الناظم كثيرا ولا بد من بيانها، [واصطلاحه كالشاطبي وغيره أن معا للاثنتين وجميعا لما فوقهما]<sup>(2)</sup>.

قال ابن هشام في المغني: وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنتين<sup>(3)</sup>.

وقال برهان الدين الجعبري: وتخصيص معا بالاثنتين والجميع اصطلاح، وإلا فوضع اللغة أنهما لاقتران شيء بمثله أو أمثاله<sup>(4)</sup>.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) مغني اللبيب ص: 439.

(4) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 15/ب.



قال ابن بريده<sup>(1)</sup>: إذا حنت الأولى سجعن [لها]<sup>(2)</sup> أي مصطحبين لطول اجتماع لم نبت ليلة معا مصطحبين<sup>(3)</sup>.

وقال مطيع بن اياس:

كنت ويحيى كيد [واحد]<sup>(4)</sup> ترمى جميعا [ونرامي]<sup>(5)</sup> معا<sup>(6)</sup>

المجراد: معا منصوب على الحال ومعناها جميعا عند الشيخ ابن مالك، وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف عند يونس والأخفش، واختاره ابن مالك مقصورة كفتى أو الفتحة الظاهرة على العين لأنها عند غيرهم منقوصة كيد<sup>(7)</sup>.

وقال الحلفاوي: معا نعت قاله: الخراز<sup>(8)</sup>.

قال المجاصي: تأكيد<sup>(9)</sup>.

وقال الوارثيني: حيثما وجدته ففيه إعرابان إما ظرف وإما نصب على الحال، وهو في معنى جميعا<sup>(10)</sup>.

---

(1) ابن بريده لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها

(2) [في هـ - [لنا].]

(3) مغني اللبيب ص: 440.

(4) [في د [وحد].]

(5) [في د [نرمي].]

(6) كنز المعاني للجعبري الورقة 15/ب.

(7) إيضاح الأسرار الورقة 40/أ.

(8) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 12/أ.

(9) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 37 مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

(10) جمع المعاني الذرية - باب هاء الضمير الواحد مخطوطة خزانة تطوان رقم 858.

المحادي<sup>(1)</sup> والأزهري<sup>(2)</sup>: وقد تفرد [على]<sup>(3)</sup> الإضافة ففتون وتصير بمعنى جميعا، فتنصب على الحال من الاثنين نحو جاء معا، قال: فلما [تفرقنا كانا]<sup>(4)</sup> ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا، أو مع الجماعة المذكرين والمؤنثات فالأول كقول الخنساء:

وافنى رجالي فبادوا معا فأصبح قلبي بهم مستفزا

والثاني: كقول متمم بن نويرة.

إذا حنت الأولى إلى آخره، واختلف في [حركة]<sup>(5)</sup> معا إذا نونت، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب، والكلمة ثنائية في حال الإفراد كما كانت الإضافة<sup>(6)</sup>.

وذهب يونس<sup>(7)</sup> والأخفش<sup>(8)</sup>: إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء فتى، لأنها حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة، فصارت اسما مقصورا [منقوصا في

(1) المحادي غالبا ما يذكره ابن القاضي في معرض كتابه بالمحادي الرابع لابن هشام حيث يقول:

قال ابن هشام في المحادي الرابع لم أقف على ما ذكره فهل يعني بذلك كتابا أم بابا.

(2) الأزهري خالد بن عبد الله تقدمت ترجمته في الصفحة (72) رقم (365).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ و في ب، ج، د [عن] يدل على المشتقة في أ.]

(4) [ما بين [...] من أ، أما بقية النسخ [ففيها فلما].]

(5) [في ج، هـ [حركتي].]

(6) مغني اللبيب ص 439.

(7) يونس بن حبيب المعروف بالنحوي، إمام نحاة البصرة في عصره، توفي سنة 182هـ،

من كتبه "معاني القرآن" و"اللغات" - وفيات الأعيان 416/2، ومراة الجنان 388/1،

والأعلام 216/8.

(8) الأخفش تقدمت ترجمته في ص: (30) رقم (139).

الإضافة تاما في الأفراد ولكن حذفت [لامها]<sup>(1)</sup> في الوصل<sup>(2)</sup> للساكين الألف والتتوين، كما حذفت ألف فتى لذلك.

قال ابن مالك: وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا، [فيوقفون]<sup>(3)</sup> في موضع رفع كما ترفع الأسماء المقصورة نحوهم عدى ولو كان [ياقيا]<sup>(4)</sup> على النقص لقل [الزيدون]<sup>(5)</sup> مع كما قيل: هم يد واحدة على من سواهم<sup>(6)</sup>، واعترض بأن معا ظرف في موضع الخبر، فلا يلزم ما قاله ومع الغالب استعمالها مضافة، فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو: زيد معك، ولزمان الاجتماع نحو: جئتك مع العصر، ومرادفة لعند فتجر بمن كقراءة بعضهم، (هذا ذكر من معي)<sup>(7)</sup> بكسر من وحكاية سيبويه، ذهبت من معه [بالجر]<sup>(8)</sup> وهي اسم بدليل جرها بمن وتتوينها عند إفرادها عن الإضافة، نحو: جاء معا، معرب لأنه ثلاثي الأصل، إلا في لغة ربيعة وغنم فتبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع، قاله الشاطبي كقوله فريشي منكم وهي أي معكم، وإن كانت زيارتكم لماما بتمكين عين معكم، ولم يثبت سيبويه (21/ب) لغة، بل حكم عليه بالضرورة.

---

(1) [في ب، د [ألفها].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) [في ج [فيوقفون].]

(4) [في أ [ياقيا].]

(5) [في هـ [الزيدون].]

(6) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك الجزء 4/109.

(7) سورة الأنبياء الآية: 24.

(8) [في ج [بجر].]

## تسكين عين 'مع' وفتحها

وخالف المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، ونقل عن الكسائي: أن ربعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون، ومن حفظ [حجة]<sup>(1)</sup> على من لم يحفظ، وإذا لقي مع الساكنة العين ساكناء اخرجان كسرهما على أصل التقاء الساكنين، وفتحها استصحابا للأصل واتباعا، نحو: مع القوم بكسر العين وفتحها.

وعبرة للتسهيل: وتسكن عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربعة<sup>(2)</sup>.

الصفاقسي<sup>(3)</sup>: ومع سكنت عينه وهي لغة ربعة، إذا تحرك ما بعدها نحو: معكم، وقرئ بها شاذا وإذا لقيت ساكنا، نحو: مع الرجل فتحت عينه عند عامة العرب وكسرت عند ربعة، وكثر استعمالها إذا أفرد حالا كجميعا، وهو أخص من جميع، لأنه يدل على اتحاد الزمن، [وجميع]<sup>(4)</sup> يحتمله، وبهذا فرق أحمد بن يحيى بينهما لما [سأل]<sup>(5)</sup> عن ذلك أحمد بن قادم فوقف<sup>(6)</sup>.

المنتوري: وقع في كلام النازم مع، فألقه بسكون العين وبذلك يقوم للوزن<sup>(7)</sup>.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) التسهيل واسمه الكامل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للإمام الجليل بهاء الدين ابن عقيل تحقيق د محمد بركات ج 535 وفيه لغة ربعة بدل ربعة كما في الفجر.

(3) تقدمت ترجمته.

(4) [في أ [من جميع].]

(5) [في د [سئل].]

(6) لم أقف على كلامه هذا إلا عند المنتوري في شرحه للدرر الورقة 138/أ، وعند ابن القاضي هنا.

(7) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 138/أ.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن معكم ومع لأي شيء نصبته، قال لأنها  
استعملت غير مضاف اسما كجميع ووقع نكرة، وذلك قولك جاءنا معا، وذهبا معا،  
وقد ذهب معه ومن معه، صارت ظرفا فجعلوه بمنزلة أمام وقدام<sup>(1)</sup>.

وقد أنشد الفارسي<sup>(2)</sup> في التذكرة:

نحن نصرنا الله مع محمد ومع سرافيل الرسول المهتدى

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: وقد خفى على سيبويه أنها لغة<sup>(3)</sup>.

وقال ابن هشام في مغني اللبيب: وتسكين عينه لغة تميم وربيعه  
لا ضرورة خلافا لسيبويه<sup>(4)</sup>.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي في شرح الخلاصة: وقد ذكر عن  
الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت مع أخيك وجئت مع أهلك بالسكون، قال وهذا  
القول يقتضي خلاف ما ذهب إليه سيبويه، من أن السكون: اضطراب شعري، إذ  
لم يثبت عنده لغة<sup>(5)</sup>.

قال: وإذا ثبت لغة فلا مقال لأحد لا لسيبويه ولا لغيره مع السماع، ومن  
حفظ فمحفوظه حجة على من لم يحفظ<sup>(6)</sup>.

---

(1) كتاب سيبويه ج 3/286-287.

(2) الفارسي هو الحسن بن أحمد أبو علي تقدمت ترجمته.

(3) للمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات 535/1 في  
مجلدين مكة المكرمة.

(4) مغني اللبيب ص 439.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

**قوله:** الثلاث انته على معنى الكلم وهو بدل من نؤته، أو تأكيد أو نعت، قاله المجراد<sup>(1)</sup> و[كذلك]<sup>(2)</sup> أجانا<sup>(3)</sup>.

**المنتوري:** الثلاث، وجمع تأكيدان<sup>(4)</sup>.

**المجراد:** وجمع تأكيد أيضا كأنه قال ونؤته كلها جمع وألف جمع لإطلاق القافية لأبد من التتوين، لأنه لا ينصرف [للتعريف]<sup>(5)</sup> والعدل<sup>(6)</sup> ومثله الوارثيني<sup>(7)</sup>.

## حذف حرف العطف عند الناقص

**الحلفاوي:** وانتقوا على أن جمع تأكيد للثلاث زاد بن عبد الكريم، وهو معدول [من جمعاوات]<sup>(8)</sup> من جميع إلى جمع<sup>(9)</sup>، ونوله معطوف على نؤته بحذف حرف العطف، [وكذا نصله، ويتقه وأكثر الناظم في هذا الرجز من حذف حرف العطف]<sup>(10)</sup> اختصارا ولم يزل الأئمة يستعملون ذلك في نظمهم

---

(1) المجراد أو ابن المجراد: هو محمد ابن محمد وقد تقدمت ترجمته.

(2) [في أ، ج كذا].

(3) أجانا تقدمت ترجمته.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 138/ب.

(5) [في [من التعريف]].

(6) إيضاح الأسرار الورقة 40/أ.

(7) الوارثيني تقدمت ترجمته.

(8) [ما بين [...] ب، د].

(9) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 12/أ.

(10) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

وهو مما حذف للضرورة، وعليه قول الشاعر أنشده ابن الأعرابي فيما حكاه ابن جني [في الخصائص]<sup>(1)</sup>.

وكيف لا أبكي على [علتي]<sup>(2)</sup> صبا بحي عما تقى قيلات<sup>(3)</sup>

وحكى ابن جني<sup>(4)</sup> في الخصائص: عن أبي عثمان<sup>(5)</sup> عن أبي زيد<sup>(6)</sup>، حذف حرف العطف في نحو قوله أكلت لحما سمكا تمرا أي أكلت لحما وسمكا وتمرا<sup>(7)</sup>.

قال الشيخ والدنا رحمة الله عليه<sup>(8)</sup> في [الحاشية]<sup>(9)</sup> [على ألفية بن مالك]<sup>(10)</sup> وهو خاص بالواو وإن أمن اللبس كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره"<sup>(11)</sup>، وكقول بعض العرب أكلت خبزا لحما تمرا.

---

(1) [في ب [الخاصة].]

(2) [في ب [علتي].]

(3) الخصائص لابن جني ج 1/290 - 2/280 والبيت أنشده ابن الأعرابي.

(4) ابن جني تقدمت ترجمته.

(5) أبو عثمان تقدمت ترجمته.

(6) أبو زيد هو: صاحب النوادر كما ذكره ابن جني إلا أن المحقق للخصائص محمد علي النجار لم يترجم له.

(7) للخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الجزء 2/280 تحقيق محمد علي النجار.

(8) الشيخ هو والد المصنف رحمه الله.

(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(10) [ما بين [...] من أ.]

(11) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة الباب 7 والنسائي في كتاب الزكاة الباب 64 والإمام أحمد في المسند 4/359.

الأزهري<sup>(1)</sup>: ومما ينفرد به الواو وجواز حذفها إن أمن اللبس كقوله:  
كيف أصبحت كيف أمسيت؟<sup>(2)</sup>.

ابن عبد الكريم: ومن النحويين من منع جواز حذف حرف العطف<sup>(3)</sup>.  
وقال: بل يكون بدلا مما قبله<sup>(4)</sup>.

وأما الحديث المشهور: وهو ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال:  
"لا يكتب الإنسان من الصلاة ثلثها ربعها خمسها..."<sup>(5)</sup> حتى إلى عشرها  
لا يكون معطوفا على [ما قبله]<sup>(6)</sup> بإسقاط حرف العطف، فلا يصح أن يكون  
إلا بدلا، ولأن الأول بخلاف الثاني يعني بدل [البدل]<sup>(7)</sup>.

المجراد: ويحتمل أن يكون مفعولا بفعل مضمر تقديره<sup>(8)</sup> وأقصر له أيضا.  
وقاله: آجانا والمطماطي أيضا وكذا يتقه يحتمل الوجهين.

المجراد: والحرفين بدل من أرجه<sup>(9)</sup>، أو مفعول بفعل محذوف تقديره أعني،  
واقصر المنتوري على الأخير<sup>(10)</sup> وكذا المجاصي والتقدير عنده أقصر<sup>(11)</sup>.

---

(1) هو خالد بن عبد الله تقدمت ترجمته.

(2) حكاه المجاصي في شرحه على الدرر الورقة 15/ب.

(3) شرح الدرر اللوامع للمجاصي 15/ب.

(4) شرح الدرر اللوامع للمجاصي 15/ب.

(5) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده 91/1.

(6) [في ج [ما قبلها]].

(7) [ج، هـ [البدل]].

(8) "هنا انتهى كلام المجراد وتامه..." أعني "نظر النص في إيضاح الأسرار الورقة 40/ب.

(9) لم أجد ما ذكره الشارح في ما أحاله علي ابن المجراد في كتابه إيضاح الأسرار.

(10) شرح الدرر المنتوري عند قول الناظم: قوله ونصله يتقه وأرجه الحرفين مع فائقه،

البيت 57 الورقة 138/ب.

(11) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 16/أ مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.



الحلفاوي: والحرفين بدل قاله الخراز وابن عبد الكريم وءاجانا  
والمطماطي وجعله الوارثيني [تأكيداً]<sup>(1)</sup> أو مفعولا بأعني<sup>(2)</sup>.

## الملة في قصر قالون الهاء

قال رحمه الله:

(58) رعاية لأصله في أصلها قبل دخول جازم لفعالها

ثبت في رواية الحضرمي في فعلها، وكذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي رواية البلفيقي والمكناسي: لفعالها بلام الجر، قاله المنتوري، يقال رعاك  
الله أي حفظك وارعني سمعك أي لحفظ ما أقول لك فالرعاية الحفظ<sup>(3)</sup>، قال تعالى:  
﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾<sup>(4)</sup> أي فما حفظوها حق حفظها.

هذا البيت: جواب على تقدير سؤال كان سائلاً قال له لم (1/22) أمرت  
بقصر هذه المواضع لقالون، فقال: لأجل كذا، أي حفظاً [لاصل]<sup>(5)</sup> قالون، في  
أصل الهاء، فالضمير في أصله عائد على قالون وفي أصلها عائد على الهاء  
أي من أصل قالون، ألا يصل الهاء [إلا إذا كانت بين متحركين حقيقة مفهومه  
لا يصلها]<sup>(6)</sup> إذا كانت بين متحرك وساكن.

(1) في أ [تأكيداً].

(2) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوطة خزنة تطوان 858.

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 12/ب.

(4) سورة الحديد الآية (27).

(5) في ب [لأجل].

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

فالضمير في أصله عائد على قالون قاله المجرد<sup>(1)</sup> والمنتوري<sup>(2)</sup> والمرسي<sup>(3)</sup> وءاجانا<sup>(4)</sup> وابن مسلم<sup>(5)</sup> والمطماطي<sup>(6)</sup> والخراز<sup>(7)</sup> وزاد ابن عبد الكريم والمجاصي أن يعود على الفعل المجزوم، والضمير في أصلها عائد على الهاء قاله المنتوري والمجرد<sup>(8)</sup>.

وقال الوارثيني: عائد على الهاءات أو الكلمات<sup>(9)</sup>.

وزاد الخراز عادتھا [إلى]<sup>(10)</sup> المواضع.

قوله: لفعلها أي لفعل هاء الإضمار.

قال في التقريب: القصر عللا<sup>(11)</sup>.

[فسكن]<sup>(12)</sup> قبيل الهاء في الأصل فاعلمن

وتوجيه وصل رعي حال [تنقلا]<sup>(13)</sup><sup>(14)</sup>.

(1) محمد بن محمد المجرد تقدمت ترجمته.

(2) المنتوري: محمد بن عبد الملك تقدمت ترجمته.

(3) المرسي: محمد بن عبد الله، تقدمت ترجمته.

(4) ءاجانا: تقدمت ترجمته.

(5) ابن مسلم: تقدمت ترجمته.

(6) تقدمت ترجمته.

(7) الخراز تقدمت ترجمته.

(8) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 138/ب وإيضاح الأسرار والبدائع الورقة 41/أ.

(9) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوطة خزانة تطوان رقم 858 باب هاء الكناية.

(10) [في ج [على]].

(11) البيتين: وأرجه معاقل بتقه وصلها أما \*\* يريك وباقيهم له القصر عللا

البيت 74 من منظومة التقريب للوهراني مخطوطة خاصة بالشيخ السحابي بسلا.

(12) [في: ب، ج [يسكن]].

(13) [في ج [تنقلا]].

(14) المصدر نفسه البيت 75.

## قال في التحفة:

قصرها عيسى يراعى الأصلا

ووصلها للحال ورش [انجلا]<sup>(1)(2)</sup>.

وظاهره أن هذه الأفعال كلها مجزومة، وليس كذلك بل فيها ما هو مجزوم، وما هو مبني على السكون، لأن الجزم من ألقاب الإعراب، والسكون من ألقاب البناء، لأن أوجه وألقه مبني على السكون، وهو مذهب البصريين، لأن آخر الأمر يجري مجرى آخر المضارع المجزوم في السكون والحذف.

وقال الكوفيون: هو معرب وجزمه بلام مقدرة [إطلاق]<sup>(3)</sup> المصنف الجزم أما [تعليلاً]<sup>(4)</sup> للأكثر، وأما مذهب الكوفيين.

وهذا التعليل الذي ذكر المصنف ذكره مكي في الكشف<sup>(5)</sup> والمهدوي في الشرح<sup>(6)</sup> وغيرهما.

وقال سيدي خالد<sup>(7)</sup>: الأمر مبني على الأصح عند جمهور البصريين<sup>(8)</sup>.

وزهد الأخفش والكوفيون: إلى أن الأمر معرب بلام الأمر، وأنها حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم، واقعد، والأصل لتقم ولتقعد، فحذفت اللام

(1) [في ب، ج، د [انجلا].]

(2) التحفة لأبي وكيل رقم البيت 98، الورقة 11/أ.

(3) في هـ [بإطلاق].]

(4) [في ج [تقليلاً] في ب تعليلاً].]

(5) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 127/1.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الكريم المنتوري الورقة 138/ب و 119/أ.

(7) سيدي خالد لم أقف له على ترجمة في كتب التراجم.

(8) لم أقف على هذا الكلام في كتاب لسدي خالد هذا وإنما ما ذكره في بناء الأمر عند البصريين وقتت عليه في مظان العربية كأوضح المسالك لابن هشام مثلاً حيث يقول في بناء الأمر معرب مجزوم بلام أمر محذوفة أوضح المسالك لابن هشام 1 ص 37.

للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة فإن قيل قلتم أن ورشا يراعي الحالة  
الراهنه، فلم لم [يراعيهـا] <sup>(1)</sup> في به الأرض ونحوه.

فالجواب: أنه يعتد هنا بالعارض.

تنبيه: فإن قيل لم راع قالون الأصل هنا ولم يراعيه في يكفروه <sup>(2)</sup>  
[وتجدوه] <sup>(3)</sup>(4).

أجاب بعضهم: فإن حرف العلة يوجد مع الجازم بخلاف النون لا توجد مع  
الناصب، وحدث بعض الأشياخ أن سيدي ميمون الفخار سئل عنه حين قرائته [الدر  
للوامع] <sup>(5)</sup> بجامع القرويين من مدينة فاس فأجاب بما في تحفته وهو:

فصل لقالون سؤال قرروه	لم لا يراع الأصل في لن تكفروه
ويصل الهاء بعد تحريك مضى	لناصب كما بذاك قد قضى
لجازم في نصله والباب	وقصره للأصل في الإيجاب
فقل مجيبا إن حرف الياء	أوجد في التقدير والاملاء
فحذفها له كلا حذف يرا	ليس كذاك النون مع نصب طرا
ففي الم ياتييك والاباء	قد أثبتا جازمها والياء
ومن يقل إن نقرءان سمعا	ناصبها والنون أيضا جمعا
فقل له جمعهما في الجزم	يوجد في منثوره والنظم
فهو أفشى في الأداء وأكثر	أو أن قبل الهاء كسرا يُخبر
عن يائه ليس كذاك النون	هذا الأخير قاله ميمون

(1) [في ج، د [يراع].]

(2) سورة آل عمران الآية (115).

(3) [في ج، د [تجنوه].]

(4) سورة المزمل الآية (20).

(5) [في ج [الدر واللوامع].]

وَقُلْتُ أَيْضاً أَنْ نَوْنَا يَطْلُبُ      الْهَاءُ بِفَرْعِ الْأَصْلِ وَالْيَاءُ تَطْلُبُ  
 الْهَاءُ بِتَرْكِ الْوَصْلِ وَهُوَ الْأَصْلُ      وَطَالِبُ الْأَصْلِ الرِّضَى الْعَدْلُ  
 وَقُلْتُ إِنْ الْيَاءُ فِي التَّقْدِيرِ      أَوْجَدَ مِنْ نَوْنٍ لَدَى التَّفْسِيرِ  
 لَأَنْهَا أَصْلُ بِذَلِكَ الْفِعْلِ      وَالنَّوْنُ زَائِدٌ فَلِذَا بِالْأَصْلِ  
 فَحَنَفَ هَذِهِ الْيَاءُ كَلَا حَنَفَ [يَرَى] (1)      وَتَمَّ ذَا الْبَحْثِ عَلَى مَا فَسَّرَ (2)

رعاية مفعول من أجله، والعامل فيه أقصر قاله المنتوري والمجراد.

وقال المجاصي: رعاية مصدر وهو تعليل (3).

وقال الخراز وابن عبد الكريم: مصدر في موضع المفعول من أجله (4).

قال الوارثيني: مصدر والعامل فيه أقصر (22/ب) ومفعول من أجله  
 وهو العامل فيه أيضاً (5) لأصله متعلق برعاية، واللام زائدة للتقوية لضعف  
 للعامل وكذا في أصلها متعلق برعاية، في فعلها على رواية في متعلق بدخول،  
 وعلى رواية اللام متعلق بجازم.

(1) [في أ، ج، [إرا]].

(2) التحفة رقم الأبيات: 215 إلى 229، الورقة 12/ب و 13/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) الورقة 37 مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

(4) القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح اللوامع للخراز الورقة 9/ب نسخة الخزانة  
 الحسنية رقم (3719).

(5) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوطة خزانة تطوان تحت رقم 858

- باب أحوال هاء الضمير الواحد.

## أحوال وصل هاء ضمير الواحد

ثم قال رحمه الله:

(59) وصل بظه الهاله من ياته على خلاف فيه عن رواته

أخبر أن قالون اختلف عنه في سورة طه (من ياته مؤمنا)<sup>(1)</sup>.

المنتوري: ذكر الداني فيه الخلاف في التيسير والتعريف  
[والتهديب]<sup>(2)(3)</sup>.

وقال في كتاب رواية أبي نشيط: واختلف في الصلة فأقراني ذلك أبو الفتح  
بالصلة، وأقرانيه أبو الحسن بالاختلاس يعني القصر<sup>(4)</sup>.  
وقال في جامع البيان والتمهيد: نحوه<sup>(5)</sup>.

المنتوري: وقد وقفت لأبي الحسن بن غلبون على القصر، والوجهان  
مشهوران<sup>(6)</sup>.

قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط: والوجهان مشهوران<sup>(7)</sup>.

وقال أبو داود في الطرر على التيسير: وبالوجهين قرأته<sup>(8)</sup>.

قلت: وبالوجهين قرأت على جميع من قرأت عليه، وبترك الصلة آخذ له.

---

(1) سورة طه الآية (75).

(2) [في ب] [والتمهيد].

(3) شرح الدرر اللوامع المنتوري الورقة 139/أ

(4) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

قال مكي في التبصرة: والمشهور عنه الكسر من غير ياء<sup>(1)</sup>.  
وقال الطلمنكي<sup>(2)</sup>: نحوه.

وقال أبو الطيب<sup>(3)</sup> في المفردات: وهو المشهور عنه وبه آخذ، وعلى ترك  
الصلة اقتصر ابن اشتة<sup>(4)</sup> في المحبر<sup>(5)</sup>، وأبو الطيب ابن غلبون<sup>(6)</sup> في التذكار<sup>(7)</sup>،  
وابنه أبو الحسن<sup>(8)</sup> في التذكرة<sup>(9)</sup>، ومكي في الموجز<sup>(10)</sup> والمفردات، وابن  
لفحام<sup>(11)</sup> في التجريد<sup>(12)</sup>، وابن شفيع<sup>(13)</sup> في التنبيه<sup>(14)</sup> والإرشاد<sup>(15)</sup> وغيرهم.

(1) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص: 107.

(2) الطلمنكي هو: أحمد بن محمد، تقدمت ترجمته.

(3) أبو الطيب هو: طاهر بن عبد المنعم ابن غلبون تقدمت ترجمته.

(4) ابن اشتة هو: محمد بن عبد الله أبو بكر الأصبهاني أستاذ كبير وإمام مشهور ونحوي محقق ثقة  
أخذ القراءة عن ابن مجاهد 360 هـ، من كتبه "المفيد في الشاذ" الإقناع 252/1.

(5) المحبر ذكره المنتوري وغيره من الشراح.

(6) أبو الطيب هو: عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون أستاذ ماهر كبير عرض القراءات عليه  
ابنه أبو الحسن ومكي بن أبي طالب، توفي سنة 389 هـ، له كتاب "الإرشاد في السبع" -  
الإقناع 61/1.

(7) التذكار ذكره المنتوري أيضا في شرحه على الدرر الورقة 139/أ.

(8) طاهر بن عبد المنعم أبو الحسن ابن غلبون تقدمت ترجمته.

(9) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 139/أ.

(10) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 139/أ.

(11) ابن لفحام هو عبد الرحمن بن عتيق القرشي، قارئ وشيخ الإسكندرية في عصره توفي  
سنة 516 هـ، له كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات - النشر 74/1 وغاية النهاية  
374/1 والأعلام 316/3.

(12) شرح الدرر للمنتوري الورقة 139/أ.

(13) ابن شفيع هو: عبد العزيز بن عبد الملك تقدمت ترجمته.

(14) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

(15) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

المجرد<sup>(1)</sup>: قال الحافظ في المفردة المخصوصة<sup>(2)</sup> برواية أبي نشيط،  
واختلف [علينا]<sup>(3)</sup> في صلة الهاء، وتركها فأقراني أبو الفتح بالصلة وأقرانيه  
أبو الحسن بالاختلاس<sup>(4)</sup>، والوجهان مشهوران، ولم يرجح واحدا من الوجهين،  
وكلام مكي يدل على شهرة الاختلاس<sup>(5)</sup>.

قلت: وهذا النقل [خلاف ما عند]<sup>(6)</sup> الجعبري ولفظه في قوله في الحرز  
وفي طه بوجهين مجلا، وهو معنى قول التيسير بخلاف عنه.  
وقال في غيره: وأقراني أبو الفتح<sup>(7)</sup> بالقصر له، وأبو الحسن بالصلة،  
وقطع أبو العلا<sup>(8)</sup> بالقصر له.

وقال الأهوازي في الوجيز: أجمع الجماعة على إشباع يائه بطة انتهى<sup>(9)</sup>.

قال الخراز: في قول الناظم وصل بطة إشعار بتزجيح الوصل لذكر  
الصلة أولا ثم أتى بالخلاف وهو الظاهر من كلام الداني انتهى<sup>(10)</sup>.

---

(1) الحافظ هو: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت ترجمته.

(2) شرح الدرر للمنتوري الورقة 139/أ.

(3) [في ب [عليها]].

(4) المصدر نفسه.

(5) النص بتصرف في إيضاح الأسرار الورقة 41/أ.

(6) [في ج، د [خلافه عند]].

(7) أبو الفتح: هو فارس بن أحمد بن موسى الحمصي، تقدمت ترجمته.

(8) أبو العلا هو زيان بن عمار التميمي ويلقب بأبي العلا: من أئمة اللغة والأدب وأحد  
القراء السبعة، مات بالكوفة سنة 154 هـ، غاية النهاية 288/1، فوات الوفيات 164/1  
والأعلام 41/3.

(9) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 139/أ.

(10) شرحه على الدرر المسمى "القصد النافع وبغية الناشئ والبارع" فصل هاء الكناية،  
الورقة 9 من نسخة الخزانة الحسينية رقم 3719.



ونصه في التعريف: وقرأ قالون والمسيبي باختلاس كسرة الياء في الجميع إلا في قوله في طه ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا ﴾ (1) فإن فارساً أقراني لهما بصلة الهاء بياء (2).

ولذا قال ابن غازي (3): والوصل عنهما ببياته فضلاً (4).

[قلت] (5) وبه جرى الأخذ عندنا في وقتنا بمدينة فاس، ولفظه في الاقتصاد، قرأ قالون بكسرها كسرة مختلصة، وقرأ الباكون بإشباع حركة الهاء وكذلك قرأت على قالون لأبي الفتح الوهراني:

..... وشهر وصل إذ به فارس تلا  
وقد نقل الداني الخلاف مساوياً وترجيح مكى حذف ياء قد اتجلا (6)

(1) سورة طه الآية (75).

(2) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص: 200.

(3) ابن غازي هو: محمد بن أحمد ابن غازي تقدمت ترجمته.

(4) إنشاد الشريد من ضوال القصيد لابن غازي.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ].

(6) التقريب للوهراني البيتين 76-77 مخطوطة خاصة في ملك الشيخ السحابي بسلا.

## أحوال وصل هاء ضمير الواحد لقالون

وقال التازي (1) في ترجيح الخلاف (2):

وصل لعيسى الهاء فيمن ياتـه	على خلاف جاء عن روايته
وجهان للدائي على السواء	ورجح المكى على حذف الياء
وأخبر الدائي أنه قرأ	بالوصل في التعريف ليس أكثر
وجهان للإمام والحذف [يرى] (3)	مرجحا لكونه تصدرا
ورجح الخراز وصله كما	في شرحه الوارثيني قد رسما (4)

وقال في التحفة:

وقصر قالون [يحذف] (5) طه	من ياتـه وصلة رواها
الجمع بين اللغتين قصدا	ووجه تخصيص به ما وجدا (6)

بطه متعلق بصل وكذا له والهاء مفعول، وحذف الهمزة ضرورة من ياتـه يروى بفتح الميم وكسر ها.

---

(1) التازي هو: الشيخ أحمد الفقيه العالم العلامة صاحب منظومة ترجيح الخلاف، فلم أقف له من ترجمته على غير ما ذكر.

(2) منظومة ترجيح الخلاف للتازي حصلت على مصورة من مخطوطة وقفت عليها في خزانة خاصة بالمدرسة العتيقة بامرضة، وأخرى حصلت عليها من خزانة خاصة في ملك صديق لي بمراكش.

(3) [في ج] [يرا].

(4) الأبيات في: نظم الخلاف، الورقة 1 الأبيات 11-12-13-14 و 15 مخطوطة خاصة.

(5) [في ج، د، هـ] [بحرف].

(6) التحفة: رقم 99 و 200 الورقة 11/1.

قال الأستاذ الصغير: رأيتَه بخط الناظم بكسرهما، فعلى الفتح يكون بدلا من الهاء<sup>(1)</sup>.

المجاصي: الفتح هو المشهور<sup>(2)</sup>.

الوارثيني: فيكون بدلا من الهاء<sup>(3)</sup>.

ابن عبد الكريم: والتقدير وصل بظه الهاء، وله هاء من ياته، فيكون هذه الهاء المحذوفة بدلا من الهاء المتقدمة، بدل الشيء من الشيء، وعلى الكسر تكون من، من كلام الناظم فيكون مجرورا<sup>(4)</sup> وتعلقه يصل، قاله المجراد والمجاصي والوارثيني وابن عبد الكريم، على خلاف متعلق بصل.

المجراد: وفيه وعن [رواته]<sup>(5)</sup> متعلقان بخلاف<sup>(6)</sup>.

المنتوري: فيه في موضع الصفة [لخلاف]<sup>(7)</sup> والتقدير على خلاف ثابت فيه<sup>(8)</sup>، عن [رواته]<sup>(9)</sup> متعلق بفيه لنيابته عن الصفة المحذوفة، ويلزم إبدال الهمزة في قول الناظم من ياته [إيدالا]<sup>(10)</sup> لازما [ليطابق]<sup>(11)</sup> قوله عن

---

(1) لم أقف على ما ذكره الأستاذ الصغير في كتاب له إلا مذكورا عند المنتوري.

(2) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة (38) مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

(3) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوط خزانة تطوان رقم 858 باب أحوال الضمير الواحد.

(4) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 38.

(5) [في هـ - رواية].

(6) إيضاح الأسرار الورقة (41) ب.

(7) [في ب، ج، - بخلاف].

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

(9) [في هـ - رواية].

(10) [في ج - بدلا].

(11) [في هـ - فيطابق].

[رواته<sup>(1)</sup>] لأن القافية مردفة، فالألف ردف، والتاء روى، والهاء وصل وحركتها نفاذ (23/أ) والياء بعدها خروج ولو [أبقيت]<sup>(2)</sup> الهمزة على حالها، كان ذلك [عيباً]<sup>(3)</sup> بسناد الردف قاله المنتوري والمجراد والخرار وابن عبد الكريم<sup>(4)</sup>.

## أحوال قصر نافع لماء الضمير

ثم قال رحمه الله:

(60) ونافع بقصر يرضه قضى لنقل الضم وللذي مضى

هذا هو القسم المتفق عليه، أخبر أن نافعاً حكم وأمر وقرأ وتلا، بقصر يرضه في الزمر<sup>(5)</sup>، فأما قالون فعلى أصله، وأما ورش فناقض أصله.

فقال ابن قتيبة: أصل قضى حتم، كقوله تعالى: "فيمسك التي قضى عليها الموت"<sup>(6)</sup> أي حتمه عليها.

الصفافسي: يكون بمعنى أمر نحو "وقضى ربك"<sup>(7)</sup> وألزم ومنه قضى القاضي<sup>(8)</sup>.

قوله: لنقل الضم وللذي مضى هذه العلة الموجبة لحذف الصلة في رواية ورش، وذلك لاجتماع علتان الضم وتلك المواضع المتقدمة مكسورة، والكسر

(1) [في ج، هـ - [رواية].]

(2) [في ب، ج، [بقيت].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.].

(4) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

(5) سورة الزمر الآية (7).

(6) سورة الزمر الآية (42).

(7) سورة الإسراء الآية (23).

(8) لم أقف على ما ذكره الصفافسي إلا منكورا عند المنتوري.

خفيف فاحتاج إلى الصلة هنا ليوازن بالصلة، ثقل الضم وتقدير السكون قبل الهاء في الأصل وعنه كنى بقوله وللذي مضى، قاله المنتوري<sup>(1)</sup>.

وقال المجراد: ما تقدم من قوله رعاية لأصله<sup>(2)</sup>.

ابن عبد الكريم: انظر لماذا يرجع، هل لقوله: رعاية أو يرجع إلى الذي مضى وهو لام الكلمة<sup>(3)</sup>.

## علة قصر نافع لهاء الضمير

قال الشارح<sup>(4)</sup>: يحتمل الوجهين، والأولى رجوعه لقوله رعاية، إلا أنه تقدم لقالون وحده، ويحتمل لورش ولكن لم يتقدم له ذكر<sup>(5)</sup>.

وقال المرسى: يريد ما تقدم من دخول الجازم<sup>(6)</sup>.

وقال المجاصي والوارثيني: أي لأجل الذي مضى من الكلمة بقصر متعلق بقضى بعده، وكذا [الثقل]<sup>(7)</sup> وللذي<sup>(8)</sup>.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

(2) إيضاح الأسرار الورقة 42 أ.

(3) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 38.

(4) الشارح هو: عبد الصمد تقدمت ترجمته في الصفحة (15) برقم (53).

(5) لم أقف على كلامه هذا بعد بحث وعناء إلا مذكورا عند ابن القاضي.

(6) لم أقف على كلامه هذا بعد بحث وعناء إلا مذكورا عند ابن القاضي.

(7) [في ب، ج، [ثقل]].

(8) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 39 مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105.

ثم قال رحمه الله:

(61) ولم يكن [إيراه]<sup>(1)</sup> في هاء يره مع ضمها و [جزمه]<sup>(2)</sup> إذ غيره

(62) لفقد عينه ولامه فقد ناب له الوصل مناب ما فقد

أخبر أن نافعاً لم يكن [يرى]<sup>(3)</sup> القصر في هاء يره في ثلاثة مواضع، في [البلد موضع واحداً وفي]<sup>(4)</sup> الزلزال موضعان.

وهذا القسم متفق على صلتها، فالضمير في [يراه]<sup>(5)</sup> عائد على القصر، وفي ضمها على الهاء من يره، وفي جزمه على الفعل.

قوله: إذ غيره.

قال السواري: يحتمل [وجهين]<sup>(6)</sup> أحدهما أن يكون [الفاعل]<sup>(7)</sup> نافعاً [أي]<sup>(8)</sup> غير نافع هذا اللفظ بإخراجه على القاعدة المتقدمة في يرضه، ويحتمل أن يكون الفاعل: الجزم، والتقدير إذ غير الجزم حذف الألف من آخره، ثم قال والأول أظهر والله أعلم<sup>(9)</sup>.

---

(1) [في ب، ج [يره].]

(2) [في ج [جزمها].]

(3) [في ب، ج، د [يرا].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) [في ب [يره].]

(6) [في ج [الوجهين].]

(7) [في ب [الفعل].]

(8) [في ب: [أو].]

(9) جمع المعاني النرية والمباحث السنية باب هاء الكناية مخطوطة خزائن تطوان تحت رقم 858.

قال الحلفاوي: ولم [أر]<sup>(1)</sup> أحدا من الشراح [تعرض]<sup>(2)</sup> لأول سواه،  
والفاعل عند الجميع الجزم نصا وسياقا<sup>(3)</sup>.

ويرعى التزمت العرب تسهيله لكثرة دوره في الكلام.

قال سيبويه: ومما حذف في التخفيف، لأن ما قبله ساكن قوله: أرى،  
وترى، ويرى، ونرى من رأيت، كان أوله زائد سوى ألف الوصل فقد اجتمعت  
العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب<sup>(4)</sup> الزيادة التي  
في أول الكلمة فلا تجتمع [فيها]<sup>(5)</sup>.

قال سيبويه: وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من العرب الموثوق بهم  
ينطقون به على (30/ب) أصله<sup>(6)</sup>.

وأنشد الفارسي في التذكرة:

أحنّ إذا ذكرت بلاد نجد      وما أرى إلى نجد سبيلا<sup>(7)</sup>

وقال الآخر: أرى عيني ما لم ترعياه كلانا عالم بالتراهات".

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل: أنه لغة عرب تميم اللات<sup>(8)</sup>.

---

(1) [في ج، د [أر]].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي للورقة 12، باب القول في هاء الضمير للولحد رقم الكتاب 6064.

(4) كتاب سيبويه 546/3.

(5) [في أ، ج، د، [معها]].

(6) كتاب سيبويه ج 546/3.

(7) البيت في لسان العرب لابن منظور "مادة رأي" المجلد 14 ص 292 والبيت أرى... الخ  
بالمصدر نفسه.

(8) شرح التسهيل لابن عقيل ج 335/1.

وهذا التعليل الذي ذكر الناظم ذكره مكى في الكشف<sup>(1)</sup> والداني في التمهيد<sup>(2)</sup> وإرشاد المتمسكين<sup>(3)</sup> وإيجاز البيان<sup>(4)</sup>: وغيرهما.

وفقد الأول حرف تحقيق دخلت عليه فاء العطف.

والثاني: فعل ماض من الفقد وهو العدم، ويكون مجزوم بلم، واسمها مضمر فيها يعود على نافع [يراه]<sup>(5)</sup> فعل مضارع، ومفعول والهاء عائدة على القصر والفاعل مضمر يعود على نافع والجملة خبر، في هاء متعلق بيراه، ضمها الهاء عائدة على الهاء، لفقد متعلق بيراه، له متعلق بناب، والهاء عائدة على يراه، والوصل فاعل ناب، ومناب اسم مصدر والعامل فيه ناب، ما: مضاف إليه وفاعل، فقد: مضمر يعود على يراه، والجملة صلة ما، والعائد محذوف تقديره فقده.

## الممدوح والمقصور

ثم قال رحمه الله:

(63) القول في الممدود والمقصور والمتوسط على المشهور

أتى بهذا الباب بعد هاء الكناية كما فعل الشاطبي.

(1) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ج 1 ص: 127.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) [في ج [يره].]



قال في الكنز: ذكر باب المد بعد الهاء لاشتراكهما في الخفاء، لا على ترتيب التلاوة لسبق الهمز<sup>(1)</sup>.

المجراد وابن عبد الكريم: إنما أتى به عقبه لمناسبة بينهما وهي أن الباب قبله فيه حذف الصلة وإثباتها وقد عبر عنه بالمد والقصر، وهذا باب المد والقصر<sup>(2)</sup>.

وقدم المد على القصر، وإن كان فرعاً لعقد الباب له، والمد لغة الزيادة، قال تعالى: "يمدّكم ربكم"<sup>(3)</sup>، أي يزدكم وتقول العرب: مد النهار والنهر إذا زاد، وفي الاصطلاح: امتداد الصوت بالزيادة فيه، وقولهم بالزيادة فيه احترازاً من الطبيعي لأنه (23/ب) لا زيادة فيه، فلا يقال فيه مد في اصطلاح القراء لا حقيقة ولا مجازاً، وعند بعضهم أي لا يقال فيه مد زائد، لأنه مد صيغة [ومد صيغة]<sup>(4)</sup> هو الذي لا يصوغ الكلام إلا به [أي لا يتوصل إليه إلا به]<sup>(5)</sup> والقصر لغة الحبس والمنع [ومنه]<sup>(6)</sup> حور مقصورات في الخيام<sup>(7)</sup>، قاصرات الطرف: أي محبوسات وحابسات، وفي الاصطلاح عبارة عن عدم المد أو احتباس الصوت بترك الزيادة فيه، أو عن عدم الزيادة في الصوت.

---

(1) كنز المعاني في شرح الأمانى للجعبري باب المد والقصر الورقة 79/ب، نسخة خزنة ابن يوسف رقم 55.

(2) إيضاح الأسرار الورقة 43/أ.

(3) سورة آل عمران الآية 125.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(7) سورة الرحمن الآية (72).

قال صاحب الفصول<sup>(1)</sup>: المد ليس بحركة ولا حرف، وإنما هو شكل من الأشكال<sup>(2)</sup>.

### قال في التحفة:

المد قل في اللغة الزيادة      والقصر حبس خذهما إفادة  
تقول في المثال مد النهر      أي زاد ماؤه وجاء الذكر  
[يمدد]<sup>(3)</sup> له الرحمن [عز]<sup>(4)</sup> مدا      [يمددكم ربكم]<sup>(5)</sup> أمدا  
ولفظ مقصورات في الخيام      معناه محبوسات في الكلام<sup>(6)</sup>  
فأخبر الناظم أنه يتكلم في هذه الترجمة على الممدود والمقصور  
والمتوسط [فالمشبع]<sup>(7)</sup> مقداره أربع حركات وذلك ألفان في التقدير، إذ الحرف  
مقدر بحركتين والمتوسط ثلاث حركات وذلك ألف ونصف، والمقصور  
حركتان وذلك ألف.

الحلفاوي: ذكر المرسى: أن الطبيعي على قدر ألف والمتوسط على قدر  
ألف ونصف، والمزيدي على قدر ألفين، وأحسن من هذا قول ابن طفيل والله  
أعلم، ونصه قد رسم الزيادة من رسمها مقدار ألفين، وأنا أقول تضعيف صيغة  
حرف المد ضعفين فاعلم انتهى<sup>(8)</sup>.

(1) صاحب الفصول: ابن عبد الكريم وقد سبقت ترجمته.

(2) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 24/أ.

(3) [في ج [فليمدد]].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(5) [في ج [ويمددكم بأموال]].

(6) الأبيات في: التحفة رقم 236 إلى 239 الورقة 13/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(7) [في د [المتشبع]].

(8) شرح الدرر للحلفاوي الورقة 15/أ و 15/ب مخطوطة الخزانة.

فالتطبيعي أدنى المد، ومقداره حرف وذلك حركتان والمشبع أقصا المد، ومقداره حرفان وذلك حركات، والثالث متوسط بينهما، ومقداره حرف ونصف، وذلك ثلاث حركات.

واتفقوا على أن هذا لا يضبط إلا بالمشافهة<sup>(1)</sup>.

قال في التحفة:

مقداره حرف لدى التفريع وهو الذي رسمت [بالتطبيعي]<sup>(2)</sup>  
حرفان مقدار المزيدي الوسط حرف ونصف قدره بلا شطط  
والحرف قل تقديره شكلان لذلك الحرف مجانس<sup>(3)</sup>

فائدة: اختلف القراء في صفة التلاوة من حيث الترتيل والحد، لكن هذه المسألة اندرس رسمها وارتفع حكمها، وقد ذهب أثرها [بعد]<sup>(4)</sup> عينها حتى صارت نسيا منسيا.

قال أبو الحسن علي بن سليمان القرطبي<sup>(5)</sup> في كتاب ترتيب الأداء<sup>(6)</sup>:  
فمنهم من ذهب إلى الترتيل وهو التحقيق فيمطمط الحروف، ويشبع الحركات وحروف المد واللين على الإطلاق، ويبالغ في الشد والهمز وأشباه ذلك من غير أفراد ولا إسراف في شيء من ذلك، فخير الأمور أوسطها فتكون مدة الطبيعة من نسبة حركاته، إذ المدة ناشئة عن الحركة ومتولدة عنها فبحسب

(1) [ما بين ...] أخر في ب الورقة 79.

(2) [في د] [التطبيعي].

(3) الأبيات رقم 260 و 262 و 263 من التحفة الورقة 14/ب.

(4) [في ج] [بل].

(5) أبو الحسن علي بن سليمان القرطبي مقرئ فاس قرأ على ابن حوط روى الشاطبية والتيسير عن ابن أبي الأحوص - غاية النهاية 544/1.

(6) ترتيب الأداء لم أقف عليه فيما رجعت إليه من مظان.

إشباع الحركة تكون المدة، فمن أشبعها كثيرا كانت [مدته]<sup>(1)</sup> طويلة، ومن أشبعها قليلا كانت [مدته]<sup>(2)</sup> قصيرة، ومن توسط كانت [مدته]<sup>(3)</sup> وسطا، ومنهم من ذهب [فيها]<sup>(4)</sup> إلى الحدر، فلا يمتط الحروف ولا يشبع الحركات، بل يخطفها خطفا من غير إخلال بشيء من صفاتها ومخارجها، ومنهم من توسط، ولكل وجه من النظر ودليل من الشرع ولكن [الأولى]<sup>(5)</sup> في التعليم تقديم الترتيل، وفي ثاني حال يكون الحدر بعد الرياضة وأحكام النطق بالحروف من مخارجها وعلى صفاتها المعلومة لها.

**فحصل من ذلك أن الألف الطبيعي يختلف بحسب أطباع القراء من حيث الترتيل والحدر والتوسط وإن كان [واحدا]<sup>(6)</sup> من حيث أنه طبيعي لا زيادة فيه لمجاورة [أسباب]<sup>(7)</sup> يوجبها، وكذلك الياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها إذ هما في اللفظ مدتان كالألف انتهى<sup>(8)</sup>.**

**قال في الدر النثير: التحقيق تمكين الحروف والصبر على حركاتها والتثبت في بيانها، والحدر: الإسراع والهدء<sup>(9)</sup>.**

(1) [في أ، ج [مدة]].

(2) [في أ، ب [مدة]].

(3) [في أ، ب [مدة]].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(5) [في د [الأول]].

(6) [في ج [وحده]].

(7) [في ب، ج، هـ [سبب]].

(8) انتهى من ترتيب الأداء لأبي الحسن علي بن سليمان القرطبي - كلامه في كنز المعاني للجعبري الورقة 79/ب مخطوطة خزانة ابن يوسف.

(9) الدر النثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير للباهلي مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

قال الجعبري: مذهب ورش الترتيل وهو التوعة ومذهب قالون الحدر وهو الإسراع، هذا الغالب ويجوز لكل واحد من الثلاثة الترتيل والإسراع والتوسط<sup>(1)</sup>.

وبالمنع قال أبو علي الأهوازي:

في آخرين وبالتخيير للخافاتي قال  
فدوا الحدر معط للحروف حقوقها  
فترتيلنا القرآن أفضل للذي  
أمرنا به من مكثنا فيه [والفكر]<sup>(2)</sup>  
فيه إذ دين العباد إلى التيسر<sup>(3)</sup> (أ24).

قال في الأسيوطي في الإتيان: الحدر بفتح الحاء وإسكان الدال المهملتين  
لنتهى<sup>(4)</sup>.

أبو عبيد الهروي: الهذ بالذال المعجمة الإسراع بمعنى يهذي القرآن أي  
يمرر في قراءته جداً وأما الهذ بالدال المهملة فهو الهذ الشديد ومنه قوله  
تعالى: "وتخر الجبال هدا"<sup>(5)</sup>. أي تسقط سقوطاً<sup>(6)</sup>.

اعلم أن ما ذكروا من الأخذ بالترتيل والحدر إنما ذلك منهم على  
[وجه]<sup>(7)</sup> الاختيار والأخذ بالأفضل لا على اللزوم فيجوز لكل فريق الأخذ بما  
أختاره الفريق الآخر إذ لكل فريق منهم وجه من النظر ودليل من الشرع.

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف  
رقم 55.

(2) [في أ الكفر].

(3) المصدر نفسه

(4) الإتيان في علوم القرآن لجلال الدين الأسيوطي ج 1 ص: 100.

(5) سورة مريم الآية (90).

(6) تفسير القرآن العظيم لابن كثير 4/489.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

ولهذه المراتب أيضا هيئات باعتبار الجهر والإسرار وهما جائزان.

قال جبير ابن مطعم<sup>(1)</sup>: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته يصلي بالصحابة المغرب أو العشاء، فسمعتة خارج المسجد يقرأ: "إن عذاب ربك لواقع ماله من دافع"<sup>(2)</sup> <sup>(3)</sup>، وعن أم هانئ<sup>(4)</sup> رضي الله عنها قالت: كنا نسمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل عند الكعبة، وأنا على عريشي، ودخل عليه الصلاة والسلام ذات ليلة على أصحابه وهم يتهدجون بالمسجد، فسمع أبا بكر يخافت، وعمر يجهر وآخر يقرأ من هنا ومن هنا، فسألهم من الغد فقال أبو بكر [أسمعت]<sup>(5)</sup> من ناجيت، وقال عمر أوقد الوسنان وأطرد الشيطان [وأرض]<sup>(6)</sup> الرحمن وقال الآخر: أجمع حسنا إلى حسن<sup>(7)</sup>، هذا دليل جوازهما وبأيهما اقترنت نية صالحة كان أولى لقول الحسن لا بأس بذلك ما لم يخالطه رياء، وهو معنى قول الحداد<sup>(8)</sup> رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقلت له: أن لي صوتا حسنا إذا قرأت ارتفع فقال إذا استقلت نيتك فلا بأس<sup>(9)</sup>.

---

(1) جبير بن مطعم أبو عدي القرشي توفي بالمدينة سنة 59هـ، وكان من كبار النسابين له 60 حديثا- الإصابة 235/1 والأعلام 112/2.

(2) سورة الطور الآية (7).

(3) الحديث خرجه الإمام مالك في الموطأ عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه.

(4) أم هانئ فاختة بنت أبي طالب القرشية أخت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبنت عم النبي صلى الله عليه وسلم، أسلمت عام الفتح بمكة وماتت بعد أخيها علي بعد سنة 40هـ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم 46 حديثا، الإصابة ت: 1102 و 1532. باب النساء، والأعلام 126/5.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(6) [في أ، ج [وارضي]].

(7) أخرجه النسائي في المقدمة وابن ماجه في كتاب الإقامة باب 179، والإمام أحمد 342/6.

(8) الحداد هو الحبيب بن أحمد الأصبهاني شيخ أصبهان، توفي سنة 515 هـ، من كتبه: "معرفه الصحابة" و"علوم الحديث" وغيرهما - سير أعلام النبلاء المجلد 15، والأعلام 181/2.

(9) لم أقف على كلام الحداد فيما ذكر ذلك.

قال محمد بن شقرون بن أحمد بن أبي جمعة المغراوي<sup>(1)</sup> ثم الوهراني  
[من تلامذة ابن غازي، قد نص علماءنا على استحسان الحذر الكثير أو وجوبه  
[من]<sup>(2)</sup> مذهبه]<sup>(3)</sup> الترتيل فيما يؤدي ظاهره إلى نقص في حقه تعالى أو في  
حق مغصوم نحو: "لما خلقت بيدي"<sup>(4)</sup> "وعصى آدم ربه"<sup>(5)</sup>، مما لو  
رتل لظن الجاهل تنقص من ورد فيه انتهى<sup>(6)</sup>.

قال الأسيوطي في [الإتقان]<sup>(7)</sup> قال النووي: ومن [الآداب]<sup>(8)</sup> إذا قرأ  
نحو: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصْرَى الْمَسِيحُ  
ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ﴾<sup>(9)</sup>، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾<sup>(10)</sup>، أي  
يخفض صوته بها، كذا كان النخعي يفعل انتهى<sup>(11)</sup>.

وأخرج الطبراني والبيهقي: عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه [قال]<sup>(12)</sup>:  
"اقرأوا القرآن بالحنان العرب وأصواتها وإياكم والحنان أهل الفسوق والكبائر

(1) محمد بن شقرون بن أبي جمعة المغراوي ثم الوهراني.

(2) [في أ [ممن]].

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(4) سورة ص آية (75).

(5) سورة طه آية (121).

(6) انتهى كلام الوهراني فلم أقف عليه في كتاب له.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ج.].

(8) [في: ج، هـ [الأنب]].

(9) سورة التوبة الآية (30).

(10) سورة المائدة الآية (64).

(11) الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص: 107.

(12) [ما بين [...] لا يوجد في ج.].

فإنه سيجيء أقوام من بعدي يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم<sup>(1)</sup>.

والمراد بالآحان العرب القرآن بالطبع، كما كانوا يعملون والمراد بالآحان أهل الفسوق: الآحان [المستفادة]<sup>(2)</sup> من الموسيقى، والأول محمول على الذنب، والثاني إن حصل معه المحافظة على صحة الحروف [و]<sup>(3)</sup> حمل على الكراهة، وإلا حمل على التحريم والقوم الذي لا يجاوز حناجرهم الذين لا يتدبروه ولا يعملون به.

## الترتيل والحدرد

قال في المنبهة:

قد ورد الترتيل في التنزيل      من غير تقييد ولا تاويل  
بل ظاهر مبين آتانا      في قوله ورتل القرآنا  
كفى بهذا قوة وحجة      فاركب هديت واضح المحجة<sup>(4)</sup>

ثم قال:

والحدرد فاستعمله أن أردتـا      متى عرضت [أ]<sup>(5)</sup> ومتى درستـا

(1) رواه البيهقي في شعب الإيمان 429/1، والسيوطي في الجامع الصغير 431، وأخرجه أبو عبيد 99 - مجمع الزوائد 169/8، وفضائل القرآن لابن كثير/483، والتمهيد لابن الجزري 43، وفي العلل المنتاهية 111/1 أنه حديث لا يصح وأبو محمد مجهول، وبقيّة يروى عن الضعفاء ويدلسهم وينظر حواشي العلل-جمال القراء للسخاوي 95/1.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.].

(3) [ما بين [...] من أ.].

(4) "منبهة الشيخ أبي عمرو الداني" دراسة وتحقيق الدكتور وكاك الحسن 369/2.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].



منهم أبو عمرو<sup>(1)</sup> قَتِيل الدار  
لكن على الترتيل حث الباري  
والحدر ما فيه إن من ضيق  
كذا أتى وما علينا أصر<sup>(6)</sup>

فقد أتى نصا عن الأخير  
وابن جبير<sup>(2)</sup> وتميم<sup>(3)</sup> الدار  
والفضل في الترتيل<sup>(4)</sup> والتحقيق<sup>(5)</sup>  
لأن بين الله سهل يسر  
قال الإمام الجادري<sup>(7)</sup>:

بل أدين بالنسبة  
فورشنا يرتل  
وبالسماع يوجد  
للحدر والتسوعة  
والحدر عيسى ينقل  
تحقيقه ويسند  
[صح من نظمه]<sup>(8)</sup> المسمى بالنافع<sup>(9)</sup>.

- 
- (1) أبو عمرو بن العلاء البصري أحد القراء السبعة، تقدمت ترجمته.
- (2) ابن جبير سعيد الأسدي أبو عبد الله تابعي جليل أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر قتله الحجاج سنة 95هـ - وفيات الأعيان 204/1، حلية الأولياء 272/4، والأعلام 93/3.
- (3) تميم الداري بن أوس: صحابي جليل، أسلم سنة 9 هـ وكان راهب أهل عصره وعابد فلسطين توفي سنة 40 هـ - صفة الصفوة 310/1، وتهذيب ابن عساكر 344/3، والأعلام 87/2.
- (4) الترتيل تخميم الألفاظ والإبانة عن الحروف - الإتيان 106/1.
- (5) التحقيق إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد وتحقيق الهمزة وإتمام الحركات - الإتيان 99/1.
- (6) "منبهة الشيخ أبي عمرو الداني" دراسة وتحقيق د. وكاك 370/2.
- (7) الإمام الجادري تقدمت ترجمته في ص: (7) برقم (17).
- (8) [في أ] قاله في نظمه المسمى[.]
- (9) واسمه النافع في أصل حرف نافع الورقة (2) السطر (14) (15) من المنظومة.

قلت:

ورتل لورش ثم قالون بالحدرد بذا آخذ والأمر جاء على يسر<sup>(1)</sup>

قوله: على المشهور...

المنتوري: راجع إلى المتوسط فقد تضمن كلامه أن لأحرف المد ثلاثة أحكام، مدا وقصرا وتوسطا، أما المد والقصر فصحيحان، وأما المتوسط فليس بصحيح، وسيقع الكلام عليه عند قوله: وعن ورش ثبت<sup>(2)</sup>.

وقال بعض الشيوخ: يحتمل أن يعود بجملة الكلام، ردا على من يقول المد [قسمان]<sup>(3)</sup> فقط: طبيعي وغير طبيعي، ويحتمل أن يعود [للمتوسط]<sup>(4)</sup> أي حيث صرح بالتوسط فهو المشهور دون غيره، والاحتمال الثاني ذكره الشارح وتابعه ابن مسلم.

المجراد: والأول عندي أظهر، لأن الثاني ينكسر بسكون الوقف لأن الإشباع هو المشهور (24/ب)<sup>(5)</sup>.

المجاصي: المشهور عائد على التوسط ونحوه<sup>(6)</sup>.

قال أجاتا والوارثيني: ما كثر قائله أو ما قوى دليله<sup>(7)</sup>.

---

(1) البيت للمصنف رحمه الله.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 140/أ نسخة مخطوطة بالخزانة الملكية رقم 1096 مجموع.

(3) [ما بين [...] من أ، أما في النسخ الأخرى [قسمين].]

(4) [في هـ [للتوسط].]

(5) إيضاح الأسرار الورقة 43/ب.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد المجاصي الورقة 41 نسخة خزانة ابن يوسف رقم 105.

(7) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني باب الممدود والمقصود مخطوطة خزانة تطوان تحت رقم 858.

القول: [خبر]<sup>(1)</sup> مبتدأ محذوف، أي هذا القول في الممدود: متعلق بالقول، والمقصود والمتوسط معطوفان على المشهور في موضع الحال من المتوسط والعامل فيه القول.

الوارثيني: على المشهور متعلق بالمتوسط لأنه اسم فاعل<sup>(2)</sup>.

المجراد: على المشهور متعلق بمحذوف لأنه في موضع الحال<sup>(3)</sup>.

قوله: في موضع الحال لم يبين لماذا هي الحال، فعلى التأويل الأول تكون من الضمير المستكين في الخبر، أو من القول على مذهب من أجاز للحال من المبتدأ، وعلى التأويل الثاني تكون حالا من [المتوسط]<sup>(4)</sup>.

---

(1) [في أ مبتدأ].

(2) المصدر نفسه.

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 44/أ.

(4) [في ج التوسط].

## المد واللين في الألف

ثم قال رحمه الله:

والمد واللين معا [وصفان]<sup>(1)</sup> للألف الضعيف لازمان

المد امتداد الصوت، واللين: هو تليين الصوت وهما وصفان لازمان للألف.

قال الجوهري [في]<sup>(2)</sup> [الصحيح: [لأن الشيء]<sup>(3)</sup> يلين لنا فهو لين، ضد خشن يخشن خشانة، فهو خشن، قال تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾<sup>(4)</sup> يعني رفقا سهلا<sup>(5)</sup>.

قوله: للألف الضعيف أتى بالوصف للتأكيد "كالهين اثنين"<sup>(6)</sup> "ونفخة واحدة"<sup>(7)</sup> "وعشرة كاملة"<sup>(8)</sup>.

المجrad: [والأولى]<sup>(9)</sup> أن يقال لما كانت الألف في عرف [القراء]<sup>(10)</sup> تطلق على الهمزة وعلى حرف المد بينهما، بذلك وعلى هذا يتخرج قول

---

(1) [ما بين [...] في أ.]

(2) [في أ] [بالصحيح].

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) سورة طه الآية (44).

(5) تفسير ابن كثير 516/4.

(6) سورة النحل الآية (51).

(7) سورة الحاقة الآية (13).

(8) سورة البقرة الآية (196).

(9) [ما بين في ب] [والأول].

(10) [في أ] [القرآن].

الحصري، إذ الألف المفتوح ما قبلها، وسمي الألف ضعيفا لقول سيبويه: لا قرار له في الفم، وإنما هو هواء<sup>(1)</sup>.

وقال شيخه الخليل بن أحمد<sup>(2)</sup>: مخرجه [من]<sup>(3)</sup> مخرج الهمزة من الصدر، وعليه ذهب آخر الكتاب في قوله: ثم الألف من آخر الحلق، وأشار هنا إلى مذهب سيبويه فيكون قد جمع بين القولين، قال سيبويه وهذه الثلاثة الأحرف أخف الحروف لاتساع مخرجها.

## المد واللين في الواو والياء

قال: وأوسعهم واخفاهن الألف ثم الياء ثم الواو، ولا يكون ما قبل الألف [إلا]<sup>(4)</sup> من جنسها، وهذا أسد من قولهم، لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا للإيهام أي إيهام خروج الفتحة المماله: كالهدي<sup>(5)</sup> والمد مبتدأ، واللين معطوف عليه، معا: حال والعامل فيه الابتداء على من يقول بذلك.

قال الأستاذ أبو سعيد ابن لب<sup>(6)</sup> في شرح الجمل له<sup>(7)</sup>: واختلف النحويون في الابتداء، هل يصح له العمل في الحال أم لا؟

(1) إيضاح الأسرار الورقة 44/أ.

(2) الخليل بن أحمد هو الفراهيدي الأزدي اليمامي أبو عبد الرحمن من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض وهو أستاذ سيبويه النحوي ولد ومات بالبصرة سنة 170هـ - وفيات الأعيان 172/1 أنباء الرواة 341/1 الأعلام 314/2

(3) [ما بين [...] من أ.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) سورة العلق الآية (11).

(6) أبو سعيد ابن لب: فرج الغرناطي، نحوي من الفقهاء العلماء توفي سنة 782هـ، من كتبه "الباء الموحدة" و"الأجوبة الثمانية" - بغية الوعاة 372، ونيل الابتهاج 219، والأعلام 140/5.

(7) لم أفق على شرح الجمل لابن لب وقد ساق كلام ابن لب هذا المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 140/أ بشيء من التصرف.

فجمهورهم أنه لا يصح العمل في الحال أصلاً<sup>(1)</sup>.

المنتوري: فيؤخذ من كلام ابن لب: أن غير الجمهور يجيز أن يعمل  
[الابتداء]<sup>(2)</sup> في [الحال]<sup>(3)(4)</sup>.

فجرى الناظم على ذلك وقد وقع [له]<sup>(5)</sup> في هذا الرجز عمل الابتداء في  
الحال، في مواضع يأتي ذكرها، ولا زمان: صفة الوصفان، للألف يتعلق بلا  
زمان.

ثم قال رحمه الله:

ثم هما في الواو والياء متى عن ضمة أو كسرة نشأتا  
الضمير يعود على المد واللين، أخبر أن المد واللين المذكورين قبل في  
الألف، [يكونان]<sup>(6)</sup> في الواو والياء بشرط :

- أن تكونا ساكنين، وحركة ما قبلهما من جنسهما، وقد اجتمعت حروف  
المد واللين في كلمة أتوني<sup>(7)</sup> وقوله أودينا<sup>(8)</sup>.

قال المهدي<sup>(9)</sup>: ولا يمكن أن يدخل المد غيرها لأنها أصوات.

---

(1) يعني جمهور النحويين والخلاف في المسألة مبسوط في كتب النحو لا داعي لبسطه هنا.

(2) [في ج [المبتدأ]].

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(4) في شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 140/أ من مخطوطة الخزانة الملكية رقم  
1096 مجموع.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(6) [في ب، ج، هـ [يكون]].

(7) سورة الكهف الآية (96).

(8) سورة الأعراف الآية (129).

(9) المهدي أحمد بن عمار تقدمت ترجمته في الصفحة (103) رقم (513).

والحركات مأخوذة منها، فامتداد [أتوني و أودينا]<sup>(1)</sup> الصوت بها يمكن ولا [يصوغ]<sup>(2)</sup> فيها التطويل والتوسط والقصر، ولا [يصوغ]<sup>(3)</sup> في غيرها، ولذلك جاز وقوع الساكن المدغم بعدهن من أجل أن المد عوض من الحركة، وامتنع جمع الساكنين إذا كانا حرفي سلامة<sup>(4)</sup>.

قوله: عن ضمة راجع إلى الواو أو كسرة راجع إلى الياء، وهذا من باب اللف والنشر المرتب، وهو من بديع الكلام، وهو رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني، ومنه: قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾<sup>(5)</sup>.

قوله: نشأتا: أي تولدا والألف للتثنية.

مفهومه إن لم [يتولدا]<sup>(6)</sup> فليستا بحرف مد ولين، بل حرفا لين فقط.

فيظهر من كلام المؤلف أن الحركات هي الأمهات وخالف في باب الوقف، فجعل الحروف أمهات وهو مذهب سيبويه، والأول قول [الكوفيين]<sup>(7)</sup> جميعا، فيؤخذ من النظم [قولان]<sup>(8)</sup> في المسألة قول ثالث [وهو]<sup>(9)</sup> كل واحد أصل في نفسه.

(1) [ما بين [...] من ب.]

(2) [في أ، ج [يصوغ].]

(3) [في أ، ج [يصوغ].]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 140/أ و 140/ب.

(5) سورة القصص الآية: (73).

(6) [في ب [يتولدتا].]

(7) [في ب، د [الكوفيون].]

(8) [في ج، هـ [قولين].]

(9) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

ووجه قول الكوفيين: أن الحركات إذا أشبعت يتولد عنها [حرفا يجانسها]<sup>(1)</sup>.

ووجه قول سيبويه: وهو الصحيح أنه لم توجد حركة من غير حرف، والحروف توجد من غير حركة كالألف [الساكن]<sup>(2)</sup> فإنه لا يقبل الحركة، والياء والواو إذا كان ما قبلهما مجانسا<sup>(3)</sup>.

ووجه الثالث: تعارض الأدلة.

قال في الكنز: مسألة اختلف أهل العربية في حروف المد، و[الحركات]<sup>(4)</sup> الثلاث: فالأكثر أن كل حرف منها أصل للحركة التي تجانسها وعليه جرى النظم في قوله: أو أما هما واو وياء، وقيل كل حركة أصل للحرف الذي يجانسها.

والحق: أنه ليس أحدهما أصلا للآخر لما يلزم من اجتماع الضدين في الأولين، ولأن الذات لا تتركب من الأعراض، ولا يكون العرض جزء ذات.

وهذا معنى قوله في العقود:

وثالثهما أصل لا حرف مدها واعكس والإعдал [أنهما]<sup>(5)</sup> أصلا  
انتهى<sup>(6)</sup>.

---

(1) [في ب، ج [حرف يجانسها]].

(2) [في أ [الساكنين]].

(3) كتاب سيبويه ج 4 ص: 237.

(4) [في أ [الحركة]].

(5) [في ب [أنها]].

(6) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 62/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.



قال في اللئالي: والمراد بقوله: أو أمامهما: [أي أصلاهما]<sup>(1)</sup> يعني أن الياء والواو أصلان للضمة والكسرة، وهو مذهب أكثر النحويين، قالوا إن الحركات الثلاث مأخوذة من الحروف الثلاث الضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، واستدلوا على ذلك بأن هذه الحروف لو كانت مأخوذة من الحركات، لكانت الحركات قبلها، والحركات لا تقوم بأنفسها<sup>(2)</sup>.

وذهب بعضهم إلى أن حروف المد واللين الثلاثة مأخوذة من الحركات الثلاث واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا أشبعت حدث من إشباعها الحروف الثلاث.

فائدة: قال أبو البقاء إذ أشبعته ويتعلق بهذا الاختلاف مسألة أخرى، وهي أن الحروف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين: أحدهما: أن الحرف له مخرج مخصوص، والحركات لا تختص بمخرج ولا معنى، لقول من قال: أنه مجتمع من حركتين لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين: أحدهما ما سبق من أن الحركة ليس بعد الحرف، والثاني: أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام، وتبقى الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف كحركتين، لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى<sup>(3)</sup>.

(1) لما بين [...] لا يوجد في هـ.

(2) اللئالي الفريدة للفاسي باب المد واللين نسخة الخزنة الحسنية رقم: 6973 الرباط.

(3) انتهى كلام أبي البقاء فيما يتعلق في إشباع المد في الفائدة التي ساقها المؤلف فلم أقف على كتاب لأبي البقاء حتى أتمكن من تحقيق هذا النص المنقول.

## حروف المد

**تنبيه:** حروف المد واللين الأصلية [بحق الأصالة]<sup>(1)</sup> ثلاثة، الألف ولا تكون إلا ساكنة، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، وحرفا اللين، الياء والواو الساكنان المفتوح ما قبلهما، ويصدق اللين على حروف المد بخلاف العكس.

**تجويد:** في حروف المد، مد أصلي، وفي [حرفي]<sup>(2)</sup> اللين مد ما يضبط كل منهما بالمشافهة والإخلال بشيء منه لحن، وهذا معنى قول مكّي في [حروف]<sup>(3)</sup> اللين من المد مد ما بعض ما في حروف المد، وقد نص عليه سيبويه، والألف أصل حروفه للزومها الشرطين، ومن تم كانت [أندى]<sup>(4)</sup> صوتا منهما وغير الممالة [أندى]<sup>(5)</sup> من الممالة، والياء [أندى]<sup>(6)</sup> من الواو، وإياك وترعيد المدات وتفخيم الألف خصوصا عند مجاورة المفخم، ومعنى قول بعض تفخيم الألف في اسم الله تعالى الفتح الذي هو [ضد]<sup>(7)</sup> الإمالة، واحذر إشباع فتحة ما قبل اللين، ومدّه في [غير]<sup>(8)</sup> منصوص، وتوق فيه إشباعها، فهو من فظيع اللحن الخفي.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في ج [حروف].]

(3) [في أ، ج، هـ [حرف].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(6) [في ج [الذي].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

[قال في الإقناع: وأمكنهن في المد الألف ثم الياء ثم الواو، وكان أبو القاسم يحكي لنا عن أبي بكر الصقلي، أنه كان يذهب إلى أن أمكنهن في المد الواو ثم الياء ثم الألف، [وهكذا]<sup>(1)</sup> وضع [هذا]<sup>(2)</sup> أبو بكر في كتابه المعروف بالاعتداء]<sup>(3)</sup><sup>(4)</sup>.

### قال في المنبهة:

وأحرف اللين التي تمد	أضعفها ثلاثة تعد
الألف المفتوح ما يليها	والمد أقوى ما يكون فيها
لأنها أشد في الخفاء	من غيرها لسعة الهواء
فهي إذن أمد من سواها	والياء والواو مع أختاهما <sup>(5)</sup>

قال في الدر النثير: اعلم أن الأصل في المد الألف إذ لا تتحرك أبدا ولا يكون حركة ما قبلها إلا من جنسها بخلاف الواو والياء، فإنهما قد يتحركان ويكونان بعد الفتحة، فإذا سكنا بعد حركة مجانسة أشبهها الألف، حينئذ يكونان حرفي مد، فأما الواو والياء الساكنتان بعد الفتحة، فهما حرفا اللين نحو: قوم و[يبت]<sup>(6)</sup> وقد اجتمعا في آخر كلمة من قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي

(1) [في هـ - [وهكذا] وفي ب [وهذا].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) الإقناع لابن الباذئ 468/1.

(5) الأبيات في منبهة الشيخ الداني، تحقيق د. وكاك ج 408/2 في باب القول في الممدود والمقصور.

(6) [في هـ - [ميت].]

يَوْمَيْنِ»<sup>(1)</sup> ويدخلهما من المد بحسب ما [فيهما]<sup>(2)</sup> من اللين، حملاً على [أحرف]<sup>(3)</sup> المد<sup>(4)</sup>.

هما: مبتدأ، في الواو والياء: في موضع خبر، متى: ظرف زمان من أدوات الشرط والعامل فيه الفعل بعده [عن ضمة: متعلق بالفعل بعده، نشأتا: فعل ماض والألف: فاعل يعود على الواو والياء وجواب الشرط محذوف]<sup>(5)</sup>، وتقديره متى نشأتا عن ضمة [أو]<sup>(6)</sup> كسرة، فالمد واللين لازمان لهما، وساغ هنا حذف الجواب، لأن الشرط ماض، وولي هنا [أدوات]<sup>(7)</sup> الشرط معمول الفعل وهو ضرورة، وأدوات الشرط لا بد أن يليها فعلها عدا إن وحدها، فإنه يجوز فيها أن يليها غير فعلها لأنها أم الباب. قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(8)</sup>.

ثم قال رحمه الله:

(66) وصفة الجميع للجميع تمد قدر مدها الطبيع

(1) سورة فصلت الآية (9).

(2) [في ب [فيها]].

(3) [في ج، [حرف]].

(4) الدر النثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير "باب المد والقصر" رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(6) [في ج، هـ [و]].

(7) [في ج، هـ [أداة]].

(8) سورة التوبة الآية (6).

[المجراد: وما ذكره المصنف من الخلاف في المزيدي يقتضي أنه لا خلاف بينهم في مد الصيغة، وقد اختلف، هل بينهم اختلاف فيه أم لا؟ فذهب قوم إلى أنه لا خلاف بينهم فيه، بل وقع الاتفاق بينهم على مقدار مده لأنه لا يحتمل النقص ولا الزيادة وهو الظاهر من كلام المصنف لذكره الخلاف في المزيدي دون مد الصيغة.

وذهب قوم إلى أنهم اختلفوا فيه، فهو بحسب من يهذ ويسرع في قراءته كقالون أقصر منه في قراءة من [يمطط]<sup>(1)</sup> ويشبع كورش، واختار هذا القول الأستاذ أبو الحسن ابن سليمان في كتابه المسمى بتهذيب المنافع في قراءة نافع، حيث قال: وهو يعني مد الصيغة بحسب قراءة القارئ من حيث الترتيل والهد، فمد الصيغة لورش ليس كمد الصيغة لقالون، لأن ورشا يرتل قراءته، فيشبع الحركات [ويمطط]<sup>(2)</sup> وقالون يهذ في قراءته، ولا يشبع الحركات ولا يمتط الحروف مثله، وذكره أيضا في تجريده واحتج له ونصره، وزعم أنه الصواب [وغلط]<sup>(3)</sup> من ذهب إلى القول الأول انتهى<sup>(4)(5)</sup>.

## المدة الصيغية

[قال بعضهم: الصيغة والبنية واللفظ بمعنى.

---

(1) [في د [يمطط].]

(2) [في د [يمطط].]

(3) [في ب، ج [وغلط].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ، في هذا المكان ويوجد في الورقة 26/أ.]

(5) ليضاح الأسرار والبدائع، الورقة 45/ب-46/أ.

قال في الإِتقان: المد الطبيعي هو الذي لا يقوم ذات حرف مد دونه،  
وسمي مد الصيغة لأنه لا يسوغ الكلام إلا به، وطبيعيا أيضا لأنه طبيعة فيها،  
إذا نقص منها اختلفت وإذا زيد عليه أخرج عن حقيقته<sup>(1)</sup>.

المنتوري: يمد على حسب طبقاتهم في المد الطبيعي لأن مد ورش  
الطبيعي (25/ب) ليس كمد قالون الطبيعي<sup>(2)</sup>.

قال القيجاطي: الطبيعي عبارة عما في طبع حروف المد من المد الذي  
إذا قصر عنه [اختلفت]<sup>(3)</sup> الحروف وخرجت عن حدها في التجويد<sup>(4)</sup>.

قال في الإِفْتاع: ولا خلاف في تمكين حروف المد واللين وإن لم يلقهن  
شيء تمكيننا وسطا من غير إشباع ولا زيادة، نحو: قال وقالوا وقيل وتاب  
ويتوب، [المجراد: وما ذكره المصنف من الخلاف من المزيد...]<sup>(5)</sup>، وشبهه:  
وإن سمي هذا مقصورا فعلى أنه قصر على المد المشبع لا أنه [لا مد فيه  
البئة]<sup>(6)(7)</sup>.

قلت: وقد تقدم لنا بيان ذلك قبل هذا.

---

(1) الإِتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ج 1 ص: 96.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 140/ب من مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1096  
مجموع.

(3) [في ب [اختلف]].

(4) المصدر نفسه.

(5) [تقدم ذكر كلام المجراد عند قول الناظم وصفة الجميع].

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) الإِفْتاع لابن الباذش 468/1.

## فائدة:

قال في الدر النثير: اعلم أن لأحرف المد في أنفسهن [مدات]<sup>(1)</sup> تابعات للحركات المجانسة لهن.

## المد المزيغ

فإذا قلت [لمن]<sup>(2)</sup> قال [مكننت]<sup>(3)</sup> الصوت بين فتحة القاف واللام بقدر ما لو نطقت بينهما بحرف متحرك ممكن الحركة، مثل: قفل، وقتل وهكذا الواو والياء<sup>(4)</sup>.

قوله: الجميع أي بنية الجميع من هذه الأحرف الثلاثة للجميع أي لجميع القراء. للجميع: يتعلق بتمد، تمد: فعل مضارع مبني للمفعول والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمَر يعود على الصيغة، قدر: نعت لمصدر محذوف [تقديرها]<sup>(5)</sup> مدا قدر مدها أي مثل مدها، الطبيعي: نعت للمد وعلامة الخفض الكسرة في الياء المحذوفة.

قال رحمه الله:

(67) وفي المزيد الخلاف وقعا وهو يكون وسطا ومشبعاً

أي اختلف القراء فيما زاد على الصيغة ويكون متوسطاً ومشبعاً.

---

(1) [في أ، ب [مديات].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ج، د.]

(3) [في د [مكت] و في ج [يقيت].]

(4) لدر النثير والعذب النثير باب المد والقصر... رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية بالرباط.

(5) [في أ، ج [تقديره].]

قال ابن عبد الكريم: قال الشارح يحتمل وجهين:

الأول: [الخلاف]<sup>(1)</sup> لجميع القراء، وهذا يردده.

قوله: وهو يكون الخ إذ هو تفسير للمزيدي، فيشعر أن الوجهين للجميع وليس كذلك بل التوسط خاص بورش.

ثم أجاب: وسطا لمن أخذ به ومشبعا لمن أخذ به.

الثاني: وسطا ومشبعا في بعض الأحوال دون بعض كتقدم الهمز وسكون الوقف، ثم رده بما قبله وهو قوله: وفي المزيدي هل الخلاف واقع في النوعين أو في أحدهما.

ثم قال: وهذا مشكل التأويل، الأول أبين لأنه اعتبر أول الكلام وآخره<sup>(2)</sup>.

## مقدار المد الطويل وأسباب المد الفرعي

المنتوري: نكره المزيدي مشبع صحيح ونكره أن المزيدي يكون وسطا بناء على مذهبه الذي [هو]<sup>(3)</sup> يقوله في مد آمن، وآمنوا وبابه متوسط ليس بصحيح<sup>(4)</sup>.

قال القيجاطي: [أجمع]<sup>(5)</sup> القراء أن المد الطويل مقدار الطبيعي مرتين، والطبيعي مختلف باختلاف طبقة القراء في المد فكذلك الطويل<sup>(6)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 140/أ مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1096 مجموع.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) المصدر نفسه الورقة 140/ب.

(5) [في ب [اجتمع].]

(6) المصدر نفسه.



الجعبري: وللمد الفرعي سببان، همز متقدم أو متأخر متصل أو منفصل، أو سكون لاحق لازم، أو عارض، وكل مظهر أو مدغم يكون ملفوظاً أو مقدر<sup>(1)</sup>.

قال أبو الحسن طاهر بن غلبون: فأشبعهم مدا ورش وحمزة ثم عاصم دون مدهما قليلا، ثم ابن عامر والكسائي قليلا، وهذا الإشباع في المد الذي عرفتكم أنهم [يتفاضلون]<sup>(2)</sup> فيه إنما هو على التقريب من غيره تمطيط ولا إسراف، كما روي عن حمزة أن رجلا قرأ عليه، فجعل يمد، فقال حمزة: لا تفعل، أما علمت أن من كان فوق الجعودة فهو ققط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق للقراءة فليس بقراءة، ويروى ما فوق المد فهو صياح<sup>(3)</sup>.

وكما روي عن نافع أنه قال: قرأنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، سهل جزل لا نمضغ ولا نلوك ننبر ولا ننتهر، نسهل ولا نشدد، نقرأ على أفصح اللغات [وأقصاها]<sup>(4)</sup> انتهى.

قال الشارح: وإنما كرهت الأئمة تطويل المد جدا، والإفراط فيه، لأنهم أخذوا القراءة [خلف]<sup>(5)</sup> عن سلف متصلا برسول الله صلى الله عليه وسلم، مرتلة امتثالا لأمر الله عز وجل من غير إسراف ولا إفراط لقوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾<sup>(6)</sup>.

(1) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري "باب للمد والقصر" خزنة ابن يوسف رقم 55/1 بمراكش.

(2) [في ب [يتخالفون]].

(3) التذكرة لابن غلبون في القراءات الثمان باب اختلافهم في المد والقصر 27/ب بالخزنة

الحسنية رقم 3893 م 4.

(4) [في ب، ج [وأمصاها]].

(5) [في ج [خلفا]].

(6) سورة المزمل الآية (4).

وقال قتادة<sup>(1)</sup> سألت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل لي: كان يمد مداً، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله وبمد الرحمن وبمد الرحيم<sup>(2)</sup>.

وعن أم سلمة<sup>(3)</sup> مثله: [وقالت]<sup>(4)</sup> في حديثها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ حرفاً حرفاً، فلو عددها الغاد لأحصاها<sup>(5)</sup>.

وروى أبو عمرو في التجريد<sup>(6)</sup> بسنده عن عاصم<sup>(7)</sup> بن بهدلة قال: قلت للطفيل بن أبيّ بن كعب<sup>(8)</sup> إلى أي معنى ذهب أبوك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم [له]<sup>(9)</sup> أمرت أن أقرأ عليك، فقال له ليأخذ ألفاظ القراءة

---

(1) قتادة بن دعامة أبو الخطاب الدوسي البصري، مفسر حافظ ضرير أكمه قال الإمام أحمد: قتادة أحفظ أهل البصرة، مات بواسط سنة 118هـ - تنكرة الحفاظ 115/1، الجرح والتعديل ج 3 ص 133، إرشاد الأريب 202/6 والأعلام 189/5.

(2) الحديث عند البخاري رحمه الله في كتاب فضائل القرآن من صحيحه رقم الباب 29.

(3) أم سلمة هند بنت سهيل زاد الراكب، من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ومن أكمل النساء عقلاً وخلقاً، هاجرت إلى الحبشة والمدينة، توفيت سنة 62هـ - طبقات ابن سعد 60/8، الإصابة ت 1309، الصفوة 70/2، والأعلام 97/8-98.

(4) [في ب [وثبت]].

(5) أخرج الحديث الترمذي في كتاب ثواب القرآن الباب 23 وأبو داود في كتاب الوتر الباب 20، والنسائي في قيام الليل الباب 13 والإمام أحمد في المسند 294/6 وفيه: "فإذا هي تتعت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً".

(6) "التجديد في الإتيان والتجويد" كتاب لأبي عمرو الداني ذكره ابن الجزري في غاية النهاية عند ترجمته لأبي عمرو الداني 503/1 رقم الترجمة 2091.

(7) عاصم بن بهدلة أبي النجود الكوفي أحد القراء السبعة تابعي كان ثقة في القراءات صدوقاً في الحديث، توفي سنة 127هـ - غاية النهاية 346/1، الوفيات 243/1، وميزان الاعتدال 5/2، وتهذيب التهذيب 38/5، الأعلام 248/3.

(8) أبي بن كعب تقدمت ترجمته في الصفحة (61) من هذا الكتاب برقم (309).

(9) [ما بين [...] لا يوجد في ب.].

[منه]<sup>(1)</sup> (أ/26) ويثبت في القراءة في الألفاظ وكيفية النطق بها من الحروف من غير إسراف ولا إفراط<sup>(2)</sup>.

## اختلاف القراءة في مقدار المد الصوتي

وسئل أنس رضي الله عنه: عن قراءة النبي (ص) قال: كان يمد صوته<sup>(3)</sup>.

قال في التيسير: وأطولهم [مدا في الضربين جميعا وورش]<sup>(4)</sup> وحمزة<sup>(5)</sup> ودونهما عاصم<sup>(6)</sup> ودونه ابن عامر<sup>(7)</sup> والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، وقالون من رواية أبي نشيط بخلاف عنه<sup>(8)</sup>.

وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو [على]<sup>(9)</sup> قدر [مذاهبهم]<sup>(10)</sup> في الحذر [والتقدير]<sup>(11)</sup> والتحقيق.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) أورد هذا الحديث بسنده الداني في كتاب التحديد... وهذا الكتاب توجد نسخة منه مخطوطة في مكتبة خالص أفندي بتركيا برقم 18، ونسخة في مكتبة جاز الله رقم 23 ونسخة في مكتبة وهي أفندي رقم 40.

(3) أخرج الحديث النجاري في كتاب المغازي من صحيحه رقم الباب 29 وأخرج نحوه النسائي في قيام الليل الباب 50 و 54.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة تقدمت ترجمته.

(6) عاصم بن أبي النجود بهذلة الكوفي تقدمت ترجمته برقم (2288) ص: (151).

(7) ابن عامر هو عبد الله بن عامر الليحصي قاضي دمشق وأحد القراء السبعة وهو من التابعين وليس في القراء السبع من العرب غيره وغير أبي عمرو والباقون موال، توفي سنة 118 هـ - تهذيب التهذيب 274/5، وغاية النهاية 483/1، وميزان الاعتدال 51/2، والأعلام 95/4.

(8) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 30-31.

(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(10) في أ، ج [مذهبهم].

(11) [ما بين [...] من د.]

**المنتوري:** وأطول المرتبتين مدا ورش وحمزة ودونهما عاصم ودونه ابن عامر والكسائي ودونهما الدوري<sup>(1)</sup> عن اليزيدي<sup>(2)</sup> من طريق أهل العراق، وأبو نسيط<sup>(3)</sup> عن قالون من طريق ابن غلبون، وأقصر القراء مدا في المتفق عليه أهل الحدر، وهم ابن كثير<sup>(4)</sup> والسوسي<sup>(5)</sup> والدوري وقالون من غير الطريقين المذكورين<sup>(6)</sup>.

**المجراد:** مراتب المد عند الحافظ أبو عمرو خمسة: الأولى لورش وحمزة، والثانية لعاصم، والثالثة للكسائي وابن عامر، والرابعة لأبي عمرو من طريق الدوري، وقالون من طريق أبي نسيط، والخامسة لأبي عمرو من طريق السوسي، وقالون من طريق الحلواني وابن كثير<sup>(7)</sup>.

ونكر ابن البانث عن أبي قاسم<sup>(8)</sup> عن أبي معشر<sup>(9)</sup> قال: حمزة أطول مدا من ورش<sup>(10)</sup>.

(1) الدوري هو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري النحوي إمام القراء في عصره كان ثقة ثباتاً ضابطاً توفي سنة 246 هـ وقال الداني في التيسير 250 هـ - النشر 134/1، غاية النهاية 255/1، والتيسير ص: 5، والأعلام 264/2.

(2) أبو شعيب صالح بن زياد السوسي مقرئ ضابط للقراءات تقدمت ترجمته.

(3) أبو نسيط محمد بن هارون المروزي تقدمت ترجمته.

(4) عبد الله بن كثير المكي تقدمت ترجمته.

(5) السوسي هو صالح بن زيادة المتقّم.

(6) شرح الدرر للمنتوري الورقة 140/ب.

(7) إيضاح الأسرار والبدائع 45/ب.

(8) أبو القاسم خلف ابن إبراهيم شيخ المصنف كان يعرف بالحصار رحل إلى مكة فقراً على

أبي معشر الطبري وكان مدار للإقراء عليه توفي سنة 511 هـ - الإقناع 61/1.

(9) أبو معشر الطبري شيخ أبي القاسم شيخ ابن البانث - الإقناع 61-62.

(10) الإقناع في القراءات السبع لابن البانث 469/1.

وقال الأهوازي: مد ورش أطول من مد حمزة<sup>(1)</sup> فهي على هذا ستة: الأولى لورش، والثانية لحمزة أو بالعكس.

وكان الشيخ أبو القاسم الشاطبي<sup>(2)</sup> رحمه الله: يقري في المتصل بمدتين طولى لورش وحمزة ووسطى [لمن بقي، وفي المنفصل بمدة طولى لورش وحمزة، ووسطى لقالون والدوري في رواية المد عنهما، وابن عامر وعاصم والكسائي]<sup>(3)</sup> ويقصر لابن كثير والسوسي بغير خلاف، ولقالون والدوري في رواية القصر عنهما، ويقول هذه الرتب في المد لا تتحقق، وربما أدى ذلك إلى ما لا يجوز من الطول والقصر، لأن القارئ لا يعلم حد كل مد لمن ينسب إليه، فيأتي في كل [مدة]<sup>(4)</sup> من غير زيادة ولا نقصان، كذا نقل بعض الشراح قصيدته عنه.

وقال: وقد قال به غيره من الأئمة انتهى<sup>(5)</sup>.

## في طبقات المد للقراء السبعة

المجrad: والعمل في ذلك على ما ذكره الحافظ رحمه الله تعالى: "هذا هو الكلام في طبقات المد للقراء السبعة فبان بما ذكرناه ما بين مرتبة ورش وقالون من التباعد، فمن لم يفرق بين ورش وقالون في ذلك فليس بمصيب وإن حاز من العلم أوفر نصيب، والسبب الموجب لاختلاف المراتب هو اختلافهم في التلاوة، فمن مذهب فيه التمثيط والإشباع كانت مدته طويلة من نسبة

(1) الإقناع لابن الباناش 469/1.

(2) أبو القاسم الشاطبي ترجمته.

(3) [ما بين [...] وقع فيه تقديم وتأخير في أ، مع صحة المعنى واستقامة الكلام].

(4) [في أ مرة].

(5) الإقناع لابن الباناش ج 469/1 بتصرف في النقل، تحقيق قطامش.

حركاته، ومن مذهبه فيه الهذ والسرعة كانت مدته قصيرة من نسبة حركاته، وهذا معنى دقيق لا يفهمه إلا أولوا التحقيق ولا يتوصل إلى ذلك إلا بالمشاهدة، الاستاذين ولقاء الفضلاء المحققين انتهى<sup>(1)</sup>.

ابن مطروح<sup>(2)</sup>: ولقد رأيت في رحلتي إلى المشرق مقريا أعمى في جامع تلمسان يأخذ بالتمطيط الزائد والفكيك المفرط، فكان مده في ألم قدر ما يبلغ نفسه [لا يزيد]<sup>(3)</sup> على ذلك إلا الذال من ذلك ليبتدئ بها ثم انتقل إلى ستة وأقرأ بها وكان يعرف فيما ذكر لي بابن [الخصار]<sup>(4)(5)</sup> ومثل هذا هو الذي أنكره أئمة القراء، إلا إن كان على وجه الرياضة.

فقد روي أن سفيان الثوري<sup>(6)</sup> [مر]<sup>(7)</sup> على حمزة وهو يأخذ بالتمطيط الزائد، والتفكيك المفرط، فقال: ما هذا يا أبا عمار، فقال: إنها رياضة للمتعلم، فقال له: صدقت، فكان بعض السلف يأخذ بذلك على سبيل الرياضة لا على سبيل الحقيقة.

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 45/ب.

(2) ابن مطروح لم أقف على ترجمة له في كتب التراجم.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) [في ب [الخصار].]

(5) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(6) سفيان الثوري ابن سعيد من بني ثور بن عبد مناة، أمير المؤمنين في الحديث وكان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، مات في البصرة سنة 161هـ، له من الكتب: "الجامع الكبير" و"الجامع الصغير" ... - وفيات الأعيان 210/1 طبقات ابن سعد 257/6، حلية الأولياء<sup>356/6</sup>، تهذيب التهذيب 111/4، والأعلام 104/3.

(7) [في ب، هـ [مد].]

الجعبري: محل الاختلاف هو تفاوت الزيادة في المراتب، ونصوص  
النقلة فيها مختلفة وعبارة بعضهم توهم التسوية [فلنحققها، أما عبارة الناظم  
فمطلقة تحتل التفاوت والتسوية]<sup>(1)(2)</sup>.

## مراتب المد للقراء السبعة

قال السخاوي: عنه أنه كان يرى في هذا النوع مرتبتين طولى لورش،  
ووسطى للباقي، ويعلل عدوله على المراتب الأربعة، بأنها لا تتحقق ولا يمكن  
الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة<sup>(3)</sup>.

قلت: فإن حمل هذا على أنه كان يقري به فهو خلاف ما عليه التيسير  
وسائر النقلة ولعله استأثر بنقله.

وقوله: أن المراتب لا تتحقق فمدته أيضا كذلك ومثل هذا القول طرق  
ابن الحاجب<sup>(4)</sup>، وإذا اعتبرت مذاهبهم في الترتيل والحدرد تلخص منها أربع  
مراتب كما في التيسير وغيره<sup>(5)</sup>.

وقال أبو علي الأهوازي: فإن كان حرف المد والهمز في كلمة واحدة،  
[أجمعوا]<sup>(6)</sup> على المد، ويتفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد

---

(1) ما بين [...] لا يوجد في أ.

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري "في مراتب المد" مخطوطة خزانة ابن  
يوسف رقم 55/1 بمراكش.

(3) جمال القراء للسخاوي ج 2 ص: 522، تحقيق د.علي مسين البواب مكتبة التراث مكة  
المكرمة.

(4) المصدر نفسه.

(5) لتيسير في القراءات السبع ص: 31.

(6) في ب [اجتمعوا].

والتحقيق، فيكون أطولهم مدا في هذا النوع، حمزة وورش ثم عاصم ابن عامر والكسائي ثم ابن كثير وأبو عمرو وقالون، والذي عليه العراقيون مدة واحدة طولى لكل وبها قرأت من [طرق در الأفكار]<sup>(1)</sup> وفيها:

إذا ما التقى حرفا امتداد بكلمة فكلهم مدٌ وسواء على الولا  
أي حمزة وحرف مد، [ويتجوز]<sup>(2)</sup> عنها بالمد بجامع العلة والقبول  
انتهى<sup>(3)</sup>.

قال في اللئالي: وسوى الشاطبي بين القراء في العبارة بالتطويل وكان  
الناظم يقري بمدتين في المتصل، وأتى بتمام الكلام كما للجعبري والمجراد<sup>(4)</sup>.

---

(1) [في ج [طريق الأفكار].]

(2) [في ج [ومتجوز].]

(3) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

(4) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفارسي باب المد والوقف الورقة 40 من نسخة مخطوطة مودعة بالخزانة الحسنية برقم 6973.



## مراقب المد

وقال في الاقتصاد: وهذا التفصيل الذي ذكرته هو في المتصل والمنفصل سواء، وتحكمه المشافهة، وليس له مقدار (26/ب) يقدر به، وإنما هو على التقريب من غير تمطيط ولا إسراف يخرج به [عن<sup>(1)</sup>] مذاهب القراء ولغة العرب<sup>(2)</sup>.

وقال [أبو<sup>(3)</sup>] حمدون: قال سليم: سمعت حمزة يقول إنما أزيد على الغلام في المد ليأتي بالمعنى، فلا تصغين أيها القارئ في كتابي هذا إلى قول [غبي<sup>(4)</sup>] [منتحل<sup>(5)</sup>] للقراءة يأخذ على القارئ التمثيط المسرف في المد [ويتسلف<sup>(6)</sup>] في التشديد والتفكيك، ويفرط في إشباع الحركات، ويسند ذلك إلى الأئمة وعلماء الأمة ويسمّه التحقيق معاذ الله أن يكون ذلك مرويا عن السلف، ومضافا إلى الأئمة انتهى<sup>(7)</sup>.

### قال في التحفة:

محافظ على مقداره فمن خرج      عن حده أربى وظل في حرج  
ومد ورش في الأداء أمتع      من مد قالون على ذا أجمع

(1) [في أ [من].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [في ب [غبير].]

(5) [في ب [متحل].]

(6) [في ج [يتسلف].]

(7) النشر في القراءات العشر 327/1، والإقناع 471/1.

في مذهب [العدل]<sup>(١)</sup> أبي نشيط  
وذا الذي ذكرت من تفضيل  
و[الفضل]<sup>(٢)</sup> بين قوم في قصر بدا  
طبقة ثلاثة النافع

وقال القيسي:

مراتب أهل الذكر في المد خمسة  
فأطولها في المد ورش وحمزة  
وثلاثها [للشام]<sup>(٥)</sup> مع نجل للكسئي على حمزة  
ووافق هذا نجل هارون فانتبه  
ووافق الحلواني وابن كثيرهم  
وقد قيل ورش قبل حمزة واعكس  
وقيل ابن نكوان يمد كعاصم  
وكان الإمام الشاطبي أخذاً لهم  
لحمزة مع عثمان كان مطول  
ولم يدرك ما بينهم من تفاوت

ودونه أحمد في التمثيط  
ترويه في [التوسيط]<sup>(٢)</sup> والتطويل  
لابن سليمان بترتيب بدا  
والخمس في السبع ترى في الشائع<sup>(٤)</sup>

مسطرة دع كلما زاد زاعم  
ومن بعد هذين الإمامين عاصم  
ورابعها للدوري بالذكر عالم  
 وخامسا للسوسي ما ظل فاهم  
ويعقوب أيضا للثلاثة خاتم  
وقد مد للشامي كما مد عاصم  
ورابعها فيه اعتبار موالم  
بوجهين لم يمنعهما الدهر عالم  
لغيرهما التوسيط كان يلزم  
بذا احتج ذا الأسنى من الغل سالم<sup>(٦)</sup>

(١) [ما بين [...] لا يوجد في جـ.]

(٢) [في ب [التوسط].]

(٣) [في ج [والفصل].]

(٤) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 264 إلى 269 الورقة 14/ب من نسخة  
مخطوطة خاصة.

(٥) [في ب هـ [الشام].]

(٦) لم أقف على هذه الأبيات في الأجوبة المحققة للقيسي ولعلها لمكي بن أبي طالب القيسي.

قال ابن الجزري: اتفق جمهور القراء على مد المتصل قدرا واحدا مشبعا من غير إفحاش، وذهب آخرون إلى تفاضل مراتبه، فطولى لحمزة ولورش من طريق الأزرق<sup>(1)</sup>، وللأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين [ودونها]<sup>(2)</sup> لعاصم<sup>(3)</sup>، ودونها لابن عامر والكسائي ودونها لأبي عمرو وابن كثير<sup>(4)</sup> وقالون، والأصبهاني<sup>(5)</sup> عن ورش، وهذه طريق صاحب التيسير وشيخه الطاهر بن غلبون ابن الفحام<sup>(6)</sup> وابن مليمة<sup>(7)</sup>، وابن الباناش وبه قرأت به على عامة شيوخي، وبعضهم لم يجعل فيه سوى مرتبتين، الطولى لمن ذكر، والوسطى لمن بقي، وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد<sup>(8)</sup> وصاحب العنوان<sup>(9)</sup> وشيخه الطرسوسي<sup>(10)</sup> والشاطبي، وبه كان يقري وبه أخذ غالبا وبه أخذ<sup>(11)</sup>.

وقال في المنفصل: كذلك على الذي عليه أكثر أهل الأداء من المشاركة والمغاربة أي في الرتب المتقدمة.

(1) يعقوب بن محمد الأزرق أبو يعقوب تقدمت ترجمته.

(2) [في هـ - [ودونها]].

(3) عاصم بن أبي النجود بهدلة تقدمت ترجمته.

(4) عبد الله بن كثير المكي تقدمت ترجمته.

(5) أبو بكر محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني تقدمت ترجمته.

(6) أبو الحسن محمد بن أحمد ابن الفحام، فاضل حاذق متشبع، أخذ القراءة عن زيد بن علي بن أبي جلال وروى القراءة عنه أبو علي الأهوازي، توفي سنة 399هـ - الإقناع 186/1.

(7) الحسن بن خلف بن عبد الله بن مليمة بتشديد اللام الأستاذ أبو علي القيرواني صاحب "تلخيص العبارات" توفي سنة 514 هـ - غاية النهاية 24/1، رقم ت 170.

(8) أحمد بن موسى ابن مجاهد تقدمت ترجمته.

(9) صاحب العنوان هو أبو الطاهر إسماعيل بن خلف - النشر 333/1.

(10) عبد الجبار بن أحمد أبو القاسم الطرسوسي المعروف بالطويل صاحب كتاب المجتبى الجامع أستاذ مصدر ثقة، نزل مصر وكان شيخها، توفي سنة 420 هـ - غاية النهاية 358/1 رقم 1530.

(11) النشر في القراءات العشر 332-334.

ثم قال: وذهب الآخرون إلى أن وراء القصر مرتبتين، طولى لحمزة والأزرق والأخفش من طريق المشاركة عن ابن ذكوان، ووسطى لمن بقي كما هو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل وبه أخذ اختصارا انتهى<sup>(1)</sup>.

قلت: والذي جرى به العمل عند المتأخرين أن المراتب ثلاثة: كبرى لورش وحمزة، وصغرى لقالون والمكي والبصري، ووسطى لابن عامر وعاصم والكسائي، وبها شاع الأخذ [بالمغرب]<sup>(2)</sup> قاطبة، دون تفرقة في اللفظ ولم يبق في زماننا هذا ولا الذي قبله من يفرق بينهما، فالناس يقلد بعضهم بعضا، فمن لم يفرق بينهما فليس بمصيب وإن حاز من العلم أوفر نصيب.

### ونظمها القيجاطي فقال:

مراتب القراء في ما يذكر	ثلاثة وحالها يعتبر
في عصرنا ولا كذا في ما مضى	فاحفظ هداك الله سبلا يرتضى
لورشهم وحمزة قل كبرى	للمكي والبصري وعيسى صغرى (27/أ)
وسطى لشام والكساء عاصم	[هن] <sup>(3)</sup> [ثلاث] <sup>(4)</sup> حفظت عن عالم
هذا اختيار من إليه آلا	يرجع في القراءة استحسانا <sup>(5)</sup>
وهذه [الطريقة] <sup>(6)</sup> ليست في كلام أحد من المتقدمين كما تقدمت نصوصهم.	

(1) المصدر نفسه.

(2) [في ج [في المغرب].]

(3) [في ج، د [هي].]

(4) [في ج، هـ [ثلاثة].]

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

المنتوري: والإشباع الذي ذكر الناظم لنافع يكون ورش وقالون على قدر [طبقاتهما]<sup>(1)</sup> لأن حقيقة الإشباع [أن يزداد على الطبيعي مثله، والطبيعي يختلف باختلاف [طبقاتهما]<sup>(2)</sup> [فكذلك]<sup>(3)</sup> الإشباع]<sup>(4)</sup> فاعلم ذلك<sup>(5)</sup>.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتاب الاقتصاد وكتاب التلخيص أيضا فإن قيل هل يكون مد مقداره دون ألف أو فوق ألفين، فذلك غير ممكن بالإجماع، وذلك أن القراء عبروا عن الهمزة المليئة بأن مقدارها مقدار ألف، ومنعوا من إدخال ألف بين الهمزتين في قوله: "أأمنتم به"<sup>(6)</sup> في الأعراف، "وألهتتا"<sup>(7)</sup> في الزخرف في مذهب من [رأى]<sup>(8)</sup> ذلك "في آنزرتهم"<sup>(9)</sup> وبابه، فكان ذلك أدل دليل على أنه لا يكون مد مقداره دون ألف، أو فوق ألفين، يعني أنهم منعوا من الإدخال في ذلك، لأن الهمزة الثانية فيه مسهلة [بينها]<sup>(10)</sup> وبين الألف فهي قريبة من الألف، لذلك وبعدها ألف فلو أدخل قبلها ألف لكان اجتماع ثلاث ألفات، وذلك مستكره لأنه خارج عن لغة العرب فهو دليل على أن لا مد فوق ألفين<sup>(11)</sup>.

(1) [في ب، ج [طبقاتهما].]

(2) [في ب، ج [طبقاتهما].]

(3) [في ج [فذلك].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) المصدر نفسه.

(6) سورة الأعراف الآية (123).

(7) سورة الزخرف الآية (58).

(8) [في جميع النسخ لراء].]

(9) سورة البقرة الآية (6).

(10) [في ب، ج، [بينهما].]

(11) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

قال الأستاذ أبو عبد الله الصفار<sup>(1)</sup> في كتابه المسمى: "جواب الخل الأود في كيفية أداء المد" وإما ما [تغير]<sup>(2)</sup> بالتسهيل وجملة تلك ستة مواضع: "أأمنتم" في الأعراف وطه<sup>(3)</sup> والشعراء<sup>(4)</sup> "وآلهتتا" في الزخرف، "وجاء آل لوط"<sup>(5)</sup>، "وجاء آل فرعون"<sup>(6)</sup> فقد أغفله أكثر الشيوخ ولم يبينوا فيه شيئا، إلا أن الحافظ نص على الزيادة نصا لا يحتمل تأويلا في الإيجاز كما في النقل والبدل سواء، ومثل فيه بقوله تعالى: "جاء آل لوط" ولا فرق بينه وبين الخمس البواقي في ذلك.

وهذا في مبدأ النظر يناقض قوله في الاقتصاد والتلخيص أن لا مد فوق ألفين إجماعا، فلو زيد في تمكين الألف، وقبلها همزة مسهلة، وهي كذلك عند الجمهور في تقدير ألف، لكان المد فوق ألفين، فتأمل.

اللهم إلا على قول من قال: إن المسهل [في]<sup>(7)</sup> تقدير نصف ألف، كما حكاه الداني في الإيضاح وهي عندي أوجه التقديرين لأن الهمزة ألف منكشدة، فإذا أسهلت حل بعضها كما أنها إذا أبدلت فقد حلت كلها، فلا يتناقض من حيث أن ما [تلفق]<sup>(8)</sup> من المجموع لم يزد على ألفين، وينتقض من حيث أن كلامه في ذلك على التوسط، وهو وغيره من الأئمة يقولون أنه دون ألفين والذي

(1) هو محمد بن عبد الله بن علي الأنصاري الأوسي القرطبي المعروف بابن الصفارت 639هـ - التكملة لابن الأبار 354، الأعلام 232/6.

(2) [في ج [يتغير]].

(3) سورة طه الآية (71)، وسورة الشعراء الآية (49).

(4) سورة الزخرف الآية (58).

(5) سورة الحجر الآية (61).

(6) سورة القمر الآية (41).

(7) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(8) [ما بين [...] من أ، وفي باقي النسخ [ما تعلق]].

يوجبه، مبدأ النظر ترك الزيادة مع التسهيل بخلاف البذل والنقل إذ بنفس التسهيل يحدث في المسهل ما [يتلفق]<sup>(1)</sup> منه ومن الألف بعده التوسيط إلا تراه دون ألفين في الأوجه من التقديرين على ما ذكر، فلا وجه لذكر الزيادة مع التسهيل وإرادة التوسيط لحصوله وتحصيل الحاصل محال، وقد نبه على هذا الاعتراض شيخنا أبو الحسن علي<sup>(2)</sup> بن سليمان لكن لم يبسطه كبسطنا إياه اعتماداً على فهم الطالب.

**والجواب:** عن الحافظ أبي عمرو أن همزة بين عند سيبويه متحركة، وما أحدث من التسهيل فيها [ملغى]<sup>(3)</sup> بدليل قيامها في الشعر قيام المتحركة، فأسقط الحافظ الحادث عن درجة الاعتبار لكون موجهه عارضا كالنقل والبذل سواء، وبهذا الجواب يندفع الاعتراض عن مشاركي ورش في التسهيل في المواضع المذكورة، إذ يلزم التوسيط بنفس التسهيل كما تقدم وهم لا يوسطون للهمز القبلي اتفاقاً انتهى<sup>(4)</sup>.

وقبله أبو الفضل السلوي وأبو وكيل في تحفته وسؤاله [المالقي]<sup>(5)</sup> حيث قال: [فعن]<sup>(6)</sup> مدة التلفيق [أسئل]<sup>(7)</sup> سيدي سؤال تغنت... الخ وكانت بينه وبينه

(1) [ما بين [...] من أ، وفي باقي النسخ [ما يتلفق].]

(2) علي بن سليمان الأنصاري القرطبي كان فقيهاً أستاذاً نحويًا، توفي سنة 730 هـ بمدينة فاس - جذوة الاقتباس 473/2، ودرة الحجال 245/3.

(3) [في ج، هـ [ملغاً].]

(4) شرح الدرر للمنتوري الورقة 141/ب وشرح الدرر للمجاصي الورقة 44/أ.

(5) [في هـ [إنما لقي].]

(6) [في هـ [بعد].]

(7) [ما بين [...] من أ، وفي بقية النسخ [نسأل].]

[مجاورة]<sup>(1)</sup> ومخالطة رحم الله الجميع بمنه وسيأتي إن شاء الله في باب الهمزتين.

الخلاف: مبتدأ، وقع: فعل ماض في موضع الخبر، وبه يتعلق في المزيدي لأنه في معناه وكان القياس ألا يكون ظاهراً لأن الخبر إذا كان في المجرور لا يكون إلا مستتراً، ويقدر بالاسم إما كائن أو مستقر، [والمؤلف]<sup>(2)</sup> ها هنا أضمر وأظهر في الفعل، لكن إنما فعل ذلك لإطلاق القافية وهو مبتدأ، يكون: فعل مضارع واسمها مضمر فيها يعود على [وهو]<sup>(3)</sup> العائد على [المزيدي]<sup>(4)</sup>.

ثم قال رحمه الله:

(68) فنافع يشبع مدّ هذه للساكن اللازم بعد هذه

(69) كمثّل محياي مسكننا وما جاء كحاد والدواب مدغما

كل ما ذكر من أول الباب إلى هنا توطية ولما ذكر الخلاف في المزيدي

بين مذهب نافع والضمير [في]<sup>(5)</sup> مدّ هذه عائد على [حروف]<sup>(6)</sup> المد واللين.

وقوله: اللازم احترز من العارض المنفصل، نحو: "عليها الماء"<sup>(7)</sup>،

"قالوا أطيرنا"<sup>(8)</sup> "يوتي (27/ب) لحكمه"<sup>(9)</sup>، فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين

غالباً، وقد جاء إثباته في القليل.

---

(1) [في أ] [محاورة].

(2) [في هـ] [والواو].

(3) [ما بين ...] لا يوجد في هـ.

(4) [ما بين ...] لا يوجد في ج، د.

(5) [ما بين ...] لا يوجد في ب.

(6) [في ج] [حرف].

(7) سورة الحج الآية (5).

(8) سورة النمل الآية (47)

(9) سورة البقرة الآية (269).



حكى يونس<sup>(1)</sup> عن العرب التقت حلقتا البطان وله ثلثا المال بإثبات  
الألف في الوصل وقراءة البزي "عنه تلهي"<sup>(2)</sup> بالصلة والتشديد لأن جمع  
الساكنين لا يجوز إلا بثلاثة شروط: أن يكون الأول حرف علة، والثاني مدغم  
وفي كلمة واحدة.

---

(1) يونس بن حبيب النحوي تقدمت ترجمته.

(2) سورة عبس الآية (10).

## المد في المدغم

وإليه أشار ابن مالك بقوله:

لا يلتقي في الوصل ساكنان      إلا إذا بان إدغام [الثان]<sup>(1)</sup>  
واعتل أول وما يحويهما      لفظ بإفراد جميعا وسما<sup>(2)</sup>

قال [الجرابدي]<sup>(3)(4)</sup>: ولا يغتفر التقاء الساكنين في كلمتين كقولهم التقت حلقتا البطان بإثبات الألف شاذ والقياس الحذف، [قال وهو]<sup>(5)</sup> وازدحمت حلقتا البطان بأقوام وجاست نفوسهم جزعا، إلا أنهم في هذا المثال لم يحذفوها إذانا بتقطيع الحادثة بتحقيق [الشر]<sup>(6)</sup>، والبطان: الحزام الذي جعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان، فإذا التقتا دل على نهاية الهزال وقيل إن الإنسان يعن في الهرب [فيضطرب]<sup>(7)</sup> بطن [رحله]<sup>(8)</sup> ويستأخر لشدة الحركة حتى تلتقي حلقتاه، ولا يقدر لشدة الخوف أن ينزل فيشده وهذا المثل يضرب في شدة الأمر وتفاقم الهم، واحترز أيضا من سكون الوقف بقوله اللازم.

(1) [في ج، د [الثاني].]

(2) شرح الكافية الشافية لابن مالك باب إلتقاء الساكنين ج 2002/4 تحقيق د. عبد المنعم - جامعة أم القرى مكة - دار المأمون للتراث.

(3) [في د [الرابدي].]

(4) الجرابدي أحمد بن الحسن الشيخ فخر الدين نزيل تبريز كان فاضلا دينيا خيرا وقورا 446هـ - بغية الوعاة ج 303/1.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(7) [في ج [فيضطرب].]

(8) [في هـ [رحله].]

قوله : بعد هـهـ.

قال الأستاذ الصغير حاكيا عن شيخه الوهري<sup>(1)</sup> أنه كان يقول: فإن قلت ما فائدة قوله بعد هـهـ، فإن قوله للساكن كاف عنه إذ معلوم أن الساكن لا يكون إلا بعد حروف المد واللين.

أجاب إنما ذكره ليبيني عليه حكم حرف المد واللين مع الهمزة، لأنه قال: بعد هذا أو همزة فعطف حكمهن مع الهمز على حكمهن مع الساكن، والهمز يكون متقدما ومتأخرا فلو قال مثلا: فنافع الخ، ولم يقل بعد هـهـ ثم يقول أو همزة لفهم منه سواء تقدم الهمز أو تأخر، وليس الأمر كذلك بل الحكم خاص بالتأخر<sup>(2)</sup>.

وقال ابن عبد الكريم: يظهر أنه حشو لأنه لا يوجد الساكن إلا بعدهن<sup>(3)</sup>.

وقال المجاصي: زيادة بيان<sup>(4)</sup>.

الحلفاوي: لا نقول حشو ولا نقول زيادة بيان وإنما أتى به ليركب عليه ما بعده وهو قوله: أو همزة يريد بعدهن.

---

(1) أبو الحسن علي الوهري صاحب أبي وكيل ميمون الفخار وراوي كُتبه وقصائده في القراءات وعن طريقه روى ابن غازي في فهرسته بعض المؤلفات كمورد الظمان - فهرست ابن غازي ص: 43.

(2) لم أقف على كلام الأستاذ الصغير هذا في كتاب له إلا منكورا في شروح الدرر كشرح المنتوري والمجاصي وابن القاضي.

(3) شرح الدرر للمجاصي الورقة 44/أ خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(4) لم أقف على كلام المجاصي في شرحه لأرجوزة ابن بري عند شرحه لهذا البيت الورقة 44 من المخطوطة المحفوظة بخزانة ابن يوسف تحت رقم 105.

قوله: كمثل محياي مثل للساكن اللازم، وهو على ضربين مظهر كمحياي<sup>(1)</sup>، ومدغم كالدوات<sup>(2)</sup>، ومن غير [المدغم]<sup>(3)</sup> آنزرتهم<sup>(4)</sup> وها أنتم<sup>(5)</sup> [وَأَرَيْتَ]<sup>(6)(7)</sup> على رواية البدل وفواتح السور، ولكن يأتي نكرها.

قال الداني في إيجاز البيان: وزيادة التمكين في هذين الدربين إجماع من القراء يعني مثل الدواب ومحياي وما أشبههما<sup>(8)</sup>.

تنبية: ظاهر كلام الناظم أن المد للساكن على السواء، سواء كان مظهرا أو مدغما، وهو أيضا ظاهر كلام الشاطبي وهو ظاهر التيسير أيضا.

وقال في الدر النثير: نكروا فيه وجهين أي في المدغم، فرجح الشيخ والإمام الزيادة وسوى الحافظ بينهما<sup>(9)</sup>.

وقال الجعبري: ونقل أبو العز الواسطي في المدغم وجهين: أحدهما أنه أقصر من المظهر لضعف سببه بالإدغام، والثاني وهو مرجح<sup>(10)</sup>.

الكافي: أنه أطول منه لتحصنه بالمدغم فيه، والحق أنهما سيان، لأن سكونهما واحد وعليه الجمهور<sup>(11)</sup>.

---

(1) سورة الأنعام الآية (162).

(2) سورة الأنفال الآية (22).

(3) [في أ] [الدوات].

(4) سورة البقرة الآية (6).

(5) سورة آل عمران الآية (119).

(6) [في أ، ج] [أريت].

(7) سورة الفرقان الآية (43).

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

(9) الدر النثير والعذب النمير "المد في المدغم" رقم المخطوط 592، مجموع 6 الخزانة الحسنية بالرباط.

(10) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(11) انتهى من كتاب الكافي للإمام عبد الله بن محمد بن شريح الرعيني ذكره ابن الجزري في كتابه النشر 67/1.

قلت: [وإليه أشرنا بقولنا]<sup>(1)</sup>:

وقصر مدغم كمثّل لام سببه ضعف بالإدغام  
وقال في الكافي يمد أكثرًا تحصينه بمدغم فيه جراً  
والمرتضى قدرهما سيان إذ السكون واحد لا ثان<sup>(2)</sup>

المجراد: وذهب قوم إلى أن المد في المدغم أقوى لاتصال الصوت فيه،  
بخلاف المظهر لانقطاع الصوت فيه، باحتباس اللسان في موضعه يسيراً، وبه  
قال ابن مجاهد وأبو حاتم سهل بن محمد وجماعة من المتصدرين<sup>(3)</sup>.

قال الداني: ومنهم شيخنا الحسن بن سليمان<sup>(4)</sup> وغيره، وذهب قوم إلى  
التسوية بينهما.

قال الحافظ<sup>(5)</sup>: وهو قول أكثر من أدركناه من المتصدرين والقولان  
صحيحان، وعلى الثاني أكثر المتأخرين<sup>(6)</sup>.

وقال مكي: وكلا الوجهين حسن<sup>(7)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ وفي أ [وإلى هذا الإشارة بقولنا]].

(2) هذا من نظم المصنف رحمه الله تعالى.

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 46/ب.

(4) الحسن بن سليمان بن الخير أبو علي الأنطاكي أستاذ ماهر حافظ قال الداني: كان أحفظ

أهل زمانه للقراءات والغرائب من الروايات والشاذ من الحروف، توفي سنة 399هـ -

غاية النهاية 215/1 رقم 182.

(5) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تقدمت ترجمته.

(6) شرح الدرر المنتوري الورقة 141/ب.

(7) الكشف عن وجوه القراءات 55/1.

قلت: ونحوه في اللثائي، وهو خلاف ما عند الجعبري وغيره إلا إذا [قيل]<sup>(1)</sup> لعله نقله في غير الكافي ومثل هذا للشارح وابن عبد الكريم وزاد وفرق بعضهم بين المهموز والساكن فقال المد في الساكن أقوى منه في [المهموز]<sup>(2)</sup>.

المنتوري: وقال مكي في الكشف: المد [في]<sup>(3)</sup> [للمشدد]<sup>(4)</sup> أقوى، ومن القراء من يسوي بينه وبين غير المشدد في المد، وعلى التسوية جرى الناظم، فلم يفرق بين النوعين، وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي<sup>(5)</sup> رضي الله عنه، وبذلك قرأت عليه وعلى غيره وبه أخذ<sup>(6)</sup>.

ابن الجزري: واللازم ذهب بعضهم إلى التفاوت فيه، وهو طريق [ابن]<sup>(7)</sup> الفحام<sup>(8)</sup> وغيره والناس قاطبة على خلافه، وبه قرأت وبه أخذ<sup>(9)</sup>.

قال في الإقناع (28/أ) وما كان مدغما أطول مما لم يكن مدغما عند أكثر أهل الأداء، وبعضهم يسوي بين المدغم وغيره، والمخفي كالمظهر في الحكم<sup>(10)</sup>.

وقال في اللثائي الفريدة: فإن التقى حرف المد واللين مشددا، فمن القراء من جعل المد فيه أمكن، ومن القراء من سوى بينهما<sup>(11)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] من أ.]

(2) [في ب [الهمز].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) [ما بين [...] من أ.]

(5) علي بن عمر القيجاطي، تقدمت ترجمته.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(8) محمد بن أحمد ابن الفحام، تقدمت ترجمته.

(9) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 335-337.

(10) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 1/.

(11) اللثائي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد ابن الحسن الفاسي "باب الحد والوقف" الورقة 40 نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

قال مكى: وجواز التقاء الساكنين إنما هو في الأصل المشدد وقيس عليه غير المشدد، فالأصل أقوى وأولى بالمد من الفرع<sup>(1)</sup>.

وإليه أشار في التحفة بقوله:

قياسه مع ساكن مدغم	وقيس مظهر عليه فاعلم
لذا كان المد مع ما أدغما	أفضل من مظهره فانتعما
هذا هو الأرجح والتساوي	وفضل مظهر أتى عن راوى
في رجز التنبيه والتجريد	نص أبي عمرو الرضى السيد <sup>(2)</sup>

قال في المنبهة:

وبعضهم قد قال أن المد	أقصر في المدغم فيما حُد
لأنه يعدل في التمثيل	حركة فليس بالطويل
والأول المعروف عند الناس	وهو الذي يصح في القياس <sup>(3)</sup>

وهاء مدّ هنة وبعد هنة للسكت مثلها في ماله<sup>(4)</sup> وكتابه<sup>(5)</sup> ووقف يعقوب: عليهن<sup>(6)</sup> وفيهن ومنهن وما أشبه ذلك بهاء السكت.

(1) الكشف 55/1.

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 276-277-278-279 الورقة 15 أ مخطوطة خاصة.

(3) منبهة الشيخ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق "أطروحة دكتوراه د. لحسن وكاك" 410/2-411 أرقام الأبيات: 699-700-701.

(4) سورة الحاقة الآية (28).

(5) سورة الحاقة الآية (19).

(6) سورة البقرة الآية (228).

## قال الشاعر:

ألا حي القبور ومن فيهنه تحية موقن [يحلولهنه]<sup>(١)</sup>

قوله: مسكنا أي على رواية من أخذ بالإسكان، فإن قيل لم مد حرف المد واللين للسكان في نحو: حَادَ<sup>(٢)</sup> ولم يمد له في نحو: "عليها الماء"<sup>(٣)</sup>، قيل الأصل في التقاء الساكنين، التحريك ثم الحذف [فمهما]<sup>(٤)</sup> قدر على أحدهما لم يُعدل عنه، وقدر هنا على الحذف فلا يعدل إلى غيره، [ولما]<sup>(٥)</sup> تعذر الحذف في حاد لما يؤدي [إليه]<sup>(٦)</sup> من تغيير بنية الكلمة عدل إلى المد، فالمد على خلاف الأصل، وإنما صير إليه التعذر الحذف.

قوله: كحاد والدواب.

قال الشارح: وينبغي أن يلفظ بحاد<sup>(٧)</sup> والدواب<sup>(٨)</sup> بالتشديد كما يلفظ بهما في التلاوة، ولا يجوز تغيير لفظ التلاوة، [إذا]<sup>(٩)</sup> جيء [بها]<sup>(١٠)</sup> في تمثيل، وإن كان يؤدي هاهنا إلى اجتماع الساكنين في حشو الرجز، ونقله ابن عبد الكريم والمجراد<sup>(١١)</sup>.

(١) [ما بين [...] من أ وفي غير أ [يحلول هنه].]

(٢) سورة المجادلة الآية (22)

(٣) سورة الحج الآية (5).

(٤) [في ب، ج، هـ- [فمهمى].]

(٥) [في ج [ولنما].]

(٦) [ما بين [...] لا يوجد في ج].]

(٧) سورة المجادلة الآية 22.

(٨) سورة الأنفال الآية (22).

(٩) [في د [إذا].]

(١٠) [في أ، ج [به].]

(١١) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.



وقال المظماطي<sup>(1)</sup>: لا يجوز تشديدهما هنا لأن الساكنين لا يجتمعان في الشعر إلا في عروض واحدة منه وهو المتقارب<sup>(2)</sup>.

المنتوري: قال [أستاذنا الشيخ]<sup>(3)</sup> أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، ووقع للناظم كحاد والدواب بتخفيف الدال والباء والمراد بهما كحاد والدواب بتشديدهما، وهو معنى قوله: مدغما، ولكنه خففهما [للضرورة]<sup>(4)</sup> [لأنه]<sup>(5)</sup> لا يصح الجمع بين ساكنين في حشو البيت<sup>(6)</sup>.

المنتوري: ولا يجوز هنا في كحاد والدواب التشديد لأن الساكنين لا يجتمعان في الشعر إلا في عروض واحدة منه، وهو [المتقارب]<sup>(7)</sup> وليس في شعر من أشعار العرب، الجمع بين ساكنين إلا في بيتين فقط<sup>(8)</sup>.

وقال الجوهري<sup>(9)</sup>: نوى فيهما الوقف على الجزء وإلا فالجمع بين ساكنين لم يسمع به في حشو بيت<sup>(10)</sup>.

---

(1) إبراهيم بن خلف المظماطي تقدمت ترجمته برقم (1181) الصفحة (210).

(2) وهو البحر الخامس عشر من أبحر صناعة شعر العرب وأجزاؤه ثمانية وله عروضتان الأولى صحيحة والثانية مجزوءة محذوفة - ميزان الذهب للسيد أحمد الهاشمي ص 91/90.

(3) [في أ شيخنا الأستاذ].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) [في أ [إذ]].

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

(7) [في ج [التقارب]].

(8) المصدر نفسه.

(9) إسماعيل بن حماد الجوهري تقدمت ترجمته في الصفحة (54) من هذا الكتاب برقم (261).

(10) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.

وقال الزجاج<sup>(1)</sup>: جمع ساكنين في حشو الشعر معلوم<sup>(2)</sup> وزعم بعضهم أن قوله: فرمنا قصاصا، [وكان النقص فرضا وحتما على المسلمين]<sup>(3)</sup> موضوع.

للساكنين: متعلق ببشبع، وبعد هـ: متعلق باللازم أو بالساكن لأنه من باب التنازع، كمثل: خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك مثل، محياي: مضاف إليه محكي، [مسكنا: حال من محياي]<sup>(4)</sup> والعامل فيه مثل، مدغما: حال من فاعل جاء، ويحتمل أن يكون حالا من كحاد والدواب، وقال: مدغما بالإفراد كأنه قال: حالة كون ما ذكر مدغما.

المجاصي: ويجوز في حاد الخفض على الإعراب لأنه أخبر عنه، فخرج عن الفعل، ويجوز فيه النصب على الحكاية<sup>(5)</sup>.

## لا فرق عند ورش بين المد المتصل والمنفصل:

[ثم قال رحمه<sup>(6)</sup>]:

(70) أو همزة لبعدها والثقل والخف عن قالون في المنفصل

(71) نحو بما أنزل وما [أخفي]<sup>(7)</sup> لعدم الهمزة حال الوقف

(1) الزجاج إبراهيم بن السري عالم بالنحو واللغة علمه المبرد مؤدب ابن وزير المعتضد العباسي، توفي سنة 311هـ، من كتبه: "معاني القرآن" و "الاشتقاق" وغيرهما - معجم الأدباء 47/1، وفيات الأعيان 11/1، تاريخ بغداد 89/6 والأعلام 40/1.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) شرح الدرر اللوامع للمجاصي "في باب المد" مخطوط خزنة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) [في أ [وما لنفي].]

قوله: أو همزة معطوف على قوله: للساكن اللازم، فقوله: أو همزة أي بعد هـ أيضا لأن الهمز القبلي يأتي ويعني أيضا المحققة لذكره المغيرة بعد. وقوله: أو همزة أي مطلقا سواء كانت متصلة أو منفصلة، ورش لا فرق عنده بين المتصل والمنفصل، وظاهر [النظم]<sup>(1)</sup> أن مد ورش للمتصل والمنفصل واحد.

قال (28/ب) الداني في إيجاز البيان: المد في المتصل للزوم الهمزة فيه [لحروف]<sup>(2)</sup> [المد]<sup>(3)</sup> أقوى منه في المنفصل لعدمها معه عند الوقف عليه<sup>(4)</sup>، نقله الشارح<sup>(5)</sup> والمنتوري<sup>(6)</sup> والمجراد<sup>(7)</sup> وابن عبد الكريم<sup>(8)</sup>، وإليه أشار في التحفة بقوله:

ورشهم مد الجميع مشبعا وقيل في متصل قد أمتعا<sup>(9)</sup>

قوله: لبعدها والنقل... أشار إلى العلة الموجبة لمد هذه الأحرف مع الهمزة.

(1) [في ب] [الناظم].

(2) [في ب، د] [لحرف].

(3) [إما بين [...] لا يوجد في ج].

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/أ.

(5) عبد الصمد تقدمت ترجمته.

(6) محمد بن عبد الملك المنتوري تقدمت ترجمته.

(7) محمد بن محمد المجراد تقدمت ترجمته.

(8) ابن عبد الكريم علي أبو الحسن، تقدمت ترجمته وشيء من شرحه على الدرر في

الصفحة 7 من المذكرة رقم 1.

(9) للتحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت رقم 320 الورقة 17 أ مخطوطة خاصة.

## وجوب التمكين لبيان الهمزة:

قال الداني في إيجاز البيان: قال<sup>(1)</sup> القتيبي وأبو إسحاق الزجاج<sup>(2)</sup>، وجماعة النبهاء إنما وجب التمكين لبيان الهمزة لا لبيان الممدود، إذ كانت الهمزة خفية مع ما على الناطق بها من المئونة لإخراجه إياها من صدره، باجتهاد وهي مشبهة بالتهوؤ والسعلة لشدتها وبعد مخرجها، فيتقوى بتمكين حروف المد قبلها على النطق بها.

وإليه أشار الناظم بقوله: لبعدها والثقل... أي لبعدها في المخرج ولثقلها في اللفظ.

وإليه أشار في التحفة بقوله:

فإنها حرف شديد قد سعد لا يحصل النطق به إلا بمد<sup>(3)</sup>

## في وجوب مد المتصل

قلت: ولا خلاف بين القراء في وجوب مد المتصل، ونقل أبو شامة جواز قصر المتصل في القرآن، ونقل: [مكي]<sup>(4)</sup> جوازه في غير القرآن.

وسئل محمد شقرون بن أحمد بن أبي جمعة المغراوي ثم الوهراني<sup>(5)</sup>: هل يلزم القارئ في الصلاة أن يمد باب جاء، وباب الضالين فأجاب:

(1) المنتوري في شرح الدرر اللوامع له الورقة 142/أ.

(2) إبراهيم بن السري الزجاج تقدمت ترجمته.

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 331، الورقة 18/ب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) محمد بن شقرون المغراوي الوهراني تقدمت ترجمته.

قال ابن العربي<sup>(1)</sup>: الأولى أن يمد [مثل]<sup>(2)</sup> ذلك، فإن اقتصر فيه على الطبيعي كان من الأمر الخفيف الذي لا يقدح في الصلاة انتهى<sup>(3)</sup>.  
ونذكر لنا شيخنا ابن غازي<sup>(4)</sup> عن شيخه الصغير أنه كان يذكر لهم أن الشيخ أبا محمد مكيًا جوز الطبيعي في باب جاء.

---

(1) محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري تقدمت ترجمته في الصفحة من هذا الكتاب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(3) لم أقف على كلام ابن العربي هذا في المظان التي رجعت إليها من مؤلفاته.

(4) ابن غازي محمد بن أحمد تقدمت ترجمته.

## ما ورع في مع جاء والضالين

[قال] (1) ولعله [أخف] (2) منه في باب الضالين لما يلزم على عدم المد فيه من الجمع بين الساكنين وصلا، وذكر لي أيضا شيخنا ابن غازي أن رجلا كان يصيح على الصغير أيام كونه إماما بجامع الأندلس في مثل هذا من أمور المد ويقول: أستاذكم يا أهل فاس يمد ما يستحق القصر، ويقصر ما يستحق المد، فكان الأستاذ يعطيه الأذن الصماء انتهى. (3)

وكان هذا ينحو إلى قول ابن الحاجب القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد والإمالة، وتخفيف الهمز ونحوه، وإن كان قد نوزع في ذلك، فقد وافقه عليه بعضهم وكفى بهم حجة انتهى. (4)

وسئل سيدي أحمد بن ملوكة (5) عن [خلط] (6) قراءة ورش مع [قراءة] (7) قالون [في الصلاة] (8).

فأجاب: بأنه كمن يخلط السمن بالعسل (9).

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ، في هـ [أمر].]

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096 م 4.

(4) المصدر نفسه.

(5) لم أقف على ترجمته فيما وقفت عليه من كتب التراجم.

(6) [في هـ [غلط].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في جـ.]

(9) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 142/أ.

وأجاب سيدي شقرون بن أحمد بن أبي جمعة حين سئل عن ذلك بالتفصيل بين أن يخلط ذلك في كلمة واحدة كالآخرة بالتحقيق، وترقيق السراء فتبطل، أو في كلمتين فتصح والله أعلم<sup>(1)</sup>.

## المد المنفصل يقال له مد الفصل :

وسئل شيخ شيوخنا القصار<sup>(2)</sup> عن القراءة [يغزلون]<sup>(3)</sup> [والصلاة به]<sup>(4)</sup> فقال: ذلك جائز إلا في الأداء، فلا يجوز له انتهى<sup>(5)</sup>.

قوله: والخلف عن قالون في المنفصل، [ذكر أن قالون]<sup>(6)</sup> اختلف عنه في المنفصل فله المد والقصر، ولم يرجح واحدا منهما، وهو تخصيص لعموم قوله، أو همزة.

فائدة: [قال]<sup>(7)</sup> في الإتيان: المد المنفصل يقال له مد الفصل لأنه يفصل بين الكلمتين [ومد البسط لأنه يبسط بين كلمتين، ومد الاعتبار لاعتبار الكلمتين من كلمة]<sup>(8)</sup> و[من]<sup>(9)</sup> حرف بحرف أي من كلمة [لكمة]<sup>(10)</sup>، والمد الجائز من

---

(1) المصدر نفسه.

(2) أحمد بن مالك أبو الحسن القصار ويقال العطار مقرئ حاذق روى القراءة عنه عرضا أبو بكر الشذائي، غاية النهاية 98/1، رقم ت 450.

(3) [في جـ] [يغزلون].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/أ.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(9) [في جـ] [مد].

(10) [في ب] [الكلمة].

أجل الخلاف في مده وقصره، فقد اختلفت العبارات في مده اختلافًا لا يمكن ضبطه انتهى<sup>(1)</sup>.

قلت:

### بسط والاعتبار والفصل نقل وجائز أسماء مد المنفصل

قال في الدر النثير: والحافظ وغيره من القراء قد يعبرون عن يمد المنفصل بأنه يمد حرفا لحرف ومعناه أنه يمد حرف المد في آخر الكلمة الأولى من أجل الهمزة، في أول الكلمة الثانية، والحرف هنا عبارة عن الكلمة، فكأنه قال: يمد كلمة لكلمة، فينسب إلى الكلمة وإن كان في حرف منها، وإنما أولت هذا التأويل، ولم أحمله على أنه يريد بالحرف حرف المد والهمزة لأنهم يقولون عن لا يمد المنفصل أنه لا يمد حرفا لحرف مع أنه لا خلاف في مد المتصل انتهى<sup>(2)</sup>.

المجرد: اصطلاح القراء في قولهم الاعتبار هو مد المتصل دون المنفصل، وترك الاعتبار مدهما معا<sup>(3)</sup>.

قلت: [وإليه أشرنا]<sup>(4)</sup>:

### والاعتبار المد في المتصل وتركه مدهما معا جل

المنتوري: قرأت لقالون على شيخنا أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه بالوجهين، وإلى المد كان يذهب ويختاره، وبه قرأت على غيره وبه أخذ، وعلى المد في ذلك لقالون اقتصر أبو الطيب بن غلبون في التنكار والمفردات،

(1) الإتيان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ج 1 ص 97.

(2) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لأبي السداد الباهلي المالقي باب المد والقصر مخطوطة الخزانة الحسنية تحت رقم 1592 مجموع 6.

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 48/أ.

(4) [ما بين ...] لا يوجد في د.



وابنه أبو الحسن في التذكرة، ومكي في المفردات، وابن سفيان<sup>(1)</sup> في الهادي،  
 والمهدوي في الهداية والتحصيل، وابن سابور<sup>(2)</sup> في تلخيص الألفاظ، وابن  
 شريح<sup>(3)</sup> في التنكير، وابن مطرف<sup>(4)</sup> في الإيضاح والبدیع، و[ابن]<sup>(5)</sup>  
 [البياز]<sup>(6)</sup>(7) في النبز النامية، وابن الفحام في التجريد، وابن شفيع<sup>(8)</sup>(29/أ) في  
 التنبیه والإرشاد، وشعيب<sup>(9)</sup> في التقريب والإشعار، وابن الطفيل<sup>(10)</sup> في الغنية،  
 وابن هشام<sup>(11)</sup> في التلخيص [وابن عتيق]<sup>(12)</sup> في الموجز، وابن غزوان<sup>(13)</sup> في  
 أرجوزته<sup>(14)</sup>، [وأبو الأصبع]<sup>(15)</sup> بن عمر في المختصر<sup>(16)</sup>.

(1) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 143/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في جـ.]

(6) [في د [أسار].]

(7) المنتوري - شرح الدرر الورقة 143/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه وشعيب هو شعيب بن عيسى اليابري الأشجعي، مقرئ أديب من أهل

يابرة بالأندلس، سكن اشبيلية، له تأليف في القراءات - ترجمته في غاية النهاية

328/1، وبغية الوعاة 266، والأعلام 168/3.

(10) شرح الدرر للمنتوري الورقة 143/ب الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(11) ابن هشام تقدمت ترجمته.

(12) ابن عتيق لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.

(13) ابن غزوان تقدمت ترجمته.

(14) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(15) عيسى بن سعيد بن سعدان أبو الأصبع الكلبي الأندلسي القرطبي المقرئ توفي سنة 390 هـ -

معرفة القراء الكبار 317/1.

(16) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

## الاعتبار: المد في المتصل

وابن سعيد<sup>(1)</sup> في أرجوزته، وأبو محمد القرطبي<sup>(2)</sup> في مختصره، وابنه أبو بكر<sup>(3)</sup> في أرجوزته، وابن عبد الملك<sup>(4)</sup> في رجزه في رواية قالون.

وقال الحصري في قصيدته:

إذ الألف المفتوح ما قبلها أتت  
أو الواو عن ضم أو الياء عن كسر  
ومن بعد احديهن همز فمدها  
ممكّنة دون الخروج عن [القدر]<sup>(5)</sup>

انتهى<sup>(6)</sup>.

ولفظ ابن غلبون في التذكرة وقرأ قالون في رواية أبي نشيط بمد حروف المد واللين إذا وقع قبل الهمزة مدا واحدا مشبعا.

وقال الخراز: قال أبو جعفر: قال الأهوازي: المد مذهب ابن مجاهد وابن اشتاتة<sup>(7)</sup> وابن المنادي<sup>(8)</sup>، الجعبري رجح في الكافي المد وبه قطع مكي<sup>(9)</sup>.

---

(1) ابن سعيد لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.

(2) أبو محمد القرطبي تقدمت ترجمته .

(3) ابنه أبو بكر لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.

(4) ابن عبد الملك لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.

(5) [في ب [قدر]].

(6) الأبيات أرقام 47 و48، مخطوطة خاصة التذكرة ج 1 ص 148.

(7) ابن اشتاتة محمد بن عبد الله أبو بكر الأصبهاني أستاذ كبير وإمام شهير ونحوي محقق ثقة توفي سنة 360هـ - غاية النهاية 184/2 رقم ت 3177.

(8) ابن المنادي أحمد بن جعفر الختلي أبو الحسين البغدادي المعروف بابن المنادي، الإمام المشهور حافظ ثقة متقن محقق ضابط، توفي سنة 330هـ - غاية النهاية 44/1 رقم الترجمة 183.

(9) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

قال في الإقناع: المد مذهب ابن مجاهد وابن شنيوذ وابن المنادي،  
وقراءة البغداديين واختيارهم، فيظهر منه ترجيح المد وكذا ابن الصفار<sup>(1)</sup>  
وابن سليمان<sup>(2)</sup>.<sup>(3)</sup>

## المد المشبه عن قالون أشهر:

وقال سيدي أحمد المصمودي<sup>(4)</sup>: يظهر من كلام الناظم المد لأنه قال:  
أو همزة ظاهرة سواء، كانت في كلمة أو كلمتين، وبعد ذلك نكر الخلاف<sup>(5)</sup>.

وقال ابن مسلم<sup>(6)</sup> و[المختار]<sup>(7)</sup> عنه المد في مذهب الداني نبه على هذا شيخنا  
أبو الحسن بن سليمان<sup>(8)</sup> في بعض تواليفه، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم: عندي إذ  
نسب المد أولاً لنافع ثم استترك الخلاف<sup>(9)</sup>.

وقال الإمام ابن غازي: أما شيوخنا الذين أخذنا عنهم القراءة في مدينة  
فاس، فاقترأني أبو العباس الأستاذ المحقق (46/ب) سيدي أحمد المصمودي  
بالمد، وكان يرجح المد أستاذنا المعروف بالتجويد سيدي محمد الصغير<sup>(10)</sup>،  
فكان يأخذ في [المحراب]<sup>(11)</sup> بالممد وقد بحثه في ذلك بحثاً شديداً، فقال لي:

(1) ابن الصفار أحمد بن يزيد تقدمت ترجمته برقم الصفحة 0 .

(2) ابن سليمان تقدمت ترجمته برقم 0 ص من هذا الكتاب.

(3) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 463/1-464.

(4) سيدي أحمد المصمودي ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 141/أ.

(5) شرح الدرر اللوامع لابن عبد الملك المنتوري الورقة 141/أ.

(6) ابن مسلم عمر بن إبراهيم تقدمت ترجمته.

(7) [في ب [و الفخار].]

(8) أبو الحسن ابن سليمان شيخ ابن مسلم.

(9) لم أقف على كلام ابن مسلم هذا في كتاب له.

(10) الأستاذ محمد الصغير تقدمت ترجمته.

(11) [في جـ [المراد].]

قرأت على سيدي الوهري<sup>(1)</sup> بالمد، وقرأت على سيدي أحمد الفيلاي<sup>(2)</sup> بالقصر أو بالعكس، وكان يميل إلى المد ثم قال: الحاصل أن المد المشبع عن قالون أشهر، وعليه أكثر الشيوخ، وقد وجدنا الأساتذ والأشياخ في كل قطر من الأقطار في الحاضرة والبادية، حين يجلسون للإقراء، ويقرأون بالإرداف، فإنما يقدمون المد المشبع ثم يأتون بالقصر بعده هذا عندهم من غير خلاف، والتقديم له مزية [وشفوف]<sup>(3)</sup> على غيره، وقد وقع بيدي سؤال فيما مضى أجاب عنه الشيخ الورع الصالح سيدي محمد [السوسي]<sup>(4)</sup><sup>(5)</sup> حين سأله السائل، فقال: إذا أردف القارئ المد المنفصل عن قالون، ما الذي يقدم؟

**إذا أردف القارئ المد المنفصل عن قالون ما الذي يقدم؟**

فقال رحمه الله: المد وأظنه والله أعلم، قال: هو المشهور انتهى<sup>(6)</sup>.

قال سيدي يعقوب الحلفاوي: وبالوجهين قرأت على سيدنا أبي عبد الله<sup>(7)</sup>، ثم سألته عن الترجيح، فأمرني بترجيح المد، ثم قال لي: وبترجيح الزيادة كان يأخذ شيخنا أبو عبد الله وشيخه أبو الحسن<sup>(8)</sup>.

(1) أبو الحسن علي الوهري تقدمت ترجمته.

(2) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(4) [في ج [السوسي]].

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/أ.

(6) انتهى كلام ابن غازي كما استعرضه ابن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 141/أ.

(7) شرح الدرر اللوامع لأبي راشد يعقوب الحلفاوي بلب المد والقصر مخطوطة لخزانة الحسنية.

(8) المصدر نفسه. وأبو الحسن المذكور هو علي بن عمر جده، وأبو عبد الله هو القيجاطي انظر ذلك بتفصيل في غاية النهاية ج 2 ص 243-244.

قال في التحفة:

والطول فيه ربح الصفار وابن سليمان ولا إنكار<sup>(1)</sup>  
وقال الجادري<sup>(2)</sup>:

أو همزة للثقل واختره في المنفصل  
لنجل مينا هؤلاء في أم أمره إلى<sup>(3)</sup>

وكذا الإمام ابن غازي [في تفصيله حيث قال:

ويشبع المفصول عبد الصمد ويوسف والمروزي]<sup>(4)</sup> في الأجود<sup>(5)</sup>  
وقال ناظم التعريف<sup>(6)</sup>:

ويقصر المنفصل الحلواني والقاضي عن عيسى والأصبهاني

المد في حالة الإرجاف:

وفي التقريب:

وان فصل أمدد بان جود زكهم  
وترجيح خراز لقصر لأنه  
بنقل الامام الخلف غير مرجح  
يخلف ورجح مده حيث نزلا  
كثير الروات رده بعد من خلا  
وللشاطبي قصر يبادر فاغلا<sup>(7)</sup>

(1) التحفة في القراءات لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 329 الورقة 18/ب.

(2) الجادري تقدمت ترجمته.

(3) «النافع في أصل حرف نافع» الورقة 222 من نسخة مخطوطة خاصة.

(4) [ما بين ...] لا يوجد في د.

(5) تفصيل عقد درر ابن بري للعلامة ابن غازي البيت 27 مخطوطة الخزانة الصبحية  
بسلا 2299.

(6) لم أقف على ناظم هذا البيت، وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغيرهما كثير.

(7) البيتين 85، 86 من منظومة خاصة في خزانة الشيخ السيد السحابي بسلا.

واقصر ابن ءاجروم في البارع على المد.

قلت: وجرى العمل بفاس وأرض المغرب بتقديم المد في حالة الأرداف. وأولعوا بالقصر مع التجريد فناقضوا أصلهم تقليدا للأخذ [بلا مزيد]<sup>(1)</sup>.

## ترجيح القصر في المنفصل:

وقال بعضهم: لا يفهم من عبارة الشاطبي ترجيح القصر لأمره بالمبادرة. وإنما ذلك لئلا ينسى لضعفه. ويحكي هذا عن القيسي وعبارة المنتوري. وأما قول الشاطبي في قصيدته: فان ينفصل فالقصر بادره الخ، فلا يفهم من هذا البيت ترجيح القصر في المنفصل لقالون، وإنما أشار فيه إلى أن القصر في المنفصل وجه مستحسن لمن أخذ به من القراء.

قال السخاوي<sup>(2)</sup> في شرح الكبير: أشار بقوله: بادره إلى استحسانه للفرق بين ما يلزم فيه المد ولا [يزول]<sup>(3)</sup> بحال، وبينما هو بصدد الزوال، لأنه إذا وقف على الكلمة الأولى، زال المد، وبعضهم رجع القصر<sup>(4)</sup>.

قال الخراز: والعمل على القصر وهو الذي يترجح عند النظر.

وقال (29/ب) في الكنز: الأشهر القصر للنص عليه وبه قطع أبو العلاء<sup>(5)</sup>.

---

(1) [في جـ] [لا مزيد].

(2) علي بن محمد السخاوي تقدمت ترجمته.

(3) [في د] [يزال].

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/أ.

(5) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري باب المد مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

## طبقات الزيادة في المتصل والمنفصل:

الجعبري: ومعنى القصر هنا الإتيان بالمد الأصلي الموجود [قبل]<sup>(1)</sup> ملاقات الهمز عاريا عن المد الفرعي<sup>(2)</sup>.

وقال في التيسير: من يقصر حرف المد لا يزيده تمكينا على ما فيه من المد الذي لا يوصل إليه إلا به<sup>(3)</sup>، [ولفظ ابن الباذش في الإقناع أيضا يقصرون حرف المد فلا يزيده تمكينا على ما فيه من المد الذي لا يوصل إلا به]<sup>(4)</sup>.<sup>(5)</sup>

قال في الدر النثير: طبقات الزيادة في المد المتصل خمس، وفي المنفصل أربع<sup>(6)</sup>.

وقال في الكنز: وهذه الرتبة الأخيرة عارية عن الفرع، أي رتبة أصحاب القصر، وهي الخامسة الزائدة على المتصل، وأصحابها فيه في الرابعة<sup>(7)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) المصدر نفسه.

(3) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 30.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 474/1-475.

(6) الدر النثير والعذب النمير للباهلي باب الممدود والمقصور مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 م 6.

(7) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري باب المد مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

## مد قالون في الرتبة دون مد ورش:

الجعبري حاصله أن الصقلي قال: غاية زيادة النوعين على الأصلية، ألف أخرى، والذي عليه العراقيون [ألفان]<sup>(1)</sup> وكلام المطلقين كالناظم والتيسير ومكي يحتملهما، فعلى الأول رتب المتصل ألف وربع، والمنفصل ألف وغايتها ألفان فزيادة كل رتبة ربع ألف، وعلى الثاني أول رتب، الأول ألف ونصف، والثاني ألف وغايتها ثلاثة ألفات، فزيادة كل رتبة نصف ألف وهذا أعدل، وبه قرأت ولا تحصيل لمن قال: غايتها خمسة للخروج عن الحد.

وهذا كله على التقريب لا على التحديد، ولا يضبطه إلا المشافهة والإدمان.

## مراتب الإشباع في المد:

وهذا الخلاف في الوصل فإن وقف عاد الحرف إلى أصله وسقط المد الزائد على هذا من شرط الهمز انتهى<sup>(2)</sup>.

تنبيه: كلام المحقق الجعبري في غاية التحقيق وهو مخالف لما تقدم من نقل أهل الطريق وكلام صاحب الغنية يحتمل الخلاف والتوفيق.

س: نص الأئمة على أن مد قالون في الرتبة دون مد ورش، كما هو مصرح به في التيسير وغيره من كتب أهل الأداء مع إطلاقهم الإشباع لهما. فهل هذه الدونية تصل إلى توسط ورش، فتسمى توسطاً مع أنهم لم يطلقوا عليها توسطاً بل الإشباع فقط، وهو أطول من توسط ورش، فيحتاج إلى واسطة، أو هو أقل من ذلك، فيسمى قصراً.

(1) [في ج، د [ألفين].]

(2) المصدر نفسه.



ج: إن أئمة هذا الفن قدروا الألف بحركتين، وقدروا أقل مراتب الإشباع بألف ونصف، فالألف هو مد الصيغة والفرعي الذي زيد عليه حتى حصل المعنى المعبر عنه بالإشباع نصف ألف، وقدروا الرتبة التي فوقها بألفين والتي فوقها بألفين ونصف، والكبرى بثلاثة، وأما التوسط الذي اختص به ورش فقدروه بثلاثي حركة وثلاثا الحركة هو قدر ثلث ألف حسبما تقدم من تقدير الألف بحركتين، فإذا زيد هذا المقدار على مد الصيغة حصل المعنى المعبر عنه بالتوسط، فإذا عرفت هذا تبين لك أن التوسط أقل من أدنى مراتب الإشباع لأن [التوسط]<sup>(1)</sup> قدر ألف وثلث، وأقل مراتب الإشباع ألف ونصف هذا [تحرير]<sup>(2)</sup> المسألة والله أعلم.

المجراد: فإذا قلنا بالمد لقالون فهل [يسوى]<sup>(3)</sup> بينه وبين المتصل فيه خلاف.

فمذهب ابن القصاب<sup>(4)</sup> أن مده في المنفصل أقصر من المتصل، نص عليه في تقريب المنافع.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في جـ [تحديد].]

(3) [في أ، هـ [سرى].]

(4) ابن القصاب أبو عبد الله تقدمت ترجمته برقم 1053 الصفحة 190.

## مد يا آدم ويا أخت :

ومذهب الحافظ التسوية نص على ذلك في جامع البيان وهو اختيار الماقي<sup>(1)</sup> في شرح التيسير، ومقتضى ما ذكرناه من التفرقة لورش، [قبل]<sup>(2)</sup> بين المتصل والمنفصل يقوي ما ذهب إليه ابن القصاب انتهى<sup>(3)</sup>.

ونصه في شرح التيسير كل من زاد في المنفصل فإنه يسوي بينه وبين المتصل<sup>(4)</sup>.

قوله: نحو بما أنزل<sup>(5)</sup> أي في سورة البقرة أو ما أخفي<sup>(6)</sup> في سورة السجدة، ومثل بالآلف ولم يمثل بالياء والواو [ومثلهما]<sup>(7)</sup> في أمها، أمره إلى، ويدخل في ذلك ما كان متصلاً في الخط منفصلاً في الأصل نحو: هؤلاء<sup>(8)</sup>، يا آدم<sup>(9)</sup>، يا أخت<sup>(10)</sup>، يا أيها<sup>(11)</sup>، يا أبت<sup>(12)</sup>، وفرق قوم بين يا أيها

---

(1) شرح الدرر اللولع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/أ وب، والماقي هو أبو عبد الولد بن أبي السداد الباهلي توفي سنة 705هـ - غاية النهاية 477/1 رقم ت 1985.

(2) [في ب [قيل]].

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 48/أ.

(4) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير للباهلي باب المد والقصر.

(5) سورة البقرة الآية 4.

(6) سورة السجدة الآية 17.

(7) [في ب [مثله]].

(8) مثال ذلك الآية 85 من سورة البقرة، عند قوله تعالى: "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون".

(9) مثال ذلك الآية 35 من سورة البقرة، عند قوله تعالى: "وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة".

(10) مثال ذلك الآية 28 من سورة مريم.

(11) سورة الصافات الآية 102.

(12) سورة يوسف الآية 4.

ويا أخت، فمده لقالون من غير خلاف، فجعله حكم المتصل لاتصاله في الخط، ويلزمه أن يجري هؤلاء كذلك.

وأجيب بأن يا ألزم لما بعدها لأنها نائبة مناب الفعل الناصب للمنادى، وها غير عاملة فافترقا.

ونقل المجراد مسألة ياء آدم ويا أخت مخالف لنقل غيره كأبي وكيل<sup>(1)</sup>، فإنه خصص الحكم بالمنادى دون التنبيه ولذا أورد السؤال وأجاب عنه، وغيره كأبي وكيل أطلق الحكم فيهما.

قال ابن الباذش في الإقناع، وقال ابن عبد الوهاب [في ما أخبرني عنه أبو الحسن بن كرز: أجمعوا على مد ياء آدم، ويا أخت أشكاه [أجروه]<sup>(2)</sup> مجرى ما هو من كلمة للزومها ما بعدها.<sup>(3)</sup>

قال يعني ابن عبد الوهاب<sup>(4)</sup> ويلزم مثل ذلك في هؤلاء، ثم فرق بين ياء وهاء بتعليل ذكره.

قال ابن الباذش: والذي عليه شيوخنا: أنه لا فرق بين ياء آدم وبين بما أنزل إليك<sup>(5)</sup>، وذكره الشارح وابن عبد الكريم والمجراد والمنتوري وزاد.

---

(1) أبو وكيل هو ميمون الفخار صاحب التحفة واسمه: ميمون بن مساعد المصمودي مقرئ من أهل فاس وبها وفاته له تصانيف منها نظم الرسالة في فقه المالكية والدرة الجليلة في نقط المصاحف توفي سنة 816هـ - الضوء اللامع للسخاوي 194/10 والأعلام 342/7.

(2) [في جـ [أجروها]].

(3) الإقناع في القراءات 468/1.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(5) الإقناع في القراءات السبع 468/1-469.

قلت: وإلى ذلك ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، وصوبه وبذلك قرأت عليه وعلى غيره لمن مذهبه قصر المنفصل وبه أخذ وعليه جرى الناظم، فذكر المنفصل مطلقا.

وقال أبو وكيل في تحفته:

والخلف عن قالون في من فصلا	خطا ومعنا وبخط وصلا
كهؤلاء نحوه ياء آدم	في أمها ما أنت كل لازم (30)
وقال بعض عنه مد المتصل	في الخط مشبع كما عنه نقل
فيما يرى في الذكر نلت الأما	متصلا في خطه والمعنى
والمذهب المختار فيما نقلنا	إن كلا النوعين مما فصلا (1)

## ما ورع عن أصحاب القصر في المنفصل:

قوله: لعدم الهمزة حال الوقف أشار إلى العلة الموجبة للخلاف وهي كون الهمزة عارضة لا توجد إلا في حال الوصل، وفي ذكر الناظم عدم الهمزة في الوقف إشعار أن المد في ذلك لمن يمد إنما يكون في حال الوصل إذ لا موجب للمد في الوقف لعدم الهمزة فيه، ونص على ذلك مكى في التبصرة (2) والكشف (3) والمهدوي في الشرح (4)، وابن شريح في الكافي (5) وابن مهلب (6) في التبيين (7) وابن الباذش في شرح الحصرية (8) وغيرهم.

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 315 إلى 319 الورقة 17 أ، مخطوطة خاصة.

(2) التبصرة في القراءات ص: 61-62.

(3) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 54/1.

(4) كتاب الشرح هذا لم أقف عليه ولعله الهداية في وجوه القراءات السبع مخطوطة الخزانة الحسينية 1524.

(5) شرح الدرر المنتوري الورقة 142/ب وكتاب الكافي ذكره ابن الجزري في النشر 67/1.

(6) لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.

(7) لم أجده إلا مذكورا عند المنتوري في شرحه وابن القاضي في الفجر.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/ب.

## قال في التحفة:

ثم وجه القصر في الباب رعي الوقف فافهم وادر  
نو المد محتج برعي الوصل كلاهما مستحسن في النقل<sup>(1)</sup>

فائدة: قال في الإتيان وقد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل مد  
التعظيم في نحو لا إله إلا هو<sup>(2)</sup>، لا إله إلا أنت<sup>(3)</sup>، ويسمى مد المبالغة أي  
طلباً للمبالغة في نفي الإلهية سوى عن الله تعالى انتهى<sup>(4)</sup>.

وقال في الإقناع: وذكر أبو الفضل الخزاعي<sup>(5)</sup> عن أبي ربيعة<sup>(6)</sup> عن  
قنبل مد لا إله إلا الله حيث وقع، قال ممدود مهموز.

في مد لا إله إلا الله:

ثم قال ابن الباناش: وأنا أستحسن حكاية الخزاعي في مد لا إله إلا الله  
وأخذ به للجميع ممن اعتبر انتهى<sup>(7)</sup>.

---

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيان 322 و323 الورقة 17/أ.

(2) سورة هود الآية 14.

(3) سورة الأنبياء الآية 87.

(4) الإتيان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ج 1 ص 197.

(5) أبو الفضل الخزاعي محمد بن جعفر توفي سنة 408 هـ - الإقناع 84/1.

(6) أبو ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب توفي سنة 294 هـ - الإقناع 84/1.

(7) الإقناع في القراءات السبع 462/1.

وقال ابن الجزري في النشر: ومنه المد للتعظيم نحو لا إله إلا الله، ولا إله إلا هو، وقد مده لهذا المعنى جماعة عن روى القصر في المنفصل كالطبري<sup>(1)</sup> وأبي معشر<sup>(2)</sup> والهنلي<sup>(3)</sup> وابن مهران<sup>(4)</sup> وغيرهم، وبه قرأت من طريقهم عن أصحاب القصر. وهو حسن وإياه اختار<sup>(5)</sup>، وقال في قصيدته:

والبعض للتعظيم عن ذي القصر مد<sup>(6)</sup>

وقال في التحفة:

وبعضهم أشبعه تعظيماً في الوصل والوقف زن التكميلاً<sup>(7)</sup>  
أي ألف الجلالة ذكره في باب اللامات هذا وإن يكن فيه موجب المد،  
[فقد اشتركاً]<sup>(8)</sup> في التعظيم وهو أحرى، إذ لا موجب رأساً.

(1) الطبري إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المالكي البغدادي ثقة مشهور أستاذ توفي سنة 373 هـ - غاية النهاية 5/1 رقم ت 5.

(2) أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري الشافعي شيخ أهل مكة إمام عارف محقق أستاذ كامل ثقة صالح توفي سنة 478 هـ - غاية النهاية 401/1 رقم ت 1708.

(3) الهنلي فضل بن أحمد روى القراءة عن يعقوب الحضرمي، وروى عنه الزبير بن أحمد الزبيري - غاية النهاية 8/2، رقم الترجمة 2555.

(4) ابن مهران أحمد بن الحسين الأستاذ أبو بكر الأصبهاني مؤلف كتاب الغاية في العشر وكتاب طبقات القراء وكتاب المدات وكتاب الاستعاذة توفي سنة 381 هـ - غاية النهاية 49-50 رقم ت 208.

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 335-336.

(6) المصدر نفسه.

(7) التحفة لأبي وكيل البيت:

(8) [في ب، د [فاشتركاً].]

قلت:

وبعضهم يشبّع للتعظيم لمن له القصر على التعميم<sup>(1)</sup>

## فائدة ثمرة الجمع في القراءات :

تنبيه: على فوائد مهمة اعلم أن ثمرة الجمع بين القراءات إنما هي [الاختصار]<sup>(2)</sup> وعدم التكرار لغير موجب، وأما التكرار لموجب فلا بد منه لاختلاف الروايات [لكن الذريب في الجمع يتأمل الآية التي يقرأ. فمن الاختصار الجمع بين الروايات]<sup>(3)</sup> الكثيرة في المواقف الجائزة لأنه [يسقط]<sup>(4)</sup> بها كثير من التكرار، قاله في كتابه أبو الحسن ابن سليمان<sup>(5)</sup>.

وقال في الإتيان: الذي كان عليه السلف أخذ كل ختمه برواية لا يجمعون رواية إلى غيرها إلى أثناء المائة الخامسة، فظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستقر عليه العمل ولا يكونون يسمحون إلا لمن أفرد القراءات، وأتقن طرقها، وقرأ لكل قارئ بختمه على حدة، بل إذا كان للشيخ راويان قرأوا لكل راو بختمة ثم يجمعون له وهكذا وتساهل قوم [فسمحو]<sup>(6)</sup> أن يقرأوا لكل قارئ بختمة من السبعة سوى نافع وحمزة، فإنهم يأخذون ختمة لقالون ثم ختمة لورش، ثم ختمة لخلف ثم ختمة لخالد، ولا يسمح

(1) هذا البيت من نظم المصنف رحمه الله.

(2) [في ب [للاختصار].]

(3) [في جـ [يبسط].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) أبو الحسن ابن سليمان القرطبي تقدم برقم 1517 صفحة 291.

(6) [ما بين [...] من أ.]

لأحد بالجمع إلا بعد ذلك، نعم إذا رأوا شخصا أفرد وجمع على شيخ معتبر وأجيز وتأهل وأراد أن يجمع القراءات في ختمة لا يكلفونه الأفراد لعلمهم بوصوله إلى حد المعرفة والإتقان، ثم لهم في الجمع مذهبان، أحدهما الجمع بالحرف بأن يشرع في القراءة، فإذا مر بكلمة فيها خُلف أعادها بمفردها حتى يستوفي ما فيها، ثم يقف عليها إن صحت للوقف وإلا وصلها بآخر وجه حتى ينتهي إلى الوقف، وإن كان الخلف يتعلق بكلمتين كالمند المنفصل وقف على الثانية واستوعب الخلاف، وانتقل إلى ما بعدها، وهذا مذهب البصريين، وهو أرفق في الاستثناء وأخف على الأخذ ولكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن التلاوة.

## ما ورد في الجمع بين القراءات:

الثاني: الجمع بالوقف بأن يشرع بقراءة من قدمه حتى ينتهي إلى الوقف ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إلى ذلك الوقف ثم يعود، وهكذا حتى يفرغ وهو مذهب الشاميين وهو [أشد استحضارا]<sup>(1)</sup> وأشد استظهارا وأطول زمانا وأجود مكانا وكان بعضهم يجمع بالآية على هذا الرسم. وذكر أبو الحسن القيجاطي في قصيدته وشرحها لجميع القراءات شروطا سبعة حاصلها خمسة:

أحدها: حسن الوقف.

ثانيها: حسن الابتداء.

ثالثها: حسن الأداء.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]



رابعها: عدم التركيب، فإذا قرأ القارئ لا ينتقل إلى قراءة غيره حتى يتم له ما فيها، فإن فعل لم يدعه الشيخ بل يشير إليه بيده، فإن لم يتفطن مكث حتى يتذكره فإن عجز نكره له.

الخامس: رعاية الترتيب في القراء، والابتداء بما بدأ به المؤلفون في كتبهم. فيبدأ نافع قبل ابن (30/ب) كثير، وبقالون قبل ورش.<sup>(1)</sup>

قال ابن الجزري: والصواب أن هذا ليس بشرط بل مستحب، بل الذين [أدركناهم]<sup>(2)</sup> من الأستاذين لا يعدون الماهر إلا من لا يلتزم تقديم شخص بعينه انتهى<sup>(3)</sup>.

فالشاطبي في الحرز: قدم قالون وصاحب الدرر قدم ورشا.

## ما ورد في تقديم قراءة على قراءة:

قلت: [وإليه أشرنا]<sup>(4)</sup>:

ولا يعد ماهرا في الذكر	ملتزم الترتيب فافهم وادر
كورشهم قبيل قالون وصف	كذلك في الأخذ لديهم قد ألف
وعكسه قل جائز في العمل	دليله في الدر والحرز جل <sup>(5)</sup>

(1) الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص 102.

(2) [في د [أدركناهم].]

(3) المصدر نفسه.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.].

(5) هذه الأبيات الثلاثة من نظم المصنف رحمه الله.

ونص الفيحاطي في قصيدته:

على الجمع بالحرف اعتماد شيوخنا  
لأن أبا عمرو ترقاه سلما  
ولكن شروط سبعة قد وفوا بها  
فمنها معال يرتقي بارتقائها  
فتقدس قدوس وتعظيم مرسل  
ووصل عذاب لا يليق برحمة  
واتمامه الخلف الذي قد [تلا]<sup>(1)</sup> به  
[ويبدأ]<sup>(2)</sup> بالراوي الذي بدأوا به  
وهذا اتمام القول فيما قصده

فلم أرى منهم من رءا عنه معدلا  
فصار له مرقا إلى رتب العلا  
فحلوا من الإحسان والحسن منزلا  
ومنها معان يتقي ان تبديلا  
وتوقير أستاذ حلا رعيها علا  
وفصل مضاف لا يروق فيفصلا  
ويرجع للخلف الذي قبل أغفلا  
ولكن هذا ربما عد أسهلا  
فزيفه نقدا أو فأغض تفضلا<sup>(3)</sup>

وقال في الإتيان: وبعضهم [كان]<sup>(4)</sup> يراعي في الجمع التناسب فيبدأ  
بالقصر ثم بالرتبة التي فوقه، وهكذا إلى آخر مراتب المد، ويبدأ بالمشبع ثم بما  
دونه إلى القصر. وإنما يسلك [ذلك]<sup>(5)</sup> مع شيخ بارع عظيم الاستحضار. أما  
غيره فيسلك معه بترتيب واحد.

(1) [في ب، ج [تلى]].

(2) [في ج [ويبتدئ]].

(3) الأبيات من 1 إلى 9 باب كيفية الجمع بالحرف وشروطه من منظومة الفيحاطي  
مخطوطة أوقاف آسفي.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(5) [في أ [هذا]].

## ما ورع عن السلف في القراءات :

قال: وعلى الجامع أن ينظر ما في الأحرف من الخلاف وصولاً وفرشاً. فما أمكن فيه التداخل اكتفى منه بوجه، وما لم يمكن فيه نظر، فإن أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو بكلمتين أو بأكثر من غير تخطيط ولا تركيب، اعتمده وإن لم يحسن عطفه رجع إلى موضع ابتدائه حتى يستوعب الأوجه كلها من غير إهمال ولا تركيب ولا إعادة ما دخل.

فإن الأول: ممنوع.

والثاني: مكروه.

والثالث: معيب. [انتهى].<sup>(1)</sup>

قلت: وإليه أشرنا<sup>(2)</sup>:

ومنعوا الإهمال في الإرداف      وكرهوا التركيب باتلاف  
وعيبوا المعاد وهو ما دخل      لدى الأداء حكمه بلا خلل<sup>(3)</sup>

## ما يحتاج إليه القارئ في القراءة :

ثم قال: وأما القراءات والروايات والطرق والأوجه فليس للقارئ أن يدع منها شيئاً أو يخل به فإنه خلل في إكمال الرواية إلى الأوجه فإنه على التخيير فأى وجه أتى به أجزاء في تلك الرواية.

(1) جلال الدين السيوطي - الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص 103.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(3) هذان البيتان من نظم المصنف رحمه الله.

وأما قدر ما يؤخذ حال الأخذ فقد كان الصدر الأول لا يزدون على  
عشرة آيات لكائن من كان.

وأما من بعدهم فرأوه بحسب قوة [الأخذ]<sup>(1)</sup>.<sup>(2)</sup>

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) الإتيان في علوم القرآن ج 1 ص 102.

## فتوى للإمام السيوطي فيما إذا قرأ المقرن كلمة ملفقة من قراءتين :

قال ابن الجزري: والذي استقر عليه العمل الأخذ في الأفراد بجزء من أجزاء مائة وعشرين. وفي الجمع بجزء من أجزاء مائتين وأربعين، ولم يجد له آخرون حداً وهو اختيار السخاوي، وقد لخصت هذا النوع ورتبت فيه متفرقات كلام أئمة القراءات وهو نوع مهم، يحتاج إليه القارئ كاحتياج المحدث إلى مثله من علم الحديث انتهى.<sup>(1)</sup>

وقال الإمام الأسيوطي في فتاويه سؤال إذا قرأ كلمة ملفقة من قراءتين كالرحيم<sup>(2)</sup>، ملك<sup>(3)</sup> بالإدغام مع الألف وترى الناس سكارى وما هم بسكارى<sup>(4)</sup> بترك الألف وعدم الإمالة، هل يجوز أم لا؟ وإذا قلتم يجوز فهل ذلك جاز سواء أخل بالمعنى أم لا؟ كقوله: لقضي إليهم أجلهم ببناء الفعل للمفعول مع نصب اللام. وما معنى قولهم القراءة سنة تتبع؟

الجواب الذي اختاره ابن الجزري في النشر أنه إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى [منع]<sup>(5)</sup> التلفيق منع (49/ب) تحريم كمن يقرأ: فتلقى آدم من ربه كلمات<sup>(6)</sup> [يرفعها أو نصبها]<sup>(7)</sup> ونحو ذلك مما لا يجوز في العربية واللغة

---

(1) الإتيان في علوم القرآن 103/1.

(2) الآية 3 من سورة الفاتحة.

(3) الآية 4 من سورة الفاتحة.

(4) الآية 2 من سورة الحج.

(5) [في أ، ج، مع].

(6) الآية 37 من سورة البقرة.

(7) [في أ] [يرفعها أو نصبها].

وإن (31/أ) لم يكن كذلك فرق بينه وبين مقام الرواية وغيرها فيحرم الأول لأنه كذب في الرواية وتخليط ويجوز في التلاوة. هذا خلاصة ما قاله ابن الجزري<sup>(1)</sup>.

## ما ورد عن ابن الصلاح في الاستمرار على قراءة واحدة:

ونذكر ابن الصلاح<sup>(2)</sup> والنووي<sup>(3)</sup>: أن الثاني ينبغي له أن يستمر على قراءة واحدة مادام الكلام مرتبطاً، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة أخرى وهذا الإطلاق محمول على التفصيل الذي ذكره ابن الجزري.

وأما قولهم: القراءة سنة متبعة هذا أثر عن زيد بن ثابت أخرجه سعيد ابن منصور في سننه وغيره.

قال البيهقي في تفسير اتباع [الحروف: سنة ولا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غيراً]<sup>(4)</sup> ذلك سائغاً في اللغة انتهى<sup>(5)</sup>.

---

(1) جلال الدين السيوطي - الحاوي في الفتاوي.

(2) هو عثمان بن عبد الرحمن تقدمت ترجمته.

(3) يحيى بن شرف النووي تقدمت ترجمته.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(5) انتهى كلام البيهقي إلا أنني لم أقف على الكتاب الذي ذكر فيه ذلك.

## ما ورد من أقوال الأئمة في من يخلط القراءات :

وقال شيخ الإسلام ابن حجر في فتح الباري قبيل باب تأليف القرآن.

وذكر أبو شامة<sup>(1)</sup> في الوجيز<sup>(2)</sup>: أن فتوى وردت من العجم لدمشق سألوا عن قارئ يقرأ عشرا من القرآن فيخلط القراءات؟

فأجاب ابن الحاجب<sup>(3)</sup> وابن الصلاح وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط المذكورة، فمن يقرأ مثلاً فتلقى آدم من ربه كلمات، فلا يقرأ لابن كثير بنصب آدم ولأبي عمرو بنصب كلمات، وكمن يقرأ نغفر لكم<sup>(4)</sup> بالنون خطيئكم<sup>(5)</sup> بالرفع.

## ما ورد في من يخلط القراءات :

قال أبو شامة: لاشك في منع مثل هذا وما عداه فجائز والله أعلم.

وقد شاع في زمننا من طائفة من القراء إنكار ذلك حتى صرح بعضهم بتحريمه، فظن كثير من الفقهاء أن لهم في ذلك معتمداً، فتابعوهم، وقالوا أهل

---

(1) عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة تقدمت ترجمته.

(2) كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق طيار آلتي قولاج- دار صادر بيروت.

(3) عمر بن محمد بن منصور الاميني عالم بالحديث والبلدان دمشقي المولد والوفاة توفي سنة 630هـ، من كتبه معجم البقاع والبلدان التي سمع بها، ترجمته في شذرات الذهب 138/5 والأعلام 62/5.

(4) الآية 58 من سورة البقرة.

(5) الآية 58 من سورة البقرة.

كل فن أدري بفنهم. وهذا ذهول ممن قاله. فإن علم الحلال والحرام إنما يتلقى من الفقهاء. والذي منع ذلك إنما هو محمول على ما إذا قرأ برواية خاصة، فإنه متى خلطها كان كاذبا على ذلك القارئ الخاص الذي شرع في إقراء روايته، فمن أقرأ رواية لم يحسن أن ينتقل عنها إلى رواية أخرى كما قاله الشيخ محي الدين، وذلك من الأولوية لا على الحتم. أما المنع على الإطلاق فلا. انتهى<sup>(1)</sup>.

قوله: لبعدها متعلق بمحذوف تقديره اعني لبعدها.

## إعراب البيتين (70 و 71) من أوهمزة إلى حال الوقف:

المجراد: متعلق ببشبع، وقيل بمحذوف تقديره يحيي به لبعدها والأول أحسن<sup>(2)</sup>.

الحلفاوي: متعلق ببشبع أو بفعل محذوف. والتقدير تمد الهمزة لبعدها أو بالمد لبعدها الهمزة. فالأول للوارثيني والثاني للخراز وجميعهما لابن مسلم<sup>(3)</sup>.

والثقل عطف على بعدها، والألف واللام بدل من الضمير والتقدير وثقلها ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾<sup>(4)</sup> أي ماويه، وهو جائز عند الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين، وعن قالون متعلق بالخلف. [وفي المنفصل خبره، وقيل متعلق بمحذوف لأنه خبر عن المبتدأ، في المنفصل يجوز أن يتعلق بالخلف]<sup>(5)</sup>.

(1) المرشد الوجيز لأبي شامة المقدسي ص 183، 184. تحقيق طيار آنتي قولاج دار

صادر بيروت - وفتح الباري 38/9 ط دار الفكر.

(2) إيضاح الأسرار الورقة 49/أ.

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 7/أ وما بعدها.

(4) الآية 41 من سورة النازعات.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]



## ما ورد من الخلاف الواقع في المد إذا جاء بعده همن:

ويجوز أن يكون خبرا ثانيا للمبتدأ، فيتعلق بمحذوف نحو حال من المنفصل والعامل فيه الجار والمجرور والتقدير حالة كونه نحو.

المجراد: نحو نصب على المصدر<sup>(1)</sup>، وقاله ابن عبد الكريم [والمرسی]<sup>(2)</sup> وابن مسلم<sup>(3)</sup>.

وقال الوراقيني: ظرف.

لعدم متعلق بالخلف، حال منصوب على إسقاط حرف الجر، أي في حال والعامل فيه لعدم.<sup>(4)</sup>

فائدة: يجوز في نحو من قولك نحو كذا [الرفع]<sup>(5)</sup> على أن يكون خبرا للمحذوف. والنصب بفعل مقدر، أي أعني، وجوز بعضهم في مثله النصب على إسقاط الخافض أي في نحو كذا وليس ذلك بما قيس في نحو هذا الموضع [صح]<sup>(6)</sup> من الدمامني.

ثم قال رحمه الله:

(73) والخلف في المد لما تغيرا<sup>١</sup> ولسكون الوقف والمد أرا

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 49/أ.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/أ وما بعدها.

(4) الوراقيني - جمع المعاني الذرية باب المد والقصر.

(5) [في د [الرفع].]

(6) [في أ [قاله].]

أخبر [أن]<sup>(1)</sup> الخلاف وقع في المد إذا جاء بعده همز مغير أو سكون وقف، فبدأ بالأول وبيانه أن المد إنما وجب للهمز المحقق. فإذا غير هل يراعى أم لا؟ والتغيير إما بالتسهيل أو بالإسقاط إذا قلنا المحذوفة الأولى. وإما بالبدل كما في والى<sup>(2)</sup> على رواية البدل.

وقوله: لما تغير. قال أكثر الشراح: لما تغير من الهمز.

## ما ورد من الخلاف الواقع في الممدوح والمقصور على المشهور:

وقال بعضهم: وكذا ما تغير من السكون نحو الن<sup>(3)</sup> بيونس. فإنه تغير بالنقل.

نكتة وعلى قول بعضهم الذي حملة على تغيير السكون يدخل ذلك وما أشبهه، لأن أصل اللام السكون فكسر لالتقاء الساكنين فيدخله خلاف. الجواب: ان الكسر هنا لازم لا جائز، فليس إلا القصر قاله شيخنا الوالد رحمه الله.

قال الداني في الإيضاح: وقد اختلف شيوخنا في قصر الألف وفي إشباع مداها إذا سقطت الهمزة بعدها أو سهلت، فجعلت بين بين.

فقال بعضهم: يشبع مداها لكون ما حدث في الهمزة من إسقاطها وتسهيلها عارضا، والعارض لا يعتد به إذ لا يلزم. فلذلك أشبع مد الألف قبلها في حال عدم وجودها ظاهرة مخففة، كما يشبع مع ظهورها محققة.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) الآية 4 من سورة الطلاق.

(3) الآية 91 من سورة يونس.

وقال آخرون: لا يشبع مد الألف لأن ذلك إنما كان يجب فيها مع ظهور الهمزة. ولما ذهبت من اللفظ ولم تظهر فيه محققة استغني عن إشباع مدّها<sup>(1)</sup>.

وقال في التيسير: ومتى سهلت الهمزة الأولى من المتفقتين أو أسقطت، فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها اعتدادا بها. ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمزة لفظا والأول أوجه<sup>(2)</sup>.

قال في الشرح:

في قوله: ويجوز (31/ب) أن تقصر إلى آخره، يريد على رأي من يعتد بالعارض.

[وقوله: والأول [أوجه]<sup>(3)</sup>، يريد إبقاء التمكن وترك الاعتداد بالعارض]<sup>(4)</sup>.

وقال في التعريف: وفي الألف التي قبلها [أي الهمزة المسهلة]<sup>(5)</sup> المد والقصر أقيس [لكون التخفيف عارضا وذكر في رواية أبي نشيط الوجهين. وأن المد أقيس]<sup>(6)</sup>.<sup>(7)</sup>

وقال (50/ب) في الإيضاح: والوجهان جيدان، والأول أقيس<sup>(8)</sup>.

(1) لمنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

(2) لبي عمرو الداني - التيسير في القراءات السبع ص 33.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(7) لتعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 213-215.

(8) لمنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

وقال في التمهيد: والقول الأول أقيس، وهو الذي اختار<sup>(1)</sup>.

وقال في الاقتصاد: والوجهان جيدان، وقد قرأت بهما غير أن الأول أقيس يعني المد<sup>(2)</sup>.

وقال في جامع البيان: نحوه.

وقال الشاطبي في قصيدته:

وأن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد مازال أعدلا<sup>(3)</sup>

قال في الكنز: قوله أعدلا أي أرجح. وهذه من مسائل المد، والأولى بها باب المد. وأشار بقوله: أعدلا إلى ترجيح المد أي أرجح من القصر وهو معنى قول التيسير أوجه<sup>(4)</sup>.

وقال ابن شريح: المد أقيس والثاني أحسن<sup>(5)</sup>.

تنبيه: قيدوا الهمزة هنا بحذفها تخفيفا احترازا من المنفصل في الوقف، نحو: يا أيها<sup>(6)</sup>، في أنفسكم<sup>(7)</sup>، قوا أنفسكم<sup>(8)</sup>، فالقصر لا غير إذ ليس بعد المد شيء يوصف بثبوت أو تغيير وجه القصر اعتبارا بالعارض، وهو زوال قوة الهمزة بالتغيير وسهولة لفظها، ووجه المد

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) أبي شامة الدمشقي - إيراز المعاني ص 143.

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعيري الورقة 79/ب مخطوط بن يوسف رقم 55.

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

(6) الآية 47 من سورة النساء.

(7) الآية 21 من سورة الذاريات.

(8) الآية 6 من سورة التحريم.

استصحابا بحال التحقيق، وإلغاء للعارض واختياري المد لأن إلغاء العارض أكثر من اعتباره انتهى من الكنز<sup>(1)</sup>.

فبان بهذا أن ذكرها هنا كما فعل الناظم أولى وأنسب مما فعل الشاطبي في ذكرها في باب الهمزتين والخلاف المذكور في كلام الشيخ هو الإشباع والقصر.

المجراد: قال الأستاذ أبو عمرو بن يوسف<sup>(2)</sup> في شرحه لقصيدة الحصري رحمه الله تعالى: والمد عندي مع التسهيل أقوى وأقرب منه مع الحذف لأن التسهيل بين بين يبقى معه بعض الهمزة بخلاف الحذف، فإنه لم يبق منها معه بقية انتهى<sup>(3)</sup>.

فالحاصل إذن في المد لتغيير الهمزة ثلاثة أقوال. القصر مطلقا، والإشباع مطلقا، والفرق بين المغير بالتسهيل بين بين، فيمد مدا مشبعا وبين المغير بغير [التسهيل]<sup>(4)</sup>. فيقصر فتأمل<sup>(5)</sup> انتهى كلامه.

قلت: ومثله لابن الجزري في تقريب النشر ونصه، فصل إذا تغير سبب المد جاز المد والقصر مراعاة للأصل ونظرا للفظ سواء كان السبب همزا أو سكونا. وسواء كان تغير الهمزة بين بين أو بإبدال أو بحذف. والأولى المد في ما بقي لتغييره وبقاء أثره نحو: هؤلاء إن كنتم<sup>(6)</sup>، في رواية قالون والبزي.

(1) الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش 55.

(2) أبو عمرو بن يوسف لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(3) انتهى من شرح القصيدة للحصري لدي مصورة من هذه القصيدة ولم أقف على شرحها لأبي عمرو بن يوسف.

(4) [ما بين ...] لا يوجد في د.

(5) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 49/ب.

(6) الآية 31 من سورة البقرة.

والقصر فيما ذهب أثره نحوها [ها أنتم]<sup>(1)</sup> في قراءة أبو عمرو والله أعلم  
انتهى<sup>(2)</sup>.

وكذا في قراءة قالون نحو: جاء أجلهم، فانظره إذ لا فرق.

قلت: وقد عكس طاهر ابن غلبون<sup>(3)</sup> ونصه في المحذوفة.

قال أبو الحسن: وكلا الوجهين حسن جيد غير أنني بالمد قرأت وبه أخذ.

[وقال في المسهلة: قال أبو الحسن: وكلا الوجهين حسن جيد غير أنني  
بغير مد قرأت وبه أخذ]<sup>(4)</sup>.<sup>(5)</sup> وقد أشار إلى ترجيح المد مطلقا في التحفة  
كالناظم فقال:

فصل وإن همز بتخفيف طرا	عليه فالوجهان والمد انصرا
وسبب الخلاف ذا التغيير هل	أو هنه أولا فمن مد اكتفل
همزته وإن ذاك طارى	وعكسه للقصر في اعتبار
قال أبو شامة فيما قسطا	من أوجب الجنسین رعيا وسطا <sup>(6)</sup>

---

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

(3) ابن غلبون تقدمت ترجمته.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

(6) الفخار - التحفة الأبيات: 338 إلى 341 الورقة 18ب مخطوطة خاصة.

وقال الوهراني:

ويختار مد قبل همز مغير وقصر أتى كالى إن جاء مسهلا<sup>(1)</sup>

وقال الصفار:

ومن سهل الأولى ففي المد خلفه ولكنه اختار له أن يطولا<sup>(2)</sup>

وقال ابن أجروم في البارع:

واقصر ومد قبل همز مغيرا<sup>(3)</sup>

وقال العامري:

وان حرف مد قبل تغيير همزة فقصر لهم والمد مازال أفضلا<sup>(4)</sup>

وقال الإمام الجادري:

والخلف للمغير وساكن الوقف حرر<sup>(5)</sup>

---

(1) البيت 94 من التقريب مخطوطة خاصة بخزانة الشيخ السحابي بسلا.

(2) لم أقف على هذا البيت في نظم أبي عبد الله الصفار فيما وقفت عليه في مخطوطة خاصة بخزانة امزوضة والتي مطلعها:

بدأت بحمد الله نظمي مصليا \*\* على أحمد وآل الصحب أولا

وآخرها: صلى إله العرش ما لاح كوكب \*\* على أحمد والصحب أطرا والعالا

كاتب النسخة سعيد بن علي المزوضي عام 1318 هـ.

(3) البارع لا توجد منه إلا ورقات في خزانة تطوان رقم 148.

(4) البيت 26 من منظومة العامري باب المد والقصر مخطوطة الشيخ السحابي بسلا.

(5) نظم الجادري المسمى "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 222 نسخة مخطوطة خاصة.

## ما ورد من الخلاف في الممدوح والمقصود على المشهور:

قوله: ولسكون الوقف أخبر أن ما سكن في الوقف وهو في الأصل محرك. اختلفت فيه بالمد والقصر، وإليهما أشار في الحرز بقوله: وعند سكون الوقف وجهان أصلاً، لأن الناظم تابع للشاطبي في جميع أحكامه. وقيل بالتوسط كما يأتي في نصه، لكن عبارتهما مبهما.

## هل الخلاف بين المد والقصر أو المد والتوسط؟

قال في الكنز: نقل الداني في تجريده الثلاثة قال: إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه بالإسكان و [الإشمام]<sup>(1)</sup> حرف مد، فمن أهل الأداء من يزيد في تمكينه وإشباعه ومنهم من لا يبالغ في إشباعه وعليه ابن مجاهد. ومنهم من يمكن مده ولا يشبعه زيادة على صيغته. وأطلق ابن شريح المد والقصر. ولم ينقل الحصري سوى [القصر]<sup>(2)</sup> قال:

وان يتطرف عند وقفك ساكن فقف دون مد ذاك رأى بلا فخر (أ/32)  
فجمعك بين الساكنين يجوز ان وقفت وهذا من كلامهم الحر<sup>(3)</sup>

فائدة: [الجعبري]<sup>(4)</sup>: اتفق الكل على مقدار المد اللازم بخلاف الهمز، لأن الغرض الفصل بين الساكنين، ويحصل بمقدار حركة، وقول السخاوي: والمد من قبل المسكن دون ما قد مد للهمزات باستيقان محمول عليه<sup>(5)</sup>.

(1) [في ج [الإشباع]].

(2) [في أ [المد]].

(3) الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش 55.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(5) الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب.



وقال الأهوازي في إيضاحه: قدر ألف<sup>(1)</sup>.

وقال ابن أبي برزة<sup>(2)</sup>: قدر العين<sup>(3)</sup>.

وأجرى الداني في جامع البيان: فيه مراتب المد المتصل. فإن كان رواية صير إليه أو نظرا فموقوف عليه.

وقول ابن أبي دلة<sup>(4)</sup>: كمثل ولا الضالين<sup>(5)</sup> جاء عكسه، [والمد للوقف]<sup>(6)</sup> مثله، والتوسيط كالحركة المختلطة، والقصر عدوه عن الفرع انتهى<sup>(7)</sup>.

وقال القيجاطي: المد الطويل مقدار ألفين وياعين وواوين<sup>(8)</sup>.

قال الداني في الاقتصاد: فمن أهل الأداء من يأخذ بالتمكين كما يمكن مع الهمزة، والحرف المشدد سواء، وهو مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن محمد ابن بشر رحمه الله وغيره، ومنهم من يمكن دون ذلك قليلا، وهو مذهب أكثر شيوخنا والأكابر من أصحاب ابن مجاهد، ومنهم من لا يمكن وهو مذهب شيخنا علي أبي الحسن بن سليمان وغيره وهو (51/ب) القياس<sup>(9)</sup>.

---

(1) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب نسخة الخزنة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(2) ابن أبي برزة لم أقف له على ترجمة في كتب التراجم.

(3) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

(4) ابن أبي دلة أحمد بن محمد بن أبي المكارم أبو العباس شيخ محقق أديب، له كتاب: المبهرة في قراءات العشرة أرجوزة وغيرها، توفي سنة 653 هـ - غاية النهاية 131/1 رقم 610.

(5) الآية 7 من سورة الفاتحة.

(6) [في ب [الوقف للمد]].

(7) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب مخطوط الخزنة الحسنية الرباط 1096م.

(8) المصدر نفسه.

(9) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب.

وقال في التمهيد: اختلف أصحابنا فمنهم من يمكن المد فيه تمكينا مشبعا كالتمكين مع الهمزات من أجل الساكنين وهو مذهب شيخنا علي بن بشر وغيره<sup>(1)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: وهو مذهب شيخنا علي بن محمد وعامة [القدماء]<sup>(2)</sup> من مشيخة المصريين، وبذلك قرأت على الخاقاني<sup>(3)</sup>.

وقال في جامع البيان: وبذلك كنت أقف على الخاقاني<sup>(4)</sup>.

وحكى في إرشاد المتمسكين: الأقوال الثلاثة ولم ينسبها لأحد، وبدأ بذكر المتوسط، ثم المشبع ثم القصر.

وقال: وبما قدمت لك قرأت وبه آخذ يعني التوسط<sup>(5)</sup>.

وقال في التمهيد: وبالتمكين من غير إسراف آخذ في جميع ذلك. وبه قرأت على أكثر شيوخي، وعليه أعول<sup>(6)</sup>.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [في د [القراء]].

(3) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب.

(4) موسى بن عبد الله بن يحيى بن خاقان أبو مزاحم الخاقاني أول من صنف في التجويد كان عالما بالعربية شاعرا من أهل بغداد توفي سنة 325هـ - معرفة القراء الكبار على الصفات، والإعصار لشمس الذهبي 274/1 ت 190 وغاية النهاية 320/2 والأعلام للزركلي 324/7.

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/أ.

(6) المصدر نفسه الورقة 144/أ.

وقال في إيجاز البيان: الذي قرأت به على أبي الفتح وأبي الحسن وغيرهما هو التمكين الزائد والمد المتوسط. وبذلك أخذ غير أبي إلى الزيادة في التمكين أميل<sup>(1)</sup>.

وذكر في التلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين: المد المشبع خاصة.<sup>(2)</sup>

قال الفيحاطي: لا يجوز في فصل الوقف التوسط لأنه لا وجه ولا أصل له في القراءة يرجح إليه<sup>(3)</sup>.

قال في الإقناع: فأما ما عرض فيه النقاء ساكنين في الوقف فلاهل الأداء فيه مذهبان، منهم من لا يمد وإليه ذهب ابن سفيان، ومنهم من يمد، ويقول: إذا قدرت على الفرار من النقاء الساكنين لم أجمع بينهما، وإلى هذا يميل أبي رضي الله عنه وهو اختيار أبي الحسن الأنطاكي<sup>(4)</sup>، وكلا القولين صواب<sup>(5)</sup>.

المنتوري: وبالقصر في ذلك وقفت على أكثر من قرأت عليه.

وسألت شيخنا الأستاذ أبا عبد الله الفيحاطي عن مذهبه في ذلك فقال: الاختيار عندي أن يجري على حكم أحرف المد واللين إذا أتت بعدهن الهمزات في كلمة أخرى، فمن أخذ في ذلك بالمد أخذ هنا بالمد، ومن أخذ هناك بالقصر أخذ هنا بالقصر.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) أبو الحسن الأنطاكي: علي بن محمد بن إسماعيل ابن بشر نزير الأندلس وشيخها إمام

حاذق مسند ثقة ضابط، توفي سنة 377هـ - غاية النهاية 564/1 رقم ت 2308.

(5) ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 480/1-481.

وهذا الذي ذهب إليه شيخنا هو الوجه وبه آخذ<sup>(1)</sup>.

قال ابن الجزري: والعارض فيه لكل من القراء كل الأوجه الثلاثة وهي المد والتوسط والقصر<sup>(2)</sup>.

قوله: والمد أرى، أي أختار وهذا من الأحكام المطلقة فيدخل فيه ورش وقالون.

تنبيه: واعلم أنه لا يدخل الخلاف إذا كان الموقوف عليه همزة، أو حرفا مشددا، سواء وقف عليه بالسكون أو الإشمام أو الروم.

قال الداني في إيجاز البيان: الاختلاف بينهم في زيادة التمكن والإشباع لحرف المد من أجلهما لأنهما موجبان، ذلك في حال التحقيق والوصل<sup>(3)</sup>.  
وقال في جامع البيان: نحوه<sup>(4)</sup>.

قال ابن الجزري: ونحو السماء ويشاء وجاء لا يجوز القصر فيه وفقا عن أحد ممن همز<sup>(5)</sup>.

المنتوري: وبه قرأت وبه آخذ.

وأما قول ابن البادش في الإقناع: فإن كانت الهمزة طرفا ووقف عليها فعندي، أنه يكون المد أطول لأنه قد اجتمع فيه ما افترق في جاء والضالين<sup>(6)</sup>.

---

(1) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 114/أ.

(2) ابن الجزري - النشر في القراءات العشر 335/1.

(3) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 114/أ.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) ابن البادش - الإقناع في القراءات السبع 462/1.

فقال الفيحاطي: في هذا نظر وهو خطأ منه ولم أر ذلك لغيره<sup>(1)</sup>.

قلت: وقد منع الداني في كتاب تقدير المد بالحروف أن يكون زيادة فوق ألفين وياعين وواوين انتهى<sup>(2)</sup>.

وذهب ابن مطروح<sup>(3)</sup> إلى إجراء الخلاف في المهموز كغيره.

الحلفاوي: ولا عمل على قول ابن مطروح إذ هو مطروح<sup>(4)</sup>.

وقال الأستاذ القيسي<sup>(5)</sup> شيخ الجماعة رحمه الله في الأجوبة المحققة:

وعن [جل] مطروح يشاء ونحوه  
لدى الوقف يجري الحكم فيه كما يجري  
إذا لم يك الموقوف همزا كقوله  
له باب التمثيل يكفي ولا أدري  
لما قاله وجهها ويمكن أنه  
رأى النص منقولا وغاب عن الغير (32/ب)<sup>(7)</sup>

---

(1) المنتوري - شرح الدرر الورقة 144/ب.

(2) المصدر نفسه الورقة 144/ب.

(3) ابن مطروح لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(4) الحلفاوي - شرح الدرر اللوامع الورقة 8 نسخة الخزنة الحسنية رقم 6064 الرباط.

(5) محمد بن علي بن جعفر أبو عبد الله القيسي فقيه من أهل قلعة حماد بالعدوة، تعلم

بقرطبة، وولي قضاء فاس سنة 536 هـ وكان ضعيفا فاعتزل واشتغل بالتدريس توفي

بها، له كتب منها: "تسهيل المطلب لتحصيل المذهب والتبيين في شرح التلقين التكملة

لابن الأبار 370 وسلوة الأنفاس 120/2، الأعلام ج 6/279.

(6) [في ج [ابن].]

(7) القيسي الأجوبة المحققة - "الوقف على حروف المد واللين" مخطوطة خاصة بخزانة

امزوضة بضواحي مراكش.

**قال الشارح:** لا يدخل هذا الخلاف إذا وقعت قبل حرف المد واللين همزة نحو مثاب<sup>(1)</sup> وخاسئين<sup>(2)</sup> ومتكئون<sup>(3)</sup> على رواية الإشباع مع الهمز القبلي، بل لابد من التمكن، وأما على رواية قالون ومن وافقه، فيجري فيه الخلاف المذكور لأنه لا موجب للمد إلا السكون للعارض، وعلى المشهور لورش وهو للتوسط، فيجوز في الوقف الإشباع مراعاة للسكون ومن لم يراعيه فيبقى على توسطه<sup>(4)</sup>.

**ابن الجزري:** ونحو مستهزئون<sup>(5)</sup>، وفقا لا تجري فيه الثلاثة للأزرق وفقا إلى على مذهب من قصره وصلا، فانظره وقس، والخلاف أيضا في سكون الوقف مقيد بالسكون والإشمام. وأما مع الروم فلا، وتابع الخراز في هذا كله الشراح<sup>(6)</sup>.

**قال في الاقتصاد:** والقياس عندي يوجب أن يكون التمكن أنقص في مذهب من وقف بالروم على أواخر الكلم منه [من مذهبه]<sup>(7)</sup> من وقف بالسكون والإشمام لكون الروم حركة، وإن ضعفت فاعلم ذلك انتهى<sup>(8)</sup>.

---

(1) الآية 29 من سورة الرعد.

(2) الآية 65 من سورة البقرة.

(3) الآية 56 من سورة يس.

(4) لم أقف على كلام الشارح عبد الصمد هذا إلا منكورا في شرح الدرر اللوامع للمنتوري 144/ب، وفي هذا المصنف.

(5) الآية 14 من سورة البقرة.

(6) النشر 352/1-353.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(8) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

ونحوه في التمهيد<sup>(1)</sup>.

قال في إيجاز البيان: واعلم أن الخلاف إذا [وقف]<sup>(2)</sup> على [الكلمة]<sup>(3)</sup> بالسكون المحض [أو]<sup>(4)</sup> بالإشمام. وأما الروم فزيادة التمكين مع ذلك عندي غير متمكنة من قبل أن روم الحركة حركة وإن ضعفت بذهاب معظمها. فكما لا يزداد في تمكن حرف [المد]<sup>(5)</sup> مع تحريك ما بعده سوى الهمزة. فكذلك لا ينبغي أن يزداد في تمكينه مع ذلك<sup>(6)</sup>.

وقال في جامع البيان: فإن وقف على أواخر الكلم بالروم امتنعت الزيادة والإشباع لأن روم الحركة حركة وإن ضعفت وزال معظم صوتها. وخف النطق بها.<sup>(7)</sup>

قال القيجاطي: ذكر الداني أن الروم عنده في الوقف حركة يسيرة قد ضعف الصوت بها. فحكمها حكم الحركة التامة وذلك ليس بشيء لأنه يؤول قوله: أنه يوقف على متحرك، ولم يقل بذلك أحد. وإنما حكمها حكم السكون. والحركة المختلصة في الوصل في نحو: ينصركم<sup>(8)</sup> هي التي حكمها حكم الحركة التامة، فجعل الباب واحدا. وبنى عليه أنه لا يجوز الوقف بالمد.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [في جـ [وقفت].]

(3) [في أ [الحرف].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) [في ب، د [اللين].]

(6) (المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/أ).

(7) المصدر نفسه.

(8) الآية 7 من سورة محمد.

وقوله: خطأ، لاشك فيه بل يجوز الوقف بالمد مع الروم كما يجوز مع الإسكان والإشمام<sup>(1)</sup>.

المنتوري: وبما ذكر شيخنا في هذا الفصل من المد في الوقف بالروم أخذ علي في الختمة التي قرأتها عليه بالوقف بالروم، وبذلك أخذ انتهى<sup>(2)</sup>.

قلت: وما ذكر الداني هو الذي اعتمد [عليه]<sup>(3)</sup> جميع الشراح ولم يخالف إلا الفيحاطي وحده، ولا يدخل شيء في كلام الناظم لأنه قال ولسكون الوقف [لأن مراده بسكون الوقف]<sup>(4)</sup> ما يحدث في الوقف شيئاً. ولم يكن في الوصل بخلاف المشدد والمهموز والروم أيضاً ليس بسكون بخلاف لقالون وللوقف فإنه لا يخرج. ومحياي على رواية الإسكان لا يدخله خلاف.

واستثنى الأستاذ الصغير كأبي وكيل باب الصلاة لأن الحرف الموقوف عليه الموجود في الوصل، ولم يستثنه أحد من الشراح.

وعند الإمام التنسي<sup>(5)</sup> في [شرح]<sup>(6)</sup> عمدة البيان نحو الصلاة ومزجياً الحكم فيه الوقف بالإشباع باتفاق<sup>(7)</sup>.

---

(1) المنتوري - شرح الدرر الورقة 144/أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) [ما بين [...] من جـ.].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في جـ.].

(5) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي التلمساني توفي سنة 899 هـ -  
درة الحجال 143/2، كشف الظنون 1109/2، وشجرة النور 267.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(7) لم أقف على ما قاله الإمام التنسي في شرح عمدة البيان إلا منكورا في الفجر وشرح  
الدرر للمنتوري في باب الممدود والمقصود وشرح الدرر المجاصي مخطوطة رقم  
105 خزانة ابن يوسف بمراكش.



وزاد بعضهم لفظ الجلالة كما عند ابن مطروح، والأزروالي<sup>(1)</sup> وغيرهم.

**قال في الكشف:** لا خلاف بين القراء أن الوقف على اسم الله تعالى، يتمكن المد في الألف التي بعد اللام المشددة كالوصل، ومن حذفها في الوقف فقد غلط. وقد يفعله بعض القراء عند تحسين أصواتهم، وهو وهم منهم<sup>(2)</sup>، ومن كتاب التبصرة.

**قال مكّي:** وقد ذكر القراء [أن بعض قيس، يقصرون هذا الاسم ولا يمدونه. فيحذفون الألف، وأنشد في ذلك: "أقبل سيل جاء من عند الله".

**قال مكّي:** وهذه لغة ردية، لا تدخل في القرآن، ولا يحتج بها فاعلم ذلك<sup>(3)</sup>.<sup>(4)</sup>

**قلت:** مشيرا إلى الأوجه الثلاثة:

**ونصهم لدى السكون العارض ثلاثة قل هو ولا تعارض<sup>(5)</sup>**

وقد تقدم عن أبي وكيل حجة [المد]<sup>(6)</sup> لسكون الوقف أنه [تقرر]<sup>(7)</sup> في التعريف: أنه لا يجمع في الوصل بين ساكنين، فإذا أدى الكلام إليه حرك أو حذف أو زيد في المد ليقدر متحركا، وهو معنى قول الخاقاني:

**مددت لأن الساكنين تلاقيا فصار كتحرّيك كما قال نو الخبر<sup>(8)</sup>**

(1) الأزروالي تقدمت ترجمته برقم 713 صفحة 140 من هذا الكتاب.

(2) يعني من القراء - الكشف عن وجوه القراءات لمكي 62-63.

(3) [ما بين ...] لا يوجد في جـ.

(4) التبصرة في القراءات لمكي ص 67.

(5) هذا البيت من نظم المصنف رحمه الله.

(6) [في جـ] [تقدر].

(7) [ما بين ...] لا يوجد في أ.

(8) البيت 43 منظومة الخاقاني تحقيق د. عبد الفتاح القاري ط 1402.

وقال ناظم التعريف:

وفي السكون العارض الكلام  
والوقف عن كل بشكل عارض

وقال الوهراني:

ومد وقصر والتوسط قد أتى

وقال التازي:

والخلف في المد لما تسكنا  
فوسَّط [المكي]<sup>(3)</sup> والداني معا  
وأولا مكّي فيهن انتخب  
ولم يع الإمام ما جا أولا  
قال أبو وكيل في التحفة:

فصل وفي الوقف لساكن ترى  
فمن روى الإشباع عن إسناد  
ومن روى القصر فلا يعتد  
يعتد لكن نقصه به فرق  
ومدك المشهور في الاعلام  
والروم لا إذ لا سكون فيه  
والهمز إن اسكنت واقفا فلا  
إذا أنت بين طالبين المد

وقفوا ولو تُعَبَّ الإشمام  
بالروم مثل الوصل لا معارض<sup>(1)</sup>

لهم في سكون الوقف والمد فضلاً<sup>(2)</sup>

وقفوا فهناك حكمه مبيّناً  
وقصّر لنافع وأشبعنا  
ومثله الداني ببعض ما كتب (33/أ)  
والمد بالإشباع عنه فضلاً<sup>(4)</sup>

قصر وتوسيط وإشباع جرى  
يبني على الأخذ بالاعتداد  
ولاخي التوسيط فرق يبدوا  
ما بين لازم وما به التحق  
وكلها تجري مع الإشمام  
هذا الذي عن متقن ترويه  
توسط لا قصر وقفاً مسجلاً  
لسكنه لمن به يعتد

(1) لم أقف على ناظم هذين البيتين.. وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغيرهما كثير.

(2) البيت 95 من التقريب، مخطوطة خاصة في ملك الشيخ السيد السحابي بسلا.

(3) [ما بين [...]] لا يوجد في أ.

(4) نظم الخلاف السطر 17 الورقة 1.

وإن تكن بالسكن غير معتبر  
في كل حال مسكنا أم رائما  
كذلك إن أبدلت حرفا مسكنا  
كالهاء في الصلاة من تاء أنت  
سكنهما المذكور سكن أصل  
والوقف أيضا في المشدد اقتصر  
ثم ذكر ما تقدم فيه الهمز:

وان يقع سكون الوقف بعدها  
فحكمه التفصيل ذو الإشباع  
ومن روى التوسيط في الوصل يقف  
لمن روى القصر فهذا يعمل  
وسبب الخلاف ذا السكون من  
سكونه فإلتفت للهمزة  
وقال القيسي في تقدم الهمزة:

مئاب لورش والنبئين فضلوا  
فيجري كمرفوع ومنصوب الذي  
فمن قال بالإشباع للهمز أشبعوا  
ومن قال بالتوسيط وجهين حملوا  
ويتلوه بالتوسيط من قال مده

فالمد بالهمز عليه تقتصر  
أو ذا اتصال أو مشما دائما  
من آخر أشبعه لا غير أفطنا  
والياء في الي من همز بدت  
اذ لم ترا حرفيه حال وصل  
فيه على الإشباع فردا او اعتذر

قبيله همز عليه قدما  
في الوصل وقفه له يراع  
به والإشباع والخلف عرف  
وقفا ثلاثة كذا يفصل  
رعاه يمدد مفضلا وان وهن  
يجري لها معاد قبل الوقفة<sup>(1)</sup>

فلساكنين امدد لدى القصر خذ نذر  
مضى قبل أو مفتوح الأمر كالأمر  
كما الوصل خذ فرقا يلوح كما البدر  
فيشبع من رعا السكن بلا نكر  
إلى الهمز فاضبط كل حرف من النكر<sup>(2)</sup>

(1) أبي وكيل ميمون الفخار - التحفة الأبيات 291 إلى 310 الورقة 16/ب و 17/أ  
مخطوطة خاصة.

(2) الأجوبة المحققة للقيسي الفصل العاشر في الوقف على باقي الحروف، مخطوطة خاصة  
بخرانة امروضة ضواحي مراكش. وقد كتبت بخط مغربي مقروء مطلعها:  
أيا طالبا في الوقف حكما مهيدا \*\* على كل حرف حين يتلى من الذكر  
وآخر بيت فيها:

محمد المختار للمجد كعبة \*\* نبي أانا بالرسالة والنذر

ثم قال في الوقف على الصلاة ونحوه:

وان حرف مد قبلها كالصلاة جا      فبالهاء قف وامدد لقالون والمصر  
فقد قيل لما كان ذا الحرف عارضا      واسكانه أيضا كذاك فخذ نشر  
جرى كسكون الوقف في الحكم كله      ولا فرق ينجي هاك نقلا بلا فخر  
فإذا كانت الكلمة مرفوعة أو مضمومة وقبل الآخر حرف مد ولين،  
فيجوز في الوقف سبعة أوجه ثلاثة مع السكون وثلاثة مع الاشمام والقصر مع  
الروم نحو عليم<sup>(1)</sup>، يا جبال<sup>(2)</sup>، وإن كانت مخفوضة أو مكسورة، ففيها أربعة،  
ثلاثة مع السكون والقصر مع الروم نحو من حكيم<sup>(3)</sup>، وإن كانت مفتوحة أو  
منصوبة<sup>(3ب)</sup>، فثلاثة مع السكون خاصة إذ لا روم ولا إشمام نحو  
الصراط<sup>(4)</sup>، الضالين<sup>(5)</sup>.

وإليها أشار القيسي في الأجوبة المحققة:

ففي كل مرفوع عن الكل سبعة  
كذاك في المضموم ذا الحكم قد [يجر]<sup>(6)</sup>  
وأربعة في كل مجرور انتبه  
ومكسور الأحكام في كلها [يجر]<sup>(7)</sup>  
وإن كان مفتوحا ففيه ثلاثة  
كذلك في المنصوب في السر والجهر  
الإشباع والتوسيط والقصر فيهما

(1) الآية 110 من سورة التوبة.

(2) الآية 10 من سورة سبأ.

(3) الآية 42 من سورة فصلت.

(4) الآية 5 من سورة الفاتحة.

(5) الآية 7 من سورة الفاتحة.

(6) [في ب، جـ — [يجري].]

(7) [في أ، د [يجري].]

وتلك مع الإسكان إن كنت لم تذر  
ولا مد مع روم كما الوصل عندهم  
وقد ذكر التوسيط فيه ولم يقر  
به عالم يدرا وقد جاء مغربا  
به [صاحب]<sup>(١)</sup> الاعلان ما ضل من يذر  
وما قال ذو الاعلان نص لغيره  
لمك وفي الكافي لقد فزت بالظفر  
ولكن ذا الموقوف ليس بهمزة  
عليه ومر الحكم في الهمز في الصدر  
وذا كله من بعد واو مسكن  
أو الألف الغرا وقيت من الكبير  
أو اليا ويات الضم في الهاء وغيرها  
ويوجد ذا المكنى والغير بالكسر  
هداه الكتاب من حكيم تماريا  
جبال وسوف الآن عفيت في الحشر  
أتى حرف مد ثابتا أو بعكسه  
لدى المصحف المحفوظ من كل ذا شر<sup>(٢)</sup>

(١) في جـ [صاحب].

(٢) القيسي - الأجوبة المحققة الفصل العاشر على باقي الحروف مخطوطة خاصة بخزانة  
لمروضة بمراكش.

## إعراب البيت 73 والخلف في المد لما تغير:

والخلف: مبتدأ، في المد: في موضع الخبر، ولما تغيرا: مصدرية، وتغيرا: فعل ماض والألف للإطلاق والمجرور متعلق بالخبر، كأنه قال: والخلف ثابت أو مستقر لأجل التغير.

المجراد: ما: موصولة وصلتها تغير [وعائدها]<sup>(1)</sup> مضمرة ولسكون: معطوف على لما تغيرا أي لأجل التغير ولأجل السكون، والمد مفعول مقدم، وأرى: فعل مضارع والفاعل ضمير المتكلم<sup>(2)</sup>.

المجراد: وأرى هنا قبلي [يتعدى]<sup>(3)</sup> إلى مفعولين والثاني محذوف تقديره أرى أحسن. وكذا عند ابن عبد الكريم<sup>(4)</sup>.

ثم قال رحمه الله:

(74) وبعدها ثبتت أو تغيرت فاقصر وعن ورش توسط ثبت (أ/54)

كلامه هنا في الهمز القبلي أي إذا وقعت حروف المد واللين بعد الهمزة سواء كانت محقة أو تغيرت بنقل أو بدل أو تسهيل، فالضمير في قوله وبعدها عائد على الهمزة في قوله: أو همزة لبعدها.

قال في جامع البيان: لأنها في حال الإلغاء والبدل في نية التحقيق، فجرت لذلك مجرى المحقة<sup>(5)</sup>.

(1) [في ب] [عائدها].

(2) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 50/ب.

(3) [في جـ] [فتعدى]، وفي د [فيتعدى].

(4) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 50/ب.

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

وقال في إيجاز البيان: لأن إلغاء حركتها وتسهيلها عارض. والعارض لا يعتد به، إذ هو غير لازم<sup>(1)</sup>.

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه<sup>(2)</sup>.

---

(1) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(2) المصدر نفسه.

## ما ورد من الخلاف في الممدوح والمقصود على المشهور:

قوله: فاقصر حكم مطلق بالنسبة لقالون، وأما ورش فأخذ له بعض أهل الأداء بالقصر في ذلك كسائر القراء.

**قال مكي في التنبيه:** وقد نقل ترك المد عن ورش من طريق ابن مجاهد، فيكون مثل قالون وليس ذلك بالمشهور، كالمدة ولا عليه نص من كتاب أحد المتقدمين ولا في كتاب ابن مجاهد الذي عليه أصل هذا النقل ولسنا نمنع القراءة به، وإنما نفضل عليه المد لما ذكرنا<sup>(1)</sup>.

**المنتوري:** وقد أخذ بالقصر في ذلك لورش المقرءان أبو الحسن الأنطاكي، وأبو الحسن بن غلبون، ذكر ذلك الداني في جامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين ونص عليه أبو الحسن بن غلبون في التنكرة<sup>(2)</sup>.

**وقال ابن الباناش في الإقناع:** «وكان أبو الحسن الأنطاكي ينكر زيادة المد في الباب كله، وعلى ذلك كان شيخه إبراهيم بن عبد الرزاق وجماعة من نظرائه، قال: وإلى إنكار ذلك ذهب جماعة من المتأخرين منهم طاهر بن غلبون<sup>(3)</sup>».

**وقد قال الشاطبي في قصيدته:**

**وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال وقولا<sup>(4)</sup>**

**قلت:** وقفت على نص طاهر في تذكرته، ولفظه: لم يكن نافع رحمه الله

يرى إشباع المد في حروف المد واللين والواقعة بعد الهمزة كقوله: **ءادم<sup>(5)</sup>**،

(1) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) الإقناع ج 1 ص 475، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ط 1/ 1403 هـ دار الفكر دمشق،

جامعة أم القرى مكة - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

(4) إبراز المعاني من حرز الأمان لأبي شامة ص 119.

(5) الآية 31 من سورة البقرة.



وآخر<sup>(1)</sup>، عامن الرسول<sup>(2)</sup>، وعاونيهما<sup>(3)</sup>، وعاتوا الزكاة<sup>(4)</sup>، وأوتينا العلم<sup>(5)</sup>، وإيتاء الزكاة<sup>(6)</sup>، وإسرائيل<sup>(7)</sup>، والسينات<sup>(8)</sup>، والموعودة<sup>(9)</sup>، وما أشبه هذا كما يذهب إليه بعض منتحلي قراءة ورش لأن إشباع المد في هذا كله مضغ ولوك وانتهار وتشديد وليس بأفصح اللغات وأمضاها. وقد نفى نافع أن تكون قراءته كذلك فدل هذا منه على أن قراءته في هذه الحروف الواقعة بعد الهمزة إنما كانت بمدهن قليلا بمقدار ما يتبين ما فيهن من المد واللين لا غير كسائر القراء، لأن ذلك هو أفصح اللغات فيهن وأمضاها (34/أ) وبه يحصل التسهيل وينتفي الانتهار والتشديد، هذا مع ما يؤدي إشباع المد ها هنا في كثير منه إلى إحالة المعنى بخروج اللفظ بذلك من الخبر إلى الاستخبار الا ترى أن قوله تعالى: "عامن الرسول" وقوله: "وعامنهم من خوف"<sup>(10)</sup>، هما خبران ولو أشبع المد فيهما لصار استخبارا فاستحال المعنى إذ الفرق بين الخبر والاستخبار فيما كان مثل هذا قد يقع بإشباع المد كقوله: إقال فرعون آمنتم به<sup>(11)</sup>، والآن، وقد

(1) الآية 102 من سورة التوبة.

(2) الآية 285 من سورة البقرة.

(3) الآية 50 من سورة المؤمنون.

(4) الآية 277 من سورة البقرة.

(5) الآية 42 من سورة النمل.

(6) الآية 73 من سورة الأنبياء.

(7) الآية 134 من سورة الأعراف.

(8) الآية 98 من سورة النساء.

(9) الآية 8 من سورة التكوين.

(10) الآية 4 من سورة قريش.

(11) الآية 123 من سورة الأعراف.

عصيت<sup>(1)</sup> [2] بإشباع المد حيث [كان]<sup>(3)</sup> استخبارا وقوله: **الن جئت<sup>(4)</sup>**، ولو أن أهل الكتاب ءامنوا<sup>(5)</sup>، بغير مد مشبع حيث كانا خبرا. فهذا يؤيد ما قدمنا ويدل على صحته وبالله التوفيق. انتهى كلامه<sup>(6)</sup>.

**قال في الإقناع:** ومنهم من ترك زيادة الهمزة في ذلك البتة، إما منكرًا لظاهر الرواية ومتاولا لها وإما مختارا كما الرواية عنده خلافة.

فحكى أبو الحسن بن كرز<sup>(7)</sup> عن أبي القاسم بن عبد الوهاب<sup>(8)</sup> عن الأهوازي<sup>(9)</sup> عن أبي بكر الشذائي<sup>(10)</sup> أنه كان يكره المد في ءامن، وءادم ونحوه من المفتوح ليلا يلتبس الاستفهام بالخبر. ولا يكره ذلك في إيمان<sup>(11)</sup>، وأوتوا<sup>(12)</sup>، ثم قال: وقد وضع أبو محمد مكي كتاب يؤيد فيه قول المصريين، وكذلك أبو عبد الله بن سفيان وضع كتابا على الأنطاكي خاصة<sup>(13)</sup>.

كتاباً

(1) الآية 91 من سورة يونس.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [في ب، د كانا].

(4) الآية 71 من سورة البقرة.

(5) الآية 65 من سورة المائدة.

(6) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(7) علي بن أحمد أبو الحسن الأنصاري الغرناطي، مقرئ فاضل، ثقة، أخذ القراءات عن عبد الوهاب القرطبي صاحب الأهوازي عن غيره، توفي سنة 511هـ - الإقناع 75/1.

(8) تقدمت ترجمته.

(9) الحسن بن علي الأهوازي تقدمت ترجمته.

(10) أحمد بن نصر البصري، إمام مشهور قرأ على ابن الأخرم وابن شنبوذ وقرأ عليه الفضل الخزاعي وغيره، توفي بالبصرة سنة 377 هـ - غاية النهاية 144/1، 145 رقم ت 673.

(11) الآية 21 من سورة الطور.

(12) الآية 101 من سورة البقرة.

(13) ابن الباناش - الإقناع 474/1-475.

وقال في الاقتصاد: وإلى ترك الزيادة ذهب الأكابر من العلماء والحقاق من المقرئين كابن مجاهد وابن عبد الرزاق<sup>(1)</sup> وابن شنبوذ<sup>(2)</sup>، وأبي طاهر<sup>(3)</sup>، وأبي بكر بن أشته<sup>(4)</sup> وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الحسن<sup>(5)</sup> الذي لا يجيز غيره ولا يرى سواه<sup>(6)</sup>.

ورد على من قال: بالإشباع في الاقتصاد غاية الرد ولم أنقله لطوله<sup>(7)</sup>.

الجعبري: القصر نقل ابن مجاهد، وعليه العراقيون<sup>(8)</sup>.

ابن الجزري: وبالقصر قرأت من طريق التنكرة والشاطبي والإعلان<sup>(9)</sup>.

---

(1) ابن عبد الرزاق إبراهيم شيخ أبي الحسن الأنطاكي، شيخ أستاذ مشهور ثقة كبير قرأ على إسحاق الخزاعي، وعليه ابنه أبو الحسن وعبد المنعم بن غلبون، توفي سنة 339هـ - غاية النهاية 16/1 رقم ت 64.

(2) ابن شنبوذ محمد بن أحمد بن أيوب البغدادي شيخ الإقراء بالعراق أستاذ كبير، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح، توفي سنة 328هـ - غاية النهاية 52/2، 56 رقم ت 2707.

(3) أبو طاهر محمد بن أحمد الأصبهاني الكاتب، روى القراءة عن أبي بكر المقرئ وغيره وروى عنه أبو علي الحسن بن أحمد الحداد وغيره، توفي سنة 445هـ - غاية النهاية 81/2، 82 رقم ت 2782.

(4) ابن أشته محمد بن عبد الله تقدمت ترجمته برقم 291 للصفحة 59 من هذا الكتاب.

(5) أبو الحسن شيخ الداني هو طاهر بن عبد المنعم ابن غلبون الحلبي تقدمت ترجمته برقم 764 للصفحة 149 من هذا الكتاب.

(6) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(7) هذا من كلام المصنف رحمه الله.

(8) الجعبري - كنز المعاني في شرح حرز الأمان الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش رقم 55.

(9) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

قوله: وعن ورش توسط ثبت، لم يذكر في التيسير سواء وعليه اقتصر ونُصّه: فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الأخنيسين برواية أبي يعقوب<sup>(1)</sup> عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد في ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق<sup>(2)</sup>. الجعبري: مد جماعة مدا وسطا عن ورش كالأهوازي ومكي<sup>(3)</sup>.

وقال في الاقتصاد: و[اليها]<sup>(3)</sup> ذهب غير واحد من شيوخ المصريين منهم ابن هلال وابن سيف وابن أمامة، وأبو جعفر الخياط وغيرهم وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح [جميعا]<sup>(4)</sup> ورويا لي ذلك عن قراءتهما متصلا<sup>(5)</sup>. ابن الجزري: وبالتوسط قرأنا من طريق التيسير وتلخيص ابن بليمة<sup>(6)</sup> و[الوجيز]<sup>(7)</sup>.

قال في الإقناع: كان المصريون يأخذون لورش بزيادة المد في هذا الأصل، هكذا نصوص المتقدمين منهم.

قال: وكذلك قال ابن شنبوذ وغيره من الأئمة عنهم ثم قال وقد تنازع القراء في هذا الأصل فمنهم من زاد في التمكين على نحو ما يزيد مع تأخر

---

(1) أبو يعقوب يعقوب بن محمد الأزرق، تقدمت ترجمته.

(2) الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(3) [في ج [اليه]].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.].

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(6) ابن بليمة الحسن بن خلف القيرواني، أستاذ مشهور عني بالقراءات وغيرها ومؤلف

كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، توفي سنة 514هـ - غاية النهاية 211/1.

(7) [في ج [الموجز]].

الهمز والذي [اختاره]<sup>(1)</sup> الزيادة في مد ذلك وإشباعه من دون إفراط ولا خروج عن حد كلام العرب<sup>(2)</sup>.

وقول الناظم: وعن ورش توسط... الخ.

قال الفيحاطي:<sup>(3)</sup> هذا خطأ وإنما ثبت عن ورش المد المشبع، قال: وإنما أخذ ذلك الناظم والله أعلم من كلام الحافظ أبي عمرو، قال: ولا يفهم من كلامه إلا القصر، فمن تأمل كلامه ظهر له ذلك.

قال: وقد قال قبله الشاطبي في قصيدته:

وما بعد همز ثابت أو مغير      فقصر وقد يروى لورش مطولا  
ووسطه قوم كآمن هولاء      آلهة أتى للإيمان مثلاً<sup>(3)</sup>  
ولا أعلم من هولاء القوم<sup>(4)</sup>.

المنتوري: لعلم الذين صنفوا في القراءات بعد الداني على [طريقته]<sup>(5)</sup> وفهموا من كلامه التوسط كما فهمه الناظم، وقد وقفت على ذلك في كتب بعضهم<sup>(6)</sup>.

قال في التعريف: تفرد ورش بزيادة التمكين قليلا لحروف المد واللين، إذا [تقدمتهن]<sup>(7)</sup> الهمزات إلى آخر كلامه<sup>(8)</sup>.

(1) [في ب] [اختارت] وفي ج [اختيار].

(2) ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 471/1.

(3) أبو شامة - إراز المعاني ص 115-116.

(4) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(5) [في ب] [قراءته].

(6) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(7) [في ج] [قدمتهن].

(8) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 246.

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: فأصحاب أبي يعقوب يزيدون في تمكينهن يسيرا<sup>(1)</sup>.

وقال في التلخيص وإيجاز البيان: يمكنون حروف المد في ذلك تمكيناً وسطاً من غير إسراف<sup>(2)</sup>.

وقال في جامع البيان: تمكيناً وسطاً بزيادة يسيرة وهي كالزيادة التي يزيدها من هذا الطريق من تمطيطهن مع تأخر الهمزات في المتصل والمنفصل<sup>(3)</sup>.

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: وإنما هي زيادة يسيرة على [مذهب]<sup>(4)</sup> غيره من القراء كمذهبه في الزيادة لحرف المد إذا أتت الهمزة بعده، والإجماع على أن الزيادة لحرف المد مع تقدم الهمزة كشطّر الزيادة في التقدير مع تأخرها<sup>(5)</sup>.

المنتوري: لا يوجد الإجماع على ما نكر بل أكثر المصنفين للحروف حملوا الرواية على ظاهرها ونصوا في كتبهم على المد في ءامن وبابه لورش، وإلى هذا ذهب الإمام أبو الحسن بن أيوب بن شنبوذ والخزاعي<sup>(6)</sup> والأذفوي<sup>(7)</sup> وابن غلبون الحلبي ومكي وابن سفيان<sup>(8)</sup> والمهدوي والأهوازي والقرطبي وابن شريح

---

(1) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(2) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 145/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 145/أ.

(6) الخزاعي إسحاق بن أحمد المكي إمام في قراءة المكين، قرأ على البزي وروى القراءة عنه عرضاً ابن شنبوذ وغيره، توفي سنة 308هـ - الإقناع 89/1.

(7) الأذفوي محمد بن علي تقدمت ترجمته.

(8) ابن سفيان محمد تقدمت ترجمته.

وابن البياز<sup>(1)</sup> وابن يعلى<sup>(2)</sup> وابن الفحام والشيخ أبو الطاهر (34/ب) العمراني<sup>(3)</sup>  
وابن محمد الأشجعي<sup>(4)</sup> وأبو بكر الإشبيلي<sup>(5)</sup> وابن مهلب الثقفي<sup>(6)</sup> وابن الباذش  
وابن عتيق القرطبي<sup>(7)</sup> [والخلائي]<sup>(8)(9)</sup> وأثير الدين أبو حيان<sup>(10)</sup>.

(1) ابن البياز أبو الحسين يحيى بن إبراهيم اللواتي المرسي صاحب كتاب النذب النامية شيخ  
الأندلس إمام كبير قرأ على الداني وغيره وقرأ عليه ابن الباذش وغيره، توفي سنة  
496هـ - غاية النهاية 364/2.

(2) ابن يعلى لعله أبو يعلى واسمه معلى بن منصور الحافظ الفقيه الثقة المشهور حدث عن مالك  
بن أنس والليث، وروى القراءة عنه توفي سنة 211هـ - غاية النهاية 304/2 ت 3631.  
(3) أبو الطاهر العمراني تقدمت ترجمته.

(4) ابن محمد الأشجعي ولعله أبو محمد الأشجعي وليس بابن محمد كما في النص فهو  
شعيب بن عيسى بن علي بن جابر الأستاذ أبو محمد الأشجعي اليابري نزيل اشبيلية  
ومقرئها، كان بصيرا بعلل القراءات عالي السند ت 530هـ - غاية النهاية 328/1 -  
معرفة القراء الكبار ج 479/1 ت 422.

(5) أبو بكر الإشبيلي هو محمد بن محمد بن عبد الله بن معاذ الأستاذ أبو بكر اللخمي  
الإشبيلي أخذ القراءات عن شريح، كان إماما في صناعة الإقراء، نزل فاس فأقرأ بها  
إلى أن مات سنة 553هـ - معرفة القراء الكبار للذهبي ج 2 ص 529 ت 473.

(6) ابن مهلب الثقفي تقدمت ترجمته برقم 1128 ص 204.

(7) ابن عتيق القرطبي علي الأنصاري القرطبي إمام فاضل، أخذ القراءات عن ابن الفرس وابن  
زرقون وعنه أبو عبد الله لتجيبي، توفي سنة 598هـ - غاية للنهاية 555/1، رقم ت 2271.  
(8) [في ب] [الخلواني].

(9) الخلائي: اختلفت النسخ في ضبطه ولعله الخولاني حمدان بن عون أبو جعفر المقرئ  
أحد الحذاق قال الداني حول سنة 340هـ - معرفة القراء الكبار على الطبقات  
والاعصار للذهبي 299/1، ت 211.

(10) أثير الدين أبو حيان الأندلسي الإمام الحافظ الأستاذ شيخ العربية والآداب والقراءات مع  
الثقة والعدالة، وصاحب البحر المحيط وله قصيده في القراءات سماها عقد اللاكئ، توفي  
سنة 745هـ - غاية النهاية 285/2.

## وقال الحصري:

وان تتقدم همزة نحو ءامنوا وأوحي فامدد ليس منك [يالنكر]<sup>(2)(1)</sup>

قال الداني في جامع البيان: أن جميع أصحاب ورش من أبي يعقوب وأبي الأزهر<sup>(3)</sup> وداوود<sup>(4)</sup> وغيرهم أطلقوا المد وعبروا عنه عن نافع في كتبهم التي سمعوها وأصولهم التي دونوها<sup>(5)</sup>.

وقال ابن يعلى في الجامع: قال داوود بن أبي طيبة قال لي ورش: الآخرة بالمد<sup>(6)</sup>.

ونكر الداني في التمهيد وإرشاد المتمسكين: أن ابن [خاقان]<sup>(7)(8)</sup> حكى له أن المصريين اختلفوا في هذا المد اختلافاً آل أن يكفر بعضهم بعضاً. فمن قائل به ومن منكر له<sup>(9)</sup>.

---

(1) [في ب [يالنكر].]

(2) وفي منظومة للحصري، وإن تتقدم، البيت 49 من فصل ذكر المد والقصر ص 616 مخطوطة خاصة.

(3) أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن، تقدمت ترجمته برقم 425 ص 86.

(4) داوود بن أبي طيبة هارون بن يزيد المصري النحوي ماهر محقق، قرأ على ورش وهو من حلة أصحابه، وروى القراءة عنه مواس ابن سهل وغيره توفي سنة 223هـ - غاية النهاية لابن الجزري 279/1 رقم ت 1255.

(5) المنتوري - شرح الدرر اللوامع 1/145 أ.

(6) المصدر نفسه.

(7) [في أ [ذاقان].]

(8) المصدر نفسه الورقة 145/ب.

(9) المصدر نفسه.



المنتوري: <sup>77</sup> وكان شيخنا القيجاطي يأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشيع، كالمد مع الهمزات إذا تأخرت وبذلك قرأت عليه وبه أخذ.

وقلت له: تأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشيع، و [هو] <sup>(1)</sup> قد أنكره ورد على من أخذ به.

فقال لي: روى لنا الداني عن ورش المد وظاهره الإشباع، وتارة بالزيادة.

وقال في بعض كتبه: يسيرة.

وقال في آخر: متوسطة. فنحن نأخذ برواته لا بتاويله لأن تاويله إخراج [للرواية] <sup>(2)</sup> عن ظاهرها ومخالف لما حملها عليه غيره من المصنفين وابن [عبد الملك] <sup>(3)</sup> في رجزه أي سبق الفيجاطي [بذلك] <sup>(4)</sup> فأمر بالإشباع لورش في ءامن وبابه.

وأما قول ابن البانث فمنهم من أخذ لورش بالمد الطويل، [الطويل] <sup>(5)</sup> المفرط وعلى ذلك المغاربة وقد قرأ على غير واحد منهم فرأيتهم يفضلونه في المد على ما تأخرت فيه الهمزات نحو جاء فلا يوخذ بها لأن الداني قد منع في كتاب تقدير المد بالحروف أن تكون الزيادة فوق ألفين واوين وياعين، وقد تقدم <sup>(6)</sup>.

هذا الكلام من كلام المنسوخ (201/1)

(1) [في أ ذاقان].

(2) [في د [الرواية]].

(3) [في د [عبد الكريم]].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(5) [ما بين [...] من ب، د].

(6) [بن البانث - 474/1].

الجعبري: المد نص عليه مكّي والصقلي<sup>(1)</sup> والمهدوي والحصري واختياري القصر<sup>(2)</sup>.

ابن الجزري: قرأنا بالمد من طريق العنوان والتبصرة والكافي والهداية والتجريد والهادي وغيرها<sup>(3)</sup>.

وابن عبد الكريم: يوخذ من قوله في الحرز ووسطه قوم أن الراجح التوسط لأن قوما جمع كثرة بخلاف البعض لأنك تقول: قال بعض القوم، ولا يجوز أن تقول: [قام]<sup>(4)</sup> قوم البعض.

قال الشيخ<sup>(5)</sup>: ولكن هذا يبحث عليه وينظر إن كان سمع هذا الكلام من العرب وأنهم يقولون ذلك فالأمر مسلم فيه وإلا فلا<sup>(6)</sup>.

المرادي: والبعض يصدق على ما دون الكل نصفاً كان أو أكثر خلافاً لمن خصه بما دون النصف وإليه الكسائي وهشام<sup>(7)</sup>.

---

(1) الصقلي عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف ابن الفحام المقرئ، له كتاب التجريد في القراءات السبع كان من كبار القراء في الأندلس، توفي سنة 476 - معرفة القراء 351/1 وهدية العارفين 74/2.

(2) الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(3) المنتوري - الورقة 145/ب.

(4) [في ب [قال]].

(5) الشيخ هو مكّي بن أبي طالب القيسي.

(6) أبو شامة الدمشقي - إبراز المعاني ص 116.

(7) المصدر نفسه.

قال في الكنز: ظاهر عبارة الناظم ترجيح القصر حيث ذكره أولاً [ثم] <sup>(1)</sup> نص عليه آخراً، ويليه التوسط والمد [للتكثير، والمد] <sup>(2)</sup> أقلهما لأن قد مع المضارع تفيد التقليل وهو أشهر عند المصريين وبه قطع ابن شريح <sup>(3)</sup>.

تنبيه: لابد في كلام الناظم من قيد الانفصال أو الجواز ليخرج نحو نرى لأن ألفه بعد همزة منقولة ولا خلاف في قصره لوجوبه ومن [شرط] <sup>(4)</sup> هذا الأصل أن تكون الهمزة من كلمة حرف المد ليخرج أو الياء أولئك <sup>(5)</sup>، جاء أمرنا <sup>(6)</sup>، هؤلاء إن كنتم <sup>(7)</sup>، على رواية اللبل. لأن حرف مد بعد همزة لكنه منفصل.

[قلت: [وإلى هذين الشرطين أشرنا بهذا البيت: [8] <sup>(9)</sup>

بشرط الاتصال في الهمز وفي النقل بالانفصال حقق واعرف <sup>(10)</sup>

تنبيهه: قال برهان الدين الجعبري: والمد هنا في باب تقدم الهمز دون المد المتقدم لتوحد العلة هنا وهي تقوية حرف المد [خوف ضعفه عند القوي وتعددها ثم وهي التمكين من الهمزة وتقوية حرف المد] <sup>(11)</sup> <sup>(12)</sup>.

(1) [ما بين [...] من أ، أما باقي النسخ [و].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(3) الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراکش رقم 55.

(4) [في ج [شرطه]].

(5) الآية 41 من سورة العنكبوت.

(6) الآية 90 من سورة الأنعام.

(7) الآية 40 من سورة هود.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(9) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(10) هذا البيت من نظم المصنف رحمه الله.

(11) [ما بين [...] لا يوجد في د].

(12) الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراکش رقم 55.

قلت: فانظره مع كلام الداني والشرح أنه قدر المتصل.

ثم قال أيضا: ولم يجز في تقدم السبب وجها مسهل متأخره لقوة السبب بالتقدم وليس له منفصل أصل<sup>(1)</sup>.

فائدة: إذا كان حرف المد واللين بين سببين: ضعيف وقوي، فالحكم للمتأخر أي الأقوى نحو: **ءانترتهم**<sup>(2)</sup>، **رئاء**<sup>(3)</sup>، **ءامين**<sup>(4)</sup>، **جاءو أباهم**<sup>(5)</sup>، **رءا أيديهم**<sup>(6)</sup>، وإن كان سبب واحد بين حرفي مد نحو: **جاءانا**<sup>(7)</sup>، **في ءاذاتنا**<sup>(8)</sup>، **جاءو على قميصه**<sup>(9)</sup>. فيعطى كل حقه، الأول مشبعا، والثاني متوسطا على المشهور، قاله الشارح والمنتوري والمجراد وغيرهم من الشراح.

قال في الكنز: وهذه الأوجه الثلاثة [التي في الهمز المتقدم عند]<sup>(10)</sup> عدم الاندراج في أعم. وإلا فيسقط [اللاحق إثر السابق]<sup>(11)</sup> <sup>(12)</sup>.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الآية 6 من سورة البقرة.

(3) الآية 264 من سورة البقرة.

(4) الآية 6 من سورة المائدة.

(5) الآية 96 من سورة يوسف.

(6) الآية 70 من سورة هود.

(7) الآية 19 من سورة المائدة.

(8) الآية 5 من سورة فصلت.

(9) الآية 18 من سورة يوسف.

(10) [في ج [التي في تقدم الهمز وعند].

(11) [في ب [إثر اللاحق ثم السابق].

(12) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى الورقة 79/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

## وقال في الإتيان:

**قاعدة:** متى اجتمع سببان قوي وضعيف عمل بالقوي وألغى الضعيف إجماعاً، ويتخرج عليها فروع منها نحو: جاءو آباهم، ورءا أيديهم، إذا قرئ لورش، ولا يجوز فيه القصر ولا التوسط بل الإشباع عملاً بأقوى السببين، وهو المد لأجل الهمز بعده. فإن وقف على جاءو ورءا جازت الأوجه الثلاثة لسبب تقدم الهمز على حرف المد، وذهاب سببية الهمز بعده<sup>(1)</sup>.

**ابن الجزري:** ومتى اجتمع سببان قوي وضعيف عمل بالقوى وألغى الضعيف إجماعاً. ولا يجوز فيه التوسط ولا القصر لورش من طريق الأزرق<sup>(2)</sup>.

قلت (أ/35):

السبب الأقوى بلانزاع	واعتبر القراء بالإجماع
جاءو آباهم دون خلف بينهم	نحو رءاء ورءا أيديهم
بمد أو قصر وتوسط جراً <sup>(4)</sup>	في الوصل والمد بما [قرراً] <sup>(3)</sup>

قال القيسي:

وان كان بين الهمزتين فمده  
لبعدية كالأنبياء بلانكر  
ولم أعلم القبلي لابن شريحهم  
لأوقع إلباساً لمن كان ذا فكر  
وترجيح مرجوح لاتيان فرعهم  
على الأصل هاتك الحكم من دون ما حجر

(1) الإتيان في علوم القرآن ج 1 ص 97-98.

(2) المنتوري - شرح الدرر الورقة 145/ب.

(3) [في ب [نقراً] وفي ج [نقراً]].

(4) هذه الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.

وتوسيط مكّي ودان فلم ينب

عن الثاني والثاني ينوب مد [العمر]<sup>(1)(2)</sup>

وأشار في التحفة إلى باب تقدم الهمز بقوله:

فصل وإن قدمت [همزا أصلاً]<sup>(3)</sup> على حروف المد فالخلف جلا

قصر لكلهم وورشنا قسط في الباب بالاشباع والمد الوسط

كنحو ايمان وعامن اذكرا حقق هذا الهمز او تغيّر<sup>(4)</sup>

وقال في التقريب:

وتوسيط الأزرق مدها بعد همزة اذا ثبتت أو غيرت قد تنقلا

كآمن والايمان موعودة وقل آمنتم مع جاء ءال تحصلا

وقولة مكّي بإشباعه كذلك نجل شريح ردها من تقبلا<sup>(5)</sup>

مسألة: ورد سؤال من [قسطنطينة]<sup>(6)</sup> من عند الإمام العلامة الأستاذ الموجود

أي العباس أحمد بن محمد الميسري [المصري]<sup>(7)(8)</sup> إلى فاس المحروسة.

ونصه في قراءة ورش من طريق الأزرق، وحرف المد الواقع بعد الهمز،

هل الطول والتوسط والقصر طرق [أو أوجه]<sup>(9)</sup>؟ وما الفرق بين الطرق والأوجه.

(1) [في أ [الدهر].]

(2) القيسي - الأجوبة المحققة مخطوطة خاصة بخزانة امروضة بضواحي مراكش.

(3) [في د [همز لصلًا].]

(4) تحفة أبي وكيل الفخار - الأبيات رقم 341-342-343، نسخة من مخطوطة خاصة.

(5) الشيخ السيد السحابي - التقريب - الأبيات 88، 89، 90، مخطوطة خاصة .

(6) [في أ، ج [قسطنطينة].]

(7) [في ج [المغربي].]

(8) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(9) [في ج [أي أوجه].]

والجواب عن ذلك لا يحتاج لوضوحه، وإذا قلتم بأنها طرق فمن أي طريق؟ انتهى.

**فأجابه الفقيه الأجل سيدي أحمد المنجور<sup>(1)</sup> ونص الجواب:**

**جوابه:** أنها أوجه لورش وروايات عنه، فالقصر رواية للعراقيين عن ورش من طريق أبي الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمان بن القاسم العتقي<sup>(2)</sup> وقد استقر بالعراق وأقرأ بها رواية ورش عن نافع وأشاعها هنالك ومن طريق الأصبهاني وقد روى أيضا من طريق أبي يعقوب.

**قال الحافظ أبو عمرو في الاقتصاد:** وإلى هذه يعني رواية القصر ذهب الأكابر من العلماء والحدائق من المقرئين كابن مجاهد وابن عبد الرزاق وابن شنبوذ وأبي طاهر وأبي بكر بن اشتة وغيرهم وهو مذهب شيخنا أبي الحسن الذي لا يجيز غيره. ولا يرى سواه، يريد علي بن بشر، لأنه قال في الجامع: وإلى ذلك يعني القصر كان يذهب شيخنا أبو الحسن علي بن محمد ابن بشر رحمه الله، وسائر أهل الأداء من البغداديين والشاميين. قال: وبه قرأت على أبي الحسن طاهر بن غلبون في روايته بالإسناد المتقدم<sup>(3)</sup>.

**قال الأستاذ الصفار<sup>(4)</sup> في الزهر اليتام:** يريد باسناده إلى أبي يعقوب، إذ لم يذكر في الجامع قراءته على ابن غلبون إلا من طريق أبي يعقوب خاصة.

---

(1) سيدي أحمد المنجور خاتمة علماء المغرب المتبحر في كثير من العلوم ألف "مراقي المجد في آيات المسجد"، وله فهرسة حافلة، ولد سنة 995 - النوازل 93/1، ونشر المثاني 55/1.

(2) تقدمت ترجمته.

(3) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 145/ب.

(4) الأستاذ الصفار أحمد بن يزيد أبو الحسن الحلواني إمام عارف كبير صدوق متقن خصوصا في قالون وهشام توفي سنة 250 - غاية النهاية 149/1 برقم 697.

صح منه<sup>(1)</sup>، والتوسط هو الرواية المشهورة عند عامة المصريين من رواية أبي يعقوب، ورواية أبي يعقوب هي التي عليها العمل، وإلى شهرة رواية التوسط أشار صاحب الدرر اللوامع بقوله:

## وعن ورش قوله ثبت

قال الحافظ: إنه قرأ به على ابن خاقان وأبي الفتح من رواية أبي يعقوب.  
قال: وحكى لي ذلك عن قراءتهما وعلى ذلك عامة المصريين. ومن دونهم من أهل المغرب.

ثم قال بعد كلام: وهو الذي يوجب القياس ويحققه النظر وتدل عليه الآثار وتشهد بصحته وهو [الذي]<sup>(2)</sup> أتولاه وأخذ به. انتهى<sup>(3)</sup>.

والإشباع أيضا مذكور عن ورش، ولم يذكره صاحب الدرر اللوامع لأنه عند الحافظ أبي عمرو ليس بالقوي بل أنكره، ورد على من قال به لأدائه إلى التباس الخبر بالاستفهام.

قال ابن الباناش: وكان أبو الحسن الأنطاكي ينكر زيادة المد في الباب كله. وعلى ذلك كان شيخه إبراهيم بن عبد الرزاق وجماعة من نظرائه، وإلى

---

(1) عبد الله الصفار - الزهر اليناع، توجد منه ورقات في خزانة المدرسة النحلية بمزودة، ولم أقف على هذا النص فيها، كما توجد نسخة منه في خزانة القرويين تحت رقم 1039 فاس.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 145/ب و 146/أ.



إنكار ذلك ذهب جماعة من المتأخرين منهم طاهر بن غلبون، واعتمد في علة إنكار ذلك على التباس الخبر بالاستفهام انتهى<sup>(1)</sup>.

وقد ذهب إلى الأخذ به مكي وابن شريح والمهدوي والصقلي والحصري في قوله: وأنت تتقدم همز الخ قاله الجعبري وعنى بالصقلي صاحب التجريد أبى القاسم عبد (35/ب) الرحمان بن أبى بكر بن أبى سعيد المعروف بابن الفحام، ونص عليه أيضا صاحب العنوان: أبو الطاهر إسماعيل بن خلف<sup>(2)</sup>، وزاد أبو شامة بعد ذكر هؤلاء فقال: وغيرهم من المغاربة والمصريين في مصنفاتهم انتهى<sup>(3)</sup>.

وكان الشذائي<sup>(4)</sup> يكره الأخذ به في المفتوح كآمن إذ فيه الالتباس، ولا يكره ذلك نحو "إيمان" "واوتوا" لعدم الالتباس.

قال المحقق الجعبري: والقصر والمد من [زيادات]<sup>(5)</sup> القصيد، وكذا لأبى شامة قبله.<sup>(6)</sup>

قال: ولم يذكر صاحب التيسير غيره، أي غير التوسط وذكره أيضا أبو علي الأهوازي وغيره.

---

(1) ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 475/1.

(2) أبو الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد النحوي الأندلسي صاحب كتاب العنوان والاكتفاء إمام عالم، توفي سنة 455 هـ - غاية النهاية 164/1 رقم الترجمة 763.

(3) أبو شامة - إبراز المعاني من حرز الأماني ص 113.

(4) الشذائي أحمد بن نصر بن منصور المقرئ المتوفى سنة 370 هـ أو 373 أو 376 - معرفة القراء 258/1، والنشر 135/1.

(5) [في أ، ج [زيادة]].

(6) برهان الدين الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

قال الجعبري: وظاهر عبارة الناظم ترجيح القصر حيث ذكره أولاً، ثم نص عليه آخر<sup>(1)</sup>.

قلت: ذكره أولاً في قوله وما بعد همز ثالث أو مغير، فقصر وأخرا في قوله، وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب. قال: وقولا. وعبر في الأول بالندر وفي الثاني بالنص لدخول ورش تحت عموم قوله: فقصر أي لجميع القراء، وليس العام نص في إفراده، وإنما هو ظاهر فيها بخلاف قوله: وابن غلبون طاهر البيت، فإنه خاص بورش فكانت دلالته على القصر لورش بالنصوصية كما [تقرر]<sup>(2)</sup> ذلك في فن أصول الفقه.

ثم قال الجعبري: ويليه التوسط لتكثيره<sup>(3)</sup>.

قلت: يعني حيث عبر عنه بالفصل في قوله: ووسطه قوم والفعل في قوة النكرة حسبما [تقرر]<sup>(4)</sup> في النحو، والتكثير قد يكون للتقليل.

ثم قال: والمد أقلها لأن قد مع المضارع تفيد التقليل.

قلت: جعله أقل مما قبله، لأن قد مع المضارع أدل على التقليل من التكثير، قال: وهو أشهر عند المصريين.

قلت: وقد مر من كلام الحافظ وغيره أن الأشهر عند المصريين إنما هو التوسط.

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني - الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(2) [في ج [تقدر].]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني - الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(4) [في ج [تقدر].]

قال أبو الفضل ابن المجراد<sup>(1)</sup>: والتوسط هو المشهور لأنه هو الذي رواه أبو يعقوب والعمل على رواية أبي يعقوب<sup>(2)</sup>.

قلت: يعني بقوله: رواه أبو يعقوب، أي في رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب، وإلا فقد روى عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون القصر حسبما قدمنا من كلام الحافظ وتفسير الأستاذ الصفار<sup>(3)</sup>، على أن الفاسي<sup>(4)</sup> زعم أن ابن غلبون إنما اعتمد في إنكار المد على رواية البغداديين.

قال: فأما المصريون فإنهم رووا التمكنين عن ورش انتهى<sup>(5)</sup>.

وما قدمنا عن مكي أنه أخذ بالإشباع فمعناه أنه يجيزه وأنه رواية صحيحة عنده ومختاره القصر.

قال: ترك المد هو الاختيار لإجماع القراء على ذلك إلا نافعاً، وإجماع [الرواية]<sup>(6)</sup> عن نافع على ذلك إلا المصريين هذا معنى كلامه.

---

(1) أبو الفضل ابن المجراد تقدمت ترجمته.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 51/ب.

(3) تقدمت ترجمته برقم (504) ص: (99) من هذا الكتاب.

(4) جمال الدين محمد بن حسن المغربي الفاسي المقرئ نزيل حلب له شرح للشاطبية، توفي

سنة 656 هـ - معرفة القراء 53372.

(5) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 51/ب.

(6) [في ج [الروايات].]

## ما ورد من الخلاف في الممدوح والمقصود على المشهور

وتحصل من هذا كله: أن القصر والتوسط والإشباع أوجه ثابتة عن ورش من طريق أبي يعقوب وليس من طريق غيرها إلا القصر. ويريد هذا أيضا أعني أنها أوجه لورش من طريق الأزرق.

[قال]<sup>(1)</sup> ابن الجزي في تقريب النشر: وأما إذا كان الهمز قبل حرف المد وذلك نحو عادِم، وأتى، ورءا<sup>(2)</sup> وأولي<sup>(3)</sup> وأوتي<sup>(4)</sup> ويؤوذه<sup>(5)</sup> وإيمان وإي ربي<sup>(6)</sup> وورائي<sup>(7)</sup>، فإن لورش من طريق الأزرق في ذلك المد والقصر والتوسط، فبالمد قرأنا من طريق العنوان والتبصرة والكافي والهداية والهادي والتجريد وغيرها. وبالتوسط قرأنا من طريق التيسير والتلخيص لابن بليمة<sup>(8)</sup> والوجيز، وبالقصر قرأنا من طريق التنكرة والشاطبي والإعلان انتهى<sup>(9)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] من أ، أما بقية النسخ ففيها [فقول]].

(2) الآية (22) من سورة الأحزاب.

(3) الآية (11) من سورة المزمل.

(4) الآية (136) من سورة البقرة.

(5) الآية (255) من سورة البقرة.

(6) الآية (53) من سورة يونس.

(7) الآية (13) من سورة آل عمران.

(8) الحسن بن خلف ابن بليمة تقدمت ترجمته في الصفحة 351 من هذا الكتاب.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري 7/146 مخطوط الزانة الحسينية رقم

(1096) مجموع.

ولا يصح أن يقال إنها طرق في قراءة ورش، بمعنى أن بعضهم يقول: ليس لورش إلا القصر ولا يصح عنه غيره. وآخر يقول: ليس له إلا التوسط ولا يصح عنه غيره.

وكذا يقول في آخر الإشباع: نعم بالنسبة إلى أبي الحسن بن غلبون المشار إليه في قوله: وابن غلبون طاهر إلى قوله وقولا. يصح أن يقال في مد حرف المد المتأخر عن الهمز لورش طريقان، طريق ابن غلبون أن ليس لورش إلا القصر لأنه كان يمنع المد وينكر ويجعل القول به وهما وغلطا. ويقول: ورشا بالقصر أي يجعله قولا له، ويمنع أن يكون المد قراءة له. ويقول إنما ذلك على إرادة التحقيق وإعطاء اللفظ حقه فتوهم ذلك إشباعا.

وقال الجعبري: على قوله وقولا وجعل ورشا قائلا به وهما أو غلط من نسب غيره إلى ورش على حد قراءة يعقوب «أَنْ لَّنْ تَقُولَ الْإِنْسُ»<sup>(1)</sup>، وحمل المد فيه على طريقة الترتيل والتجويد.

وهذا التأويل بعيد لضبط رواية المد صح من الكنز وطريق الأكثر إنها كلها أوجه ثابتة عن ورش من طريق أبي يعقوب، وإنكار الحافظ للإشباع هو من جهة التوجيه لا من جهة الرواية، والله تعالى أعلم وبه التوفيق ولا رب غيره انتهى<sup>(2)</sup>.

قلت: فكلامه والحمد والله موافق للنصوص التي شرحنا بها كلام الناظم حرفا بحرف.

قول: وبعدها الهاء عائدة على الهمزة المتقدمة قبل والعامل في الظرف فاقصر.

(1) الآية (5) من سورة الجن.

(2) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/أ مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

المجراد: العامل محذوف تقديره وما جاء بعدها من حروف المد واللين<sup>(1)</sup>، وإقاله<sup>(2)</sup> ابن مسلم وابن عبد الكريم<sup>(3)</sup>.

وقال الوارثيني: متعلق باقصر، ثبتت: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على الهمزة المتقدمة، أو تغيرت فعل ماض معطوف على ثبتت وأو للتشروع، والفاعل نضمر يعود على الهمزة المتقدمة، والفعل معطوف على قبله، فاقصر: الفاء جواب أما وإن كان لم يذكرها لأن حذفها جائز إذا وقعت بعدها جملة طلبية، والتقدير أما أحرف المد الثلاثة إذا وقعت بعد الهمزة ثابتة أو متغيرة (أ/36) فاقصر.

اقصر: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، وعن ورش في موضع خبر المبتدأ بعده، توسط: مبتدأ، ثبت: فعل ماضي والفاعل مضمر يعود على التوسط والجملة في موضع الصفة لتوسط.

ثم قال رحمه الله:

(74) مَا لَمْ تَكُ الْهَمْزَةُ ذَاتَ ثِقَلٍ      بَعْدَ صَحِيحٍ سَاكِنٍ مُتَّصِلٍ

(75) فَإِنَّهُ يَقْصُرُهُ كَالْقُرْآنِ      وَنَحْوِ مَسْئُولِ الْفَقِيسِ وَالظَّمَّانِ

لما تكلم على أصل تقدم الهمز أخرج منه سبعة ألفاظ على مذهب من وسط باب ءامن لأنه المذكور في قوله: وعن ورش توسط ثبت، وهي القرآن ونحوه، وياء اسرائيل وألف التنوين وايت، وبابه ويواخذ وعادا الأولى وءالن معا، وعند الشارح ثمانية لعدة ءالن في الموضعين وكذا عند الشراح [ماعد]<sup>(4)</sup> المنتوري فتعد مد الصيغة فقط من غير زيادة.

(1) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 52/أ .

(2) [في ج إقال].

(3) ابن عبد الكريم: تقدمت ترجمته.

(4) [في ب [ما عدى]].

قوله: ما لم تك الهمزة الخ، نعت على جهة التأكيد لأن الهمزة كله ثقيل، فالصحيح أنه احترز من المعتل نحو سوءات<sup>(1)</sup>، جاعنا<sup>(2)</sup>، النبيئين<sup>(3)</sup>، سواء كان مدا أو لینا نص عليه مكي وظاهر الحصري عدم استثناءه حيث قال: وليس بحرف المد والساكن احترز [به]<sup>(4)</sup> من نحو مُباب<sup>(5)</sup>، متكئين<sup>(6)</sup> مستهزئون<sup>(7)</sup>، ومتصل احترز [به]<sup>(8)</sup> من نحو من ءامن، قل أوحى<sup>(9)</sup> والقيد الأخير ليس هو في كلام الشاطبي.

الجعبري: وقد استدركه بمثاله أو ليس ساكنا عنده انتهى<sup>(10)</sup>.

وعلى الأخير اقتصر المنتوري فقال: وذكر الاتصال لا يُحتاج إليه ولا أعلم أحد ذكره غيره. لأن الساكن الصحيح المنفصل قبل الهمزة لا يوجد في قراء ورش بسبب نقله حركة الهمز إليه ووقع منه في القرآن خمسة ألفاظ، اثنان مع الألف، وثلاثة مع الواو، القرآن، الظمان، مذعوما<sup>(11)</sup>، مسؤولا<sup>(12)</sup>،

(1) الآية (26) من سورة الأعراف.

(2) الآية (19) من سورة المائدة.

(3) الآية (61) من سورة البقرة.

(4) [ما بين ...] لا يوجد في ب.

(5) الآية (29) من سورة الرعد.

(6) الآية (31) من سورة الكهف.

(7) الآية (14) من سورة البقرة.

(8) [ما بين ...] لا يوجد في ب.

(9) الآية (1) من سورة الجن.

(10) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش.

(11) الآية (18) من سورة الأعراف.

(12) الآية (34) من سورة الإسراء.

مسئولون<sup>(1)</sup>، ولا خلاف في قصرها بين الأئمة، وقد نص على ذلك الداني في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد [والتعريف]<sup>(2)</sup> وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز.

وقال في التيسير وإيجاز البيان: وأجمعوا على ترك زيادة التمكن إذا سكن ما قبل الهمزة، وكان ذلك الساكن غير حرف مد ولين<sup>(3)</sup>.

المنتوري: وبالقصر قرأت ذلك على جميع من قرأت عليه وبه أخذ<sup>(4)</sup>.

قال الحفلاوي: ذكر الناظم الخلاف في الأربعة الأخيرة وأن القصر في الأولى وكذا ذكر غيره، وقد سمعت بعض المحققين يقول: الخلاف موجود في الجميع إلا في الواو الساكنة [قبلها]<sup>(5)</sup> همزة كائنة بعد صحيح ساكن متصل انتهى<sup>(6)</sup>.

قلت: بل صرح به الجعبري عند قول الشاطبي: وبعضهم يواخذك الخ، فقال: يفهم من قوله: وبعضهم أن المتقدم مستثنى للكل وليس كذلك لأن الصقلي لم يستثن شيئا انتهى<sup>(7)</sup>.

وقول الحفلاوي أيضا: في الواو الخ ظاهر.

---

(1) الآية (24) من سورة الصافات.

(2) [في ج] [والتقريب].

(3) شرح الدرر للمنتوري الورقة 146/ب والتيسير ص: 30-31.

(4) المصدر نفسه.

(5) [في أ] [بعدها].

(6) شرح الدرر للوامع للحفلاوي الورقة 1/15 من نسخة الخزانة الحسينية رقم 6064 الرباط.

(7) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ص: 117.



الجعبري: الإطلاق [من غير تخصيص] <sup>(1)</sup> والله أعلم <sup>(2)</sup>.

قال في الدر النثير: اتفق الإمام <sup>(3)</sup> والشيخ <sup>(4)</sup> والحافظ <sup>(5)</sup> في هذا [القسم] <sup>(6)</sup> وأما إذا كان الساكن قبل الهمزة حرف لين والذي في القرآن منه الموعودة <sup>(7)</sup> وسوءاتكم <sup>(8)</sup>، وسوءتهما <sup>(9)</sup>، لا غير نص الحافظ في إيجاز البيان أن التمكين فيه مطرد، وسوى بينه ما إذا كان قبل الهمزة حرف مد، وكذا مذهب الشيخ فأما الإمام فكلامه مثل كلام الحافظ في التيسير، وذلك أنه قال: إن كان الساكن قبل الهمزة غير حرف مد ولين فليس أحد من القراء يمهده.

وهذا يقتضي التسوية بين حرف اللين والحرف الصحيح ثم لم يذكر في التمثيل إلا القرآن، والظمان ومسئولا ومذعوما كما فعل الحافظ، لكن [لا] <sup>(10)</sup> يلزم أن يكون التمثيل محيطا بجميع ما في الباب فيقتضي ذلك أن الواو الثانية في الموعودة والألف في سوءات لا يزداد في مدهما على ما يستحقان بأنفسهما إلا أن الحافظ نص في إيجاز البيان على التمكين الزائد في الموعودة وسوءات

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) كنز المعاني من حرز الأمانى لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش 55.

(3) الإمام هو ابن شريح تقدمت ترجمته.

(4) للشيخ هو مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته برقم 348 ص: 68.

(5) الحافظ هو أبو عمرو الداني تقدمت ترجمته.

(6) [في د [الاسم].]

(7) الآية (8) من سورة التكوير.

(8) الآية (26) من سورة الأعراف.

(9) الآية (26) من سورة الأعراف.

(10) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

وكذلك نص الإمام على الزيادة في ألف سوءات، فبقى الموعودة غير مستثنى، والظاهر أنه بغير الزيادة عند مثل مذعوما ومسئولا انتهى<sup>(1)</sup>.

وقال في الاقتصاد: لا خلاف بين أهل الأداء في ترك تمكين نحو القرآن ومسئولا.

وقد اختلف أهل الأداء في تمكين ذلك، إذا كان الساكن ياء أو واوا أو ألفا نحو الموعودة وسوءاتهما والنبئين وشبهه<sup>(2)</sup>.

قال في الإقناع: واستثنوا من ذلك إذا كان ما قبل الهمزة حرفا ساكنا صحيحا نحو القرآن والظمان ومسئولا ومذعوما وما شبهه، فإن كان الساكن معتلا، فذكر عثمان بن سعيد أن أهل الأداء اختلفوا، فمنهم من مد ومنهم من قصر، وذلك نحو النبئين وسوءاتهما والموعودة أعني واو مفعول نحو ذلك.

قال: وكان [شيخنا]<sup>(3)</sup> أبو القاسم<sup>(4)</sup> وأبو الفتح<sup>(5)</sup> لا يرا التمكين<sup>(6)</sup>.

قال في النشر: واتفق أصحاب المد والتوسط عن الأزرق على استثناء ما كان قبل الهمزة فيه ساكن صحيح في كلمة واحدة نحو القرآن ومسئولا ولم يستثنوا ما كان حرف مد أو حرف لين نحو جاعنا والنبئين وسوءاتهما<sup>(7)</sup>.

---

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب المد والقصر رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 146/ب.

(3) [ولعلها [شيخنا] لأن النساخين غالبا ما يكتبون الألف محذوفة.]

(4) أبو القاسم هو خلف بن إبراهيم خاقان وتقدمت ترجمته.

(5) أبو الفتح هو فارس ابن أحمد، تقدمت ترجمته.

(6) الإقناع لابن الباذش 472/1.

(7) النشر في القراءات العشر 334-335.

وقال في التعريف: ما لم يقع قبل الهمز ساكن غير حرف مد ولين<sup>(1)</sup>.

وقال مكّي في الكشف ما العلة (36/ب) في ترك المد؟

فالجواب: أنه جمع بين اللغتين<sup>(2)</sup>.

وقيل أيضا: لما كان يحسن النقل ومعه لا يكون مدا البتة، فنواه وحكم به وإن لم يستعمله.

وهذا الأخير قاله المهدي في الشرح وابن مطرف في الإيضاح وابن أجروم في روض المنافع.

وقال القيجاطي: هو الصحيح من التعليلين ويلزم على هذا أن لا يمد مع صريحه من ءامن بالأحروية<sup>(3)</sup>.

وأجاب في الكشف بالانفصال والاتصال وأما الآخرة والأولى ونحو فإنه في تقدير المنفصل لأنك تحذفها ويستقيم الكلام بخلاف الراء من القرآن مثلا لاسيما والأصل التثنية.

قال في التحفة:

ما لم تك الهمزة في [الأماكن] <sup>(4)</sup>	بعد صحيح ذي اتصال ساكن
فإنه يقصره مقدرًا	سقوط همزة بنقل قدرًا
كنحو مسئولا ونحو القرآن	ما لم تقف مشما أو بالإسكان
فالمد مع دين لكل يجري	بالطول والتوسيط ثم القصر
ولم يجب قصرا وجود النقل	في نحو من آمن فز بالنقل

(1) للتعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني ص: 247/246.

(2) للكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب 48/1.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 146/ب.

(4) في د [الإمكان].

فإن للهمزة في المنفصل

إذا قد يصوغ الهمز قبل القف في

فحذفها أو غل في المتصل

حالا بها [تظهرا] <sup>(1)</sup> فلتجبل

من آمن امنع راء قرآن تفي

من حذفها في ذلك المنفصل <sup>(2)</sup>

## القول في الممدوح والمقصور والمتوكل على المشهور

قال الشارح <sup>(3)</sup>: وهذا القصر إنما هو في حال الوصل وفي الوقف بالروم.

وأما إن وقفت بالسكون أو بالإشمام فالزيادة سائغة بالإشباع والتوسط،  
ونقله ابن عبد الكريم والمجراد <sup>(4)</sup>.

قال القيسي في الأجوبة المحققة:

ومن مد اسرائيل كان كهذه  
أبو الأثر <sup>(5)</sup> لرؤي عن لعل ورشهم  
وقولة من مد القرآن غريبة  
كذا الحكم في القرآن يجري كما يجري  
[بمد] <sup>(6)</sup> القرآن قال هذا أبو عمرو  
ولم نرو هذا عن شيوخ ولم نقر <sup>(7)</sup>

ما: ظرفه مصدرية والعامل فيها ثبت في البيت قبله، والتقدير مد عدم كون  
الهمزة بعد صحيح الخ، تك: علامة جزمه السكون في النون المحذوفة للتخفيف.

(1) [في ج [تظاهرا]].

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 344 إلى 351 الورقة 19/أ من مخطوط خاصة.

(3) الشارح تقدمت ترجمته.

(4) محمد بن محمد المجراد تقدمت ترجمته.

(5) أبو الأثر عبد الرحمن تقدمت ترجمته برقم (425) صفحة (26).

(6) [في ب، د [يمد]].

(7) الأجوبة المحققة: الأبيات 26، 27، 28 من الفصل العاشر، الوقف على باقي الحروف،  
نسخة خاصة بخزانة امروضة ضواحي مراکش.

وقال المبرد<sup>(1)</sup>: علامة الجزم حذف النون لشبهها بنون العلامة.

وقال أبو علي الفارسي<sup>(2)</sup>: حملا على حروف العلة، انظر ابن عبد الكريم فإن أتى بعدها ساكن لم تحذف عند سيبويه إلا ضرورة.

قال الشاعر:

أنشده الجوهري<sup>(3)</sup> في الصحاح:

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى      فليس بمغن عنك عقد [الرتائم]<sup>(4)(5)</sup>

قال الجمهور<sup>(6)</sup>: حذفها شاذ وأجازه يونس<sup>(7)</sup> من غير ضرورة فحذفها الناضم، إما ضرورة وإما على من أجازه.

وفي الكافية:

ويك في يكن [أجزما لم تصل]<sup>(8)</sup>      بساكن والحذف نزرا قد نقل<sup>(9)</sup>

---

(1) المبرد محمد بن يزيد أبو العباس إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار، ولد بالبصرة وتوفي ببغداد من كتبه: "الكامل" و "المقتضب" وغيرهما، توفي سنة 286هـ - ترجمته في وفيات الأعيان 484/1، تهذيب التهذيب 350/9، تذكرة الحفاظ 189/2، والأعلام 144/7.

(2) أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد إمام النحوي المشهور. روى القراءة عن أبي بكر بن مجاهد من كتبه التذكرة والحجة في شرح سبعة ابن مجاهد توفي سنة 377 هـ - غاية النهاية 206/1 - 207 رقم الترجمة 951.

(3) إسماعيل ابن حماد الجوهري تقدمت ترجمته.

(4) [في ج [الترائم ]].

(5) الصحاح للجوهري ج 6/2190 فصل الكاف ط 2 بيروت.

(6) الجمهور أغلب النحاة ومنهم يونس بن حبيب والبرد محمد بن يزيد وأبو علي الفارسي.

(7) يونس ابن حبيب تقدمت ترجمته.

(8) [في هـ [أجزم المتصل]].

(9) شرح الكافية الشافية لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ج 1 ص 420 تحقيق د. عبد المنعم - ط دار المأمون للتراث.

فإذا لم يلقها ساكن جاز حذفها وإثباتها وكلامهما فصحيح ورد في القرآن.

قال في الخلاصة: ومن مضارع لكان منجزم [تحذف نون]<sup>(1)</sup> الخ<sup>(2)</sup>.

وأشدد في الصحاح:

كأني لم أكن فيهم وسيطا ولم تكن نسبتي في آل عمرو<sup>(3)</sup>

والهمزة: اسم تك، ذات نعت للهمزة، فإنه: الفاء جواب شرط محذوف تقديره

فإن كان كذلك، فإنه يقصره، وضميره عائد على حرف العلة قاله المنتوري.

---

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) لم أقف عليه إلا في شرح الدرر للمنتوري الورقة 146 ب.

(3) المصدر نفسه.

## القول في الممدوح ويا اسرائيل

وقال المجاصي والمرسي وابن عبد الكريم: عائد على الساكن، ونحو: معطوف على القرآن، قاله المنتوري والمجاصي<sup>(1)</sup>.

الحلفاوي: والتحقيق عطف على الجار لا على المجرور<sup>(2)</sup>.

ثم قال رحمه الله:

(76) ويا اسرائيل ذات قصر هذا الصحيح عند أهل مصر

أخبر أن ياء اسرائيل حيث وقع صاحبة قصر أي لا يزداد فيها كما يزداد غيرها نحو إيمان، وعبر بالقصر عن الزيادة، واحترز بالياء عن الألف وهو تأكيد وإلا فهو معلوم من الأصل فتكون الياء في اسرائيل كالياء في إسماعيل. وهذا هو الموضع الثاني.

وقال في الحرز: سوى ياء اسرائيل<sup>(3)</sup>.

وقد نص الداني على قصر ياء اسرائيل.

قال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: ولم يمكن الياء زيادة في اسرائيل حيث وقع<sup>(4)</sup>.

قال في التيسير: واستثوا اسرائيل حيث وقع فلم يزدوا في تمكين الياء فيه<sup>(5)</sup>.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 146/ب.

(2) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 15/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

(3) يراز المعاني من حرز الأماني لأبي الدمشقي ص 117.

(4) شرح الدرر اللوامع بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

(5) التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني ص: 39-40.

## القول في الممدوح : ويا اسرائيل

قال في الدر النثير: واعلم أن استثناء اسرائيل مما اختص به الحافظ دون الشيخ والإمام<sup>(1)</sup>.

وقال في الموجز: مثل التيسير (37/أ)<sup>(2)</sup>.

قال في إيجاز البيان: وبذلك قرأت<sup>(3)</sup>.

قال وفي قوله: هذا الصحيح إشعار بالخلاف وهذا باعتبار الأئمة.

وقول الداني: استثنى المصريون لا يوهم أن غير المصريين لم يستثنه لأن المد مع تقدم الهمز إنما ثبت [عن]<sup>(4)</sup> أصحاب أبي يعقوب، وهو المصريون فالاستثناء عنهم انتهى<sup>(5)</sup>.  
وتابعه الشراح بأسرهم.

ويظهر من كلام ابن الجزري في تقريب النشر: وجود الخلاف مطلقاً<sup>(6)</sup>.

ونصه واختلفوا في استثناء كلمة اسرائيل حيث وقعت فاستثنائها صاحب التيسير ومن تبعه كالشاطبي وغيره، ولم يستثنه غيره بل نص على مده صاحب العنوان<sup>(7)</sup> والهادي<sup>(8)</sup> والهداية<sup>(9)</sup> والكافي<sup>(10)</sup> وغيرهم انتهى<sup>(11)</sup>.

---

(1) الدر النثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير في باب المد والقصر رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسينية.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) [في أ ج [من].]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

(6) تقريب النشر الورقة 9 وما بعدها مخطوطة خاصة لدي مصورة منها.

(7) ذكره أيضا المنتوري في شرحه الدرر الورقة 147/أ.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.



قال في الإقناع: وذكر الأهوازي عن ورش في اسرائيل المد<sup>(1)</sup>.

[قال]<sup>(2)</sup> وهو مذهب أبي محمد مكي لأنه لم يستثته.

[المنتوري: لم يستثته]<sup>(3)</sup> في التبصرة والموجز ونص عليه بالمد في التنبيه.

وقد وقفت على المد للأهوازي في المفردات، وقد نص عليه جماعة من المصنفين بالمد<sup>(4)</sup>.

وقال في جامع البيان: وروى المصريون عن ورش عن نافع اسرائيل بمد أوله وقصر آخره، قالوا: وكان يمدده استحسانا<sup>(5)</sup>.

قلت: وقولهم الخلاف باعتبار الأئمة لا يحتاج إليه لأنه شرط سلوك مذهب الداني.

فقوله: هذا الصحيح أي باعتبار الرواية ومقابله الاستحسان، يؤيده ما في جامع البيان<sup>(6)</sup>.

المنتوري: وبالقصر قرأت ياء اسرائيل على جميع من قرأت عليه<sup>(7)</sup>.

وذكر في الاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص: القصر<sup>(8)</sup>.

---

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 472/1.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) ذلك في شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

**تنبيه:** ذكر أبو عبد الله الخراز<sup>(1)</sup> ومن تبعه كابن عبد الكريم والمجاصي وأبي وكيل<sup>(2)</sup> والمنتوري وغيرهم، أن حكم ياء اسرائيل في الوقف حككم ما سكن عند إرادة الوقف بالإسكان [أو]<sup>(3)</sup> بالإشمام، فتجوز فيها الثلاثة الأوجه المذكورة في الوقف.

**وخالف** في هذه المسألة أبو عبد الله بن أجروم قئلا لا يجوز فيه إلا الطبيعي كما في الوصل لأنه إنما ترك مد الياء في الوصل [خوفا]<sup>(4)</sup> من أن يجمع في كلمة واحدة بين مدتين مع كونه أعجميا، وهذا بعينه موجود في الوقف.

**قال :** وقد سألت عن ذلك شيخنا أبا القاسم بن الطيب الضرير<sup>(5)</sup>، فقال: ما هذا نصه، وأما مد القرآن في الوقف وما أشبهه مما يترك ورش مده في الوصل، فإنه يجري فيه ما يجري في غيره من حروف المد في الوقف، لأن اختلافهم في مده مبني على الاعتداد بما يسكنه الوقف، هل يجري السكون العارض مجرى الأصل أم لا؟ انتهى<sup>(6)</sup> [كلامه].

---

(1) أبو عبد الله محمد بن الخراز تقدمت ترجمته.

(2) أبو وكيل ميمون الفخار صاحب التحفة هو ميمون بن مساعد المصمودي، مقرئ من أهل فاس وبها وفاته سنة 816 هـ من كتبه "نظم الرباط" في الفقه والتحفة في القراءات - ترجمته في الضوء اللامع 194/10، والأعلام 342/7.

(3) [في ج، د [و].]

(4) [في ب، د [خوف].]

(5) أبو القاسم بن الطيب الضرير هبة الله بن سلامة البغدادي المفسر صاحب الناسخ والمنسوخ المشهور، إمام حافظ توفي سنة 410 هـ - غاية النهاية 351/2 رقم الترجمة 3771.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الله الملك المنتوري الورقة 147/أ.

قال: فانظر كيف ساوى بين القرآن والظمان واسرائيل والقياس يوجب ما تقدم من التفصيل والله اعلم انتهى<sup>(1)</sup> كلام ابن أجروم<sup>(2)</sup>.

واستظهره أبو الفضل السلوي مقلدا له فقط والله أعلم.

قال الداني في إيجاز البيان: فكان ورشا اكتفى في بيان همزة هذه الكلمة لكثرة دورها وتكررها بزيادة التمكن للألف قبلها عن زيادة التمكن للياء بعدها<sup>(3)</sup>.

وقال في جامع البيان: نحوه<sup>(4)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: إذ في أحد التمكنين من مراد البيان والإشباع ما فيها معا. فاكتفى بالأول عن الثاني<sup>(5)</sup>.

فإن قيل: لم خص بالقصر؟

قيل: جمعا بين اللغتين.

فإن قيل: لم خصص هذا الموضع؟

قيل: من وجهين، إما لثقله، وإما لاجتماع مدتين.

فإن قيل: التعليل باجتماع مدتين ينتقض بالنبيين ونحوه.

قيل: هذا خفيف عربي وذلك ثقیل عجمي.

فإن قيل: لم خص بقصر الثاني دون الأول.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) البارع لابن أجروم.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 147/أ.

(4) المصدر نفسه.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

قيل: لأن الثقل وقع بالثانية أو لكونها في الفرع لأن الأصل مد الألف أو الياء مقدم سببها والألف مؤخر وهو أقوى.

قلت: وحجة القصر أيضا رعاية لمن قرأه بحذف الياء رأسا رواها النحاس<sup>(1)</sup> عن أبي يعقوب ورواها ابن شنبوذ وحكاها الكسائي<sup>(2)</sup>. وأشار إلى هذا في الإقناع<sup>(3)</sup>.

قال الجاديري: لكن ياء اسرائيل [يقصر]<sup>(4)</sup> للتعاليل<sup>(5)</sup>. قال في التحفة:

وياء اسرائيل أيضا يقصر	لكن في وصل وفي روم ومع
قصر واشباع توسط على	ومن يقل مستفهما شيخا عرف
فقل مجيبا ياء مد فرع	للفرع أو قل سبب الياء قدما
إذ أجمعوا عليه فهو الأقوى	أو أن حرف الياء ثانيا وقع
ياء النبيين على المشهور	اذ لفظ اسرائيل في التعريب
وكثرة الحروف والأوصاف	

  

لثقله وجمع مد يكثر	وقف واشمام ثلاثه تقع
ما مر من حكم وتعليل جلا	لم خصص الياء قاصر دون الألف؟
وألف أصل فساغ القطع	وسبب الهاوي مؤخر نما
يبقى وفي الأخير خلف يروى	والثقل بالثاني كما الهمز يقع
ليست كاسرائيل في التفسير (37/ب)	اثقل للعجمة والتركيب
ثلاثة للجمع لا تضاف <sup>(6)</sup>	

(1) النحاس إسماعيل بن عبد الله تقدمت ترجمته.

(2) علي بن حمزة الكسائي المقرئ تقدمت ترجمته.

(3) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 472/1.

(4) [في ب [يقصر]].

(5) نظم الجادري (النافع في أصل حرف نافع) الورقة 222 من نسخة مخطوطة خاصة.

(6) للتحفة لأبي وكيل ميمون للفخر الأبيلى رقم 352 إلى 362 للورقة 19/أ من مخطوطة خاصة.

وياء: مبتدأ، اسرائيل: مضاف إليه لا ينصرف [للعلمية]<sup>(1)</sup> والعجمة، ذات: خبر، هذا: مبتدأ، الصحيح: خبر، وعند: متعلق بالصحيح، ومصر: لا ينصرف للتأنيث والتعريف لأنه اسم بلد، وصرفه المصنف للضرورة، وصرف ما لا ينصرف للضرورة جائز لا مولد من غير خلاف.

ثم قال رحمه الله:

(77) وألف التنوين أعني المبدلة منه لدى الوقوف لا تمد له

هذا الموضع الثالث أخبر أن الألف المبدلة من التنوين لا تمد لورش، وتسميتها به مجاز وتسامح لإضافتها إليه، والإضافة تقع بأدنى سبب نحو ماء<sup>(2)</sup> وخطأ<sup>(3)</sup> ملجأ<sup>(4)</sup>.

---

(1) [في ب [العلمتين]].

(2) الآية (22) من سورة البقرة.

(3) الآية (92) من سورة النساء.

(4) الآية (57) من سورة التوبة.

## القول في الممدوح : ألف التنوين المبدلة

[قال الداني في الاقتصاد: فأما الوقف على قوله: ماء وغشاء وجفاء، وشبه ذلك فبغير تمكن لأن تلك الألف عارضة إذ هي عوض من التنوين فلا تثبت إلا في حال الوقف لا غير] (1)(2).

المنتوري: ولا خلاف إنه لا يزداد فيه على حرف المد، وقد نص على ذلك الداني في الاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وفي جامع البيان (3).

المنتوري: وبالقصر قرأت ذلك في الوقف على جميع من قرأت عليه وبه آخذ (4).

وقال في الإقناع: واستثنى جميعهم الألف المبدلة من التنويه لأن الألف عارض في الوقف [وقياس] (5) مد أو تمن في الابتداء أن يمد جفاء في الوقف (6).

قال في الدرر النثير: ومن ذك الألف المبدلة من التنوين في الوقف (7).

ذكر الحافظ في جامع البيان وغيره: ترك الزيادة ووافقه الشيخ والإمام.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 147/أ، 147/ب.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/ب.

(4) المصدر نفسه.

(5) [في هـ [وقيوس].]

(6) الإقناع في القراءات السبع البادش 473/1.

(7) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب المد والقصر: باب ألف الاثنين المبدلة.

وقال في تقريب النشر: وكذلك استثنوا ما كانت الألف فيه مبدلة من التتوين وفقاً نحو: دعاء وماء وهزوا وملجاً<sup>(1)</sup>.

تنبيه: لم يذكر هذه المسألة في حرز الأمانى ولا في التيسير، وقد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر.

قال في الكنز: استدراك يستثنى أيضاً، الألف المبدلة من التتوين لعروضه وفقاً ذكره ابن شريح<sup>(2)</sup>.

### قال في التحفة:

وألف التتوين إن وقفتا      فيها كماء هزوا قصرتا  
لورشهم أيضاً لكونها بدت      عارضة من نونه قد أبدلت<sup>(3)</sup>  
ثم قال:

وشذمه كمد الأصل      لورشهم [المدرى]<sup>(4)</sup> بهذا الفضل<sup>(5)</sup>

وقال الجاديري:

وقف بقصر خطاً      وبابه كملجاً<sup>(6)</sup>

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/ب.

(2) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(3) اللبثان رقم 363 و 364 من التحفة لأبي وكيل الفخار الورقة 20/ب من نسخة مخطوط خلصة.

(4) [في ب، د [المدرى]].

(5) اللبث رقم 367 من التحفة لأبي وكيل.

(6) نظم الجاديري (النافع في حرف نافع) الورقة 222 من نسخة مخطوطة.

فائدة: يتكرر كثيرا في كتب أهل الأداء، الحافظ والإمام والشيخ،  
فالحافظ الداني، والإمام ابن شريح والشيخ أبو محمد مكي.

[قلت<sup>(1)</sup>]:

وابن شريح بالإمام يعرف والمكي بالشيخ لديهم يوصف  
وقال القيسي:

إذا قلت: قال الشيخ مكي مرادنا ولابن شريح الامام تأمل  
تنبيهه: فإن كانت الألف أصلية وذهبت في الوصل لساكن، لقيها نحو  
رأى القمر<sup>(2)</sup>، ورأى الشمس<sup>(3)</sup> وتراءوا الجمعان<sup>(4)</sup> وتبوعوا الدار<sup>(5)</sup> فلا بد من  
إجرائها على ما تقدم، قاله الشارح وتابعوه.

قال في إيجاز البيان: فإن كانت الألف أصلية وذهبت في الوصل لساكن  
لقيها نحو رأى القمر، ورأى الشمس، وفلما تراءوا الجمعان.

وشبهه ووقف على الكلمة مفردة لم يكن بد من زيادة التمكن لأن الألف  
من نفس الكلمة، وذهابها في الوصل عارض<sup>(6)</sup>.

وقال في الاقتصاد: وأما الوقف على قوله تراءوا الجمعان ورأى القمر  
وشبهه، فالقياس يوجب التمكن، لأن تلك الألف أصلية، وعدمها في الوصل  
عارض ونحوه في التمهيد وإرشاد المتمسكين<sup>(7)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) الآية (77) من سورة الأنعام.

(3) الآية (78) من سورة الأنعام.

(4) الآية (61) من سورة الشعراء.

(5) الآية (9) من سورة الحشر.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 147/ب.

(7) المصدر نفسه.



قال في الإقناع: فأما ترعاء الجمعان ورأى القمر وتبوعو الدار، وبابه ممدود في الوقف لأن سقوط حرف المد في الوصل هو العارض<sup>(1)</sup>.

قال في الكنز: قال مكّي: ولا يجري ألف التثوين مجرى رأى القمر وترعاء الجمعان وتبوعوا الدار لأن [أصلها]<sup>(2)</sup> الثبوت وحذفها عارض<sup>(3)</sup>.

وقال في الدر النثير: فأما الوقف على رأى القمر من قوله: رأى القمر ونحوه وترعاء الجمعان، فبالزيادة في المد ذكره الحافظ في إيجاز البيان في التمهيد وغيرهما والشيخ في كتاب الكشف<sup>(4)</sup>.

### وقال في التحفة:

والألف المحذوف وصلا استقر لأصله في الوقف في رأى القمر  
فمد أصلي وقصر الفرع وجه يسوغ غننا في [الشرع]<sup>(5)(6)</sup>

وقال القيسي في فصل الوقف على حروف المد واللين (38/أ):

وأما حروف المد فالحكم واضح كيميبي وفي قالا ويرجوا فبالقصر  
على نحوه أمتا مع غناء فقف لهم بمد طبيعي فقد فزت بالأجر  
لورش ننا جاء ودعائي كنامنوا وبلقصر قلون روى عن أولي الحجر<sup>(7)</sup>

(1) الإقناع لابن الباذش 474/1.

(2) [في أ] [أصله].

(3) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(4) الدر النثير والعذب النميز باب المد والقصر ألف التثوين مخطوطة رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية.

(5) [في أ] [الشعر].

(6) لتحفة لأبي وكيل ميمون للفخار البيتان 365 و 366 للورقة 20/ب نسخة من مخطوطة خاصة.

(7) الأجوبة المحققة لأبي عبد الله القيسي فصل في الوقف على حروف المد واللين، مخطوطة خاصة بخزانة المدرسة النحلية بمروضة ودائرة شيشاوة وإقليم مراكش.

أي فإذا وقفت على نحو جاءو ودعائي إلا فرارا، أبائي إبراهيم فبالوسط على المشهور، فتقطن لهذه النكتة.

وَألف: مبتدأ.

وقال المرسى: معطوف على ياء اسرائيل<sup>(1)</sup>.

الحلّفاوي: وفيه نظر<sup>(2)</sup> أعني فعل مضارع والفاعل ضمير المتكلم وهو الناظم، المبدلة: مفعول بأعني، منه: متعلق بالمبدلة، والضمير عائد على التثوين، ظرف مكان، والعامل فيه المبدلة، ويحتمل أن تكون بمعنى في كقوله تعالى: لدى الحناجر<sup>(3)</sup> وعليه شرح الخراز، ويحتمل لأن تكون بمعنى عند كقوله تعالى: لذا الباب<sup>(4)</sup>.

وعليه شرح المجاصي وابن عبد الكريم والوارثيني وأجانا.

لا تمد: لا: نفي، تمد: فعل مضارع مبني للمفعول والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمّر يعود على الألف قاله: المنتوري المجاصي وابن عبد الكريم وصاحب الطرر.

المجرّد: لا: نهي، وتمد: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله مجزوم بالنهاي<sup>(5)</sup>.

---

(1) لم أّف على كلامه هذا في كتاب له إلا مذكورا عند المنتوري في شرح الدرر الورقة

147/ب وعند الحلّفاوي والمجاصي في باب المد والقصر من الألف المبدلة في

شرحيهما للدرر، والقصر من الألف المبدلة في شرحيهما للدرر .

(2) شرح الدرر اللوامع للحلّفاوي الورقة 17/أ.

(3) الآية (18) من سورة غافر.

(4) الآية (25) من سورة يوسف.

(5) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 54/ب و55/أ.

وذكر أجاتنا: الأول وزاد وجها آخر وهو أن قال: لا: ناهية، وتمد: فعل مضارع مجزوم، فيجب تسكين آخره، فيجتمع ساكنان، فيحرك الثاني إما بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وإما بالفتح تخفيفاً، وأما بالضم اتباعاً.

ثم قال: ويروى لا تمد<sup>(1)</sup>.

[في نحو رد الفتح والكسر ورد كذاك الاتباع أذاك مستند]<sup>(2)</sup>

له: متعلق بلا تمد، والهاء عائدة على ورش قبل هذا قاله: المنتوري والمرسي والمجاصي وابن مسلم وابن عبد الكريم والوارثيني والجملة في موضع خبر المبتدأ والتقدير غير ممدودة له، والجملة المعترضة بين المبتدأ والخبر بيان لألف التثوين.

---

(1) لم أقف على ما قاله أجاتنا في كتاب له إلا ما وفقت عليه في شروح الدرر كما في شرح المنتوري في باب القول في الممدود والمقصود من الورقة 47/ب وما بعدها، وشرح المجاصي في نفس الباب المودع في خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105 وإيضاح الأسرار والبدائع في نفس الباب من الورقة 55 أ فما بعدها.

(2) [ما بين [...]] وجد على هامش ب، ج.

## القول في الممدوح والمقصود ما كانت الهمزة فيه مجتلبة الابتداء

ثم قال رحمه الله:

(78) وما أتى من بعد همز الوصل كايث لانعدامه في الوصل

هذا الموضع الرابع أخبر أن ما كانت الهمزة فيه مجتلبة للابتداء نحو  
أوتمن<sup>(1)</sup>، إيذن لي<sup>(2)</sup>، إيتنا<sup>(3)</sup> غير ممدودة لورش، وهو معطوف على البيت  
قبله، كأنه قال: وما أتى من بعد همز الوصل لا تمد [له]<sup>(4)</sup> وعند المجراد في  
حيز النهي كما مر في إعرابه.

وهذا في الابتداء لوجودها فيه، وأما في الوصل فلا وجود لها البتة،  
وحققها الناظم كما فعل الشاطبي إشعاراً بذلك.

قال الداني في إيجاز البيان: فأما الابتداء بألفات الوصل اللواتي بعدهن  
حرف مد [المبدل]<sup>(5)</sup> من همزة ساكنة نحو قوله: أوتمن، ايت بقرآن<sup>(6)</sup>، ايتوا  
صفا<sup>(7)</sup>، وشبهه فإن التمكين الزائد في ذلك ممتنع لكون ألف الوصل عارضة إذ  
لا توجد إلا في حال الابتداء لا غير<sup>(8)</sup>.

---

(1) الآية (283) من سورة البقرة.

(2) الآية (49) من سورة التوبة.

(3) الآية (71) من سورة الأنعام.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) [في ج، هـ - مبدل].

(6) الآية (15) من سورة يونس.

(7) الآية (64) من سورة طه.

(8) التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني ص 38-40.

قال في التيسير: وأجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة الخ.  
وكذلك إذا كانت الهمزة مجتلبة للابتداء نحو أوتمن، آيت بقرآن، وإيذن  
لي وشبهه<sup>(1)</sup>.

قال في الدر النثير: اعلم أن الذي ورد من هذا في القرآن ثلاثة ألفاظ  
وهي أوتمن في البقرة وإيذن لي في التوبة وآيت [حيث]<sup>(2)</sup> ورد نحو آيت  
بقرآن، آيتوا صفا، آيتوني بكتب<sup>(3)</sup>.

مذهب الحافظ: في هذا كله ترك الزيادة<sup>(4)</sup>.

وذكر الشيخ والإمام: الوجهين.

وقال الشيخ: وكلا الوجهين حسن، وترك المد أقيس<sup>(5)</sup>.

وقال في الكنز: هو كل حرف مد وقع بعد همزة الوصل في الابتداء،  
ولم يستثنه الحصري وكذا مكي، وذكر في الكافي وجهين<sup>(6)</sup>.

قال في الاقتصاد: فأما الابتداء بقوله أوتمن، وآيت بقرآن، وشبهه مما  
في أوله همزة وصل وبعدها همزة الأصل مبدلة حرف مد بغير تمكين، لأن همزة  
الوصل عارضة إذ لا تثبت إلا في حال الابتداء بالساكن لا غير فاعلم ذلك<sup>(7)</sup>.

(1) لمصدر نفسه.

(2) آي ب، ج [حيثما].

(3) الآية من سورة الأحقاف.

(4) التيسير ص 39.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 147/ب.

(6) كنز المعاني في شرح الأمانى للجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف

بركش رقم 55.

(7) شرح الدرر للمنتوري الورقة 147/ب.

وقال في جامع البيان والتمهيد: نحوه<sup>(1)</sup>.

وقال في التلخيص: ولا أعلم خلافا بين أصحابنا في ترك إشباع المد لذلك<sup>(2)</sup>.

قال في الإقناع: واستثنى بعضهم ما همزة فيه مجتلبة للابتداء نحو أوتمن، ايت بقرآن، ائذن لي وشبهه فلم يمد<sup>(3)</sup>.

وذكر أبو محمد مكي أن منهم من يمد ويعامل اللفظ، قال: وترك المد أقيس، ولم يذكر أبو عمرو سوى ترك المد<sup>(4)</sup>.

وقال ابن الجزري: وكذلك اختلفوا في استثناء ما وقع حرف المد فيه بعد همزة الوصل، و[ذلك]<sup>(5)</sup> حالة الابتداء نحو أوتمن، إيتوني، [فنص]<sup>(6)</sup> على استثناءه صاحب التيسير ومن تبعه.

ونص على الخلاف فيه صاحب الكافي<sup>(7)</sup> والهادي<sup>(8)</sup> والتبصرة<sup>(9)</sup> ولم يتعرض له في الهداية<sup>(10)</sup> ولا العنوان<sup>(11)</sup> ولا التجريد<sup>(12)</sup>.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) الإقناع في القراءات السبع لابن الباز 473/1.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 147/ب.

(5) [في أ [كذلك].]

(6) [في د [نص].]

(7) لابن شريح أبي الحسن الذي تقدمت ترجمته.

(8) لابن سفيان تقدمت ترجمته.

(9) مكي بن أبي طالب تقدمت ترجمته برقم (348) ص: (68).

(10) المهدي الذي تقدمت ترجمته.

(11) أبو الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد الأندلسي النحوي المقرئ الأنصاري مؤلف

كتاب العنوان والاكفاء ت 455هـ - غاية النهاية 164/1 ت 764.

(12) لابن الفحام الذي تقدمت ترجمته برقم 1371 ص: 248.

المنتوري: وبالقصر قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ<sup>(1)</sup>.

وقد ذكر مكي وابن شريح وغيرهما: الخلاف عن ورش في الابتداء بذلك.

ونقله في اللئالي وكذا المجراد وجميع الشراح وليس سقوطها كسقوط  
الهمز بالنقل في نحو من ءامن ونحوه، لأن هذه في نية التحقيق والنقل عارض  
وهمزة الوصل سقوطها في الوصل لازم على [القياس]<sup>(2)</sup>.

واعلم أنه ليس في قول الناظم همز الوصل (38/ب) وفي الوصل إيطاء  
وإنما هو تجنيس مماثل [فالأول]<sup>(3)</sup> بمعنى همزة الوصل، والثاني بمعنى الاتصال.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/ب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) [في د [ فالأولى[. ]]

## القول في الممدوح والمقصود: وفي يواخذ الخلاف

قال في التحفة:

لذاك أقصر بعد همز الوصل في الابتداء لفقده في الوصل<sup>(1)</sup>

وقال الجادري:

وبعد همز الوصل لعدمه في الأصل<sup>(2)</sup>

وما: مبتدأ، وهي موصولة بمعنى الذي، والفعل بعدها صلتها، وهي مرفوعة بالعطف على قوله: وألف التثوين والتقدير، وألف التثوين لا تمد له، وما أتى من بعد همز الوصل لا تمد له أيضا، لانعدامه: متعلق بالخبر المحذوف، وهو لا تمد له، والهاء عائدة على همز الوصل، في الوصل: متعلق بانعدامه.

ثم قال رحمه الله:

(79) وفي يواخذ الخلاف وقعا وعادا الأولى وآلن معا

ذكر الخلاف في هذه المواضع الثلاثة وهي تمام السبعة المتقدمة، فبدأ بيواخذ، أي من أخذ [بالمد]<sup>(3)</sup> عن الأزرق في باب تقدم الهمز له الخلاف في يواخذ حيث وقع وبأي لفظ ورد.

قال الشارح: وأما يواخذ فذكر فيه أبو عمرو في إيجاز البيان القصير وذكر: أنه إجماع من أهل الأداء، واليه ذهب شريح ومكي رحمهما الله، على أن ظاهر قول أبي عمرو في التيسير والاقتصاد المد إذ لم يستثنه فيهما.

(1) التحفة في القراءات لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 368 الورقة 20/ب.

(2) نظم الجادري (النافع في أصل حرف نافع) الورقة النسخة المخطوطة.

(3) [في ج ] بالهمز[.]



وباعتبار مجموع النصين ذكر الناظم عفى الله عنه هذا الخلاف،  
واعتمادا على قوله الشاطبي وبعضهم يواخذكم انتهى<sup>(1)</sup>.

قال في الكنز: أي وبعض نقل كمكي والمهدوي والداني في الإجاز  
واستثنى يواخذكم حيث وقع<sup>(2)</sup>.

قال في الدر النثير:

قال الحافظ في المفردات: ما نصه وكلهم لم يزد في تمكين في قوله  
تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ<sup>(3)</sup>، وَلَا تُؤَاخِذُنَا<sup>(4)</sup>﴾ وبابه.

وقال ابن الجزري في التقريب النشر: واتفقوا على استثناء يواخذ حيث  
وقع<sup>(5)</sup>.

وما ذكر في الشاطبية من الخلاف فيه فوهم<sup>(6)</sup>.

المنتوري: لا خلاف في قصره، نص على ذلك الداني في جامع البيان  
والتلخيص، وكتاب رواية ورش من طريق المصريين<sup>(7)</sup>.

---

(1) كلام الشارح لم أقف عليه ومعناه في إبراز المعاني لأبي شامة ص 118 حيث قال وقال  
أبو عمرو الداني في كتاب الإجاز: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة تمكين في قوله:  
يواخذكم، ولا تواخذنا ولا يواخذكم الله (الأنعام - البقرة) حيث وقع... الخ

(2) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف  
بمراكش رقم 55.

(3) الآية (225) ومن سورة البقرة.

(4) الآية (286) من سورة البقرة.

(5) تقريب النشر لابن الجزري الورقة 15 مخطوطة خاصة في خزانة الأخ العلمي حسن بسلا.

(6) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص: 117.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ.

وقال في إيجاز البيان: وأجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكن في قوله:  
﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ، وَلَا تُؤَاخِذُنَا وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ﴾<sup>(1)</sup> حيث وقع<sup>(2)</sup>.

وإنما ذكر الناظم في يؤاخذ الخلاف والله أعلم، اعتمادا منه على قول الشاطبي في قصيدته<sup>(3)</sup>، فذكر قصر هذا الموضع عن بعضهم، فدل ذلك على أن فيه خلافا كالمواضع الأخر، وليس فيه خلاف، بل قصره اجماعا كما تقدم، ولعل الشاطبي رحمه الله لما [رأى]<sup>(4)</sup> الداني لم يذكره في التيسير وذكره في غيره ظن أن فيه الخلاف لذكره والله أعلم، وقد نكر مكى في التبصرة<sup>(5)</sup> والكشف<sup>(6)</sup> وابن سفيان<sup>(7)</sup> في الهادي<sup>(8)</sup> والمهداوي في الهداية<sup>(9)</sup> وشرحها<sup>(10)</sup>.

---

(1) الآية 61 من سورة النحل.

(2) المصدر نفسه- شرح الدرر المنتوري الورقة 148/أ.

(3) قال الشاطبي في حرز الأمانى:

((وما بعد همز الوصل إيت وبعضهم \*\* يؤاخذكم الآن مستفهما تلا))

إبراز المعاني ص: 117.

(4) [في ج إراء].

(5) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص: 61.

(6) الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب 52/1 - 53.

(7) ابن سفيان تقدمت ترجمته.

(8) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر، الورقة 148 / ب.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

والتحصيل<sup>(1)</sup>، وابن عبد الوهاب في المفيد<sup>(2)</sup>، وكفاية الطالب<sup>(3)</sup>، وابن شريح في الكافي<sup>(4)</sup>، والتذكير<sup>(5)</sup> والمفردات<sup>(6)</sup>، وابن مطرف في الإيضاح<sup>(7)</sup>، وابن شفيع<sup>(8)</sup> في التنبية<sup>(9)</sup> والإرشاد<sup>(10)</sup> والحصري في قصيدته<sup>(11)</sup> وابن مهلب في التبيين<sup>(12)</sup>.

وابن الباذش في الإقناع<sup>(13)</sup> و[النجعة]<sup>(14)</sup><sup>(15)</sup> وابن الطفيل<sup>(16)</sup> في الغنية<sup>(17)</sup> وابن هشام في التلخيص<sup>(18)</sup>، وابن [عتيق]<sup>(19)</sup><sup>(20)</sup> في الموجز<sup>(21)</sup>، وابن محمد

---

(1) ذكر المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) بن شفيع تقدمت ترجمته برقم 1126 صفحة 240 من هذا الكتاب.

(9) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(10) المصدر نفسه.

(11) البيت رقم 54 من المنظومة الحصرية الورقة 616 من نسخة مخطوطة.

(12) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(13) المصدر نفسه.

(14) [في ج، د [التجعة]].

(15) المصدر نفسه.

(16) ابن الطفيل تقدمت ترجمته.

(17) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(18) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(19) [في ج [عتق]].

(20) ابن عتيق تقدمت ترجمته برقم 971 ص: 179.

(21) المصدر نفسه.

القرطبي<sup>(1)</sup> في مختصره<sup>(2)</sup>، وابنه أبو بكر<sup>(3)</sup> في أرجوزته<sup>(4)</sup>، وابن القصاب<sup>(5)</sup> في تقريب المنافع<sup>(6)</sup>، والجعبري في قصيدته<sup>(7)</sup>، وابن أبي خالد<sup>(8)</sup> في جامع المنافع<sup>(9)</sup>، وابن عبد الملك<sup>(10)</sup> في الاعتماد<sup>(11)</sup>، وأبو أسود<sup>(12)</sup> في مختصره<sup>(13)</sup>، وابن الحاج<sup>(14)</sup> في درر المنافع<sup>(15)</sup> عن ورش في يؤاخذ و ما جاء منه القصر خاصة.

القيجاطي: لا خلاف في قصر يؤاخذ<sup>(16)</sup>.

وما ذكره الشاطبي وابن بري من الخلاف فيه [عن ورش]<sup>(17)</sup> فخطأ.

(1) ابن محمد القرطبي تقدمت ترجمته برقم 110 ص: 203

(2) ذكره المنتوري في شرحه الدرر الورقة 148/ب.

(3) أبو بكر لابن محمد القرطبي تقدمت ترجمته برقم 1138 ص: 205.

(4) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(5) ابن القصاب تقدمت ترجمته برقم 1053 ص: 190.

(6) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(7) المصدر نفسه .

(8) ابن أبي خالد لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(9) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(10) ابن عبد الملك لم أقف على ترجمته.

(11) ذكر المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(12) أبو أسود لم أقف على ترجمته.

(13) ذكر المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(14) ابن الحاج المعروف بالبلقي أبي البركات تقدمت ترجمته.

(15) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(16) ذكر ذلك تلميذه المنتوري في شرحه على الدرر - الورقة 148/أ.

(17) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

قلت:

قصر يواخذ بالإجماع وصف وعاد الأولى وعالن [اختلف]<sup>(1)</sup>

الحلفاوي: ذكر الحافظ أن القصر في يواخذ إجماع من أهل الأداء. وظاهر الاقتصاد ومختصره المد لم يستثنيه فيهما وأعني بمختصر الاقتصاد التيسير انتهى<sup>(3)</sup>.

قال في الإقناع: فأما يواخذكم فقد ذكر القراء أنه خالف أصله فيه فلم يمد<sup>(4)</sup>.

قال مكي: وليس هو مخالفة للأصل، لأن ما منعه علة أن يجري على أصله فليس بمخالف للأصل، وذكر في يواخذكم أنه على قراءة من خفف الفاء<sup>(5)</sup>.

[وقال في اللئالي: ومن يستثته فله أن يجيب بأن الواو على تلك اللغة مبدلة من الهمزة أيضاً]<sup>(6)</sup> من أخذ، ولا يعرف أهل اللغة أخذ انتهى<sup>(7)</sup>.

قال المهدوي في الشرح: وعلته في مخالفته أصله، أن الياء لزمّت الكلمة حتى صارت من جملتها. فصار التسهيل لازماً لعدم انفصال الياء مما بعدها، إذ لا يمكن الوقف عليها. فلما لزم البدل وجب ترك المد ونحوه لابن عبد الوهاب في المفيد، زاد ابن أجروم وصار هذا كالتنقل المتوهم في القرآن أعني لزوم التغيير.

(1) [في ب [وصف].]

(2) هذا البيت من نظم المنصف رحمه الله.

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 17/أ، من نسخة الخزانة الحسنية رقم (6064).

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 473/1.

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش.

(6) [ما بين [...] من ج.]

(7) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة للفاسي باب الممدود الورقة 41 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

وحجة من مد أجراه مجري سائر الفصل بين النقل في القرآن والبدل في يواخذ إنها أبدلت، وبقي بدلها فهو يقوم مقامها، والنقل لم تبق هي ولا بدلها<sup>(1)</sup>.

### قال في التحفة:

وفي يواخذ الخلاف يذكر  
الهمز في الأولى وعالن مضى  
فبتى الخلف على اعتدانا  
ذو القصر معتد بنقل وبدل  
مثل لزوم النقل لاتصال را  
أو أن لا أصل له في الهمز  
ومن روى المد فلا يعتد  
اذ هو حرف زائد قد يفصل  
كمثل هذه على ما فسروا  
بالنقل في الأخرى بواو عوضا (39/أ)  
ببدل والنقل في اسنادنا  
وبدل يلزم حرف الياء اتصل  
في لفظ قرآن لذاك قصرا  
فهو من واخذم في عز  
في كلها ووصل يالم يبدو  
وليس الرا في القرآن تفصل<sup>(2)</sup>  
قوله: وعادا الأولى ذكر الخلاف فيه [تبعاً]<sup>(3)</sup> للشاطبي على عادته.

قال الداني في التلخيص: عند ذكر المستثنى من هذا الفصل وزاد بعضهم عادا الأولى في النجم، فلم يزدوا في تمكين الواو<sup>(4)</sup>.  
وقال في إيجاز البيان: نحوه<sup>(5)</sup>.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ - الهداية في وجوه القراءات السبعة لأحمد بن عمار المهدي باب المدود الورقة 15 من نسخة الخزنة الحسنية رقم 1524.

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار: الأبيات 370، 371، 372، 373، 374.

(3) [في ب [تبعاً]].

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ.

(5) المصدر نفسه.

## القول في الممدوح والمقصود: عاذا الأولى

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين، وأما عاذا الأولى فإنني أخذ له بزيادة التمكن وتركه.

قلت: ولم يستثته في الاقتصاد ولا في التيسير<sup>(1)</sup>.

وقال ابن الجزري: واختلفوا في استثناء عاذا الأولى في النجم، فنص على استثناءه في التبصرة<sup>(2)</sup> والهادي<sup>(3)</sup> والكافي<sup>(4)</sup> والهداية<sup>(5)</sup> وجامع البيان<sup>(6)</sup>، ولم يستثنها في التيسير ولا في التجريد، وأجري الخلاف في الشاطبية والمفردات والإيجاز<sup>(7)</sup>.

قال في الإقناع: فأما عاذا في النجم، فقد ذكر القراء أنه خالف أصله فلم يمد<sup>(8)</sup>.

قال مكي: وليس هو مخالفة للأصل لأن ما منعه علة أن يجري على أصله، فليس بمخالفة للأصل<sup>(9)</sup>.

قال في الدر النثير: قال الحافظ في المفردات: وزاد بعضهم عاذا الأولى في والنجم، فلم يزيدوا في تمكين الواو، ووافق الإمام على ترك الزيادة وكذلك الشيخ<sup>(10)</sup>.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) التبصرة لمكي ص 87، 88.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/أ.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 473/1.

(9) الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي 52/1.

(10) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ.

قال الجعبري: واستثناء مكي والمهدوي والداني في الإيجاز<sup>(1)</sup>.

قال القيجاطي: واعلم أن عادا الأولى في الوصل مقصورة لورش، ولا يجوز مدّها لأنّه لما حرك لام التعريف بحركة الهمز واعتد بها حين أدغم فيها التّوين صارت الحركة كاللازمة، فيسقط المد، إذا لا يمكن أن تتو الهمزة، إذ الحركة كاللازمة وإنما تتو الهمزة إذا كانت حركتها [الملقاة]<sup>(2)</sup> على ما قبلها عارضة<sup>(3)</sup>.

المنتوري: وبالقصر قرأت ذلك في الوصل عليه وعلى غيره وبه آخذ<sup>(4)</sup>.

وعلى القصر لورش في ذلك اقتصر مكي في التنبيه<sup>(5)</sup>، والتبصرة<sup>(6)</sup>، والكشف<sup>(7)</sup>، وابن سفيان في الهادي<sup>(8)</sup>، والمهدوي في الهداية<sup>(9)</sup> وابن عبد الوهاب في المفيد<sup>(10)</sup> وابن شريح في الكافي<sup>(11)</sup> والتذكير<sup>(12)</sup> والمفردات<sup>(13)</sup>.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [في أ، ج [الملقات] بالتاء المبسوطة].

(3) نقل ذلك عنه تلميذه المنتوري في شرحه على الدرر انظر الورقة 148/أ.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/أ، 148/ب.

(5) المصدر نفسه.

(6) التبصرة لمكي بن أبي طالب القيسي ص 87 - 88.

(7) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 1 / 51 - 52.

(8) ذكره محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 148/ب.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

(13) المصدر نفسه.



وابن البياز<sup>(1)</sup> في النبذ [النائية]<sup>(2)(3)</sup>، والحصري في قصيدته<sup>(4)</sup>، وابن مهلب في التبيين<sup>(5)</sup>، وابن البانث في الإقناع<sup>(6)</sup>، وابن عتيق في الموجز<sup>(7)</sup>، وابن عبد الملك<sup>(8)</sup> في الاعتماد<sup>(9)</sup> والاقتصاد<sup>(10)</sup>.

قلت<sup>(11)</sup>: وإليه أشرنا:

وقل عادا الأولى بقصر لورشهم	بذا أخذ [الأعلام] <sup>(12)</sup> قد قاله ملا
وحجة ادغام تنوين جرى	بلام ورعي عارض عندهم علا
بذا صرح المكي بكشف وتبصرة	كذلك في التنبيه أيضا له خلا
وكافي شريح ثم تنكرة له	كذاك المفردات القصر فيها تأصلا
وهاد هداية مفيد وموجز	وفي الاقتصاد قل والإقناع أعملا
وفي نبذ والاعتماد بقصرها	والحصري الأسنا بتبيينها جلا <sup>(13)</sup>

حجة من قصره أنه اعتد بحركة اللام، وجعلها كاللازمة نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا لِيُضِلُّوا<sup>(14)</sup>، وَمَاءَ لَكُمْ<sup>(15)</sup>﴾، فلم يمدوا

(1) المصدر نفسه.

(2) [في أ [القاصية]، و ج [النامية]].

(3) نكره محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 148/ب.

(4) البيت رقم 55 من المنظومة الحصري.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(12) [في ب [الإمام]].

(13) هذه الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.

(14) الآية (30) من سورة إبراهيم.

(15) الآية (10) من سورة النحل.

واوها لذلك، ويقوي اعتدادهم بحركة اللام إدغامهم [فيه]<sup>(1)</sup> التتوين، والإدغام لا يكون إلا في المتحرك.

**وحجة من مده اعتبار الأصل وعدم الاعتداد بالعارض إذ الأصل فيه الأولى بإسكان اللام وهمزة بعدها، فراعى كونه مهموزا في الأصل، ولم يعتبر النقل فيه ولا شك أن مده ضعيف، رواية وتعليلًا، أما الرواية فجماعة من العلماء لم يذكروا إلا القصر لا غير كما تقدم نقله، وأما التعليل فضعيف أيضا، لأن إدغامه التتوين في اللام دليل الاعتداد بالعارض، فمده يؤدي إلى الاعتداد وعدم الاعتداد في فور واحد، وهذا فيه ما فيه.**

**قال ابن أجروم: يجب أن لا يختلف في ترك المد في عادا الأولى في الوصل لصحة الاعتداد بالعارض انتهى<sup>(2)</sup>.**

**يعني [حين]<sup>(3)</sup> أدغم فيه التتوين.**

**ونحوه في الكشف<sup>(4)</sup>.**

**تنبيهه: خرج بقيد عادا نحو الآخرة (39/ب) والأولى.**

**الجعبري: تفصيل إطلاقهم استثناءها يعم الوصل والابتداء وتعليهم يقتضي أن يكون الحكم في الوصل وفي الابتداء بحذف الهمزة، أما في الابتداء بها فلا، إمكان تقديرها<sup>(5)</sup>.**

(1) [ما بين [...] من أ، د أما باقي النسخ ففيها [فيها].]

(2) ذكر محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه للدرر الورقة 148/ب.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 52/1.

(5) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

المنتوري: وأما الابتداء بالأولى فبإثبات الهمزة وحذفها على ما يذكر بعد [فمع]<sup>(1)</sup> الإثبات أن تجري مجرى سائر الفصل لوجود الهمزة في التقدير قبل الواو، إذ اللام فيه في نية السكون بدليل ابتداء بهمزة الوصل، ومع حذفها يجب أن تقصر لصحة الاعتداد بالحركة، وإن كانت عارضة، فالهمزة في نية العدم واللام ليست في نية السكون بدليل عدم ابتدائه بهمزة الوصل، [فهذان وجهان ذكرهما المهدوي وغيره]<sup>(2)</sup>.<sup>(3)</sup>

قال ابن عبد الوهاب في المفيد: ومن ابتدأ بلام مضمومة فلا خلاف أنه لا يمد من أجل أن الحركة قد صارت لازمة، فلا تتوهم الهمزة لذلك<sup>(4)</sup>.

قال ابن أجروم: وكذلك يجب أن يقال في الآخرة<sup>(5)</sup>، والازفة<sup>(6)</sup>، والإيمان، وشبهه، فمن أتى بألف الوصل في الابتداء جرى عنده كالذي حققت همزته، فيمد ومن لم يأت بألف الوصل لم يمد أصلاً لعدم توهم السبب انتهى<sup>(7)</sup>.

ولم أر أحد من القراء نبه على هذا، ولكنه تغطية لتعليلاتهم إلا أن يقال: هذا [تعليل بعد]<sup>(8)</sup> ثبوت الرواية، فلا يلزم ما قلناه.

---

(1) [في ج [جميع]].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ و 148/ب.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/أ.

(5) الآية 77 من سورة آل عمران.

(6) الآية 57 من سورة النجم.

(7) ذكر ابن عبد الملك المنتوري في شرحه للدرر الورقة 148/أ.

(8) [في أ [بغير]].

وقبله جماعة منهم الخراز وابن عبد الكريم والسلوي والقيجاطي  
والمنتوري انتهى كلام شيخ شيخ شيوخنا سيدي قاسم الدكالي<sup>(1)</sup>.

تتبيه: قال أبو شامة: يجب أن ينظر في مواضع النقل في القرآن، فما  
رأينا فيه أمانة الاعتداد بالعارض حذفنا همزة الوصل في الابتداء به، وما  
رأينا فيه أمانة عدم الاعتداد بالعارض [بقينا]<sup>(2)</sup> همزة الوصل فيه وما لا أمانة  
فيه على واحد منهما، ففيه الوجهان المذكوران واستشكل إجراء الوجهين في  
كل المواضع.

وقال: هذا تحقيق البحث في ذلك إن شاء الله.

فنقول: في [مسألة]<sup>(3)</sup> عادا الأولى ظهرت أمانة الاعتداد بالعارض في  
قراءة نافع، وذلك أنه أدغم في الوصل التتوين في اللام فهذه أمانة الاعتداد  
بحركة اللام.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ.

(2) [في ج [بقينا]].

(3) [في جميع النسخ [مسئلة]].

## القول في الممدوح والمقصود ما ورد في الن

فإذا ابتدأ القارئ له بالنقل لم يحتج إلى همزة الوصل [لأننا]<sup>(1)</sup> قد علمنا أن الحركة معتد بها عنده وصلًا، فانبني الابتداء عليه انتهى<sup>(2)</sup>.

قوله: وعالن معا أي الخلاف مد الألف الثانية، ولم يقيدهما بيونس لإتيانه به ممدودا على الاستفهام، [والشاطبي] قیده<sup>(3)</sup> بالاستفهام<sup>(4)</sup> في قوله: مستفهما تلا وخرج [بقيد]<sup>(5)</sup> الاستفهام نحو ءالن، جئت<sup>(6)</sup>، ءالن حصص<sup>(7)</sup>، فذكره في الحرز<sup>(8)</sup> بالخلاف وفي التلخيص<sup>(9)</sup> وفي إيجاز البيان<sup>(10)</sup>، وكذا في كتاب رواية ورش من طريق المصريين<sup>(11)</sup>.

ونذكر في جامع البيان: القصر خاصة<sup>(12)</sup>.

قلت: لم يستثنه أيضا في الاقتصاد ومختصره التيسير<sup>(13)</sup>.

---

(1) [في ج [لأن]].

(2) إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة الدمشقي ص 119.

(3) [في ب [قيد]].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(6) الآية (71) من سورة البقرة.

(7) الآية (51) من سورة يوسف.

(8) يعني الشاطبي في حرز الأمانى عند قوله: يواخذكم الآن مستفهما تلا انظر إبراز المعاني ص: 117.

(9) المنتوري في شرح على الدرر الورقة 148/ب.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

(13) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص 36.

وقال في الكنز: استثناء مكّي والمهدوي والداني في الإيجاز<sup>(1)</sup>.

وقال في الإقناع: ذكر القراء أنه خالف أصله فيه فلم يمد<sup>(2)</sup>.

وقال في الدر النثير.

قال الحافظ في المفردات: وزاد بعضهم الآن في الموضعين من يونس فلم يزيدوا في تمكين [مد]<sup>(3)</sup> الألف ووافقه الإمام، ولم أر للشيخ فيه شيئاً انتهى<sup>(4)</sup>.

قلت: [فانظره]<sup>(5)</sup> مع نقل الكنز.

ابن الجزري: واختلفوا في استثناء ءالن في موضعي يونس فنص على استثناء موضعي يونس صاحب الهادي والهداية والكافي وجامع البيان، ولم يستثنها في التبصرة والتجويد ولا في التيسير، ونص في مفرداته وإيجازه على الخلاف فيهما<sup>(6)</sup>.

[قلت]<sup>(7)</sup>:

وقد صرح الكافي وهاد الهداية كجمع البيان قصر ءالن فلتدر

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 473/1.

(3) [ما بين [...] من ج.]

(4) الدر النثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير باب المد والقصر: ما ورد في ألف مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6 الرباط.

(5) [في ب [انظره].]

(6) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 354-355.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[ثم قال]<sup>(1)</sup>: ويأتي في ءالن بيونس بحسب الاعتداد بالعارض وعدمه، وعلى الاستثناء، وعدمه ستة أوجه ذكرتهما في بيتين:

للأزرق في ءالن ستة أوجه	على وجه ابدال [إذا] <sup>(2)</sup> وصله يجري
فمد وثلاث ثانيا ثم وسطن	به وبقصر ثم بالقصر مع قصر انتهى
وقال في القصيدة الحسنية	المتضمنة لقراءة نافع السنية
وأما تواخذون وءالن مكررا	بيونس في [التقدير] <sup>(3)</sup> منها وفي القهر
والأولى لذى والنجم فاقر لنافع	بها دون تمكين سقيت حيا القطر <sup>(4)</sup>

فائدة: لم يستثنى الصقلي شيئا من باب تقدم الهمز، وهو أبو القاسم عبد الرحمان بن أبي بكر بن أبي سعيد المعروف بابن الفحام<sup>(5)</sup> وأبو الحسن طاهر [بن عبد المنعم]<sup>(6)</sup> بن غلبون<sup>(7)</sup>.

قال: بقصر جميع الباب كما تقدم، والمستثنى ءالن، أيت من ما قبله همز محقق، ويواخذكم من المبطل وءالن وعادا الأولى من المنقول.

فحجة من مد ءالن مراعاة للأصل وعدم الاعتداد بالعارض، أي ألفه الأولى يجب أن تكون مشبعة لا غير لعدم الاعتداد [بالعارض] (40/أ) ومن اعتد يجري في الأول ثلاثة كما في باب تقدم الهمز، فإذا أخذت في الثاني [بعدم]<sup>(8)</sup>

(1) ما بين [...] لا يوجد في ب.

(2) [في ج [على].]

(3) [في ب [التقرير].]

(4) من نظم المؤلف.

(5) ابن الفحام محمد بن أحمد تقدمت ترجمته.

(6) ما بين [...] لا يوجد في ج.

(7) طاهر بن غلبون تقدمت ترجمته.

(8) [في ج [بعدم].]

الاستثناء<sup>(1)</sup> فتجوز فيه الثلاثة جريا على القاعدة. وإن أخذ بالاستثناء فليس إلا وجه واحد وهو القصر، وحجته له لما التقى فيه مدتان كرههما مع كونه اسما مبنيا.

الجعبري: والأولى أولى [بالتبوت لسبقها، والتقل حصل بالثانية<sup>(2)</sup>].

وقال السخاوي: أقيت الأولى<sup>(3)</sup> لتحقيق سببها وهذا [يوزن]<sup>(4)</sup> بأن الأولى مدت للهمزة السابقة، لا للساكن المقدر، فيجري لورش فيه الأوجه الثلاثة، وعلى اعتبار السكون لا يجري إلا المد<sup>(5)</sup>.

المنتوري: فإذا أخذ له بالبدل [فتجمع]<sup>(6)</sup> مدتان، مدة قبل اللام ومدة بعدها، فتمد الأولى مقدار ألفين، وتمد الثانية مقدار ألف، وبذلك قرأت على من لقيته<sup>(7)</sup>.

قال ابن عبد الوهاب في المفيد: ولم تمد الألف التي بعد اللام في ءالن استئقالا لمدتين، فمد الأولى أولى، وإنما كانت أولى لأن الهمزة محققة معها وهي الموجبة للمد، والثانية إنما معها حركة الهمزة، وليست الهمزة فلذلك قويت الأولى فاعمله<sup>(8)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) [في أ [يوزن].]

(5) جمال القراء للسخاوي ج 523/2 تحقيق د. علي حسين البواب/الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة/ 12، 1408-1987.

(6) [في ج [فتجتمع].]

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/ب.

(8) أشار إلى هذا الكلام المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 148/أ، 148/ب.



المنتوري: وإذا أخذ له بالتسهيل بين بين، فيمد الألف التي بعد اللام مقدار ألفين، كما [تمد<sup>(1)</sup>] ذلك في ءالن التي لم [تدخل<sup>(2)</sup>] عليه همزة الاستفهام ولا وجه لقصرها وهذا اختيار شيخنا الأستاذ القيجاطي، وبذلك قرأت عليه وبه أخذ<sup>(3)</sup>.

وقال بعض المتأخرين: وانظر إذا قرئت همزة الوصل بالتسهيل بين بين، هل تمد الألف الثانية أم لا؟ وإذا قلنا بالمد هل يكون متوسطا أو مشبعا على الخلاف المعروف لم أر أحدا تكلم على هذا إلا أن بعضهم ذكر أنه يقرأ بالإشباع من غير خلاف.

ومذهب الداني إنما هو المتوسط فمن أين جاء هذا الإشباع؟ وقد علمنا أنه أنكره غاية الإنكار إلا أن يكون وجد النص فيه على رواية التسهيل في كتب [المكيين<sup>(4)</sup>]، والشريحيين أو يكون ممن قلدهم في الإشباع في باب ءامن وقاس هذا على سائر الباب، وفهم أن الخلاف إنما يكون حيث تجتمع المدتان ولم تجتمعا في رواية التسهيل، ولم [يبين<sup>(5)</sup>] الخلاف على الاعتداد، وعدم الاعتداد، والله تعالى اعلم انتهى<sup>(6)</sup>.

قلت: فكأنه يرد ما تقدم للمنتوري.

المجراد: مد الألف الأول في ءالن هل يكون مشبعا أو متوسطا؟ فمن علل بکراهة الجمع بين مدتين يجب أن تمد مدا مشبعا من أجل سكون اللام

(1) [في أ [كما نمد].]

(2) [في أ [تأخذ].]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 148/ب.

(4) [في ج [التمكين].]

(5) [في ب [يبق].]

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 148/ب.

لكون الحركة فيه عارضة واللام في نية السكون، فيكون من باب ما توالى عليه سببان كأنذرتهم وشبهه.

وعلى الاعتداد بالحركة يجب أن يكون المد فيها جاريا على حكم مد حروف المد للهمز القبلي. فيكون مده متوسطا هو المشهور إذ لا سبب للمد إلا الهمز القبلي، وأما سكون اللام فهو في نية العدم لاعتداده بحركة اللام وجعلها كاللازمة.

وقد ذكر هذه المسألة الخراز في الشرح، وقال: اللهم إلا أن تكون العلة مركبة فيكون سقوط المد بمجموعهما أعني الاعتداد بالحركة، واجتماع المديتين فيتعين التوسط والله أعلم.

ويجب أيضا على من علل باجتماع مديتين إذا وقف على الن في الموضعين أن يوقف عليه بالقصر، ولا تجري فيه الأوجه الثلاثة التي تجري في سكون الوقف لوجود العلة التي قصر لها في الوصل [وقفا]<sup>(1)</sup>.

وعلى الاعتداد بحركة النقل يجري فيه في الوقف ما يجري في ما سكن [للوقف]<sup>(2)</sup> من الخلاف.

فتأمله ولم أر أحدا نبه على هذا وهو صحيح إن شاء الله تعالى ويعضده ما قاله ابن أجروم في يا إسرائيل وقفا انتهى<sup>(3)</sup>.

قال بعض المتأخرين: وهذه المسألة الأخيرة ضعيفة لكونها مبنية على ضعيف، وقد تقدم وجه الضعف في باء إسرائيل.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) [في ب، ج [في الوقف].]

(3) المص بشيء من التفصيل في إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 57/أ، 57/ب.

وحاصل ما في ءالن من الوجوه لورش ولقالون ما نظمه أبو وكيل<sup>(1)</sup> في قوله:

فصل وءالن لمن يعتد	في الالف الأولى ثلاثة تبدو
والثاني مقصور اذا ما وصلا	و[السكن] <sup>(2)</sup> للوقف ثلاثة جلا
هذا لورش وابن مينا مثله	في الثاني والأولى بقصر أصله
وورش لم ير الاعتداد	مد في الأولى مشبعا وزاد
قصرا وتوسيطا على الإشباع	في الثاني وصلا أن تقف تراع
همزا وفصل ان وقفت مسكنا	وان تجز روما كوصل بينا
فاحكم لقالون بقصر الثاني	والطول في الأول خذ بيان
وصلا وإن وقفت بالاسكان	ثلاثة تعمل في اللسان <sup>(3)</sup>

وفي يواخذ: متعلق بوقع، الخلاف: مبتدأ، وقع: فعل ماض والألف للإطلاق، والقافية والفاعل مضمَر يعود على الخلاف (40/ب)، والجملة في موضع الخبر، وعادا الأولى: معطوف على يواخذ وهو محكي، وءالن معطوف، معا: حال من ءالن والعامل فيه وقعا، وعلى الحال اقتصر أجانا والمطماطي<sup>(4)</sup>، وأزاد ابن عبد الكريم أو توكيد.

(1) أبو وكيل ميمون الفخار تقدمت ترجمته.

(2) [في أ [السكن]].

(3) التحفة لأبي وكيل الأبيات: 378 إلى 385 الورقة 20/ب و 21/أ من مخطوطة خاصة.

(4) المطماطي تقدمت ترجمته.

## القول في الممدوح والمقصون: ما ورد في الواو والياء الساكتين

ثم قال رحمه الله:

(80) والواو والياء متى سَكُنَا ما بين فتحة وهمز مُدَّتَا

(81) له توسطًا وفي سوءات خُلِفَ لما في العين من فَعَلَات

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي والواو والياء، وكذا وقفت

عليه بخط الناظم وفي رواية المكناسي، والياء والواو بتقديم الياء على الواو.

وهي: أولى لأن [المصنفين]<sup>(1)</sup> للحرف جرت عادتهم بذكر الياء قبل الواو، وكذلك في التمثيل انتهى<sup>(2)</sup>.

تكلم الناظم من أول الباب إلى هنا على حكم حروف المد واللين.

ومن هنا إلى آخر الباب على [حرفي]<sup>(3)</sup> اللين فإن الياء والواو الساكتين

بين فتحة وهمزة ممدودتان لورش مدا وسطًا، وذلك نحو: شيء مطلقًا، كذا

سوءة<sup>(4)</sup>، سوء<sup>(5)</sup>، وكهيئة<sup>(6)</sup>، واستئیس<sup>(7)</sup>، وليس في القرآن غير هذه الألفاظ،

[وسوء كهيئة]<sup>(8)</sup> بشرط اتصالها في كلمة واحدة كما قيده الشاطبي واعترض

بعضهم على الناظم.

---

(1) [في د [الموضعين]].

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/ب.

(3) [في أ [حروف]].

(4) الآية (31) من سورة المائدة.

(5) الآية (167) من سورة الأعراف.

(6) الآية (110) من سورة المائدة.

(7) الآية (110) من سورة يوسف.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وأجيب: بأن قوله: سوءات وموئلا<sup>(1)</sup> وموعودة يبين المقصود وأيضا مع الانفصال لابد من النقل فيخرجان.

وهذا نوع من المد المتصل لكنه تم الكلام في المد باعتبار سببه بحسب الأصالة، ثم تكلم فيما ألحق به.

قوله: له توسطاً أي لورش من طريق الأزرق خاصة، واقتصر عليه لشهرته، ولم يذكر في الاقتصاد [والتيسير غيره، ونصه في الاقتصاد]<sup>(2)</sup>: وقرأ ورش وحده على كل شيء قدير<sup>(3)</sup> وشينا والسوء وكهينة، ولا تئسوا<sup>(4)</sup> وأنه لا يئس<sup>(5)</sup> وما أشبه ذلك إذا انفتح ما قبل الياء والواو، وأتت الهمزة بعدهما في كلمة واحدة بمد الياء والواو مداً وسطاً.

وقال في التيسير: ورش يمكن الياء من شيء وشينا وكهينة وشبهه وكذلك الواو من السوء وسوءة وشبهه إذا انفتح ما قبلها، وكانا مع الهمزة في كلمة<sup>(6)</sup>.

تنبيه: ذكر هذا الأصل في الاقتصاد ومختصره في البقرة، فبان بهذا أن المد عند الشاطبي من الزيادات.

قلت: واختار طاهر بن غلبون التمكين في الياء دون الواو.

---

(1) الآية (58) من سورة الكهف.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(3) الآية (1) من سورة الملك.

(4) الآية (87) من سورة يوسف.

(5) الآية (87) من سورة يوسف.

(6) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 35، 36.

ونصه وقرأ ورش على كل شيء بتمكين الياء التي قبل الهمزة من قوله: شيء، فيكون مدا وسطا بقوته على النطق بالهمزة في هذا الاسم وحده حيث وقع لكثرتة، وقرأ الباقون بغير تمكين حيث وقع انتهى<sup>(1)</sup>.

قلت: الظاهر من كلامه الاختصار على لفظ شيء فقط [فتأمله]<sup>(2)</sup>.

قال ابن الجزري: وقد اختلف في إلحاق حرفي اللين وهما الياء والواو المفتوح ما قبلهما بحروف المد وذلك فيما إذا وقع بعدهما همز متصل أو ساكن، فروى الجمهور عن ورش من طريق الأزرق: زيادة المد في نحو شيء، كيف وقع وكهينة وسوءة والسوء، واختلفوا في قدر الزيادة فذهب المهدوي وغيره إلى أنه الإشباع وهو اختيار الحصري، وأحد وجهي الكافي والشاطبية.

وذهب إلى التوسط صاحب التيسير والتبصرة والوجه الثاني في الكافي والتبصرة<sup>(3)</sup>.

وقال في الإقناع: الأصل الثاني الياء والواو، إذا انفتح ما قبلهما، وأتى بعدهما همزة في كلمة واحدة، ويسميها القراء حرفي المد نحو شيء وشيئا وكهينة واستئيسوا وسوءة أخي<sup>(4)</sup>، وسوءتكم<sup>(5)</sup> وسوءتكما<sup>(6)</sup> وشبهه، فكانوا يأخذون لورش بزيادة التمكين للمد في ذلك، فمنهم من يفرط ومنهم من يتوسط.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري. الورقة 149/أ.

(2) [ما بين [...] من أ، ج.].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.

(4) الآية (31) من سورة المائدة.

(5) الآية (26) من سورة الأعراف.

(6) الآية (20) من سورة الأعراف.

ثم قال: وكان أبو عدّ فيما حكى عنه أبو الفضل الخزاعي يمد ما جاء من لفظ شيء وشيء فقط غير مفرط فيه، ويقصر ما سوى ذلك وهي رواية طاهر ابن غلبون، وإنها رواية ابن سيف<sup>(1)</sup> عن أبي يعقوب، والأولى رواية النحاس<sup>(2)</sup> عنه، على أن الأهوازي ذكر عن الخرقى<sup>(3)</sup> عن ابن سيف المد في الياء والواو كما بدأنا به<sup>(4)</sup>.

قال الشارح: واقتصر على التوسط لشهرته وكثرة العمل عليه وبه.

قال في كتاب التلخيص: وهو ظاهر قوله في التيسير والمفردة وبه قال محمد مكي وهو الذي يترجح عند النظر، ونقله المجراد أيضاً<sup>(5)</sup>.

وقال في التعريف: قرأ ورش في رواية أبي يعقوب بتمكين الياء والواو يسيراً إذا انفتح ما قبلهما وكانا مع الهمزة في كلمة واحدة نحو قوله: على كل شيء قدير، ومن ألحق شينا وكهينة الطير والسوء وسوءة أخي وشبهه.

وقرأ الباقر ورش في رواية عبد الصمد والأصبهاني بغير تمكين في جميع القرآن<sup>(6)</sup>.

المنتوري فاعلم أن المد في هذا الباب هو من رواية (أ/41) أبي يعقوب الأزرق عن ورش خاصة. نص على ذلك الداني في جامع البيان والتمهيد والتعريف وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز وعلى ذلك اقتصر في الاقتصاد والتيسير<sup>(7)</sup>.

(1) ابن سيف عبد الله تقدمت ترجمته برقم (406) ص (84).

(2) النحاس إسماعيل بن عبد الله تقدمت ترجمته.

(3) الخرقى محمد ترجمته برقم (960) ص (177) من هذا الكتاب.

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذئ 477/1.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.

(6) المصدر نفسه.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.

قال في إيجاز البيان: وبه يعني بالمد في الياء والواو المفتوح ما قبلهما،  
كان يأخذ أبو غانم<sup>(1)</sup> ومحمد بن علي يعني الأذفوي<sup>(2)</sup> وغيرهما.  
قال: وعلى ذلك أصحاب النحاس وابن هلال<sup>(3)</sup> وغيرهم<sup>(4)</sup>.

وقال في جامع البيان: وبذلك كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد بن  
حمدان وغيره من أصحاب النحاس وابن هلال وابن [سيف]<sup>(5)</sup> وعليه عامة أهل  
الأداء من مشيخة المصريين<sup>(6)</sup>.

وقال في التلخيص: والنص في هذا الباب كله معدوم، وإنما يتلقى من  
أهل الأداء سماعاً، ويؤخذ عنهم مشافهة<sup>(7)</sup>.

وقال في التمهيد: ولم أجد للمد في ذلك ولا لغير المد أثر في كتاب أحد  
الناقلين عن ورش، ولا عن غيره وإنما نقل إلينا لفظاً<sup>(8)</sup>.

وقال في كتاب: اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو  
المفتوح ما قبلهما، إن النص عن ورش في الوجهين جميعاً معدوم، وإنما ورد  
عنه لفظاً وأداءً<sup>(9)</sup>.

---

(1) أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان المصري، مقرئ جليل نحوي ضابط، أخذ القراءة  
عرضاً عن أحمد بن هلال وألف كتاباً في اختلاف السبعة توفي في ربيع الأول سنة  
333هـ - غاية النهاية 301/2 رقم ت 3618.

(2) الأذفوي هو محمد بن علي المصري تقدمت ترجمته.

(3) ابن هلال أحمد بن عبد الله أبو جعفر الأزدي المصري أستاذ كبير محقق ضابط توفي  
سنة 310هـ في ذي القعدة - ترجمته في غاية النهاية 74/1 رقم الترجمة 333.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 149/أ.

(5) [في ب [يوسف].]

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 149/أ.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.



وقال في إيجاز البيان: ولم أجد [لهذا]<sup>(1)</sup> الباب أثر في كتاب أحد الناقلين عن ورش، بل أضربوا عن ذكره في كتبهم أصلاً، إلا ما كان من أحمد ابن هلال وأصحابه [ممن]<sup>(2)</sup> دونهم، فإنهم دونوه في كتبهم<sup>(3)</sup>.

الجعبري: وممن نص على الوجهين لورش، المهدوي وابن شريح، ورجح الحصري المد لورش فيهما في قوله:

وفي مد عين ثم شئ وسوءة      خلاف جرى بين المشايخ في مصري  
فقال أناس: مد متوسط      وقال أناس: مفرط وبه أقري<sup>(4)</sup>

المنتوري: وذكر الداني في التمهيد وجهاً ثانياً، وهو تمكينهما بزيادة طويلة كالزيادة في الياء والواو اللتين حركتهما منها.

وحكى ذلك عن أبي القاسم خلف ابن خاقان ثم قال: وهو مذهب القدماء من شيوخ المصريين<sup>(5)</sup>.

المجراد: قال الصفار في جواب الخلِّ الأوَدَ وكيفية مد الياء من شئ ونحوه أن ترفع وسط اللسان إلى ما يقابله من الحنك كارتفاعه، إذا لفظت بالياء من بيت وغيث ونحوهما، وتمكث ثمة بمقدار ما يحصل التوسيط، وتزيد في المكث إن كنت مشبعا وكيفية مد الواو من السوء ونحوه أن تضم شفتيك كأنضمامهما إذا نطقت بالواو من عتوا وشروا ويمكث ذلك الضم بقدر ما يحصل التوسط ويزاد في المكث إن زيد في المد على ما تقدم انتهى<sup>(6)</sup>.

[1] [في ج [في هذا]].

[2] [في ب د [ممن]].

[3] المصدر نفسه.

[4] كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

[5] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.

[6] إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 58/أ.

فإن قيل: يلزم من مد الياء والواو في شيء وسوء أن يمدهما مع القبلي نحو أين وأولى.

أجيب إنهما لم يتمكنا في باب المد فلم يمدهما إلا مع قوة السبب وهو الاتصال والتأخير.

قوله: وفي سوءات خلف الخ، أخبر أن ورشا له الخلاف في واو ما ووري عنهما من سوءتهما، بدت لهما سوءتهما، ليريتهما سوءتهما، يواري سوءتكم بالأعراف، فبدت لهما سوءتهما بظه.

[ولذا لفظ بها بلا ضمير ليشمل المضاف إلى المثني والمجموع.

فمن النقلة من أجراه على الأصل، ومنهم من استثناه، وقد وهم من فسر الخلاف بالمد والقصر<sup>(1)</sup>.

قلت: و[قد]<sup>(2)</sup> يجاب بأنه عبر بالمد عن التوسيط كما هو موجود في كلامهم، كما يعبر عن التوسط بالقصر أو باعتبار الخارج، فإن غير الناظم صرح به الشاطبي.

## القول في الممدوح والمقصون ما ورخ في ولو سوءات

فمذهب الحافظ إجراء ما جرى [نظائرها]<sup>(3)</sup> بالإشباع، كما يظهر في إيجاز البيان، وهو الذي قرأ به علي ابن خاقان<sup>(4)</sup> وفارس بن أحمد<sup>(5)</sup> أو التوسط وهو التلخيص والمفردة.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) [في هـ [نظرائها].]

(4) خلف بن إبراهيم الخاقاني تقدمت ترجمته.

(5) فارس بن أحمد، تقدمت ترجمته.

ومذهب مكي وابن شريح والمهدوي استثنائه على رواية أبي يعقوب قاله  
الشارح وتابعوه.

والشاطبي حكى الخلاف وتبعه الناظم<sup>(1)</sup>.

ونكر الداني في كتاب اختلاف أهل الأداء: عن ورش في تمكين الياء  
والواو المفتوح ما قبلهما<sup>(2)</sup>.

وفي جامع البيان وإيجاز البيان والتلخيص: المد في واو سوءات وهو  
ظاهر قوله في الاقتصاد والتيسير والتمهيد والتعريف والموجز<sup>(3)</sup>.

ونكر في إرشاد المتمسكين والتهذيب: القصر<sup>(4)</sup>.

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: وأما قوله سوءتهما في  
الأعراف وطه، فاختلف عنه في تمكينهما وتركه، وبالتمكن قرأت وبه أخذ<sup>(5)</sup>.

المنتوري: وبالوجهين قرأت على بعض من لقينته وقرأته على شيخنا  
الأستاذ القيجاطي بالمد وبه أخذ<sup>(6)</sup>.

قال في الإقناع: استثنى أبو محمد مكي وغيره سوءتكم سوءتهما، قال  
يمد ما بعد الهمزة، ولا يمد ما قبلها<sup>(7)</sup>.

---

(1) إبراز المعاني في شرح حرز الأمانى ص: 120.

(2) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني ص: 246 - 247.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري نسخة الخزانة الحسنية الورقة  
149/أ.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه 149/ب.

(7) الإقناع لابن الباذش 476/1 - 477 وفيه "زاد" بدل "استثنى".

قال ابن الجزري: واختلفوا في سوءات وسوءتهما وسوءتكم (44/ب) فنص على استثنائها في الهادي والهداية والهادي والكافي والتبصرة<sup>(1)</sup> والجمهور لم يستثنها في التيسير، ونص على الخلاف فيها في الشاطبية إلى آخر كلامه<sup>(2)</sup>.

قال في الكنز: أي لورش مذهبان نقلهما الصقلي، وقد في التيسير بتمكين سوءات [فالقصر]<sup>(3)</sup> من الزيادات وقطع الحصري بالقصر في قوله: وخالف في واو سوءات وفاقا لمكي<sup>(4)</sup>.

قوله: لما في العين من فعلات أي لأن أصل العين التحريك، وسكنت للاعتلال.

وبيانه أن سوءات جمع سوءة على وزن فعلة وقياس فعلة إذا كان اسما صحيحا ثلاثيا مؤنثا أن يجمع على فعلات بفتح العين فتقول في صفحة صفحات وفي حفنة حفنات بفتح الحاء والفاء وإذا كان معتلا واوا أو ياء، فإنها تبقى على سكونها لنقل الحركة على حروف العلة فتقول في جورة جورات، وفي بيضة بيضات، فجوزات من الواوي وبيضات من الياء قبل حرف العلة فتحة فلا يغير لاعتلال العين، قال تعالى: ﴿رَوَّضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾<sup>(5)</sup>، ﴿ثَلَاثِ عَوْرَاتٍ﴾<sup>(6)</sup>، وقد حركها بنو هذيل على الأصل بالفتح، ولم يستقل لعروضها عندهم.

(1) التبصرة لمكي بن أبي طالب ص: 63.

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 347/1.

(3) [في أد [بالقصر].]

(4) التبصرة ص: 63.

(5) الآية (22) من سورة الشورى.

(6) الآية (58) من سورة النور.

الصفافسي: وقرأ الأعمش بفتح واو عورات، وهي لغة هذيل بن مدرك  
وبني تميم انتهى<sup>(1)</sup>.

وعلى ذلك قول شاعرهم يمدح جملة أنشده ابن جني في الخصائص:  
أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح<sup>(2)</sup>

بفتح الياء من بيضات، يقول جملي في سرعة سيره كالظليم<sup>(3)</sup> الذي له  
بيضات يسير ليلاً ونهاراً، والرائح من الرواح وهو الذهاب، والمتأوب من  
تأوب إذا جاء أول الليل، والرفيع بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في  
السير، والسبوح حسن الجري، فكان يجب [على]<sup>(4)</sup> الأصل أن تجمع سوءة  
على فعلات بفتح العين لولا استئقال الحركة على الواو ولو جمعت كذلك  
لتحركت الواو، فلا يكون فيها مدخل للمد.

ولما يلزم أيضاً من قلب الواو والياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فيقال  
لارات وباضات، فمن نظر إلى الأصل لم يمد ومن رعى اللفظ مد كسائر الفصل.  
وقال مكي في الكشف: إنه لما اجتمع له مد حرف لين لهزمة بعده، ومد  
حرف مد ولين للهمزة قبله أثر مد حرف المد واللين لتمكنه على حرف اللين فمد  
الثاني واستغني بـمد على مد الأول لقوة الثاني وضعف الأول لانفتاح ما قبله<sup>(5)</sup>.

---

(1) لم أقف على كلام الصفافسي هذا في كتاب له إلا مذكوراً في هذا الكتاب.

(2) الخصائص لابن جني ح 3 ص 184 تحقيق علي النجار - بيروت - لبنان وفيه  
(أبو بيضات) وليس أخو بيضات كما في النص.

(3) الظليم الذكر من النعام، والجمع أظلمة وظلمات وظلمان قيل سمي به لأنه ذكر الأرض  
فيدحي في غير موضع تدحية - لسان العرب مادة ظلم، المجلد 12 ص: 389.

(4) [في ب، د [بحق]].

(5) الكشف عن وجوه القراء وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 108/1-109.

وقال المهدوي في الشرح<sup>(1)</sup> وابن مهلب في التبيين<sup>(2)</sup> وابن الباذش وابن الطفيل في شرحهما للحصرية<sup>(3)</sup>: نحوه.

قال في نظم الخلاف<sup>(4)</sup>:

وقد بدا الخلف عن الروات      لنا بحرف اللين من سوءات  
عن ورش الداني مده ارتضى      اعني توسطاً وبالقصر قضي  
له الامام الفاضل النحوي      والمهدوي وكذا المكي<sup>(5)</sup>  
تنبيه: اعلم أن مذهب الحصري في ألف سواعيت القصر ليس إلا،  
كالقرآن، لأنه من بابيه عنده كما تقدم لنا، وقد ألغز في هذه المسألة، واسمه  
أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري وضبطه ابن خلكان بضم الحاء  
وسكون الصاد المهملة وبعدها راء مهملة نسبة إلى الحصر أو بيعها.

وضبطه الأستاذ أبو الحسن بن بري بضم الصاد وكان بين مولد  
الشاطبي وموت الحصري [50]<sup>(6)</sup> سنة وتوفي سنة 488 بطنجة.

[أسألكم]<sup>(7)</sup> يا مقرئ الغرب كله  
وما [سؤال]<sup>(8)</sup> الخبر عن [علمه]<sup>(9)</sup> بد  
بحرفين مدوا ذا وما المد أصله

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 476/1-477.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) نظم الخلاف السطر 1 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(5) يعني مكي بن أبي طالب القيسي. انظر كتابه الكشف 108/1-109.

(6) [في ج 40].

(7) [في د [سألتكم]].

(8) [في د [من سؤال]].

(9) [في أ [علمه]].

وذا لم يمدوه ومن أصله المد  
وقد [أتيا في لفظة<sup>(1)</sup>] مستبينة  
على [بعضكم]<sup>(2)</sup> تخفى وعن [مثلكم]<sup>(3)</sup> تبد<sup>(4)</sup>  
[الشيخ الصواب أن لو قال على غيركم تخفى]<sup>(5)</sup>

هذا السؤال مبني على أصل ورش في باب ءامنوا وهو المد ما لم تكن الهمزة قبلها ساكن غير حرف مد أو لين فليس إلا القصر وأصل ورش في حرف اللين المتصل بالهمزة إلا سوءات على مذهب من استثناه، فاللغز مبني على قصر الواو ومد الألف، فالإشارة بقوله مدوا ذا إلى الألف الواقعة بعد الهمزة، والذي لم يمدوه ومن أصل ورش المد فيه هو الواو.

ولقد أحسن الإمام أبو القاسم الشاطبي في جوابه له:

عجبت لأهل القيروان وما حدوا	لدى سوءات وفي واوها (42/أ) مدوا
لورش ومد اللين للهمز أصله	سوى مشرع الثنيا إذا عذب الورد
وما بعد همز حرف مد يمد	سوى ما سكون قبله ما له مد
وفي [همز] <sup>(6)</sup> سوءات يمد وقبله	سكون بلا مد فمن أين ذا المد؟

[إلى هنا تقرير السؤال وجوابه]<sup>(7)</sup>

يقول عين الجمع فرع سكونهما	فزو القصر بالتحريك الأصل يعتد
ويوجد مد الهمز هذا بعينه	لأن الذي بعد المحرك ممتد

(1) [في أ [جمعا في كلمة].]

(2) [في أ [مثلكم].]

(3) [في ب، ج [بعضكم].]

(4) الأبيات مبسطة مع جواب الشاطبي عليها في إبراز المعاني ص: 126.

(5) [ما بين [...] يوجد في أ، ج.]

(6) [في أ [مد].]

(7) [ما بين [...] وجد على هامش ج.]

ولو لا لزوم الواو قلبا لحركت      بجمع بفعلات في الاسما له عقد  
وتحريكها والياء هنيل وإن فشا      فليس له فيما روى قارئ عد  
وللحصري نظم السؤال بها وكم      عليه اعتراض حين فارقه الجد  
[أي نقول لا نسلم بأن الذي مدوه أصله القصر مطلقا، ولا نسلم بأن  
الذي قصروه أصله المد مطلقا، ولا نسلم بأنهم قصروه جزما]<sup>(1)</sup>.  
ثم قال:

**\*\* ومن يعن وجه الله بالعلم فليعن عليه وان عنا به خانه الجد<sup>(2)</sup> \*\***

أي من يقصد بكلامه وجه الله تعالى، فليساعد الطلبة عليه بتسهيله، وان  
أتعبهم في تحصيله بأن أغلقه فإنه نصيبه من التواب.

وأجابه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن طلحة بن البناني المعروف  
بأبن الحداد الجعبري<sup>(3)</sup> وغلظ عليه في الإنشاد فما أجاد.

وإياها الاستاذ والله راحم	وغافر لهُو ظليم دهركم تشد
وها أنا دافل الزمان أجيبكم	فأسمع ما اسمعت قبلي ومن بعد
فلفظة سوءات لغزت واوها	وذا الألف الثاني لها الزائد الفرد
فقلت عن المدمات ما لمد أصلها	وقلت لو او اصلها فتحها المد
وهذا مقال منكرا لا محرر	وحكم بجور حقه الفسخ والرد
فحقك اذ لم تعط ذا الحق حقه	سكت وان لم تجهر وليتك لم تغد
وقلت وبعض القول عي وعة	على بعضكم تخفى ومن بعضكم تبد
[فياليت] <sup>(4)</sup> شعري ما دهك وما الذي	عدا بك عن نهج هو الرشد والقصد

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ، د.]

(2) هذه الأبيات مبسوبة في إيراد المعاني، لأبي شامة الدمشقي ص: 126.

(3) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(4) [في ب [فليت].]



هي الأصل يدري حكمها الحر والعبد  
وهي لها أصل وهن لها ولد  
يضارعها في اللين إذ مد يمتد  
عن المد فيه واستوى الوجد والفقد  
وسوعتكم الا التحرك لا الضد  
بقصر ومدوا سائر الحرف واعتدوا  
لما قد ذكرنا والله له الحمد<sup>(1)</sup>

وهل مد إلا في ثلاثة أحرف  
لها امهات هن ولدن مدها  
وهل مد حرف اللين ألا لكونه  
وان لم يمد استغنى في الدهر كله  
وما أصل حرف اللين في جمع بيضة  
وذلك رعى من رواه لورشنا  
لكونه أولى والاحق بمده

وأجابه المحقق برهان الدين الجعبري:

بكلمة سوءات بها [الواو]<sup>(2)</sup> وما مدوا  
بمد ولا قصر فكيف أتى المد؟  
ليمتاز عن وصف لإسكاته حدٌ  
وخوف ظهور الند ما عينه شدوا  
واذ قصدوا التحريك اعلا له ردوا  
لذا قدروا فيه التحريك واعتدوا  
وذو القصر مستثنا وبالأصل يعتد  
لأن الذي من بعد دينك ممتد (42/ب)  
سؤال عن الحصري في ضمنه رشد<sup>(3)</sup>

نعم سؤال القيرواني ملفزا  
لورش وبعد الهمزة الالف اتجلى  
نعم فتح عين جمع الأسماء أصلوا  
وقد سكنوا المعتل خشية قلبه  
والأجوف وافى عن هذيل محركا  
فصار سكون العين في الجمع عارضا  
فمن مد راعى اللفظ طردا لأصله  
وقد سوغا مد الدوائب بعدها  
وهذا جواب الجعبري أعم من

قال في الكنز: وجه عمومه أنه فرض الكلام على وجه قصر الواو،  
وأجبت على وجهي القصر والمد ويجوز هذا في معرض التعليم.

(1) لم لأقف على هذه الأبيات في منظومة أو كتاب لأبي إسحاق إبراهيم بن طلحة  
إلا مذكورة في الفجر الساطع.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) كنز المعاني باب الممدود والمقصود مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 1/55 مراكش.

كتب بعضهم إلى المقرئ أبي الحسن شريح<sup>(1)</sup>:

أيأ راكبا قاصدا أرض حمص      لسرد النظم ودرس القصص  
فأما بلغت فسائل شريحا      فذلك الذي في [على]<sup>(2)</sup> ما نكص  
بحرف يمد على غير أصل وقد      جاء في قصره أصل نص  
وما حركت قبله أحرف      ولا جاء بدء بالمد خص  
ولا قبله حـرف [مد]<sup>(3)</sup>      يرى فصيدك للطعم أعلى فنص<sup>(4)</sup>

فأجابه شريح: وأبدى علة ذلك وحضر مجلسه الأديبان أبو جعفر أحمد ابن عبد الله بن هريرة القيسي [التطيلي]<sup>(5)</sup> الأعمى<sup>(6)</sup>، وأبو بكر محمد بن حزم المدحجي<sup>(7)</sup>.

فأجابه نظما بحضرة أبي الحسن شريح رحمهم الله أجمعين.

أما جواب أبي جعفر فقولہ<sup>(8)</sup>:

أتاني رسولك يقفوا الصواب      فإما يعم وأما يخص

---

(1) أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي إمام مقرئ أستاذ أديب محدث قرأ القراءات على أبيه وقرأ عليه عبد المنعم بن الخلوف توفي سنة 537هـ - ترجمته في غاية النهاية 325/1 رقم الترجمة 1418.

(2) [في ب [العلا].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) لم أقف على الأبيات في مصدر إلا ما هو منقول عن طريق الحفظ والسماع.

(5) [في ب [التطيلي].]

(6) أبو جعفر أحمد القيسي شاعر أندلسي نشأ في إشبيلية، له "ديوان شعر ط" و"قصيدة ط" على نسق مرشد بن عبدون توفي سنة 525هـ - ترجمته في: الوافي: 126/7 والفوات 126/1 والأعلام 158/1.

(7) لم أقف على ترجمته.

(8) أبو جعفر أحمد بن عبد الله الطليطلي الأنف الذكر رقم 2338 ص 457.

بعثت إلي به خاتما  
تسائل عن مد سوءتكم  
لكن ورشارعى أصله  
وصح له فتحها عن هذيل

فركت فيه من العلم فص  
وقد جاء في قصره أهل نص  
[فلم]<sup>(1)</sup> يتحيف ولم يقتنص  
فلم يستعن بجناح أخص<sup>(2)</sup>

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) لم أقف على جواب أبي جعفر في نظم أو كتاب له.

## القول في الممدوح والمقصود ما ورد في مع سوعات

وأما جواب أبي بكر بن حزم<sup>(1)</sup> فقله:

ايا موجبا في [طلاب]<sup>(2)</sup> [العلا]<sup>(3)</sup> ليوضح من سبلها من غمص  
ويا سائلا عن دقيق العلوم إليك فقد أمكنتك الفرص  
فسوءتكم لم ير القصر فيها على أصل ورش لأمر ينص  
لأن كان ساكنها عارضا وبالفتح من حقه أن يخص  
أتاك الجواب فقم فاقتنصه فقيمة كل امري ما اقتنص<sup>(4)</sup>

وأجابه أبو الحسن بن بري رحمه الله تعالى:

نعم لم يمدوا الواو في جمع سوءة وفي ألف من بعد همزته مدوا  
لأن هذيل [تفتح]<sup>(5)</sup> العين مطلقا فليس إذا في الواو ان فتحت مد  
ومن قال في المعتل تسكين عينه فما أن له عن مدها وسطا بد<sup>(6)</sup>

ولعله [إلى هذا]<sup>(7)</sup> يشير بقوله في بعض النسخ:

وقد ذكرت سبب الخلاف في غير هذا بكلام شاف

(1) أبو بكر محمد بن حزم الآنف الذكر رقم 2339 ص 457.

(2) [في أ [طالب] وفي د [طلب].]

(3) [في ب [العلم] وفي د [العلا].]

(4) لم أقف على جواب أبي بكر في كتاب إلا ما هو منقول عن طريق الحفظ والسماع.

(5) [في أ [تفتح] وفي غيرها [يفتح].]

(6) لم أقف على هذه الأبيات لابن بري فيما وقفت عليه من المظان له.

(7) [ما بين [...] من أ.]

وهذا البيت قد رواه الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن الجادري<sup>(1)</sup> عن الأستاذ أبي زكرياء بن أحمد السراج<sup>(2)</sup> عن القاضي أبي محمد بن مسلم<sup>(3)</sup> عن الناظم<sup>(4)</sup>، ويتصل بقوله لما في العين من فعلات انتهى<sup>(5)</sup>.

قاله سيدي قاسم بن ابراهيم<sup>(6)</sup>.

وقال الحلفاوي: واعلم أن مرسى<sup>(7)</sup> زاد في سوءات بيتا فقال: وقد ذكرت الخ ووافقه أجانا ثم قال بعد شرحه على أنه ذكر لي أن المؤلف قد أسقط هذا البيت.

قلت: وقد ثبت في رواية ابن مسلم انتهى<sup>(8)</sup>

وقد ورد سؤال كالأول المتقدم من قسنطينة<sup>(9)</sup> إلى فاس المحروسة.

---

(1) أبو زيد عبد الرحمن الجادري تقدمت ترجمته.

(2) أبو زكرياء بن أحمد السراج عمر بن محمد المقرئ الفقه المفتي شيخ القراء مولده بعد الثمانين وستمائة توفي بمكة في شهر ربيع الأول سنة 752 هـ - ترجمته في غاية النهاية 1/ 597، رقم الترجمة 2432.

(3) القاضي أبو محمد بن مسلم لم أفد على ترجمته في المظان التي وقفت عليها.

(4) هو ابن بري تقدمت ترجمته.

(5) من التنبيه السابق الذي نبه إليه المؤلف.

(6) سيدي قاسم بن ابراهيم الدكالي تقدمت ترجمته.

(7) مرسى ترجمته.

(8) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 17/أ من نسخة الخزانة الحسينية رقم 6064.

(9) قسنطينة بضم أوله وفتح ثانيه نون، وكسر الطاء وياء مثناه من تحت ونون أخرى بعدها ياء خفيفة وهاء، مدينة وقلعة يقال لها قسنطينية الهواء، وهي قلعة كبيرة جدا حصينة عالية لا يصلها الطير إلا بجهد وهي من حدود أفريقيا مما يلي المغرب وهي مدينة أزلية كبيرة آهلة ذات خصائص ومناعة ليس يعرف أحسن منها/ معجم البلدان للإمام ياقوت الحموي 4/349.

ونصه هل الخلاف في واو سوءات المد والتوسط والقصر فيأتي فيه  
تسعه أوجه أو الخلاف التوسيط والقصر، فيأتي فيه أربعة أوجه كما ذكره  
الجزري [انتهى]<sup>(1)</sup>.

وجوابه إن الخلاف في واو سوءات إنما هو ظرف الأصل فيه فيشبع أو  
يوسط أو استثاؤه فيقصر، وقد سبق في نظائره لورش وجهان، الإشباع  
والتوسط في قوله (43/أ):

وإن تسكن الياء بين فتح وهمزة بكلمة أو واو فوجهان جملا

بطول وقصر وصل ورش وقفه ومراده بالقصر التوسيط بدليل قوله  
[بعد]<sup>(2)</sup> وعندهم سقوط المد فيه قاله الجعبري<sup>(3)</sup> والفاسي<sup>(4)</sup> وغيرهما.

قلت: ولا وجه لحمل أحد شقي الخلاف على خصوص التوسيط لعدم  
المقتضى للتخصيص بل حمله على الطول أقرب [لتقديمه]<sup>(5)</sup> في اللفظ وهو مع  
ذلك وهم عند الجعبري كما سيأتي، فإن قلت المقتضى لحمله على خصوص  
التوسيط إنه الراجح في نظائره كسوءة وكهينة، ولذلك اقتصر عليه أبو الحسن  
ابن بري في قوله: مدتا له توسطًا.

قلت: ليس في كلام أبي القاسم إشارة إلى هذه الراجحية، فلا تكون  
مرجحة نعم لو كان الكلام في قول أبي الحسن وفي [سوءات]<sup>(6)</sup> خلف توجه

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، تقدمت ترجمته.

(4) جمال الدين محمد بن حسن الغرب الفاسي تقدمت ترجمته في الصفحة (367) من هذا  
الكتاب برقم (1976).

(5) [في ج [لتقدمه].]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

حمل الخلف على التوسط والقصر، فيتحصل فيه إذا تسعة أوجه من حيث أن فيه ثلاثة في مد الواو، ومثلها في مد الألف بعدها فتجرى [إحديهما]<sup>(1)</sup> في الأخرى بتسعة.

وقد أوضح هذا المحقق الجعبري فقال لورش فيما [ووري]<sup>(2)</sup> عنهما من سوءاتهما، وبدت لهما سوءاتهما، يوري سوءتكم بالأعراف، مذهبان نقلهما الصقلي.

أحدهما طرد الأصل فيه فيمد ويوسط.

والثاني استثنأوه فيقصر.

فيتحصل من الاثنين ثلاثة، وإن ضربت في الثلاثة صارت تسعة.

قال: وهم من فسر الخلاف بالمد والقصر انتهى<sup>(3)</sup>.

ومثله للفاسي وغيره من شراح الحرز<sup>(4)</sup>.

وكذا قال المحقق أبو الفضل ابن المجراد السلوي على قول أبي الحسن، وفي سوءات خلف أخبر [أن]<sup>(5)</sup> عن ورش خلافا في واو سوءات جمع سوءة هل هو مستثنى من هذا الباب فلا يمد له أصلا أو هو داخل في هذا الباب فيمد بوجهين التوسط والإشباع كما في شيء وسوء فمذهب الحافظ إجراء مجرى نظائرها إما بالإشباع كما يظهر من إيجاز البيان وهو الذي قرأ به على ابن خاقان، وفارس بن أحمد، وإما بالتوسط وهو الظاهر من التلخيص والمفردة.

(1) في ج [أحدهما].

(2) في هـ [ووري].

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري الورقة 87/ب من نسخة خزانة ابن يوسف رقم 55.

(4) مثل أبي شامة صاحب إبراز المعاني انظر ص 169 وما بعدها.

(5) لما بين [...] لا يوجد في أ.

ومذهب مكي وابن شريح والمهدوي استثنأوه من حرفي اللين وهذا على رواية أبي يعقوب.

وأما على رواية عبد الصمد فليس عنده إلا القصر في حرفي اللين مطلقا كما قدمنا، ونص على ذلك الحافظ.

قلت: فإذا جمع مال ورش في ألف سوءات واوها من الخلاف تصور للقارئ في ذلك تسعة أوجه، مدهما معا. وقصرهما معا، وتوسيطهما معا، والمخالفة بينهما، وقد نظمت ذلك في أبيات ثلاثة فقلت:

وسوءات فاقصرْ واوها ثم وسَطَنْ  
فَتَحْصُلْ فِي سِوَاتٍ تِسْعَةً أَوْجِهَ  
إِذَا تَلَيْتَ وَصَلَا فَحَقَّقَهُ عَنْ فَهْمٍ  
فَاشْبِغْهُمَا وَاقْصُرْ وَوَسَّطْ وَخَالَفَنْ  
تَجِدُ تِسْعَةً لَا شَكَّ فِيهَا لَذِي الْعِلْمِ<sup>(1)</sup>

هذا كلام ابن المجراد<sup>(2)</sup> وقد سبقه ابن عبد الكريم صاحب الفصول إلى ذلك فحكى عن بعض الأئمة أن في سوءات هذه الأوجه التسعة.

قال ابن عبد الكريم: بعد تقريرها وهذه الوجوه حفظها شيخنا<sup>(3)</sup> عن شيخه الأستاذ عمران بن حذادة<sup>(4)</sup> صح منه.

قلت: واحد هذه الأوجه وهو إشباع الألف وقصر الواو، وهو الذي ألغز فيه أبو الحسن علي بن عبد الله الحصري فقال: سالتكم الخ، وقد أجابه الشاطبي والجعبري وغيرهما.

---

(1) هذه الأبيات هي من نظم أبي الفضل السلوي ابن المجراد - إيضاح الأسرار والبدايع

الورقة 60/أ، مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(2) تقدمت ترجمته.

(3) شيخ ابن عبد الكريم ولعله محمد بن شعيب المجاصي البصليتي.

(4) الأستاذ عمران بن حذادة لم أقف على ترجمته.



وتحقيق ذلك في كنز المعاني<sup>(1)</sup>.

وقد حقق أبو شامة في اختصار وإيضاح سؤال وجوابا في قوله.

فإن قلت: كيف يمد الهمزة في سوءات وقبل الهمزة ساكن وليس من أصل ورش مد ذلك كما تقدم يعني في قرآن وظمآن ومسئولا ونحو ذلك.

قلت: لأن الواو حرف علة، والمانع هو الساكن الصحيح على أن الواو وإن كانت ساكنة لفظا فهي محركة تقديرا على ما بينه فلو حظ الأصل في ترك مدها في نفسها، وفي مدها بعد الهمزة، فالعلة واحدة والحكم مختلف فيهما انتهى<sup>(2)</sup>.

ومنه يفهم قول الحصري: مدوا ذا وما المد أصله، يعني ألف سوءات، وذا لم يمدوه ومن أصله المد يعني واوها.

وحاصل الجواب أن الأصل في سوءات فتح واوها كجفئات جمع جفنة، فروعي الأصل ولم ينظر إلى الحال لعروضه وهو الأكثر يعني عدم الاعتداد بالعارض. فلزم قصر الواو ومد الأنف، بخلاف دار ونحوه يمد في الوقف ويمال اعتبارا بالأصل واعتدادا بالعارض الذي هو السكون ففيه مراعاة الأصل والحال معا، خلافا لمن ألزم في الإمالة قصره كصاحب التحفة في قوله:

ومن يمل ليس له اعتداد يلزمه القصر وذا المراد<sup>(3)</sup> (43/ب)

على أن من شيوخنا من كان يمد ومنهم من كان يقصر، وهذا كباب استقام، فإن فيه الاعتداد بالأصل والحال معا وعلى الاعتداد بالعارض وعدمه

(1) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة: 87/ب.

(2) إبراز المعاني لأبي شامة ص 125 وما بعدها.

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 927، الورقة 48/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

انبنى الخلاف في تغليظ ما سكن للوقف من اللامات المغلظة في الوصل ولشيخ  
شيوخنا الإمام العلامة الجامع المحقق وحيد عصره وتحفه دهره أبي عبد الله  
محمد بن أحمد بن غازي<sup>(1)</sup> رحمة الله عليه ورضوانه.

**\*\* الا فاسمعن ما قد اخذنا عن الملا\*\* إلى آخر الأبيات<sup>(2)</sup>.**

**قلت:** وقد بان بما قررنا أن مسلك ابن الجزري ليس بذلك ولعله أسقط  
الإشباع لكون التوسط أرجح منه في نظائره، فاقصر في أحد الشقين على التوسط.

**وحينئذ:** يكون في سوءات ستة أوجه، فكيف جعلها ابن الجزري أربعة  
إلا أن يكون أسقط الإشباع أيضا في الألف لكونه ليس بالقوي عند الحافظ كم  
قدمنا، ثم بعد أن كتبت هذا البحث اطلعت على كلامه في تقريب النشر، فوجدت  
أسقط الإشباع في كل واحد من الواو والألف مع أنه ذكر في مد حرف المد  
المتأخر عن [الهمز]<sup>(3)</sup> [الأوجه الثلاثة واعتل لإسقاطه الإشباع في الواو بأن  
أصحاب الإشباع في نظائرها كسوء وشيء<sup>(4)</sup>، ويستثنون سوءات وبقيت عليه  
المطالبة بوجه إسقاط الإشباع في الألف إلا أن يكون الوجه عنده ما [ذكرناه]<sup>(5)</sup>.

**ونصه في تقريب النشر** فالخلاف يعني في واو سوءات التوسط والقصر  
لأن أصحاب الإشباع يستثنونها فجاء فيها أربعة أوجه من أجل المد بعد الهمز.

---

(1) أحمد بن غازي بن علي التركماني الأصل الدمشقي المعروف بالحجازي المقرئ سمى  
التيسير من أبي عبد الله بن جابر الوادياشي توفي سنة 780هـ - ترجمته في غايه  
النهاية 94/1، رقم الترجمة 430.

(2) الأبيات لابن غازي لم أقف عليها في المظان التي رجعت إليها.

(3) [في ب، هـ [الهمزة].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) [في ج، هـ [ذكرناه].]

وقد جمعتها في بيت وهو:

وسوءت [قصر]<sup>(1)</sup> الواو والهمز ثالثا  
ووسطهما فالكل أربعة فادر  
انتهى<sup>(2)</sup>.

وبالجملة ففي كلام المتقدمين غنية وكفاية سيما.

المحقق الجعبري.

إذا قالت حذامي فصدقوها      فإن القول ما قالت حذام<sup>(3)</sup>  
فلم تدع سالفه الأوائل      في كل فن قولة لقائل<sup>(4)</sup>  
لم يدع من مضى للذي قد غبر      فضل علم سوى أخذه بالأثر<sup>(5)</sup>

هذا لو لم يكن [إلا مجرد]<sup>(6)</sup> نصوصهم كيف وقد لاحت وجوهها  
واستنارت شمسها، وفي مثل هذا المقام، يقدم ما قال المتقدمون لا محالة، وإن  
كان قد يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين، لكنه مقام  
آخر غير ما نحن فيه، وعليه يحمل إنكار الحافظ لقول: لم يدع من مضى للذي  
قد غبر البيت، فقد بالغ في إنكاره لما يؤدي إليه من اندراس العلم، وطالع  
كلامه في أول الإيضاح البياني للإمام القزويني<sup>(7)</sup>: وابن الجزري هذا هو

(1) [في ج [قصر].]

(2) هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

(3) البيت لسحيم بن مصعب، وحذامي هي زوجة هذا الشاعر يضرب بها المثل في قوة  
البصر - شواهد ابن عقيل للشيوخ عبد المنعم عوض الجرجاوي ص 13 ط 12 الحلبي.

(4) شواهد ابن عقيل عبد المنعم عوض الجرجاني ص 13 ط 12 الحلبي.

(5) لم أفق على القائل والبيت من الأمثال المتداولة المحفوظة وهذا البيت عليه تعليقات من  
كثير من العلماء لا داعي لاستعراضها هنا.

(6) [في أ [الأجود].]

(7) محمد بن أحمد بن علي أبو عبد الله القزويني مقرئ كبير حاذق شهير، قرأ على طاهر  
بن غلبون وعبد المنعم بن غلبون أيضا وقرأ عليه أبو الحسن يحيى بن علي الخشاب  
وأبو علي الحسن ابن بليمة وحدث عنه عبد العزيز الكتاني توفي سنة 452هـ -  
ترجمته في غاية النهاية 75/2، رقم الترجمة 2758.

الأستاذ الإمام العلامة الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي لم أر من تأليفه [عدا]<sup>(1)</sup> تقريب النشر الدال على قوة حفظه وكثرة مطالعته لكتب القوم، ومنظومته فيها ألغز من الأربعين مسألة من المسائل المشكلة [نظمها]<sup>(2)</sup> سؤالا [لما بَجَّ]<sup>(3)</sup> البلاد تمرينا للفضلاء من العباد [وورى]<sup>(4)</sup> بكتب [في]<sup>(5)</sup> الفن وأبلغ في ذلك وأحسن كالتيسير والتلخيص والتمهيد والاقتصاد للحافظ أبي عمرو ولغيره أيضا التلخيص كأبي معشر الطبري وابن بليمة والتمهيد كالحسن بن محمد البغدادي، وكالتبصرة لمكي بن أبي طالب، وكالإرشاد لأبي الطيب عبد المنعم الحلبي نزيل مصر شيخ مكّي والدأبي الحسن صاحب التذكرة شيخ الداني، ولأبي العز القلانسي<sup>(6)</sup>، بل له إرشادان، وكالكافي لأبي عبد الله ابن شريح، وكالكفاية للمقرئ أبي القاسم عبد الوهاب<sup>(7)</sup>، ولسبط الخياط<sup>(8)</sup> وكل من هذين التليفيين دلنا على تحقيقه في هذا الشأن، وأنه فيه من الفرسان والمنظومة:

(1) [في جميع النسخ [عدى].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [في ب [المشايع].]

(4) [في ب [ورى].]

(5) [في أ [من].]

(6) محمد بن الحسن أبو العز الواسطي القلانسي شيخ العراق ومقرئ القراء بواسط، صاحب التصانيف أستاذ قرأ على أبي قاسم الهذلي، وقرأ عليه سبط الخياط، توفي سنة 521هـ - غاية النهاية 128/2، رقم الترجمة 2958.

(7) أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي مقرئ محرر أستاذ كامل متقن كبير رجال صاحب كتاب المفتاح في القراءات من شيوخه أبو علي الأهوازي، ومن تلامذته ابن البياز، توفي سنة 461هـ - ترجمته في غاية النهاية 482/1، رقم الترجمة 2004.

(8) عبد الله بن علي أبو محمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط، الأستاذ البارع الكامل الصالح الثقة شيخ الإقراء ببغداد في عصره، ولد سنة 464هـ، من شيوخه أبو طاهر ابن سوار وأبو العز القلانسي، ومن كتبه المبهج في القراءات، ومن تلامذته هبة الله بن يحيى الشيرازي وكان رحمه الله إماما محققا واسع العلم متين الديانة قليل المثل وكان لطيب أهل زمانه صوتا بالقرآن على كبر السن، قال ابن الجزري في غاية النهاية: ألف =

سألتكم يا مقرئ الأرض كلها  
 ويعرفها من كان للحرز راويا  
 ويفهم بالتيسير حل رموزها  
 ومن مهد الطرق الصعاب بجنقه  
 وإن لاح في الألغاز أدنى إشارة  
 وينكرها من ليس في النقل كافيا  
 وليس له في الفن أدنى كفاية  
 وليس له في [الفعل]<sup>(2)</sup> تبصرة ولا  
 ولم يدر في الاقراء إلا نعم كذا  
 وإذ قد أطلنا البحث في غير قصدنا  
 لورش أنت راء يفخمها بلا  
 وعنه أتى قصر وبالمد كلهم  
 إلى آخر النظم وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره انتهى<sup>(4)</sup>.

والواو: مبتدأ وخبر المبتدأ مدتا، وما من قوله ما بين زائدة متعلق  
 بمسكتنا، مدنا: فعل ماض مبني للمفعول في موضع جزم، والألف مفعول لم يسم  
 فاعله، وهو يعود على الياء والواو والجملة جواب الشرط، والشرط وجوابه في

= كتاب المبهج وكتاب الروضة وكتاب الإيجاز وكتاب التبصرة وكتاب الكفاية في  
 القراءات الست وهو المذكور هنا، توفي رحمه الله سنة 541هـ، وكان الجمع في  
 جنازته يفوت الإحصاء - ترجمته في غاية النهاية 434/1 و435، رقم الترجمة 1817.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [في ب [الفهم] وفي د [الفن].]

(3) هذه المنظومة هي التي أشار إليها الإمام القزويني في كتابه "الإيضاح البياني" السالف  
 للذكر في أثناء حديثه عن ابن الجزري رحمه الله من هذا الكتاب.

(4) هنا انتهى كلام الإمام القزويني رحمه الله من كتاب الإيضاح البياني.

موضع خبر المبتدأ، له: متعلق بمدتا، والهاء لورش توسطاً: مصدر في موضع الحال.

المجراد: نعت لمصدر محذوف تقديره مدا متوسطاً<sup>(1)</sup>، وكذا عند الشارح، وفي سوءات: في موضع خبر المبتدأ بعده، خلف: مبتدأ، لما: متعلق بالخبر. في العين: متعلق بمحذوف لأنه صلة ما [والتقدير لما]<sup>(2)</sup> استقر، والعائد من الصلة يتحملة المجرور. من فعلات: متعلق بفي العين.

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 61/ب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

## القول في الممدوح والمقصود: ما ورد في قصر واو مؤنلا وموعودة

ثم قال رحمه الله:

(82) وقصر مؤنلا مع الموعودة لكونها في حالة مفقودة

أخبر أن ورشا خالف أصله فأخذ بالقصر في واو مؤنلا وواو موعودة ولا خلاف في ذلك عنه والكلام في الموعودة على الواو الأولى، وأما الثانية فداخله في قوله: وبعدها ثبتت الخ.

قال الشاطبي: وعن كل الموعودة اقصر ومؤنلا<sup>(1)</sup>.

قال في الاقتصاد: واستثنى لنا من ذلك أصحابنا حرفين قوله: مؤنلا والموعودة، فقرأتها علم بغير مد<sup>(2)</sup>.

وقال في التيسير: [حاشى]<sup>(3)</sup> مؤنلا والموعودة فلم يزدوا في تمكينه<sup>(4)</sup>.

قال ابن الجزري: واتفق كلهم على استثناء كلمتين وهما مؤنلا في الكهف والموعودة في التكوير، وانفرد صاحب التجريد فلم يستثن مؤنلا<sup>(5)</sup>.

وقال في الكنز: ولم يستثن الصقلي مؤنلا.

وأشار إلى الخلاف في الموعودة<sup>(6)</sup>.

---

(1) إبراز المعاني بي شامة ص 125، وهو عجز بيت من الشاطبية صدره: وفي واو  
سوءات خلاف لورشهم...

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 150/ب.

(3) [في ب [حاشى].]

(4) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 40.

(5) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 98/ب.

(6) المصدر نفسه.

وقال في التعريف: لا خلاف في ترك التمكن فيهما<sup>(1)</sup>.

المنتوري: وقد نص على القصر الداني في جامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين والتذهيب<sup>(2)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: وبذلك قرأت<sup>(3)</sup>.

وقال في الاقتصاد وإرشاد المتمسكين: نحوه<sup>(4)</sup>.

قال في إيجاز البيان: وعليه أهل الأداء ولا أحسب ذلك إلا عن أصل ثابت عن ورش<sup>(5)</sup>.

وقال في كتاب اختلاف أهل الأداء عن ورش: وليس ذلك [إلا]<sup>(6)</sup> عن أصل ثابت من طريق النقل دون القياس، إذ القياس يوجب حملهما على نظائرها في التمكن<sup>(7)</sup>.

المنتوري: وبالقصر قرأتها على جميع من قرأت عليه وبه آخذ<sup>(8)</sup>.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 150/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 150/ب.

(8) المصدر نفسه.



## وقال الحصري:

وخالف في الموعودة الأصل عندهم وفي واو سوءات وفي مؤثلا فادر<sup>(1)</sup>

قوله: لكونها في حالة مفقودة، أي العلة في قصرها لكون الواو تفقد في بعض تصاريف الكلمة، وذلك في الفعل المضارع يقال آل يئل إذا لجأ، ووأديئد إذا ثقل، الأصل يوثل ويؤثد وحذفت الواو لوقوعها بين [عدوتيهما]<sup>(2)</sup> يا وكسرة كما في وعد يعد، ووزن يزن، فضعف المد لعدم التزامه جميع تصاريف الكلمة، قاله المهدوي في الشرح<sup>(3)</sup>.

وقال مكّي في [الكشف]<sup>(4)</sup>: لما كان السكون عارضا لدخول الميم عليها، لم يمد ليفرق ما بين أصله الحركة ومقابله<sup>(5)</sup>.

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد وكفاية الطالب: نحوه<sup>(6)</sup>.

وقال الداني في إيجاز البيان: إما أن يكون أراد الجمع بين المد والقصر، والإعلام بجوازهما، ولذا قصرهما دون نظائريهما أو يكون لما قل دورهما لم يجريهما مجرى ما كثر دوره كما فعل أبو عمرو على مذهب ابن مجاهد وأصحابه في الجار ذي القربى والجار الجنب<sup>(7)</sup>، لما قل دورهما لم يستعمل الإمامة فيهما، ولا أجراهما مجرى ما كثر دوره، وهذا مع اتباعه لمن قرأ عليه وأخذ عنه<sup>(8)</sup>.

(1) في قصيدته الحصرية البيت رقم 59 الورقة 616 من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) [في ج، هـ - عدوتيهما].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 150/ب.

(4) [في أ] [الشرح] ولعل الناسخ وهم فيه لأنه لا يعلم لمكي كتاب بهذا العنوان.

(5) الكشف عن وجوه القراءات علها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 49/1 وما بعدها.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 151/أ.

(7) الآية 36 من سورة النساء.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/أ.

وقال المهدي في التحصيل: رؤوس الآي قبلها وبعدها غير ممدودة فسوى معها<sup>(1)</sup>.

وقال القيجاطي: نحوه<sup>(2)</sup>.

وقال مكي في الكشف: في الموعودة لما اجتمع حرف اللين مع حرف المد أو تر لتمكينه<sup>(3)</sup>.

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد وابن مهلب في التبيين وابن البانثش والمرجفي في شرحي الحصرية: نحوه<sup>(4)</sup>.

وقاله القيجاطي أيضا<sup>(5)</sup>.

وقال بعضهم: يلزم على تعليل المصنف ألا يمد استئسوا [ولا تيئسوا]<sup>(6)</sup> لأن الياء تسقط في قول بعضهم أيس يئس أجاب ابن أجروم بأنها لغة قليلة بخلاف (44/ب) يئل، ويئد، قيل: ويلزم أيضا أن لا يمد قروء لأن الواو ساقطة في المفرد<sup>(7)</sup>.

أجيب إن حرف المد أقوى في بابه من حرفي اللين.

قال في التحفة:

وباتفاق يقصر الموعودة وموئلا لعل موعودة

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 49/1.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 151/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(7) أشار إلى هذا التفرع محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر، الورقة

151/أ.

تحريكهم واويهما في [أو الا]<sup>(1)</sup> أو كونها محذوفة في ينل وحذف ذي الواو لنقل رويأ أو مد واويهما يقول أو قلة الدور وذا عدول وخص موئلا بما قد ورد وموبقا وخصت الموعودة مع واوها البعدي وانتظر فقده وقصر: مبتدأ وخبره محذوف تقديره لنافع، موئلا: مضاف [إليه]<sup>(3)</sup> محكي، وحذف المضاف تقديره واو موئلا، مع: ظرف مكان العامل فيه قصر.

وواد أنقل عن امام نقلا ويند التفاصيل يوند ويونل وقوعها ما بين كسرة وياء لشبه صوت الهر قد يؤول عن النظير قاله العدول من قصره لكي يساوي موعدا بمدة وهمزة مفقودة بقولهم: مستشهدين المودة<sup>(2)</sup>

(1) [في هـ] [أولا].

(2) الأبيات 442 إلى 450 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار من نسخة خاصة.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.].

# القول في الممدوح والمقصود ما ورد في الحروف التي وقعت في أوائل السور

المنتوري: والخبر محذوف كأنه قال: ثابت، لكونها: متعلق بالخبر  
المحذوف<sup>(1)</sup>.

المجراد: متعلق بقصر<sup>(2)</sup>، والهاء عائدة على المضاف، في حالة: متعلق  
بمفقودة، ومفقودة: خبر لكونها وهو مصدر والاسم الهاء المتصل به، أي  
[لكون]<sup>(3)</sup> الواو مفقودة في حالة.

المجراد: ومفقودة: خبر على القول بأن كان الناقص لها مصدر وهو  
الأصح<sup>(4)</sup>.

ثم قال رحمه الله:

(83) وَمُدَّ لِلْسَّاكِنِ فِي الْفَوَاتِحِ وَمُدَّ عَيْنٌ عِنْدَ وَرْشٍ [لِرَاجِحٍ]<sup>(5)</sup>

[المنتوري]<sup>(6)</sup>: ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي عند كل وكذا وقفت  
عليه بخط الناظم، وفي رواية المكناسي عند ورش<sup>(7)</sup>.

---

(1) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 151/أ.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 62/ب.

(3) [في ج، هـ - تكون.].

(4) نفس المصدر الورقة 62/ب.

(5) [في مخطوطة خاصة بالمدرسة النحلية بمزودة دائرة شيشاوة يوجد فيها [واضح] بدل

كلمة [راجح].]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.].

(7) شرح الدرر للوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 151/أ.

قوله: ومد للساكن في الفواتح، قيل هذا داخل في قوله: فنافع: تابعا للداني لأنه كذا فعل.

الجعبري: الحروف التي وقعت أوائل السور غير مركبة مندرجة في الأحكام المتقدمة، ولكنه أفرد لها لتتنوعها جريا على عادة بعض المصنفين، وسكونها أقوى والحروف الواقعة في الفواتح أربعة عشرة [حرفا]<sup>(1)</sup> يجمعها قولك صن، سر، كلم، حقه، يطاع<sup>(2)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(2) الجعبري في شرحه على حزر الأمانى باب الممدود المقصور مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

# القول في الممدود والمقصون ما ورد في الحروف التي وقعت في أوائل السور

[قلت]<sup>(1)</sup>: قال أبو داود<sup>(2)</sup> في التنزيل: وعدد الحروف المفتحة أربعة عشر حرفاً وتجمعهن سورة يونس ومريم وغافر [والنمل]<sup>(3)</sup> والباقات، ون والقلم.

قلت:

في يونس مريم و[النمل]<sup>(4)</sup> غافر قل وق مع ن جمع السر قد كمل<sup>(5)</sup>

فما كان منها على ثلاثة أحرف، ووسطه حرف مد ولين، [فليس الإشباع لورش وقالون فيه بحسب طبقتهما في المد، ولذلك أطلقه الناظم وهو (سلم نقصك) سبعة أحرف، وما كان على ثلاثة أحرف، ووسطه حرف لين]<sup>(6)</sup> ففيه الخلاف كما قال الناظم وهو العين في الموضعين، وقسم يمد مد الصيغة يجمعها قولك: يطرحه خمسة أحرف، وقسم ليس إلا القصر قولاً واحداً وهو [الألف]<sup>(7)</sup> وأتى بهذه الأقسام مبنية في الحرز فقال: ومد له عند الفواتح

---

(1) [ما بين [...] من هـ.]

(2) أبو داود سليمان بن نجاح الأموي الأندلسي شيخ القراء وإمام الإقراء، أخذ القراءات عن أبي عمرو والداني وهو أجل أصحابه له كتاب التبيين لهجاء التنزيل وكتاب الاعتماد وغيرهما، توفي سنة 496 هـ - غاية النهاية 316/1، 317 رقم الترجمة 1392.

(3) [في ج [النحل].]

(4) [في ب [النحل].]

(5) هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

مشبعا. فهذا القسم الأول، وفي عين الوجهين القسم الثاني. وفي نحو طه  
[القصر]<sup>(1)</sup> القسم الثالث، وما في ألف من حرف مد القسم الرابع.

قلت: وقد جمعت الأقسام في بيت بقولي:

وسنقص لكم أشبعه وفي عين سما والغير بالأصل يفي

فائدة: هذه الأربعة عشر كلها مكررة إلا حرفين وهما الكاف والنون  
إشارة إلى اتحاد الأمر بالكون، وما أمرنا إلا واحدة.

فائدة: أوائل السور يرجع معناها إلى أحد عشر نوعا جمعها أبو  
شامة في قوله:

\*\* انثى على نفسه سبحانه بثبوت الحمد والسلب لما افتتح السور (45/أ) \*\*

\*\* والأمر شرط النداء التعليل والقسم الدعاء حرف التهجي استنهم الخبرا \*\* (2)

قلت: ومد عين الخ. ذهب ابن مجاهد ومن تبعه إلى مده لجميع القراء،  
[وأكثر أهل الأداء [على قصره لجميع القراء]]<sup>(3)</sup> إلا ورشا فالمشهور عنه المد.  
فرواية المكناسي [يكون على]<sup>(4)</sup> ما ذهب إليه أكثر أهل الأداء<sup>(5)(6)</sup>.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) إبراز المعاني له عند قول الشاطبي:

ومد له عند الفواتح مشبعا \*\* وفي عين الوجهان والطول فضاء

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج ب.]

(6) يعني في رواية أبي الحجاج المكناسي دون غيرها من رواية أبي البركات البليقي  
وعبد المهيمن الحضرمي.

ورواية الحضرمي والبلقيني تكون على ما ذهب إليه ابن مجاهد وقد جرى الشاطبي في قصيدته على ما ذهب إليه ابن مجاهد فقال: وفي عين الوجهان والطول فضلا<sup>(1)</sup>.

قال القيجاطي: يريد بالوجهين القصر المد الطويل.

قال: وليس المد الطويل في عين كالمدة الطويل [في ميم]<sup>(2)</sup> بل هو أقل منه<sup>(3)</sup>.

الجعبري: الوجهان نقلهما مكي المد والتوسيط وجه المد لزوم [السكون]، والمد متمكن، ووجه التوسيط قصور حرف [اللين]<sup>(4)</sup> لعدم المجانسة عن حرف المد.

ورجح المد ابن مجاهد وهو رأي الناظم لقوله: والطول فضلا، فرارا من النقاء الساكنين ورجح التوسيط ابن غلبون وهو اختياري لأنه كف في تقدير الحركة.

فإن قلت: لو قال: والمد مكان والطول أغنى.

قلت: لا، إذ لو قال: والمد لأوهم بترجيح المد على عدمه، والعرض ترجيح إشباع المد على تقليله انتهى<sup>(5)</sup>.

قلت: ويأتي هذا أيضا في كلام الناظم فكان من حقه أن يقول: وطول عين، لأن كلامه يوهم أن القصر هو المرجوح، وهذا المفهوم غير صحيح إذ لم يقل أحد عن ورش بالقصر كما قاله الشارح وغيره.

(1) إبراز المعاني في شرح حرز الأمانى لأبي شامة الدمشقي ص 122.

(2) [في ب] [في ميم].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/أ.

(4) [في أ] [المد].

(5) كنز المعاني على حرز الأمانى للجعبري الورقة 79/ب من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم 55.



**قال في الكنز:** خرج بقيد الفواتح نحو: العين بالعين والوجهان هنا وإن كانا مداً وتوسطا يخالفان المتقدمين، وإن كانا كذلك، إذ المد هنا للزوم وثم لللفظ والتوسيط هنا لعدم المجانسة وتم [للعروض]<sup>(1)</sup>، وهما هنا دون ذينك للفرعية، والخلاف فيها للكل كما أطلق الناظم، وبه قال مكي وخصه المهدوي وابن شريح بورش تقريباً على أصله، ويؤذن هذا [يقصرها]<sup>(2)</sup> لغيره انتهى<sup>(3)</sup>.

**قال في الاقتصاد:** اختلف أصحابنا في عين، فمنهم من يمد مداً مشبعاً، كما يمد حرف المد ويعتل بالتقاء الساكنين، ولا ينظر إلى الحركة التي قبل الياء، وهذا مذهب ابن مجاهد فيما روي لنا عنه، ومنهم من يمد ذلك أقل من مد حرف المد قليلاً.

ويعتل بالحركة التي قبل الياء لأنها قد ذهب معظم المد منها فيفرق بذلك بين ما وليت الياء فيه حركتها، وبين ما لم تلها، والوجهان في ذلك صحيحان<sup>(4)</sup>.

**وقال في الإقناع:** منهم من يمد لورش وحده، ولا يمد لسائر القراء وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان<sup>(5)</sup> ومنهم من يمد للجماعة، فإذا قلنا يمد للجماعة فمنهم من سوى بينه وبين حرف المد وهو رأي ابن مجاهد، ومنه من حطه عنه وهو مذهب ابن غلبون وأصحابه ولا أعلم أحداً ترك مد ترك مدّ عين لورش، وإنما ذلك لأنه مد شيئاً وبابه [وحده و]<sup>(6)</sup> مده لشيء يوجب مده لعين، فأما سائر القراء فلا مد عندهم في شيء وبابه فمن كان مذهبه من

(1) [في ب، د [العروض]].

(2) [في ج [يقصرهما]].

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري الورقة 79/ب.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/أ.

(5) الإقناع لابن الباذش.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[المتعقبين]<sup>(1)</sup> ترك المد في الوقف، لما اجتمع فيه ساكنان لم يمد عين لأن حروف التهجى في حكم الوقف عليها، ومن كان مذهبه المد في الوقف مد عين، فاعلمه انتهى<sup>(2)</sup>.

قال في التذكرة: لا خلاف بينهم في تمكين العين من كهيعص ومن حم عسق [قليلا]<sup>(3)</sup>.

ثم قال: فتقرأ كهيعص تمد الكاف والصاد مدا واحدا وتقصر الهاء والياء وتمكن العين قليلا من أجل الياء الساكنة التي في وسطها وكذا حم عسق تقصر الحاء وتمد الميم وتمكن العين قليلا وتمد السين والقاف مدا واحدا وبه قرأت وبه أخذ<sup>(4)</sup>.

قال في الدر النثير: فأما عين في السورتين، فقال الإمام: لا يمكنه أحد إلا ورش، باختلاف عنه، والباقون يلفظون به كبين في الوقف<sup>(5)</sup>.

وقال الشيخ: من القراء من يمدّها أقل من مد غيرها لأن الأوسط حرف لين، ومنهم من يمدّه كغيره، ومنهم من يمدّه لورش وحده. ومدّه عندي لجميعهم أشبه وأقيس لأن المد إنما وجب لالتقاء الساكنين فحرف اللين فيه كحرف المد وإنما يتمكن المد في حروف المد واللين أكثر من حروف اللين في الهمزات.

(1) [في باقي النسخ [المتقدمين]].

(2) الإقناع لابن الباذش 479/1.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(4) شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/أ.

(5) الدر النثير بالعذب النمير لأبي السداد باب المدود والمقصود: الخزنة الحسنية رقم 1592.

فأما: في التقاء الساكنين فالحكم سواء ثم ذكر أنه يأخذ بترك إشباع المد من أجل الرواية، ويختار التمكن لقوته في القياس<sup>(1)</sup>.

ونذكر الحافظ: المذهبين وصححهما انتهى<sup>(2)</sup>.

قلت: ولم يتعرض لها في التيسير، وبينها في أصله كما تقدم.

وقال ابن الجزري: واختلفوا في عين من فاتحة مريم والشورى، فمنهم من أخذ بالمد المشبع(45/ب) لجميع القراء كأبي بكر بن مجاهد<sup>(3)</sup>، وأبي بكر الأذفوي<sup>(4)</sup>، وأبي الحسن بن بشر الأنطاكي<sup>(5)</sup> وهو اختيار مكى والشاطبي.

ومنهم من أخذ لهم بالتوسط كابني غلبون<sup>(6)</sup>، وابن شيطا<sup>(7)</sup>، وصاحب العنوان وأحد الوجهين عن أبي العز<sup>(8)</sup> والشاطبي.

---

(1) الباب الثاني في "علل المد في فواتح السور" من الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي. 64/1 وما بعدها.

(2) ذكر ذلك محمد بن عبد الملك المنتوري رحمه الله في شرحه على الدرر للورقة 151/ب.

(3) أبو بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد، تقدمت ترجمته برقم 290 ص (59) من هذا الكتاب.

(4) أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الأذفوي المصري أستاذ نحوي مقرئ مفسر ثقة سمع من أبي جعفر النحاس وأخذ عنه الطرسوسي وغيره توفي سنة 388 هـ، له تفسير في 120 مجلدا - ترجمته في غاية النهاية 198/2، رقم الترجمة 3240.

(5) أبو الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي إمام حاذق مسند ثقة ضابط من شيوخه ابن عبد الرزاق ومن تلاميذه أبو الفرج الصباغ توفي سنة 377 هـ - ترجمته في غاية النهاية 564/1 - 565 رقم الترجمة 3308.

(6) أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون بن المبارك الحلبي المقرئ والدأبي الحسن مؤلف التذكرة ت 389 هـ/معرفة القراء الكبار الذهبي ج 1 ص 355 ت 282.

(7) عبد الواحد بن الحسين بن أحمد ابن شيطا الأستاذ الكبير الكامل ثقة رضي الله عنه، من كتبه التذكار في القراءات العشر، من شيوخه: علي بن العلاف، ومن تلاميذه ابن سوار، توفي سنة 405 هـ، - غاية النهاية 473/1-474، رقم الترجمة 1978.

(8) أبو العز القلانسي، تقدمت ترجمته.

ومنهم من أخذ بالقصر للجميع كابن سوار<sup>(1)</sup>، وسبط الخياط<sup>(2)</sup>، والحافظ أبي العلاء<sup>(3)</sup>، وأبي العز<sup>(4)</sup> في الوجه الثاني وعليه عامة العراقيين انتهى<sup>(5)</sup>.

قلت: قوله: ومنهم من أخذ بالقصر للجميع يدخل ورش [فانظره]<sup>(6)</sup> مع قول ابن الباذش، ولا أعلم أحد ترك مد عين لورش. وتبعه شراح الدرر عليه [صح]<sup>(7)</sup>.

قال الداني في جامع البيان: واختلفوا في العين من كهيعص وحم عسق فبعضهم يزيد في تمكينها وهو مذهب ابن مجاهد وإليه كان يذهب شيخنا الأنطاكي والأذفوي<sup>(8)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: وهو مذهب ابن مجاهد، [وهو]<sup>(9)</sup> مذهب غير واحد من شيوخنا<sup>(10)</sup>.

---

(1) أحمد بن علي ابن سوار تقدمت ترجمته.

(2) عبد الله بن علي بن أحمد الأستاذ البارع أبو محمد البغدادي المقرئ النحوي سبط أبي منصور الخياط ت 118/11 وأنباء الرواة 122/2 والبداية والنهاية 222/12 وغاية النهاية 434/1.

(3) أبو العلاء الحسن بن أحمد الإمام الحافظ الأستاذ شيخ همذان وإمام العراقيين ومؤلف كتاب الغاية في القراءات العشر. توفي سنة 569هـ، - ترجمته في غاية النهاية 204/1 رقم الترجمة 945.

(4) أبو العز القلانسي الأنف الذكر.

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 17/2-19.

(6) [في أ] [انظره].

(7) [ما بين [...] من أ، ب].

(8) محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 151/ب.

(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ج].

(10) المصدر نفسه.

[قال في جامع البيان: وهو قياس قول من روى عن ورش المد في باب شيء. (1)]

وقال في إيجاز البيان والتلخيص: نحوه (2) (3).

قال في جامع البيان: وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكن، فيعطونها من التمكن مقدار ما في من اللين لا غير.

وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن بن غلبون.

ومذهب أبيه وأبي علي الحسن بن سليمان وجماعة سواهم (4).

وقال في إيجاز البيان: نحوه (5).

وقال في جامع البيان: وهو قياس قول من روى عن ورش القصر في شيء وبابه (6).

وقال في [إيجاز] (7) البيان: وبذلك قرأت على أبي الحسن شيخنا وجاء به نصا عن ورش عن نافع إسماعيل بن نحاس عن أصحابه (8).

وقال في جامع البيان: وكذلك روى إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش (9).

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) [في د [جامع].]

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

وقال في الاقتصاد وإيجاز البيان والتلخيص: والوجهان في ذلك جيدان<sup>(1)</sup>.

وقال في التمهيد: والقولان جيدان صحيحان<sup>(2)</sup>.

وقال في إرشاد المتمسكين: والقولان صحيحان وبهما آخذ<sup>(3)</sup>.

قال القيقاطي: قول الداني وبعضهم يزيد في تمكينها يريد مد، إلا أنه يسوي بين حرف المد واللين [وحرف اللين]<sup>(4)</sup>.

قوله: وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكن، يعني إنما يقصرها ولا يمكنها إلا مقدار ما فيها من اللين<sup>(5)</sup>.

المنتوري: وهذا الذي حمل عليه شيخنا كلام الداني صحيح<sup>(6)</sup>.

نص أبو الحسن بن غلبون في التنكرة أن جميع القراء يقصرون العين<sup>(7)</sup>.

قال ابن سفيان في الهادي: أما عين، فلا يمكن أحد مدّها إلا لورش عن نافع، وأما القراء فيلفظون بها بمنزلة شيء<sup>(8)</sup>.

وحكاة ابن الباذش<sup>(9)</sup>.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) الإقناع لابن الباذش 469/1.

ونكر المهدوي في الهداية وشرحها مد عين [لورش، وقصرها<sup>(1)</sup>] لسائر القراء.

وقال ابن شريح في المفردات: عن ورش وتفرد أيضا بمد عين<sup>(2)</sup> هذا هو الاختيار في قراءته<sup>(3)</sup>.

وقال في الكافي: والباقون يلفظون به كبين.

واعلم أن من سوى بين شيء وحرف التهجى لورش في المد، ينبغي أن يسوى له بين عين وميم في المد، وإلى ذلك ذهب الحصري في قصيدته فقال:

وفي مد ثم شيء وسوء خلاف الخ، ومن فرق هناك فرق هنا<sup>(4)</sup>.

قال ابن عبد الوهاب في كفاية الطالب: وأما مد الياء من عين فدون مد الياء من هجاء ميم لعدم مجانسة الفتحة<sup>(5)</sup>.

وقال مكي في الكشف: فأما مد عين فدون مد ميم قليلا<sup>(6)</sup>.

قال القيجاطي: وهو الذي يقتضيه القياس<sup>(7)</sup>.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/ب - الهداية في وجوه القراءات السبع لأحمد بن عمار المهدوي باب الممدود الورقة 16 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/ب.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(5) المصدر نفسه.

(6) الكشف عن وجوه القراءات عليها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 64/1 وما بعدها.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

**المنتوري:** وقرأت لنافع وغيره على جميع من قرأت عليه بمد عين أقل من مد من، وبذلك كان شيخنا القيجاطي يأخذ لجميع القراء ثم رجح يأخذ بذلك لورش وحد، ويأخذ لسائر القراء بالقصر، وهذا الذي رجح إليه هو الأرجح وبه أخذ<sup>(1)</sup>.

**تجويد** إذا قرأ القارئ حاً من فواتح السور ونحوها وهي الخمسة المتقدمة، فيأخذ بمد الصيغة وليحذر ما يفعله بعضهم من الإشباع، وبعضهم يحذف المد رأساً وهو ممنوع لا تحل تلاوته ولا روايته.

وكذا يحذر من المد قبل ياء عين كما تقدم في شيء، وليحذر من كسر العين كما يفعله أيضاً بعضهم، والله در القيسي حيث قال:

سمعت أنا من يسقط المد بعد حاً	بحا ميم جنبه على ولو كنت [إذا حذر] <sup>(2)</sup>
عن البعض يحكي شيخنا في جوابه	يمد قبيل الياء فكونا على حذر
وما قيل في شيء من اللحن وارد	لدى عين كاف ثم سورى لدى الأمر <sup>(3)</sup>

قلت: وقوله ولو كنت ذا حذر أي ولو كنت أخذاً بطريقة الحذر مقابل الترتيل.

قال ابن عبد الوهاب (46/أ) في المفيد: ما كان هجاءه على حرفين ليس له حكم في المد، وإنما يلفظ به على واجبه وبيانه فافهم<sup>(4)</sup>.

قال في الكنز: فيه مد أصلي عار [عن الفرع لعدم]<sup>(5)</sup> الساكن بعده<sup>(6)</sup>.

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 152/أ.

(2) [ما بين [...] من النسخ التي اعتمدتها، وفي مخطوطة خاصة بالمنظومة بالخزانة امزوجة فيها [إذا حذر].]

(3) الأجوبة المحققة للقيسي فصل في المد والقصر مخطوطة خزانة المدرسة المحلية.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

(5) [في ب [من].]

(6) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87ب من نسخة خزنة ابن يوسف بمرلكش رقم 55.



قال ابن شريح: إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه [كان] (1) [يمد ذلك إلا الراء وطه] (2).

وقال الفاسي في اللئالي الفريدة: لا خلاف في قصره لعدم ما يوجب الزيادة (3) المد فيه، ومده لحن خفي كمد ألف، قال: وعاد ونحوهما (4).

وقال في الإقناع: لا إشباع مد فيه إنما هو التمكين، الذي لا يخلوا منه حرف المد فقط، إلا أن عبد الله الطرفي حكى عن قوم أنهم أخذوا لورش خاصة فيه بالإشباع اتباعا لما التقى فيه ساكنان ولم أر ذلك لغيره (5).

وقال في التذكرة: اعلم أنه لا خلاف بين القراء في ترك المد فيما كان من حروف فواتح السور على حرفين في التهجّي، وذلك نحو: حا من حم وطا من طس ويا من يس وما أشبه ذلك (6).

وقال في الاقتصاد: اعلم نفعنا الله وإياك أن حرف الهجاء إذا كان على حرفين نحو طا والهاء من طه والطا من طسم وطس والياء من يس والحاء من حم وشبه ذلك، فلا خلاف بين أهل الأداء في ترك زيادة المد في ذلك على ما فيه من المد الذي لا يوصل إلى الألف إلا به، والقراء يسمونه قصرا (7).

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 152/أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة للفاسي باب المد الورقة 40 من نسخة الخزانة رقم 6973.

(5) الإقناع لابن الباذش 478/1.

(6) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 152/أ.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

وقال الدر النثير: فإذا قلت [طه]<sup>(1)</sup> فإنما نطقت بطا وألف وهاء وألف، وكذلك الهاء والياء من كهيعص والراء والحاء من الر وحم<sup>(2)</sup>.

فالثاني أبدأ من [جميع]<sup>(3)</sup> هذه الأحرف الخمسة حرف مد وهو الألف، وليس بعده ساكن فيعطى من النطق قدر ما يستحقه الحرف وحده من غير زيادة انتهى<sup>(4)</sup>.

تنبيه: تقدم بعض الكلام على التسوية في المد بين المدغم والمظهر، ولنزد هنا نص من لم يتقدم.

ولما ذكر الناظم المد للساكن في الفواتح لم يفرق بين المدغم والمظهر وقد اختلف في ذلك.

فقال الداني في جامع البيان: فأما المدغم من حروف التهجي فاختلف علماءنا في إشباع تمكينه زيادة على المظهر وفي التسوية<sup>(5)</sup>.

فقال بعضهم: يشبع.

وقال في الاقتصاد: واختلف الحذاق من أهل الأداء في تفضيل ما كان من حروف الهجاء مدغما في غيره وما لم يكن مدغما في التسوية بين ذلك فكان بعضهم يفضل ما أدغم في غيره بزيادة يسيرة على ما لم يدغم يمكن اللام من ألم أزيد من الميم من أجل إدغامها، وكذلك المد والمص، وكذلك الصاد من كهيعص إذا أدغمتها في الدال وكذلك السين من طسم إذا أدغمتها في الميم أيضا.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) المصدر نفسه.

(3) [ما بين [...] من ب، د.]

(4) المصدر نفسه.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

وهذا مذهب ابن مجاهد في ما حدثنا به الحسن بن علي البصري<sup>(1)</sup> عن أحمد بن نصر<sup>(2)</sup> عنه.

ومنهم من كان يسوي بين ذلك ولا يفرق بين المدغم والمظهر لأن الموجب للمد موجود في الموضوعين، وهو التقاء الساكنين هذا مذهب أكثر شيوخنا والوجهان جيدان انتهى<sup>(3)</sup>.

وقال في جامع البيان: والتفضيل هو قول أبي حاتم [السجستاني]<sup>(4)</sup> ومذهب ابن مجاهد<sup>(5)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: نحوه<sup>(6)</sup>.

وقال في جامع البيان: وبه كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان وإياه كان يختار<sup>(7)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: وإلى ذلك ذهب جماعة من المتصدرين منهم شيخنا ابن سليمان وغيره<sup>(8)</sup>.

إقال في جامع البيان: وقال آخرون: لا يبالغ في الإشباع ويسوي بينه وبين المظهر<sup>(9)(10)</sup>.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) [في د [السبستاني]].

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(10) المصدر نفسه.

وقال في [التمهيد]<sup>(1)</sup> وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان: نحوه.

قال في جامع البيان: وهو مذهب أكثر شيوخوا.

قال في إيجاز البيان: نحوه.

قال في جامع البيان: وبه قرأت على أصحابنا البغداديين والمصريين وإليه كان يذهب إليه الأذفوي والأنطاكي.

وقال في جامع البيان: والوجهان جيدان.

وقال في إيجاز البيان: والقولان صحيحان.

وقال في التمهيد: والوجهان جيدان صحيحان.

وقال في إرشاد المتمسكين: والقول بالتسوية هو الصحيح وعليه العمل، وعلى القول بالتسوية اقتصر في التلخيص والموجز وهو ظاهر قول الناظم<sup>(2)</sup>.

وقال القيجاطي: وأنا أختار القول بالتسوية<sup>(3)</sup>.

المنتوري: وبذلك قرأت عليه وعلى غيره وبه أخذ<sup>(4)</sup>.

وقال الدر النثير: هل ما أدغم آخره يكون تمكين المد فيه مثل ما لم يدغم آخره أو يزداد في تمكين مده. وقد ذكر فيه الوجهين، ورجح الشيخ والإمام الزيادة وسوى الحافظ بينهما<sup>(5)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) في ذلك شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) الدر النثير.

فائدة: قول الناظم: ومد للساكن في [الفواتح]<sup>(1)</sup> هل أراد اللفظي فيتعين قصر ألم الله في الوصل وآلم أحسب الناس لورش أي الميم منهما، وإن أراد الأعم تعين مدهما والأول أظهر لأنه متبادر عند الإطلاق.

قال في الكشف: وقد رأيت، بعض من ينتحل القراءة (46/ب) يزعم أن الميم من ألم الله وآلم أحسب الناس لا تمد أصلاً وهذا وهم منه وقلة معرفته بالعلل والأصول نسأل الله العفو عن الزلال<sup>(2)</sup>.

الجعبري: نقل مكّي والمهدوي وابن شريح المد والقصر<sup>(3)</sup>.

قال الشارح: ولم يتعرض لحكمه إذا تحرك بحركة عارضة وتابعه الشراح<sup>(4)</sup>.

وأجاب بعضهم بأنه داخل قبل في قوله: والخلف في المد لما تغيّر أي من سبب المد سواء كان همزا أو غيره.

وأجاب بعضهم بالعموم المتقدم.

قال الداني في جامع البيان: فأما الميم من قوله: ألم الله على قراءة الجماعة، ومن قوله: ألم أحسب الناس في أول العنكبوت على رواية ورش، فاختلف أصحابنا.

فقال بعضهم: يزداد في تمكينها لأن الحركة عارضة، فكأن الميم ساكنة وهو مذهب الأنفوي والحسن بن سليمان.

---

(1) [ما بين [...] من ب.]

(2) الكشف عن وجوه القراءات علّها وحججها لمكي بن أبي طالب حموش القيسي 64/1 وما بعدها.

(3) برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري في شرحه على حزر الأمانى المسمى كنز المعاني، الورقة 87/ب من مخطوطة ابن يوسف رقم 55.

(4) المصدر نفسه.

وقال الآخرون: لا يزداد في التمكن إلا مقدار ما يوصل به إليها لا غير.

قال: والمذهبان حسان بالغان غير أن الأول أقيس والثاني آثر وعليه عامة الأداء<sup>(1)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: والمذهبان في ذلك جيدان، وذكر فيه أن المد أقيس بمذهب ورش، وإن على القصر عامة من لقي من الشيوخ، وأنه جاء به نصا عن ورش عن نافع إسماعيل النحاس عن أصحابه ومحمد بن خيرون<sup>(2)</sup>. فقال إسماعيل في كتاب اللفظ: ألم أحسب الناس مقصورة الميم<sup>(3)</sup>.

وقال ابن خيرون في كتابه: في الصورتين واللام ممدودة والميم مقصورة.

وذكر في جامع البيان: النصين عن النحاس وابن خيرون<sup>(4)</sup>.

وقال في الاقتصاد: وقد اختلف أصحابنا في مد الياء التي قبل الميم، وفي قصرها في أول سورة آل عمران على قراء الجماعة، وفي أول سورة العنكبوت على ورش، فمنهم من كان يمكنها ولا يمدّها، ويعتدل بأن [الموجب]<sup>(5)</sup> لمدّها هو سكون الميم بعدها، فلما حركت لسكونها وسكون اللام من اسم الله عز وجل بعدها في آل عمران وفي العنكبوت بإلغاء حركة همزة احسب عليها زال مد الياء بزوال الموجب لذلك، غير أنه لابد من تمكين يوصل به إلى الياء ومنهم من كان يمد الياء في ذلك مدا مشبعا كما كان يمدّها مع سكون الميم،

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

(5) [في أ] [الواجب].

ويعتدل بأن تلك الحركة التي على الميم عارضة غير لازمة بدليل مفارقتها إياها عند مفارقة الساكن، والهمزة والعارض لا يلزم قد لا يعتد به، ألا ترى أن ورشا قرأ: قالوا الن جنت بالحق، وفي الأرض قطع، وإذا الأرض مدت، وشبهه ذلك فلم [يزد]<sup>(1)</sup> الواو ولا الياء ولا الألف مع عدم وجود الساكن التي بسببه حذفنا، ووجود الحركة لفظاً وإنما ذلك من أجل كون تلك الحركة عارضة، فذلك ما تقدم ذكره سواء انتهى<sup>(2)</sup>.

ونذكر في التمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص: الوجهين<sup>(3)</sup>.

وقال في التمهيد والتلخيص: والأول أقيس<sup>(4)</sup>.

وقال في إرشاد المتمسكين: والمد الممكن في ذلك عندي أقيس بمذهب ورش، إذ كان من مذهب ترك الاعتداد بالعارض ومعاملة الأصل، ثم أتى بمثل الاقتصاد وزاد، [وكذلك]<sup>(5)</sup> فمن يستمع الآن<sup>(6)</sup> وبلى الإنسان<sup>(7)</sup> وشبهه، أي لم يرد سكون العين ولا اللام، فهذا دليل على لغو العارض<sup>(8)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: نحوه<sup>(9)</sup>.

---

(1) [في ج [يزد]].

(2) المصدر نفسه الورقة 152/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) [في د [وذلك]].

(6) الآية (9) من سورة الجن.

(7) الآية (14) من سورة القيامة.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

ثم قال: وهذا مذهب الكل من القراء والنحويين في نحو قوله: لم يكن الذين كفروا<sup>(1)</sup>، وفمن يرد الله<sup>(2)</sup>، ولو يشاء الله<sup>(3)</sup> وما كان مثله، [أن لا يردوا]<sup>(4)</sup> الواو ولا الياء ولا الألف مع تحريك النون والdal والهمزة، فعلى هذا فلا بد من زيادة التمكن للياء قبل الميم في الموقعين<sup>(5)</sup>.

قال المهدوي في الشرح: [ويقوي]<sup>(6)</sup> مذهب من لم يمد [آلم الله<sup>(7)</sup>]<sup>(8)</sup> وآلم أحسب<sup>(9)</sup> أن من العرب من يعتد بالحركة العارضة [فيقول]:<sup>(10)</sup> قالوا الن يعني بمد الواو.

قال: وقد روى مثل ذلك عن ورش وليس بمشهور<sup>(11)</sup>.

المنتوري: لا عمل على هذه الرواية عند أحد من الأئمة<sup>(12)</sup>.

---

(1) الآية (1) من سورة البينة.

(2) الآية (125) من سورة الأنعام.

(3) الآية (4) من سورة محمد.

(4) [في ب، ج [أن لا يروا]].

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

(6) [في ب [ويقول]].

(7) الآية (1) من سورة لآل عمران.

(8) [في د [اسم الله]].

(9) الآية (1) من سورة العنكبوت.

(10) [في د [فيقولوا]].

(11) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 152/ب - والهداية في وجوه القراءات السبع باب

الممدود الورقة 16 من نسخة الخزائن الحسنية رقم 1524.

(12) المصدر نفسه.



وقال [المقرئ]<sup>(1)</sup> أبو داود في الطرر على جامع البيان: وإلى القول الأول أميل يعني المد، وعليه أعول وبه أقول واقرأ وأقرئ<sup>(2)</sup>.

قال في الإقناع: فأما ألم الله في قراءة الجماعة وألم أحسب في قراءة ورش، فمن أهل الأداء من يراعي اللفظ، فلا يزيد في تمكين الياء من هجاء ميم فيهما لتحرك الميم وعلى ذلك نص إسماعيل النحاس عن ورش، ومنهم من يسوي بينه وبين ألم ذلك<sup>(3)</sup>، وسائر ما لم يعرض فيه حركة.

قال: وهو القياس، وعليه أكثر الشيوخ للجميع من القراءة<sup>(4)</sup>.

قال القيجاطي: بل القياس القصر وهو الذي اختار<sup>(5)</sup>.

المنتوري: وبذلك قرأت عليه وبه أخذ لأن عليه عامة أهل الأداء، وبه جاء النص عن ورش<sup>(6)</sup>.

واعلم أنك إذا وقفت على الميم من قوله: ألم الله (1/47) وألم أحسب فلا خلاف في مده.

---

(1) في ب [المقروي].

(2) لمصدر نفسه.

(3) لمصدر نفسه.

(4) لمصدر نفسه ص 480.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(6) لمصدر نفسه.

وقد نص على ذلك مكي في التبصرة<sup>(1)</sup> وابن شريح في الكافي<sup>(2)</sup> والتذكير<sup>(3)</sup> وابن شعيب<sup>(4)</sup> في الاعتماد<sup>(5)</sup> وابن مهلب في التبيين<sup>(6)</sup> وابن الطفيل، والمدجيني<sup>(7)</sup> في [شرح]<sup>(8)</sup> الحصرية<sup>(9)</sup> وابن عبد الوهاب في الاعتماد<sup>(10)</sup>.

وقال ابن غلبون: فأما آلم الله من أول سورة آل عمران على قراءة سائر القراء، وآلم في أول العنكبوت على قراءة ورش خاصة، فقد اختلف المقرءون في الميم منهما فمنهم من مكنها ولم يمدها.

وقال إنما كنت أمدّها لما كانت ساكنة لئلا يجمع بين ساكنين، فلما تحركت في آل عمران لسكونها وسكون للام من الله بعدها، وفي العنكبوت بإلغاء حركة همزة أحسب عليها زالت علة مدها، فلذلك لم يمدها غير أنه مكنها من أجل الياء التي قبلها لأنها حرف مد ولين، ومنهم من مدها وإن كانت قد تحركت كما كان يمدها وهي ساكنة، واحتج لذلك بأن قال: حركتها عارضة

(1) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص 68-70.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) ابن شعيب محمد بن إبراهيم الأندلسي أخذ القراءة عن مكي والمهدوي والداني وأخذ عند أبو الحسن شيخ ابن الفحام والجزمي، توفي سنة 481هـ - ترجمته في غاية النهاية 47/2 رقم الترجمة 2685.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(6) المصدر نفسه.

(7) المدجيني لم أعثر على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(8) [في ب، د [شرحي].]

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(10) المصدر نفسه.

غير لازمة بدليل مفارقتها إياها عند مفارقة اللام من الله والهمزة من أحسب لها وكان العارض الذي لا يلزم قد لا يعتد به.

ألا ترى أنهم يقولون: قل الحق فيحركون اللام لالتقاء الساكنين، ولا يردون مع ذلك الواو التي كانت سقطت من أجل سكون اللام، لأن الحركة التي فيها عارضة، فكذلك فعل هؤلاء في هذه الميم، فيمدونها كما كانوا يمدونها قبل تحريكها ولا يعتدوا [بتحريكها]<sup>(1)</sup> إذا كانت عارضة<sup>(2)</sup>.

قال أبو الحسن: وكلا القولين حسن، غير أنني بغير مد قرأت فيهما وبه وأخذ انتهى<sup>(3)</sup>.

وقال في الدر النثير: ما تحرك من أواخر هذه الحروف في الوصل بحركة عارضة، هل يبقى [عليه]<sup>(4)</sup> من المد مثل ما يستحقه إذا لم يتحرك آخره، لأن حركته عارضة فلا يعتد بها أو ينقص من مده قد زال بتلك الحركة وقوع الساكن بعد حرف المد، وفيه أيضا الوجهان، والأرجح عندهم الزيادة في المد بناء على ترك الاعتداد بالعارض، وذلك في آلم الله في قراءة الجميع، وآلم احسب في قراءة ورش وحده انتهى<sup>(5)</sup>.

وقال في اللئالي الفريدة: فإن تحرك الساكن الثاني لعل أوجب ذلك، وذلك في آلم الله في قراءة الجميع وآلم احسب في قراءة ورش، فمن القراء من لا يعتد بالحركة لكونها عارضة وترك المد على حاله.

---

(1) [ما بين [...] في غير ألف وأما ما في أ [بحركتها].]

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 359/1.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.].

(5) الدر النثير والعنبر النمير في شرح كتاب التيسير لأبي السداد المالقي.

ومنهم من لا يمد لأن الثاني قد تحرك، فزال لفظ التقاء الساكنين<sup>(1)</sup>.

ذكر الوجهين مكى والمهدوي ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبى اللفظ، [والحكم]<sup>(2)</sup> لكان وجها وفي حركة ميم ألم الله وجهان أحدهما أنها حركة همزة الوصل نقلت إليها.

فإن قيل حركة همزة الوصل لا تنقل لأن ثباتها كثبات همزة الوصل.

فالجواب إن ذلك غير ممتنع، وذلك أن حق [ميم]<sup>(3)</sup> أن يوقف عليها ويبدأ بما بعدها فإن وصلت به فبنية الوقف، وقد قرئ بذلك، فعومل اللفظ عند إرادة التخفيف في نقل الحركة، وثبت للدلالة على ثبات الهمزة في الوصل اللفظي المشار إليه.

ونحو ذلك قولك: واحد، اثنان بكسر الدال.

---

(1) اللئالى الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب المد الورقة

40 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [في ج [الميم].]

## القول في الممدوح والمقصود ما ورخ في فولتم السور

والثاني أنها حركة التقاء الساكنين الميم واللام الساكنة بعدها، وكانت فتحة لا كسرة لثقل الكسرة بعد الياء التالية للكسرة.

وقد قرئ بكسرها على أصل التقاء الساكنين.

وأما حركة الميم في آلم احسب بالنقل على أصل ورش في ذلك انتهى<sup>(1)</sup>.

وقال أبو جعفر المد في آلم أحسب أقوى منه آلم الله لأن آلم أحسب أجمع القراء على تسكينه إلا ورشاً، وأجمعوا كلهم على تحريك آلم الله، قاله ابن عبد الكريم [والنزواني]<sup>(2)</sup> <sup>(3)</sup> والشوشاوي<sup>(4)</sup>.

قلت:

ولدى ميم الله خفف الكل	للفظ والمد اعتبار الأصل
ومدها في العكבות معتبر	وخلف ورش نصهم به ظهر
وجوز الفاسي في اللثالي	تخرج توسيط لكل [قال] <sup>(5)</sup>

(1) اللثاليء الفريدة في شرح القصيدة الورقة 40.

(2) النزواني لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(3) [في ج] [والمهداوي].

(4) أبو علي الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الواسلي الشوشاوي نسبة إلى شيشاوة

بضواحي مراكش ت 899هـ/ نرة الحجال 131/1 ونيل الابتهاج/ 110 وطبقات

الحضيكي 177/1، 178 وكشف الظنون 1296/2، ومعجم المؤلفين 254/3.

(5) [في ج، هـ] [تال].

(6) الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.

## قال في التحفة:

وإن تحركه بعارض طرى  
فأقصره وامدد ثم توسيط يرى  
ذو القصر يعتد فلا يمد  
ومن قرأ بالمد لا يعتد  
في الشرح للفاسي تخريج حسن

إذ قال: للتوسيط رعى الجانبين (47/ب)

وذاك في ميم بأولى العكبوت  
وآل عمران صحيح عن ثبوت  
لكن مع شكل لسكن يشهر  
قصر ومع نقلك قصر اشهر  
وقيل [شكل]<sup>(1)</sup> الميم من وصل نقل  
على مراد وقفه الهمز وصل  
وإن تقل لم حركت بالفتح  
والكسر أولى فلتقل في الشرح  
لو حركت بالكسر فيه لا اجتمع  
أربع كسرات وذا ثقل يشبع  
[وقيل إن الهمزة قطع فيهما  
فالشكل منقول إلى ميميها  
ووضعه شكل من الأشكال  
وقيل من ميم وحرف الدال  
هذا الأخير للمجاصي فانتبه

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وهو عندي حسن لا بأس به<sup>(1)</sup> [2]

[قوله في التحفة: لا اجتمع أربع كسرات]<sup>(3)</sup>.

نكتة: يرد عليه مريب الذي فقد اجتمع فيه أربع كسرات.

الجواب: إنه اسم معرب وآلم مبني والمعرب أخف من المبني، قاله شيخنا

الوالد رحمه الله.

[ثم قال]<sup>(4)</sup>:

أقسامه أربعة عن شارح  
فالقصر مشهور ومد كائن  
من تلك للإقناع هذا ينسب  
من غير حرف فاقصر وقل ألف  
فيه وقد مد فمده وجب  
مع ساكن كعين في التبیین  
توسط والآخر الإشباع  
لكلهم مدهم المطول  
أرجح لكل فخذ ما قسطا  
إذ هو في شيء يجيز مده  
تمكين عين إذ سكون أغلب  
مفصلا مطلا عن جد<sup>(5)</sup>

فصل وحرف القد في الفواتح  
قسم كطه ألف لا ساكن  
حملا على ما كان فيه السبب  
وقسمك الثاني سكون كألف  
وقسمك الثالث حرف وسبب  
وقسمك الرابع حرف اللين  
وجهين لكل بلانزاع  
والأرجح والمشهور والمفضل  
ونجل غلبون [يرى]<sup>(6)</sup> التوسطا  
والمهدوي مد لورش وحده  
ومد ورش ياء شيء يوجب  
من همزة وتم باب المد

(1) الأبيات من 280 إلى 290 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار، نسخة من مخطوطة خاصة، الورقة 15-16.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب، ج.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) [في ج ليرا.]

(6) الأبيات من 451 إلى 462 لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 22-23، نسخة من مخطوطة خاصة.

## القول في الممدوح والمقصود: ما ورد في فواتح السور

وقال في نظم الخلاف:

ووسط المكي والداني معا  
والأول المختار للمكي  
وبالتوسط الإمام قد قرا  
والعين عن جميعهم وأشبعنا  
في كشفه والثاني للداني  
لورشهم ولسواه قصر<sup>(1)</sup>

وقال الجاديري:

وعين في الفواتح

وسط ومد راجح<sup>(2)</sup>

وقال في التقريب:

ومد لكل حرف مد فواتح  
وقل عند ميم الله والعنكبوت إن  
فدوا المد راعي الأصل والقصر ضده  
ومد له عين يرجح كلهم

إذ أقبل تسكين أتى قاله ملا  
وصلت خلاف عنهم قد تنقلا  
وفارسهم تخريج توسيط أعمالا  
وتوسيطهم المرجوح والقصر أهمل<sup>(3)</sup>

وقال في مختصر التعريف:

ولدى ميم الله خلف الكل  
بالطول والقصر وما بينهما  
اعني في تفصيله في التعليم

والعنكبوت عند أهل النقل  
وهكذا في لامه إن ادغما  
وفقده على الذي في الميم<sup>(4)</sup>

(1) نظم الخلاف للتازي البيت رقم 26 من نسخة من مخطوطة خاصة.

(2) نظم الجادري المسمى النافع في أصل حرف نافع الورقة 222 من نسخة مخطوطة خاصة داخل مجموع.

(3) الأبيات 97، 98، 99، 100 من التقريب للوهراني.

(4) لم أقف على ناظم هذه الأبيات... وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغيرهما كثير.



## القول في الممدود والمقصود ما ورع في حرف اللين إذا سكن ما بعده بالوقف

قال في التكملة: ووجهان في تحريك الميم عارضا (1/48) (1).

قوله: ومد في داله الحركات الثلاث، والرواية الفتح فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، والمفعول محذوف والتقدير ومد حرف المد، للسكن وفي الفواتح: يتعلقان بمد، ومد: مبتدأ، عند: ظرف مكان يتعلق براجح وهو خبر المبتدأ.

فائدة: قيد الناظم حرف الروى في البيتين لأجل الإقواء، والإقواء هو اختلاف حركات الروى بالضم والكسر وهو عيب في القوافي، لقول الخزرجي: والكل متقا، وفصحاء المتقدمين استعملوه كثيرا.

ثم قال رحمه الله:

(84) وقف بنحو سوف ريب عنهما بالمد والقصر وما بينهما

أخبر أن حرفي اللين إذا سكن ما بعدهما للوقف، فعن ورش وقالون ثلاثة أوجه، المد والقصر والتوسط.

قال في الاقتصاد: فإن انفتح ما قبل الواو والياء في شيء من ذلك نحو: من خوف<sup>(2)</sup>، والسوء<sup>(3)</sup>، ولا ريب<sup>(4)</sup>، وصالحين<sup>(5)</sup> وشبه ذلك، فإن المد عند

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 152 وما بعدها.

(2) الآية (4) من سورة قريش.

(3) الآية (2) من سورة البقرة.

(4) الآية (98) من سورة التوبة.

(5) الآية (10) من سورة التحريم.

الحذاق من القراء، كأحمد بن نصر بن منصور الشذائي<sup>(1)</sup> وأبي علي الحسن بن داود النقار<sup>(2)</sup> وغيرهما لا يجوز في ذلك لزوال معظمه بتغيير حركة ما قبل الواو والياء وكون الساكن عارضا، إذ هو للوقف لا غير فضعف المد من كلا الوجهين وقد أجاز به بعضهم في هذا الضرب، واعتد بالتقاء الساكنين ولم يفرق بين ما وليت الواو والياء فيه حركتهما، وبين ما لم يليهما، لأن اللين موجود في الموضعين وإن كان في أحدهما ضعف.

وهذا مذهب علي بن بشر<sup>(3)</sup> وغيره من أصحاب ورش.

والذي اختاره في الباب كله التمكن من غير إفراط لما في ذلك من التبیین والتحقيق مع الأمن من سقوط حرف المد من لفظ القارئ.

قال أبو عمرو: والقياس عندي يوجب أن يكون التمكن أنقص في مذهب من وقف بالروم على أواخر الكلم، منه من يذهب عن وقف بالسكون أو الإشمام لكون الروم حركة وإن ضعفت فاعلم ذلك انتهى<sup>(4)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: نحوه أي لا يجوز المد<sup>(5)</sup>.

---

(1) أحمد بن نصر أبو بكر الشذائي البصري إمام مشهور قرأ ابن مجاهد وغيره من الأئمة وقرأ عليه أبو الفضل الخزازي وغيره، قال الداني توفي بالبصرة سنة 370 هـ - ترجمته في غاية النهاية 144/1 - 145 رقم الترجمة 673.

(2) أبو علي الحسن بن داود النقار الكوفي مولاهم المعدل النحوي مصدر حائق وكان قيما بقراءة عاصم ثقة مأمونا من تلاميذه أحمد بن نصر الشذائي المذكور قبله، قال الداني: توفي قبل سنة 350 هـ - غاية النهاية 212/1 رقم ت 971.

(3) علي بن بشر الزهري، روى القراءة عن المسيبي وسعيد بن أوس، وروى القراءة عنه نوح بن منصور محمد بن إسماعيل الخفاف - غاية النهاية 527/1، رقم الترجمة 2178.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/أ.

(5) المصدر نفسه.

وقال في جامع البيان: فعامة أهل الأداء والنحويين لا يرون إشباع المد وزيادة التمكين<sup>(1)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: وهو قول جميع النحويين<sup>(2)</sup>.

وقال في جامع البيان: أن النقرار لم يمد، وأن الشذائي قال: وإذا انفتح ما قبل الواو والياء سقط المد على كل حال، لا خلاف في ذلك بين القراء<sup>(3)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: علة المد قد ذهبت وكذا في جامع البيان<sup>(4)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: وقد أجاز بعضهم الاعتداد بالنقاء الساكنين<sup>(5)</sup>.

قال في التلخيص: إن أهل الأداء الآخذين برواية أبي يعقوب، يمكنون ذلك تمكيناً مشبعاً<sup>(6)</sup>.

وقال في جامع البيان: الآخون بالتحقيق وإشباع التتميط من أهل الأداء من أصحاب ورش وغيره يزيدون في تمكينهما وهو مذهب شيخنا علي بن بشر<sup>(7)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: وهذا مذهب علي بن بشر، وجماعة من منتحلي قراءة ورش، الآخذين بالتحقيق<sup>(8)</sup>.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

قال: وهو قياس رواية أبي يعقوب عن ورش عن نافع في نحو شيء  
والسوء وشبههما<sup>(1)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: والذي أخذ به في ذلك بتمكين وسط من غير  
إسراف وبه قرأت<sup>(2)</sup>.

وقال في إرشاد المتمسكين: نحوه<sup>(3)</sup>.

وقال في التمهيد: وبالتمكين من غير إسراف أخذ في جميع وبه قرأت  
على أكثر شيوخه، وعليه أعول<sup>(4)</sup>.

قال في الإقناع: فأما ما عرض فيه التقاء الساكنين في الوقف نحو:  
لا ريب، والموت، وصالحين<sup>(5)</sup>، فلاهل الأداء فيه مذهبان.

منهم من لا يمد شيئاً من ذلك لأن الوقف يحتمل اجتماع ساكنين بحرف  
المد في هذا كغيره نحو: حفص وبكر، وممن ذهب إلى هذا ابن [سفيان]<sup>(6)</sup>.

ومنهم من يمد ويقول إذا قدرت على الفرار من التقاء الساكنين، لم أجمع  
بينهما وإلى هذا يميل أبي<sup>(7)</sup> رضي الله عنه وهو اختيار أبي الحسن رضي الله  
عنه، وكلا القولين صواب<sup>(8)</sup>.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) الآية (2) من سورة البقرة، والآية (19) من سورة ق، والآية (10) من سورة التحريم.

(6) [في ب [شعبان]].

(7) علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباناش والد ابن الباناش أبي جعفر أحمد بن علي،

رحمهما الله أوحّد زمانه إتقاناً ومعرفةً وتقرداً بعلم العربية، من كتبه شرح كتاب سيويوه،

توفي سنة 528هـ - الإقناع 50/1-51.

(8) الإقناع في القراءات السبع لابن الباناش 480/1.

وذكر سيبويه: في بكر وعمر و أن من العرب من يكون فيه النقاء الساكنين،  
فينقل حركة الحرف الوقوف عليه إلى ما قبله، فيقول: هذا البكر ومن البكر.

قال: ولا يكون هذا في زيد ولا عون ونحويهما لأنهما حرفا مد فهما  
يحتملان ذلك كما احتملا أشياء في القوافي ولم يَحتملها غيرهما.

ومع هذا كراهية الضم والكسر في الياء والواو، والذين لا ينقلون وهم  
أكثر العرب لا يلتزمون ذلك انتهى<sup>(1)</sup>.

المنتوري: والقصر في ذلك هو اختيار شيخنا القيجاطي وبه قرأت عليه  
في الوقف وبه أخذ انتهى<sup>(2)</sup>.

فائدة: المراد بالقصر في كلام الناظم القصر (48/ب) على بابه، وهو  
ترك المد وليس كالقصر في حروف المد واللين، قاله الشارح وابن عبد الكريم  
والوارثيني وابن مسلم والمجراد وأبو وكيل في تحفته حيث قال:

لكن يعتقد ————— بأن ذا القصر هنا إسقاط مد<sup>(3)</sup>

خلافًا لبرهان الدين الجعبري.

ونصه: والقصر الحقيقي في الوقف بالإسكان المعبر عنه بسقوط المد  
لفرعي، ووافقه المجاصي والمرسي انتهى<sup>(4)</sup>.

---

(1) كتاب سيبويه 173/4 و 174 وينتهي كلام سيبويه عند... والواو وما بقي من الإقناع في  
للقراءات السبع لابن الباذش 481/1.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/أ و 153/ب.

(3) البيت 423 من تحفة أبي وكيل ميمون الفخار الورقة 23 وتماه:

كنحو سوف ريب لكن يعتقد \*\*\* بأن ذا القصر هنا إسقاط مد

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/ب.

تنبيه: المختار من هذه الأوجه التوسط كما عند الداني وبه الأخذ عندنا بفاس في المهموز وغيره.

قال الشارح: قال أبو عمرو: والذي أخذنا به في ذلك بتمكين وسط من غير إسراف وبذلك قرأت<sup>(1)</sup>.

المجراد: المختار من هذه الأوجه التوسط وهو الذي أخذ به الحافظ وكذا عند [الشارح]<sup>(2)</sup><sup>(3)</sup>.

قلت: وراجع ما تقدم من نصوص الداني، فقد اختار التوسط، وقال في اللثالي: قال الحافظ أبو عمرو: والذي أخذ به في ذلك التمكن المتوسط من غير إسراف وبه قرأت<sup>(4)</sup>.

وهذه الأوجه التي ذكر الناظم في غير المهموز باعتبار ورش كما مثل. وأما باب شئ وسوء له في الوقف فلا يجوز القصر، لأن المد عنده لأجل الهمز بخلاف قالون، فالمد للسكون لا للهمز لأنه لا يعتد به الوصل كورش، ولذا قال في الحرز:

\*\*\* وورشهم يوفقههم في حيث لا همز مد خلا\*\*<sup>(5)</sup>، قاله الشارح وتابعوه.

---

(1) لم أقف على كلام عبد الصمد الشارح فيما قاله أبو عمرو.

(2) [في ج [الشارح].]

(3) إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة 63/أ.

(4) اللثالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الوقف

الورقة 51 من نسخة الخزانة الحسينية رقم 6973

(5) البيت في إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي ص: 124 وتعامه:

وعنهم سقوط المد وورشهم \*\*\* يوافقهم في حيث لا همز مُدخلا.

وهذا الخلاف باعتبار الوقف بالسكون والإشمام، وأما الروم فليس معه إلا القصر.

فإن كان الموقوف عليه مضموما غير همز، فلهما سبعة أوجه.

وكذا المهموز عند قالون، وعند ورش ستة فقط.

وإن كان مفتوحا أو منصوبا فلهما في غير المهموز ثلاثة.

وكذلك لقالون أيضا، ولورش اثنان.

وإن كان محفوظا أو مكسورا فلقالون أربعة أوجه مطلقا، وورش مثله حيث لا همز، وفيه أربعة.

الجعبري: حصل لورش في نحو شيء وسوء وجهان، المد والتوسط في الوصل والوقف بالإسكان المجرد مع الإشمام وبالروم.

وللباقين فيها ثلاثة: المد والتوسط والقصر في الوقف في الهمزة المتطرفة بالإسكان المجرد عن الإشمام ومعه، والقصر فقط في الوصل والوقف على غير المتطرفة وعليها بالروم انتهى<sup>(1)</sup>.

---

(1) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 55.

### قال في الأجوبة المحققة:

وان حرف لين قبل همز فهأكه  
اذا كان مرفوعا ومع كل واحد  
وبالروم والإسكان والمد قد مضى  
ففي ذاك عن ورش لدى الرفع ستة  
وذلك أن المد للهمز عنده  
لقالون وزادوا القصر حال سكونه  
كشيء وسوء رفعه مع جره  
ففيه لقالون لدى الرفع سبعة  
وذلك أن المد للساكن انتفع  
وبعض يروم المد يكسر ياءه  
وفي السوء ضم الواو إن رام مده

### قال في التحفة:

.....  
كنحو شيء سوءة وإن تقف  
في مذهب الأزرق قل والقصر  
عيسى بن ميناء به فالنبر  
عندهما [ملغى] لدى الحالين  
بالقصر والتوسيط والإشباع

بروم وإشمام وتسكينه فادر  
الإشباع والتوسيط عن ورش المصر  
متى تلوت الذكر في حالة الجر  
وأربعة في الجر تبد والمن يسر  
وذا الحكم منقول شهير عن الغر  
وفي حالة الإشمام خذا بلا عسر  
ولا مد مع روم لقالون ذي الحجر  
وأربعة في الجر للعالم المقري  
بنظمي هداك الله للعلم والبر  
فيأتي بحرف المد من بعد ذا الكسر  
فينشأ حرف المد ذو الجهل في سكر<sup>(1)</sup>

بالطول والتوسط عن ورش سمه  
[يأيما]<sup>(2)</sup> وقف فذلك اعترف  
وصلا ببغداد وقال الحبر  
بعدهما الذي يراه الغير  
فالوقف بالسكون دون مين  
كذا مع الإشمام عن إجماع

(1) الأجوبة المحققة للقيسي، فصل في الوقف على حروف المد مخطوطة خاصة بالخزانة النحلية بمزودة دائرة شيشاوة، إقليم مراكش، ولدي مصورة منها.

(2) [في هـ - فأأيما].

(3) [في ج، د - ملغا].



والقصر مع روم وللكل [جرا]<sup>(١)</sup> مع غير همز ولقالون [ترا]<sup>(٢)</sup>  
 كنحو سوف ريب لكن يعتقد بأن ذا القصر هنا إسقاط مد (49/أ)  
 والمد دون المد فيهما إذا تولدا عن كسر أو ضم خذا<sup>(٣)</sup>  
 وقال في مختصر التعريف:  
 وعنه الثلاثة الأقوال وقفاً بريب سوف في المثال  
 وهكذا الأقوال فيما نبهنا منه ويوسف على [الوصل]<sup>(٤)</sup> جر<sup>(٥)</sup>  
 الوهراني:

\*\* وفي نحو سوف ثم ريب بوقف الثلاثة تجرى والتوسط قد علا \*\*  
 ثم قال:

وان واو أو ياء فتج وهمزة تسكننا في كلمة فوهم تلا  
 بطول وتوسيط ودان بوصله ووقف ويختار التوسط فاعقلا  
 وباقيهم فاقصر بوصلك عنهم وفي الوقف يجري ما تقدم فاسنلا<sup>(٦)</sup>  
 وقال التازي:

بنحو سوف ريب وقفاً رجحاً الداني مدا وسطاً ليوضحا  
 والقصر للمكي ليس إلا وللامام الفاصل الأجلا<sup>(٧)</sup>

(١) في د [جري].

(٢) في د [تري].

(٣) الأبيات 417 إلى 424، من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 22 و 23 من نسخة مخطوطة خاصة لدى مصورة منها.

(٤) في ج [الأصل].

(٥) لم ألق على ناظم هذين البيتين... وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغيرهما كثير.

(٦) الأبيات 103.102.101.96 من منظومة التقريب للوهراني مخطوطة خاصة بخزانة الشيخ السيد السحابي.

(٧) نظم الخلاف السطر 5 من الورقة 2/أ مخطوطة خاصة لدى مصورة منها.

أي مذهب الشيخ والإمام القصر.

قال ابن سليمان: وبه لا غير قرأت في طريق الحافظ أيضا وبه أخذ في الطرق الثلاثة<sup>(1)</sup>.

قلت: [وإلى جريان الأوجه الثلاثة في باب شيء لقالون، وعدم القصر فيه لورش، واختيار [التوسط أشرنا بهذه]<sup>(2)</sup> [الأبيات]<sup>(3)</sup>:

كذا لعيسى باب شيء يلفى      وورشهم لا قصر فيه وقفوا  
ورجحوا توسط الكل      واختاره الحافظ فافهم قول  
والقصر في الكنز [هنا] الطبيعي      [وحذفه لكل خذ تفريعي]<sup>(4)</sup>

قوله: وقف: فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، الماضي: وَقَفَ والمضارع: يُوقِفُ على وزن يُفْعِلُ، حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فحملوا عليه الأمر فقالوا: قَفَ على وزن عِلَ، كما قالوا: زِنَ، عَدَ، بنحو: متعلق بقف والياء بمعنى في، فهي ظرفية، كقول تعالى: وما كنت بجانب الغربي<sup>(5)</sup>، نجيناهم بسحر<sup>(6)</sup>، وإتكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل<sup>(7)</sup>.

---

(1) ذكر المنتوري في شرحه على الدرر 1/154 - والحلواني في باب المد والقصر في شرحه على الدرر اللوامع مخطوطة الخزائن الحسنية رقم 6064.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) هذه الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.

(5) الآية (44) من سورة القصص.

(6) الآية (34) من سورة القمر.

(7) الآية (137) من سورة الصافات.

## القول في التحقيق والتسهيل :

وقال بعضهم: والظاهر أن الباء بمعنى على، على حد قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ ﴾<sup>(1)</sup>.

وقول الشاعر:

أرب يبول الثعلبان برأسه      لقد نل من بآلت عليه الثعالب<sup>(2)</sup>

سوف: مضاف محكي، ريب: معطوف محكي، عنهما: متعلق بقف وكذا بالمد، وما: موصولية وصلتها الظرف بعدها وهي معطوفة على المخفوض قبلها، وبينهما: ظرف مكان، والضمير عائد على المد والقصر وهو متعلق بمحذوف لأنه صلة ما، والعائد على الصلة ما يحتمله الضمير المجرور.

ثم قال رحمه الله:

(85) القول في التحقيق والتسهيل      للهمز والإسقاط والتبديل

أتى باب الهمز عقب باب المد، لوقوعه في يؤمنون<sup>(3)</sup> بعد مد فيه هدى للمتقين<sup>(4)</sup>، ولأن الهمزة إذا خفت جعلت مداً أو كالمد غالباً.

وقال بعضهم: لأن الهمز أحد موجبي المد في باب المد، ولأن [ما]<sup>(5)</sup> فيه همز، إن ورد في القرآن بعد ما فيه المد والقصر، وكذلك في ءانذرتهم<sup>(6)</sup>، وآخر النقل وإن وقع قبله لأن التسهيل فيه بقاء بعض الهمز، والنقل لإبقاء

(1) الآية (30) من سورة المطففين.

(2) البيت لـ (راشد بن عبد ربه) انظر سيرة ابن كثير ج 1 ص: 374.

(3) الآية (3) من سورة البقرة.

(4) الآية (2) من سورة البقرة.

(5) في ب [الهمز].

(6) البيتان 471 و472 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 25/أ من نسخة

مخطوطة خاصة.

ورده بعضهم بلزوم تقديم الهمز المفرد لسبقه، والأولى عقد باب للكل، ثم يقسم الأنواع بفصول، ويبدأ بالمفرد لسبقه وأصالته، لكنه تابع لمن قبله كالشاطبي، وقدم التحقيق لأصالته.

### قال في التحفة:

فالنطق بالتحقيق أصل الهمزة      إذ لا يرى مفتقرا لعلة  
وإنه يعم فيما خففا      والأصل ما يعم فيما عرفا<sup>(1)</sup>  
والهمز مصدر همزت ضغطه.

وقيل: اسم جنس واحدة همزة يفرق بين مفردة وجمعه (49/ب) بطرح التاء.

### قال في التحفة:

والهمز جمع همزة أو مصدر      قولان منصوصان فيما فسروا<sup>(2)</sup>

قال بعضهم: الجمع على أربعة أقسام، اسم جمع وهو الذي لا مفرد له من لفظه مثل: رط ونفر ونو ذوب الليل على قول، واسم الجنس بينه وبين مفردة سقوط التاء كما تقدم وجمع سلامة وجمع تكسير.

وقيل: أسماء الهمزة سبعة: همزة القطع، وهمزة الجمع كأئمة وأرباب، وهمزة المتكلم، وهمزة الأصل، وهمزة الوصل، وهمزة الاستفهام، وزيد همزة ما لم يسم فاعله نحو: انطلق يزيد، أي أخبر الناظم أنه يتكلم في هذه الترجمة على حالات الهمزة، وهي أربع: التحقيق ومقابله، التخفيف وأنواعه ثلاثة، بدل وتسهيل، ويراد به بين بين وحذف.

(1) الآية (6) من سورة البقرة.

(2) البيت 495 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 26/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

القول: خبر مبتدأ محذوف أي هذا القول، في التحقيق: متعلق بالقول،  
وللهمة متعلق بالتسهيل وهو من باب الأعمال وحذف ضمير من الأول  
والتقدير في التحقيق له.

ثم قال رحمه الله:

(86) والهمز في النطق به تكلف فسهلوه تارة وحذفوا

(87) وأبدلوه حرف مد محضاً ونقلوه للسكون رفضاً

هذا الكلام أتى به توطئة ليركب عليه ما بعده، فأخبر أن الهمز حرف  
جلد صعب في اللفظ، بعيد [في] <sup>(1)</sup> المخرج، شبيهة بالتهوع والسعلة لشدتها فلا  
يمكن النطق بها إلا بتكلف، فاتسعت العرب فيها بما ذكر.

قال بعضهم: وأصل تسهيل أن يكون بين بين لبقاء البعض حالة التسهيل،  
ثم يليه الإبدال للعوض منه، ثم النقل ثم الحذف، واستوفاهم الناظم بقوله:

\*سهلوه راجع إلى بين بين وحذفوا\* أي حذفه مع حركته بدليل نقلوه.

وقوله: وأبدلوه الخ، أي من جنس حركة ما قبله، ونقلوه للسكون رفضاً  
أي حذفوه بعد نقل حركته والضمائر راجعة إلى الهمز، والمحض الخالص من  
كل شيء، وأصله اللين بلا رغوة.

قوله: نقلوه، أي نقلوا حركاته فهو على حذف المضاف.

وإلى هذا (79/ب) أشار في التحفة:

لكن وجوه الخف فيها الأولى	من غيره على احتجاج يملأ
تسهيلها بين بين الأولى	اذ فيه بعض الهمز هاءك النقلا
ثم يليه البديل المفضول	اذ فيه خلف همز دليل

(1) [ما بين [...] من ب.]

والنقل لما ان أتى دليلا بشكله صار يلي التبديلا  
والحذف رأسا أضعف الأحكام لأجل ذا آخر في الأعلام<sup>(١)</sup>

والهمز: مبتدأ أول، به: متعلق بالنطق، وفي النطق: خبر متقدم، وتكلف:  
مبتدأ ثان، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول، ويجوز فيه وجه  
آخر وهو أن يكون في النطق في موضع خبر المبتدأ الأول، وتكلف: فاعل لأنه  
قد اعتمد، وتارة: معناه مرة وهو ظرف زمان والعامل فيه سهلوه، وحذفوا: فعل  
ماض، والفاعل والمفعول محذوف تقديره وحذفوه، حرف: مفعول ثان.

محضا: نعت لحرف، قاله المنتوري والمجراد وابن عبد الكريم  
والمجاصي وأجانا<sup>(2)</sup>.

وقال المنتوري: [منصوب لأنه أقيم مقامه أي إيدالا محضا، وللسكون:  
متعلق بنقلوه أي لصاحب السكون قاله الوارثيني]<sup>(3)</sup> وابن عبد الكريم<sup>(4)</sup>

[وقال]<sup>(5)</sup> المجاصي: للساكن الحي قبله، ورفضاً: مصدر في موضع  
الحال من الفاعل في نقلوه، والعامل فيه الفعل قبله، أي رافضين له، وإما من  
المفعول به وهو ضمير الهمز أي مرفوضاً ويحتمل أن يكون مفعولاً من أجله،  
والتقدير ونقلوه لأجل الرفض، فيكون تنبيهها على أن المقصود من نقل حركته  
إلى الساكن قبله، إنما هو ليحذفوا الهمزة<sup>(6)</sup>، قاله المجراد والوارثيني وجعله أجانا

(1) الأبيات 473 إلى 477 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 25/1 من نسخة  
مخطوطة خاصة.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 153/ب.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ، هـ.]

(4) لم أجد هذا النص في محله من شرح المنتوري على الدرر اللوامع عند إعرابه لهذا البيت  
الورقة 153/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(6) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 63/ب السطر 22، خزانة ابن يوسف بمراكش  
رقم الكتاب 105.

والمطماطمى منصوبا على الحال<sup>(1)</sup>، وقالهما أيضا الخراز وابن عبد الكريم  
واتفقوا [على]<sup>(2)</sup> أن معناه: الترك، ومنه الرفض لترك الحق<sup>(3)</sup>.

## القول في التحقيق والتسميل: فنافع سهل آخرى الهمزتين

ثم قال رحمه الله:

(88) فنافع سهل آخرى الهمزتين في كلمة فهي بذاك بين بين (أ/50)

(89) لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفا ومكّنت

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي في كلمة، وكذا وقفت عليه بخط  
الناظم، وفي رواية المكناسي من كلمة، وفي رواية البليقي بكلمة<sup>(4)</sup>.

أخبر أن نافعاً سهل الثانية من الهمزتين [القطعتين]<sup>(5)</sup> المتحركتين  
المتلاصقتين مطلقاً، حيث وردت في الحالين.

فقوله: أخرى، احترز من الأولى فيندرج ما فيه ثلاث همزات.

وقلنا: [القطع]<sup>(6)</sup> يخرج نحو الذكرين<sup>(7)</sup> يأتي حكمه والمتحركتين أخرج  
نحو [ء أمن]<sup>(8)</sup><sup>(9)</sup>، وقيل يخرج من قوله: بين بين، والمتلاصقتين أخرج نحو

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة أ/63.

(2) [ما بين ...] لا يوجد في ب، ج، د.

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/ب أ/154.

(5) [في ج [القطع من].]

(6) [في ج [القطعتين].]

(7) الآية (143) من سورة الأنعام.

(8) الآية (13) من سورة البقرة.

(9) [في ج [ء أمين].]

براءة<sup>(1)</sup>، وقيل يخرج من قوله: ليفصلا، والأولى مفتوحة مطلقا، والثانية مفتوحة ومكسورة ومضمومة، والمفتوحان أحد وعشرون موضعا، والمفتوحة وبعدها مكسورة، ورد في اثنين وثلاثين موضعا، والمفتوحة وبعدها مضمومة في أربعة مواضع، وسماها القراء كلمة واحدة على سبيل التجوز وفي الحقيقة كلمتان لأن الأولى دخلت لمعنى.

---

(1) الآية (4) من سورة الممتحنة.



## القول في التحقيق والتسهيل

وأجاب ابن أجروم بلزومها وعدم انفصالها صارت كأنها من كلمة ولذا لم يذكر سيبويه فيها إلا التسهيل ونظيره مناسككم<sup>(1)</sup> ونحوه في الإدغام لما اتصل به الضمير ولم يوقف على ما قبله أشبه الكلمة الواحدة<sup>(2)</sup>.

قال في الدر النثير: واعلم أن كل ما ذكر في هذا الباب من الهمزتين في كلمة، فإنه في الحقيقة من كلمتين، وبيان ذلك أن الهمزة الأولى من كل ما ذكر في هذا الباب همزة استفهام، وهي حرف من حروف المعاني، دخلت على كلمة أولها همزة فالتقت همزتان، وليس في القرآن همزتان ملتقيتان في كلمة إلا في لفظة واحدة وهي: أئمة وقعت في القرآن في خمسة مواضع، في براءة<sup>(3)</sup>، والأنبياء<sup>(4)</sup>، واثنان في القصص<sup>(5)</sup>، والسجدة<sup>(6)</sup>، فأما [التعبير]<sup>(7)</sup> [عن الهمزتين]<sup>(8)</sup> في هذا الباب، فإنها من كلمة فمجاز، والذي سوغ ذلك التحام إحدى الهمزتين بالأخرى في حكم الخط واللفظ والمعنى، أما الخط فإنه قد اطرده في كل حرف من حروف المعاني، إذا كان من حرف واحد من حروف

---

(1) الآية (200) من سورة البقرة.

(2) ذكره المنتوري في شرحه على الدر الورقة 154/أ والمجاصي الورقة 64، مخطوطة ابن يوسف رقم 105.

(3) الآية (12) من سورة التوبة (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون).

(4) الآية (73) من سورة الأنبياء (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا).

(5) الآية (5) من سورة القصص، والآية (41) من نفس السورة 1. ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين 2. وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون.

(6) الآية (24) من سورة السجدة، وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا).

(7) [في أ] [التغيير] وفي د [التقدير].

(8) [ما بين ...] لا يوجد في ب.

التهجي، إنه يكتب موصولا بما بعده إذا كان مما يقبل الوصل، كباء الجر، وفاء العطف ولام الابتداء ونحو ذلك، فحكم همزة الاستفهام وصلها بما بعدها في الخط ولو كانت مما يقبل ذلك.

وأما حكم اللفظ فمن حيث أن همزة الاستفهام حرف واحد من حروف التهجي، لم يكن لها حكم الكلمة المستقلة، إذ الكلمة المستقلة لابد لها من مطلع ومقطع، فمطلعها أولها ولابد من تحريكه ليصح الابتداء به، ومقطعها آخرها، والأصل تسكينه في الوقف، وأقل ما يحصل هذه الحقيقة بحرفين من حروف التهجي نحو: قَدْ وَهَلْ، فأما الحرف الواحد فلا.

فلزم لذلك أن تتصل في اللفظ بما بعدها وهذا هو السبب في الاتصال في الخط.

وأما حكم المعنى فهو أن الحرف إنما جاء به ليدل على معنى في غيره.

وهمزة الاستفهام إنما تدل على معنى الاستفهام فيما بعدها، فلما كان معناه لا يظهر إلا فيما بعدها، صارت كأنها جزء منه، لأن معناها إنما يحصل بحصول اللفظ لمجموعهما، كما أن معنى الكلمة التي تدل على معنى في نفسها إنما يحصل بمجموع أجزائها انتهى<sup>(1)</sup>.

قوله: فهي بذلك الإشارة إلى التسهيل المفهوم من قوله: سهل.

قوله: بين بين اعلم أن بين بين اسمان مركبان جعلتا اسما واحدا، ومعناه بين الهمزة وبين حرف من جنس حركتها، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف والمكسورة بين الهمزة والياء والمضمومة بين الهمزة والواو.

---

(1) الدر النثير والغنب النمر في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي: باب ذكر المد والقصر، مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 مجموع 6.

**فائدة:** قال في الكنز: يجعل حرفا مخرجه بين مخرج المحققة ومخرج حرف المد الذي يجانس حركتها أو حركة سابقها، وتأصل انتهى<sup>(1)</sup>.

**تنبيه:** وقد اختلف القراء رضوان الله عليهم في كيفية النطق بالتسهيل، هل يجوز أن يسمع فيه صوت الهاء مطلقا كيفما تحركت الهمزة، وبه قال أبو عمرو الداني أولا يجوز صوت الهاء عند النطق بالتسهيل مطلقا، قاله الشامي شارح الشاطبية، وبمذهبه أخذ في مختصر البرية، فشد في منعه.

**والقول الثالث لابن حدادة قال:** يجوز إبقاء صوت الهاء في تسهيل (50/ب) المفتوحة خاصة دون المضمومة والمكسورة.

**فمن اعتبر ما في التسهيل من الهمز قال:** يجوز أن يكون فيه صوت الهاء. وقد سمع إبدال الهمزة هاء نحو: هرقت الماء في أرقت الماء، وهياك في إياك.

**وجاء عن بعض الرسام، أنهم يرسمون الهمزة هاء نحو:** جاه في جاء وهامنوا في ءامنوا.

**ومن اعتبر في التسهيل من حرف المد قال:** لا يكون فيه صوت الهاء. **أوحجة القول الثالث** لأنها إذا سهلت بينها وبين الألف وهو مع الهمزة مخرجهما واحد، وهو آخر الحلق، فلا بد من صوت الهاء<sup>(2)</sup> قاله في تحصيل المنافع.

**قلت** [مشيرا إلى الأقوال الثلاثة]<sup>(3)</sup>:

**واختلفوا في النطق بالتسهيل ف قيل بالهاء بلا تفصيل**

<sup>(1)</sup> كنز المعاني لبرهان الدين بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

<sup>(2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

<sup>(3)</sup> [ما بين [...] من أ، ج.]

وقيل ممنوع على الإطلاق وقيل في المفتوح قط باق<sup>(1)</sup>

وقال الجعبري: وينبغي للقارئ أن يفرق في لفظه بين المسهل والمبدل، ويحترز في التسهيل عن الهاء والهاوي، وفيه لين لقسط المد، وهذا معنى قول مكّي في همزة بين بين مد يسير لما فيها من الألف انتهى<sup>(2)</sup>.

[قال ابن غلبون: يلين الهمزة ويشير إليها بصدده انتهى<sup>(3)</sup>](4).

قال في الدر النثير: وعبر الحافظ في التيسير عن همز بين بين بالمد، وكذلك عبر الشيخ في التبصرة وغيرها، وإنما يعبر عنها بالمد من شبهه انتهى<sup>(5)</sup>.

[قال في اللئالي: وكيفية التسهيل في الهمزة المفتوحة أن تزال نبرتها، وتقرب من الألف، وزاد بعضهم: فتصير كالمدة في اللفظ، وربما عبر بعضهم عنها بالمد لصيرورتها [كالمدة]<sup>(6)</sup> فحمل ذلك بعض الناس على قراءتها بألف خالصة، ولم يعن أحد بذلك البذل، وإنما عبر بذلك حيث أضعف الصوت بها، فصارت كالمدة، وربما قرب بعضهم لفظها من لفظ الهاء، وليس بشيء انتهى<sup>(7)</sup>](8).

(1) هذان البيتان من نظم المؤلف رحمه الله.

(2) كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(3) لم أقف على كلام ابن غلبون في كتاب له في المظان التي وقفت عليها.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(5) الدر النثير والعنبر النمير في شرح كتاب التيسير باب ذكر المد والقصر مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

(6) [في ب [كالمدة].]

(7) للئاليء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الهمز تسهيلا وتركا، الورقة 62 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

## قال في التحفة:

فصل وقل حقيقة التسهيل إن  
من جنس شكل الهمز لذ بالشرح  
واحذر صويب الهاء عند النطق  
ثلاثة للشامي والداني  
تمزج همزة بحرف قد سكن  
من ضم أو من أو من فتح  
وقيل لا أو عند فتح فابق  
وابن حدادة الرضى المرضى<sup>(١)</sup>

وقال الداني في الإيضاح: والعلماء من القراء والنحويين يترجمون عن همزة بين بين بست تراجم كلها تؤدي عن معنى واحد وهي مخففة ومسهلة وملينة ومذابة ومدغمة ومبدلة<sup>(٢)</sup>.

قلت [مشيرا إليها]<sup>(٣)</sup>:

إذا أبوا بتسهيل وتلين مدغم وخفف مع الإبدال الهمزة ستها<sup>(٤)</sup>  
وقول الناظم: ففي بذاك بين بين.

قال بعضهم: حشو، [يعني]<sup>(٥)</sup> عنه، فنافع سهل لأن التسهيل إذا أطلق فالمراد بين بين، وإذا أريد غيره قيد.

وأجاب بعضهم: إنما أتى به تقريبا للمبتدئ وبيان.

قال في الدر النثير: اعلم أن التسهيل يستعمل مطلقا ومقيدا، فإذا أطلق فالمراد به جعل الهمزة بين بين، أي بين الهمز والحرف الذي منه حركتها، فإن

(١) الأبيات رقم 481، 482، 483 و484 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 25/أ و 26/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(٢) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/أ.

(٣) [ما بين ...] لا يوجد في ب.

(٤) هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

(٥) [يعني].

كانت متحركة بالفتح جعلت بين الهمزة والألف ومعناه أن يلفظ به نوعاً من اللفظ يكون فيها شبه من لفظ الهمزة، ولا تكون همزة خالصة، وشبه من لفظ الألف، ولا تكون [ألفاً]<sup>(1)</sup> خالصة، وكذلك إن كانت متحركة بالكسر جعلت بين الهمزة والياء على التفسير المتقدم، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو على ما تقدم، وهذا كله تحكمه المشافهة، ويقال في ذلك كله: تسهيل وتلين، ويقال تسهيل على مذاق الهمز، ويقال همزة بين وبين والمراد ما تقدم، فإن قيد التسهيل فالمراد به إذ ذاك المعنى الذي يقتضيه التقيد، فيقال تسهيل [بالبدل]<sup>(2)</sup>، وتسهيل بالنقل، وتسهيل بالحذف، والتسهيل الذي بالبدل قد يكون معه الإدغام وقد لا يكون، فهذه جميع ألقاب التسهيل، وهذا كله في المتحركة، فأما الساكنة فتسهيلها أبداً بالبدل نحو: كاس وبير ومومن، تبدل حرفاً من جنس حركة ما قبلها انتهى<sup>(3)</sup>.

وظاهر كلام الناظم: أن الأولى محققة وهو كذلك إلا أن يكون قبلها ساكن صحيح، فورش بالنقل كما يأتي.

قال في الاقتصاد: وأعلم أنه إذا أتى ساكن قبل همزة الاستفهام في الأقسام الثلاثة فإن ورشاً يلقي حركة همزة الاستفهام على ذلك الساكن على

(1) [في ب، ج [ألف] في د [الألف].]

(2) [في ب [البدل].]

(3) الدر النثير والعذب النميز "باب ذكر الهمز المفردة" مخطوطة الخزائن الحسنية رقم

أصله، فتسقط الهمزة من اللفظ نحو: رحيم، ءاشفتكم<sup>(1)</sup> وعجيب إذا<sup>(2)</sup> وقل أنبنكم<sup>(3)</sup> وشبهه<sup>(4)</sup>.

وقال في إرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والإيضاح: نحوه.

قوله: لكن في المفتوحتين ابدلت الخ استترك هنا على قوله بين بين فأخبر أن المصريين يبدلون ألفا وبقيت الثانية من المختلفتين على الإطلاق المتقدم فأطلق في البيت الأول وقيد في الثاني كالشاطبي.

فائدة: ذكر الشارح وتابعوه أن البدل من طريق الأزرق<sup>(5)</sup> والتسهيل من طريق غيره، وفيه نظر، بل التسهيل مروي عن أبي يعقوب<sup>(6)</sup> من طريق ابن سيف<sup>(7)</sup> في الثانية من المفتوحتين ذكره صاحب التذكرة، وعلى [يترجح]<sup>(8)</sup> كلام المصنف ولا يلتفت لما قالوه.

قال الإمام المحقق ابن الجزري في تقريب النشر: سهل الثانية من المفتوحتين بين بين ورش من طريق الأزرق، وعند أبي الحسن ابن غلبون وابن بليمة وصاحب العنوان وغيرهم<sup>(9)</sup>.

---

(1) الآية (13) من سورة المجادلة.

(2) الآية (3) من سورة ق.

(3) الآية (15) من سورة آل عمران.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/أ، 154/ب.

(5) يعقوب بن محمد الأزرق تقدمت ترجمته.

(6) هو نفسه أي أبو يعقوب الأزرق.

(7) ابن سيف عبد الله أبو بكر تقدمت ترجمته.

(8) [في أ] [يترجح].

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 155/ب.

**المنتوري:** وكان شيخنا القيجاطي يأخذ قي الثانية بالتسهيل بين بين لورش، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ، وكان يحتج لذلك بأن التسهيل قد اتفق معه قالون على روايته وأكثر [رواة<sup>(1)</sup>] ورش عليه، وأن رواية المصريين في ذلك أنت بالمد فحملها قوم على البذل وآخرون على التسهيل، وإن البذل ليس على وجه سائغ في العربية ويؤدي في أكثر المواضع إلى اجتماع ساكنين على غير شرطيهما.

[قال<sup>(2)</sup>]: فالأخذ بشيء متفق على روايته، سائغ في العربية وهو التسهيل أولى.

**المنتوري:** وعلى التسهيل اقتصر ابن مجاهد في السبعة<sup>(3)</sup>، وأبو الحسن ابن غلبون في التذكرة<sup>(4)</sup>، والمهدي في الهداية<sup>(5)</sup>، وابن عبد الوهاب في المفتاح<sup>(6)</sup> والمفيد<sup>(7)</sup>، وابن البياز<sup>(8)</sup> في النبذ النامية<sup>(9)</sup>، وحلية المبتدأ الطالب<sup>(10)</sup>، وأبو الطاهر العمراني في الاكتفاء<sup>(11)</sup>، وابن سوار في المستنير<sup>(12)</sup> انتهى<sup>(13)</sup>.

(1) [في د [روايات].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 155/أ.

(4) التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 152.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

(13) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 155/أ.



وقال في الاقتصاد: البديل رواية أكثر المصريين والتسهيل رواية البغداديين وغيرهم<sup>(1)</sup>.

وقال في التعريف: كان ورش يسهل الهزمة الثانية من الهمزتين المتلاصقتين في كلمة، سواء كانت الهزمة المسهلة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة<sup>(2)</sup>.

وقال الإمام الخباز<sup>(3)</sup> في شرح التفصيل: وكذلك أبو يعقوب له التسهيل أيضاً، خلاف ما عند شراح الدرر الذين يقولون أن التسهيل من طريق البغداديين والبديل من طريق المصريين، ظاهر هذا الكلام أن أبا يعقوب ليس له تسهيل، وكان الشيخ إنما أتى بهذا البيت في معرض الاستثناء لهم والرد عليهم، [وإلا لاستغنى]<sup>(4)</sup> عنه بقوله: وإن عز الواحد خلافاً... البيت، وليس المراد هنا خصه بالبديل وليس له غيره بل المراد أنه ليس لأحد غيره البديل، وأما التسهيل فيؤخذ من عموم ابن بري في قوله: فنافع سهل الخ انتهى<sup>(5)</sup>.

وقال سيدي الحسن الدرعي<sup>(6)</sup> في شرحه<sup>(7)</sup>: وروي عن أبي يعقوب البديل كما روي عنه التسهيل.

(1) المصدر نفسه.

(2) أحمد بن مسرور أبو نصر الخباز البغدادي شيخ خليل مشهور قرأ على منصور بن محمد بن مجاهد وقرأ عليه أبو طاهر بن سوار. له المفيد في القراءات، توفي سنة 442هـ - غاية النهاية 137/1 رقم ت 651.

(3) كتاب التعريف في اختلاف الرواة للداني تحقيق د. التهامي الراجي الهاشمي ص 235 ط 1403هـ - 1982

(4) في د [و الا استغنى].

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/أ مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط.

(6) هو الحسن بن محمد الدرعي أخذ عن أبي العباس المنجور وعن علي بن محمد بالراشدية توفي في القرن الحادي عشر الهجري / درة الحجال ج 1 ص 242، ت 365. لم أقف على اسم هذا الشرح فيما رجعت إليه من مظان.

قال أبو العباس أحمد الزواوي<sup>(1)</sup>: وافق أبو يعقوب صاحبيه وزاد البديل انتهى<sup>(2)</sup>.

قوله: ومكنت القيجاطي أي أبدلت ألفا محضة [فهو]<sup>(3)</sup> على جهة التأكيد.

اختلفت [الرواة]<sup>(4)</sup> عن الأزرق فمنهم من أخذ بالبديل<sup>(5)</sup>.

قال في التيسير: ورش يبدها ألفا، والقياس أن تكون بين بين<sup>(6)</sup>.

قال في الشرح: يريد بخلاف ما فعل ورش حيث أبدلها خالصة وإنما كان القياس ما ذكره، لأن البديل في الهمز غير المتطرفة إنما يكون في الهمزة الساكنة في المفتوحة بعد الكسرة أو الضمة، وهذا بخلاف ذلك<sup>(7)</sup>.

قال في الاقتصاد: والبديل ضعيف في العربية على أن قطربا حكاه عن العرب<sup>(8)</sup>.

---

(1) عبد السلام بن علي أبو محمد المالكي الزواوي شيخ مشايخ القراء بدمشق: إمام بارع صالح محقق فقيه ثقة، من شيوخه أبو الحسن السخاوي، ومن تلاميذه محمد بن عبد العزيز البياتي، توفي سنة 681هـ - غاية النهاية 386/1. رقم 1649.

(2) لم أقف على كلامه هذا في كتاب له إلا مذكورا عند المنتوري والمجاصي وابن المجراد في شروهم للدرر عند "باب المد والقصر، من الورقة 154/ب عند المنتوري".

(3) [في أ [فهو]].

(4) [في ج [الرواية]].

(5) تفصيل ذلك عند محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 154/ب.

(6) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 37-38.

(7) ذكر هذا الخراز في الشرح ولعله شرح الدرر كما في ترجمته إلا أنني لم أقف عليه.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/ب.

وقال في إرشاد المتمسكين: وهو قول شيوخ المصريين، وذلك ضعيف في القياس، غير أنني به قرأت عليهم<sup>(1)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: والإيضاح والبدل على غير قياس<sup>(2)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: وبالبديل عبر عن ذلك الأنفوي<sup>(3)</sup>.

المنتوري: وقد وقفت عليه في كتاب الإبانة له<sup>(4)</sup>.

وقال في الموجز وقال أصحاب أبي يعقوب عنه: إنه يبدلها ألفا<sup>(5)</sup>.

وقال في التلخيص: نحوه<sup>(6)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: وهو الموجود في ألفاظ عامة المصريين لأنهم يشبعون المد في ذلك جدا<sup>(7)</sup>.

وقال في جامع البيان: وروى أبو يعقوب عن ورش إبدال الثانية ألفا محضة، والإبدال على غير (51/ب) قياس<sup>(8)</sup>.

ثم [قال]<sup>(9)</sup>: وهو الذي حكيناه عن أصحاب ورش، وقررناه من مذاهبهم في هذا الضرب على ما تلقيناه أداء دون ما روينا نصا.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/ب.

(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

قال: فأما النص فإن أبا الأزهر وداوود وأبا يعقوب قالوا عنه: كل همزتين منتصبتين التقتا في أول حرف مثل أنتم<sup>(1)</sup>، أنذرتهم<sup>(2)</sup>، أرباب<sup>(3)</sup>، وألد<sup>(4)</sup>، فإنه يبين الأولى ويمد الآخرة لم يزيديا على ذلك شيئا، ولا ميزوا كيفية التسهيل.

**القيجاطي:** معنى قولهم ويمد الآخرة أي يسهلها بين بين<sup>(5)</sup>.

**قال في الإقناع:** ورش يبدلها ألفا، هكذا رواية المصريين عنه والقياس، أن تكون بين بين، وبه يأخذ أبي في هذا الفصل وبه قرأت عليه<sup>(6)</sup>.

**قوله:** ومكنت أي مدت بحسب ما بعدها، فإن كان ما بعدها ساكن فليس إلا الإشباع للاندراج كما تقدم وإن وقع بعدها متحرك وذلك في موضعين وألد في هود وأمنتم في الملك فيدخل في باب تقدم الهمز، كذا عند الشارح وتابعوه.

**قال في التحفة:**

تمكينه حسب ما قد وقع  
من بعد مبدل فكن متبعا  
أشبعه ان يسكن ومهما أبدا  
وسط على المشهور فيما فصلا  
أمنتم في الملك جاء وألد  
في هود والمد يحمل وارد

(1) الآية (17) من سورة الفرقان.

(2) الآية (6) من سورة البقرة.

(3) الآية (39) من سورة يوسف .

(4) الآية (72) من سورة هود.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/ب.

(6) الإقناع في القرآن السبع لابن الباذش 398/1.

أعني على ما جاء قبل ما سكن  
[يجري]<sup>(١)</sup> [باب]<sup>(٢)</sup> كله [على]<sup>(٣)</sup> سنن<sup>(٤)</sup>

فائدة:

قال ابن الجزري: فإذا أبدلت ألفا وكان بعدها ساكن مد للساكنين نحو  
ءأنذرتهم، آشفقتهم، وإن لم يكن ساكنا مد قدر ألف فقط نحو ءألد<sup>(٥)</sup>.

الجعبري: وتمد في البذل مد الحجر في الكل إلا في ءألد وآمنتم.

وقول مكى: يمد لأنه ألف بعد همزة ليس بجيد لأنه يقتضي إجراء  
وجوهه فيه وهو متعين [المد]<sup>(٦)</sup> للعلة [المجمع]<sup>(٧)</sup> عليها لا المختلف فيها  
لرجحان القوي على القوي عند العارض انتهى<sup>(٨)</sup>.

فإن قيل إبدال الثانية فيه الجمع بين الساكنين، وهو ممنوع إلا بشروط  
كما تقدم.

أجيب بأن المد قام مقام الحركة، وإما أن البذل عارض والهمزة فيه في  
نية الوجود.

---

(١) [في ب [يجري].]

(٢) [في أ [بابه].]

(٣) [في ب [عن].]

(٤) البيتان رقم 511 و512 من التحفة لأبي ميمون وكيل الفخار الورقة 27/أ من نسخة  
مخطوطة خاصة، والبيتان رقم 513 و514.

(٥) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 362/1 وما بعدها.

(٦) [في ب [المد].]

(٧) [في أ، ج [المجمع].]

(٨) لكشف عن وجوه القراءات السبع عليها وحججها 102/1 وما بعدها.

وإما أن يخرج على جواز الجمع بين ساكنين فيما حكاه يونس نحو اضربنـ

قوله: فنافع: مبتدأ، سهل: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على نفع  
والجملة في موضع الخبر، أخرى: مفعول، في كلمة: في موضع الحال من  
الهمزتين، والعامل فيه سهل، وهي بكسر الكاف وسكون اللام، كما في البيت  
لغة تميم، وحكى الفراء<sup>(1)</sup> فيها ثلاث لغات، كَلِمَة وكَلِمَة وكَلِمَة مثل كَبِدٍ وكَبَدٍ  
وكَبَدٍ [وَوَرِقٍ وَوَرِقٍ، وَوَرِقٍ]<sup>(2)</sup> قاله الجوهري<sup>(3)</sup>.

قال ابن معطي:

فيها ثلاثة من لغات الأمة كَلِمَة وكَلِمَة وكَلِمَة<sup>(4)</sup>  
فهي: مبتدأ خبره بين بين وهما اسمان جعلا اسما واحدا بمنزلة بيت  
بيت، وبَعَلَ بَكَ، بذلك: متعلق بالخبر، لكن: حرف استدراك واسمها محذوف  
للضرورة والمراد لكنها ومنه: فلو كنت الخ، التقدير ولكنك، وفي المفتوحتين:  
متعلق بالفعل بعده، عن أهل مصر: متعلق بأبدلت، مصر: مضاف إليه، والفاء:  
مفعول ثاني لأبدلت، ومكنت: معطوف على أبدلت وهو فعل ماضي مبني  
للمفعول، والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمر يعود على الهمزة الأخيرة.

ثم قال رحمه الله:

(90) ومد قالون لما تسهّلا بالخلف في أشهدوا ليفصلا  
المنتوري: اتفقت الروايات على ضبط مد بفتح الدال وقالون برفع النون  
وكذا قرأته على المكناسي فلم يرده علي، ولو ضبطه مد برفع الدال وقالون  
بفتح النون لكان أولى<sup>(5)</sup>.

(1) يحيى بن سلام الفراء لأبو زكرياء تقدمت ترجمته.

(2) [في ب] [وَوَرِقٍ، وَوَرِقٍ، وَوَرِقٍ].

(3) إسماعيل بن حماد الجوهري، تقدمت ترجمته.

(4) ألفية ابن معطي.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 156/ب.

أخبر أن قالون إذا سهل الهمزة فصل بينهما وبين المحققة في كلمة بألف، إذ لا يتأتي بعد الفتح غيره في الأقسام الثلاثة [لإطلاقه]<sup>(1)</sup> وهي رواية أبي نشيط محمد هارون [المروزي]<sup>(2)</sup>.

وقوله: بالخلف في أ.شهدوا أي اختلف عن قالون في أ.شهدوا في الزخرف بالفصل وعدمه، وكذا الشاطبي حكى الخلاف.

### قال الشارح:

قال أبو عمرو في رواية أبي نشيط عن قالون: اختلف علينا في قوله: أ.شهدوا في الزخرف، فقراءته على أبي الفتح [بالمدة]<sup>(3)</sup> طردا للقياس في نظائره [وقرأته على أبي الحسن بغير مد كورش سواء نقضا لمذهبه في نظائره]<sup>(4)</sup> ولم يرجح واحدا من الوجهين وتابعه الناظم على ذلك.

وكان شيخنا أبو عبد الله يأخذ بالفصل ويستحسنه ويرى أنه (52/أ) أولى ليجري الباب على سنن واحد، فمن فصل أجراه على نظائره ومن ترك فلا وجه له إلا الجمع بين اللغتين انتهى<sup>(5)</sup>.

### قال في التحفة:

قال أبو عمرو الرضى الداني      القصر والادخال جـيدان  
وبعضهم يرجح الادخال      حملا على الباب كما قد قال<sup>(6)</sup>

(1) في د [المروزي].

(2) لما بين [...] من أ، أما في باقي النسخ [لاسقاطه].

(3) في ب [بالفتح].

(4) لما بين [...] لا يوجد في أ.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 156/ب.

(6) في ب [نقلا].

وعلة التخصيص جمع اللغتين أو كونها من همزة لا همزتين<sup>(1)</sup>

لوهراتي: واشهدوا بالخلف زل ومده يرجح والداني تسوية جلا<sup>(2)</sup>

قال في الاقتصاد: وأدخل قالون في قراءتي على أبي الفتح بين الهمزتين ألفا ولم يدخلها في قراءتي على أبي الحسن، وبالوجهين أخذ له<sup>(3)</sup>.

وقال في التيسير: وقالون من رواية أبي نشيط بخلاف عنه يدخل قبلها ألفا<sup>(4)</sup>.

قال في الشرح: إدخال الألف هي قراءته على أبي الفتح، وبترك الألف هي قراءته على أبي الحسن<sup>(5)</sup>.

وقد نبه الشيخ على وجود الخلاف إلا أن مذهبه ومذهب الإمام ترك الألف.

الجعبري: وقول التيسير من رواية أبي نشيط بخلاف بيان أنه اختلاف وجهين لا طريقين، وبالفصل قرأ الداني على أبي الفتح وبه قطع في در الأفكار وتركه وبه قرأ على ابن غلبون، وبه قطع أكثر النقلة كالأهوازي وأبي العز ومكي انتهى<sup>(6)</sup>.

قلت: ولم يحك ابن الجزري إلا الفصل.

---

(1) الأبيات 539، 540 و541 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 28/ب نسخة من مخطوطة خاصة.

(2) البيت 108 باب الهمزتين من كلمة للتقريب للوهراتي مخطوطة خاصة بخزانة الشيخ السحابي.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

(4) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 31-32.

(5) لم أقف على ما ذكره الخراز في كتابه الشرح.

(6) كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوطة ابن يوسف رقم 1/55.



قال في الإقناع: وفصل قالون من غير طريق مكى بألف<sup>(1)</sup>.

وقال في التمهيد: وقد نص على المد فيه أبو سهل<sup>(2)</sup> صالح ابن إدريس عن قراءته<sup>(3)</sup>.

المنتوري: وقد وقفت على القصر في أ.شهدوا<sup>(4)</sup> من طريق أبي نشيط لأبي الحسن بن غلبون في التذكرة، وعلى المد فيه من الطريق المذكور لابن إدريس في الطرر على السبعة وبالوجهين قرأته لقالون على جميع من قرأت عليه، وبالقصر آخذ<sup>(5)</sup>.

قال مكى في التبصرة: ولم يمهده قالون فيما قرأت [له]<sup>(6)</sup> وعلى القصر في ذلك اقتصر ابن مجاهد في السبعة<sup>(7)</sup>، وابن أشته في المحبر<sup>(8)</sup>، وأبو الطيب ابن غلبون في المفردات<sup>(9)</sup>، وابنه أبو الحسن في التذكرة<sup>(10)</sup>، والظلمنكي في تأليفه<sup>(11)</sup>، في قراءة نافع، ومكى في التنبية والموجز والمفردات والكشف<sup>(12)</sup>.

---

(1) الإقناع لابن الباذش 398/1.

(2) صالح ابن إدريس أبو سهل البغدادي الوراق أستاذ ماهر ضابط متقن، قرأ على ابن مجاهد، وقرأ عليه عبد المنعم بن غلبون، توفي سنة 345هـ - غاية النهاية 332/1، رقم الترجمة 1443.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 156/ب.

(4) الآية (19) من سورة الزخرف.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 156/ب، 157/أ.

(6) [في هـ - عليه].

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

والمهدي في الهداية والتحصيل<sup>(1)</sup>، والبغدادي في الروضة<sup>(2)</sup>، وابن صابور<sup>(3)</sup> في تلخيص الألفاظ<sup>(4)</sup>، وابن شريح في الكافي [والتنكير والمفردات]<sup>(5)</sup>، وابن مطرف في الإيضاح والبدیع، وابن البياز في النبذ النامية<sup>(6)</sup>، وابن الفحام في التجريد<sup>(7)</sup>،<sup>(8)</sup>، وابن سوار في المستنير<sup>(9)</sup>، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد<sup>(10)</sup>، وابن مهلب في الشرح<sup>(11)</sup>، وابن الطفيل في الغنية<sup>(12)</sup>، وأبو محمد القرطبي في أرجوزته<sup>(13)</sup>.

### وقال الحصري في قصيدته:

ولم أقرأ إلا مثل ورش أـشهدوا

لقالون [شد]<sup>(14)</sup> الله لي بالتقى [أزري]<sup>(15)</sup><sup>(16)</sup>.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) لم أقف على ترجمة ابن صابور في كتب التراجم التي رجعت إليها.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(8) المصدر نفسه.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

(13) المصدر نفسه.

(14) [في د [شهد].]

(15) في ج، هـ [أزري].

(16) المنظومة الحصرية في قراءة نافع للحصري البيت رقم 72، الورقة 676 من نسخة مخطوطة خاصة ولدي مصورة منها.

## وقال في نظم الخلاف:

فصل وفي أ.شهدوا قد اختلف  
عن أبي مينا فاستمع لما أصف  
والبعض بين الهمزتين أدخل  
مدا كما في بابه ليفصلا  
واختار بعض تركه فالدائي  
من غير ترجيح له وجهان  
والترك مختار لدى المكي  
وللعالم الإمام الزكي  
وكل ما ذكرت من خلف هنا  
فعن أبي نشيطهم تبينا<sup>(1)</sup>

قلت: وبالإدخال شاع الأخذ عندنا بفاس وعليه العمل، كما أخذ به الخراز وشيخه القصاب الحلقاوي.

قلت: فالمشهور على هذا الإدخال، وبه قال المرسى والمجاصي وحكاه ابن عبد الكريم عن بعض المتأخرين، وحكاه الوارثيني عن بعض شيوخه.

قوله: ليفصلا، أي ليفصلا بالمد بين المحققة والمسهلة كأنه رءا الثقل باق لأن المسهلة في حكم المحققة، وفي البيت تقديم وتأخير، والتقدير ومد قالون لما تسهل ليفصل بالخلف في أ.شهدوا.

تحقيق: قال أبو الفضل السلوي: ومد قالون يظهر منه أنه يشبع المد [أعني]<sup>(2)</sup> في الألف الفاصلة بين الهمزتين المحققة والمسهلة، ولم يوجد للعلماء في ذلك جواب أي في مدها مشبعة من غير خلف أو في إجراءها مجرى ما هو قبل الهمز المغير، فيكون في مدها الخلف المتقدم فيه انتهى<sup>(3)</sup>.

(1) نظم الخلاف للتازي السطر 6 و 7 و 8 و 9 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) [في ج عنه].

(3) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد أبي الفضل السلوي الورقة 69/ب، 70/أ من مخطوطة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

المنتوري: وأما الألف الفاصلة بين الهمزتين من كلمة على قراءة قالون في تسهيله الثانية، وإدخال الألف قبلها نحو ءأنذرتكم وأؤنبنكم وإذا وما أشبه ذلك.

فذكر الداني في الإيضاح: فيها الوجهين (52/ب) إشباع المد وترك الإشباع.

ثم قال: وإشباع المد عندي أقيس وهو ظاهر قول الناظم<sup>(1)</sup>.

قال القيجاطي: وأما الألف في ذلك فمدها مشبع، ولا يجوز ترك إشباعها.

المنتوري: وبالإشباع قرأت عليه وبه آخذ، وعليه اقتصر مكى في التنبيه<sup>(2)</sup> والتبصرة<sup>(3)</sup> والمفردات<sup>(4)</sup>، وابن سفيان في الهادي<sup>(5)</sup>، والمهدوي في الشرح<sup>(6)</sup> وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات<sup>(7)</sup>، وابن مهلب في الشرح<sup>(8)</sup> انتهى<sup>(9)</sup>.

فقول المجراد: لم يوجد في ذلك جواب<sup>(10)</sup>، فيه نظر.

قال ابن أجروم: والذي يظهر لي أنه يمد لا غير، وذلك أن الألف التي في الفصل لم تدخل في هذه المواضع إلا بتقدير الهمزة المسهلة كالمحققة وأن تسهيلها لم يزل اجتماع الهمزتين، ولزوال التسهيل اجتماع الهمزتين لما احتيج إلى الفصل بينهما وبين المحققة، فعلى هذا ليس فيه إلا المد، وكذلك لو قدرنا

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

(2) أورد هذا النص المنتوري في شرحه الورقة 157/أ أيضا.

(3) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص: 30.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) إيضاح الأسرار والمنافع الورقة 70/أ من مخطوطة خاصة في خزنة الدكتور التهامي للراحي.

أن الفصل كان بين همزتين في حال التحقيق، [ثم]<sup>(1)</sup> سهلت الهمزة بعد ذلك لأنه لو لم يعتبر تحقيقها مع ذلك لسقطت الألف، إذ التقاء الهمزتين قد زال.

قال: فإن قال قائل: بل يجب أن يقصر [لا غير]<sup>(2)</sup> لأن تسهيل الهمزة وإن كان عارضا فإنه لازم لها، إلا ترى أنها مسهلة في الوقف وفي الوصل بخلاف ما كان من كلمتين فإنه يسهل في الوصل ويعود لأصله في الوقف، فتحمل بعض الحالات على بعض.

فالجواب إن التسهيل هنا إنما كان لازما في [الحالين]<sup>(3)</sup> بسبب كون الهمزة الأولى لا يجوز الوقف عليها دون التي بعدها، فهي وإن لم تتفصل في عداد المنفصل حقيقة ولولا الهمزة الأولى لم تسهل الثانية في هؤلاء إن كنتم<sup>(4)</sup>، وبابه لم تسهل الأولى، وإذا كان كذلك كان حكمه حكم ما كان من كلمتين بمعنى نعم، اللهم لو كان التسهيل هنا إنما وجب لعله في الهمزة بما هي همزة، ولم يكن للأولى في ذلك تأثير لقلنا أن التغيير لازم كما كان في يواخذكم على مذهب من قصره في رواية المصريين عن ورش انتهى<sup>(5)</sup>.

وقبله جماعة منهم القيجاطي وتلميذه أبو عبد الله المنتوري والأستاذ أبو وكيل والمجراد وأبو الحسن بن عبد الكريم.

ونقل كلام الإيضاح المتقدم جماعة منهم أبو وكيل في تحفته قائلا:

فصل وهذا الفصل فيما قد ذكر من باب حرف المد قبل ما نبر

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) [في د [الحاليتين].]

(4) الآية (31) من سورة البقرة.

(5) انتهى كلام ابن أجيروم ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 156 وما بعدها.

وجهان والمشهور فيه المد      هذا هو المنصوص فيما حدوا  
لكنه المد بهذا الفصل ظهر      إذ لم تر الهمزة بتسهيل [أثر]<sup>(1)</sup>  
لأنه جاء به ليفصلا      بين ثقلين فنقله جلا  
من طلب الإدخال لم يعتد به      وغير متعد له المد انتبه<sup>(2)</sup>  
قال في الكنز: ولا تأثير للهمز في ألف [الفصل]<sup>(3)</sup> لعروضها و[إنحامها]<sup>(4)</sup>.  
وقال ابن شريح: إذا أدخل هشام بين الهمزتين ألفا مدها للهمزة الثانية،  
ويلزمه إجراء الخلاف لقالون وأبي عمرو انتهى<sup>(5)</sup>.

وللأستاذ أبي وكيل ميمون سؤالا:

يقول عبيد الله ميمون راجيا      من الله لطفا في الحياة وفي القبر  
إذ سهل القارئ وحال بمدة      فما المد يأستاذ وفقت للخير  
فان قلت قصر التغيير همزه      فلم جيء بالإدخال لزلت في شكر  
وان قلت الإشباع يدفع قولكم      لزومكم التغيير للهمز عن خبر  
كما في قرآن مع يؤاخذكم بذ      يعطل من في نين يأخذ بالقصر  
فمن أجل ذا الأولى تسهل ثانيا      والأولى فما تنفك عنه فخذ أمر  
فان قيل:

ذا الإدخال سيق من الهوى      فهل قبل ذا التغيير أو بعد فلتذر  
ومن قال:

هذا من أئمة علمنا      وما المد أيضا عند قالون والمصر

(1) [في ج [أثر].]

(2) الأبيات من 551 إلى 555 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رحمه الله الورقة 29/1 من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) [في ب، د [الوصل].]

(4) [في د [الإنحام].]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

ولما رأيت المالقني مقصرا  
وباع له في العلم أقصر من فتر (53/أ)  
ولم يستطع نظما جوابا محررا  
وقد ضل من ذا اليسر في غُضلة [اليسر]<sup>(١)</sup>  
نظمت جوابا عن نظام قصيدة  
ولو سقته نثرا لأتبعته بالنثر  
أرى المد بين الهمزتين مطولا  
لمن حال بالادخال في أيما قطر  
وتسهيل ذي الادخال في الكل عارض  
فمد كما لو حقق الهمز عن أمر  
وتحقيقها المنوي يوجب فصلها  
ولو سهلت واستوصل الهمز بالنبر  
ولست كقرآن فيوجب قصرها  
لزومكم التسهيل والفرق كالبدل  
وراؤك في قرآن إن يعسر وقفها  
وفي الهمز الأولى يصح ويستجر  
وقد قرأ القراء [أنذر]<sup>(٢)</sup> مخبرا  
وإنك في الصديق يقرأ بالكسر  
وأیضا ففي اليا من يواخذكم أرى  
اعتدادا بها ولا أراه فخذ وفر  
فمن [أين]<sup>(٣)</sup> يعطي الهمز وجهها معنيا

(١) [في د [العسر].]

(٢) [في ج [أنذرت].]

(٣) [في د [أبي].]

فما في سوى المهموز يجري به جـر  
ومن قبل أرى المد مشبعا  
ومن بعده أيضا كذلك ولا مبر  
فنبرك همز والحقيقة فاستمع  
لأن رأيت [الأعشى]<sup>(١)</sup> شواهده تفر  
وحكمه للمصري وقالون واحد  
ومن قال بالإدخال أيضا بذا يقر<sup>(٢)</sup>

وقال شيخ الجماعة بفاس الأستاذ القيسي:

أيا قاريا أو مقريا حرف كل من	تمذهب بالإدخال إذا دخل الفصل
فهل مده عند الذين تمذهبوا	به مشبع أم لا فقد أشكل الفصل
سماع أمري ملغا إذا كان تاركا	كمثلي فمع ذا عنما الجهل والكل
يفيد سماع المرئ إن كان باحثا	[بعد] <sup>(٣)</sup> الفراغ يثبت النص والفعل
وصفح أيضا ليله ونهاره	دواوين أهل العلم كالداني قد يعمل
إذا سئل المسكين منا عن العشا	بليله عند الصبح لم يدر ما الأكل
وقد وقعت في عصرنا الآن قولة	وأخرى وكلتا القولتين نعم جهل
هما المد بين الهمزتين وسهلت	الأخرى كذا أو حققت يقصر الفصل
أيا أهل هذا الفن قلتم بمده	طبيعية بالعقل بل يرفض العقل
إذا وجد النص المفرق شاهدا	على غير ما قلتم وقد ورد النقل
بالإشباع في التيسير عند جميعهم	إذا أبدلوا الأولى يرى من له نبيل
ووجهان للبصري وقالون فانتبه	بإيضاحه بل رجح المد ذا العدل
بمراكش الغراء ما بين شيخنا	وبيني جرت حتى علا بيننا القول

(١) [ما بين [...] من أ، أما بقية النسخ [الاعشار].]

(٢) لم أقف على هذه الأبيات عند الحصري في منظومته ولعلها في نظم خاص لم أقف عليه.

(٣) [في ج [يدع].]



فأشبع بالتفريق فيما توافقا  
لما عدم التفريق فيه ونصنا  
وذا رجع الدائي وما اختار شيخنا  
ويحتج أن النص في كلمتين جا  
فوالى عن ورش فما الفرق سيدي

فقال:

نعم ذا المد سيق من الهوى  
وصح الكلام لم يخل سقوطه  
فلولا النصوصات التي قد تقدمت  
ولكن ذا التفريق لا مد عنده  
وقد نوع الهمز المسهلة شيخنا  
فبالألف الغراء تقديرها ارتضى  
وما اختلفا كالفتح والكسر قال: لم  
أمنتكم بالنصب للغة التي  
وكن يقول [الشيخ]<sup>(2)</sup> مثلي ومثلكم  
إذا أسلمت لحماله قال: آمنة  
ولم تضرب الأمثال إلا لحاذق  
هذا لي فليس ما تظنون مشكلا  
ومع ذلك ما من مشكل في زمانه  
لما قضى جل المسائل بعده  
حين شئت فانظر في الفريدة ثم  
سميت هذا الرد أيضا على الذي

وبالقصر في الباقي له حجة تجل  
وان حرف مد في الجميع به نتل  
بإيضاحه أيضا وتمهيد فابلوا  
فقلنا له وجهين يروى لنا الكل  
يفرق هذا الشيخ واندفع [السؤل]<sup>(1)</sup>

ولم يقر في الذكر العظيم به الجل  
وفي هؤلاء والي يختل ذا الأصل  
لأبطل ما قلناه واندفع الحمل  
لدى الألف الإخلال وانجلت السبل (53/ب)  
ثلاثة أنواع ومن تلك لم تخل  
إذا اتفقا بالفتح ما اختاره يجل  
تقدر بشيء فرقه بين جزل  
ذكرت بنظمي في الفريدة أن تبل  
كما هرة فاعلم يكون لها نسل  
بلا ريبة عوراء قد صدق العدل  
يقول الذي يبدو لكم كان من قبل  
تفقهت فيه قبلكم بحثكم طل  
يمر الإبداء ماله فقل  
نظمت بحمد الله والأمر قد سهل  
في الغريبة والعزراء وإن شئتم خل  
يرى نفسه فوق النفوس وذا جهل

في أ [السؤال].

ما بين [...] لا يوجد في ب.

أيا رب فاقبل سعي من أودع العلى      لدينا أياديهم علينا لها ظل  
فرحمك يا رب السموات وحده      اذا فر يا مولاي من أمه النجل<sup>١</sup>  
قال في الاقتصاد: وقد قيل عن ورش أنه يدخل بين المفتوحتين ألفا وهو  
نقص لمذهبه في نظائر ذلك<sup>(2)</sup>.

وقال في التمهيد وإيجاز البيان: نحوه<sup>(3)</sup>.

وقال في إرشاد المتسكين: وزعموا أنه نقص لأصله إذ المختلفتين لم  
يدخل بينهما بإجماع<sup>(4)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: وهذا قول عبد المنعم، وأحسبه غير محفوظ عن  
ورش لأنه انفرد به، ولم يتابعه أحد من أهل الأداء<sup>(5)</sup>.

وقال في الإيضاح: وذلك غير معروف من مذهبه، ولا صحيح في أداء،  
ولا ثابت في القياس<sup>(6)</sup>.

قال أبو داود سليمان بن نجاح<sup>(7)</sup>: وهو غير صحيح عن أبي يعقوب إذ  
لم يروه أحد عنه ولا عن غيره في أداء، ولا نص في كتاب ولذلك أضرب  
الحافظ عنه في التيسير وجامع البيان<sup>(8)</sup>.

---

(1) المصباح للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه الورقة 157/أ - 157/ب.

(7) سليمان ابن نجاح تقدمت ترجمته.

(8) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو ص: 33.

المنتوري: وكذلك أضرب عنه في التعريف والتلخيص والموجز.

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: ولا يدخل في نحو  
ءانذرتهم [ألفاً]<sup>(1)</sup>.<sup>(2)</sup>

قال مكّي في التبصرة: وقد ذكر أبو الطيب في بعض كتبه عن ورش  
الفصل بين المفتوحتين، وما علمت أحداً ذكر هذا عن ورش<sup>(3)</sup>.

قال ابن الباذش في الإقناع والنجعة: وقد حكاه أبو الطيب عن ورش  
وليس بمعروف<sup>(4)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

(3) التبصرة في القراءات لمكّي بن أبي طالب ص: 72.

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 364/1.

# القول في التحقيق والتسميل

الجعبري:

وقال مكي: ذكر أبو الطيب في بعض كتبه الفصل لورش بين المفتوحتين، أي إذا سهل وهو غريب<sup>(1)</sup>.

قلت: فقول المجراد: وقد قيل: أنه يفصل بين الهمزتين<sup>(2)</sup>، ظاهر الإطلاق ولم أره إلا في المفتوحتين خاصة.

تنبيه: نقل أبو وكيل عن أبي عمرو الداني أن فصل [المفتوحتين]<sup>(3)</sup> يكون أطول من المختلفتين، وهو يفسد كلام المجراد المتقدم كما قلناه أولاً.

ونصه في التحفة:

تفضيل مد الفصل إلا في الآخرين	وجاء عن الداني في المفتوحتين
مد وليس في اختلاف الشكل	لأن في المفتوح قبل الفصل
مع شكل فتح صحت في أشكال	إن لم تزد في مدة الإدخال
بأنه الذ كان قبل الإفصال	وظن من يسمع مد الإدخال
مد به يشبه الفصل أعرف <sup>(4)</sup>	وليس قبل الفصل ذا المختلف

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع عليها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 80/1 وبعدها.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (69/1 - 69/ب).

(3) [في أ، ج] [المتفتحتين].

(4) الأبيات 560.559.558.557.556 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 29/أ من نسخة مخطوطة خاصة لدي مصورة منها.

ومد: فعل ماض، قالون: فاعل، لما: اللام زائدة ومع: مفعول واللام دخلت على المفعول للضرورة، ولا يجوز دخولها عليه إلا إذا تقدم على الفعل لضعفه نحو: لزيد ضربت، ولا يجوز ضربت لزيد، تسهل: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ما، والجملة صلة ما، بالخلف: في موضع الحال من المد المفهوم من قوله: ومد، كأنه قال: حالة كون ذلك المد بالخلف في كذا، في أشهدوا: متعلق بالخلف، ليفصلا: اللام: لام كي (54/1)، ويفصلا: فعل مضارع منصوب بإضمار أن بعد اللام والفاعل مضمر يعود على قالون.

الحلفاوي: في أشهدوا يحتمل أن يتعلق بالخلف، قاله المجاصي والوارثيني<sup>(1)</sup>.

ونذكر ابن عبد الكريم: أنه متعلق بيفصلا، وليفصلا: متعلق بالخلف، وهو متعلق بمد، أي ومد قالون بخلاف عنه في أشهدوا في الفصل [وترك الفصل]<sup>(2)</sup> وبنحوه<sup>(3)</sup>.

[قال الخراز]<sup>(4)</sup>:

ثم قال رحمه الله :

(91) وحيث تلتقي [ثلاث]<sup>(5)</sup> تركه وفي أئمة لنقل الحركة

(1) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة 22/1 من نسخة الخزانة الحسينية رقم 6064.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ، هـ].

(3) لابن عبد الكريم علي ابن الحسن شريح مطول على الدرر اللوامع يعتمد عليه ابن القاضي كثيرا في شرحه هذا إلا أننا لم نعثر عليه، وللتذكير فإن تلميذه عبد القوي بن أحمد المجاصي تقييد لشرح المطول هذا وهو المشهور بشرح المجاصي وتوجد نسخة منه مخطوطة بخزانة ابن يوسف رقمها 105.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(5) [فيها ثلاثة].

أخبر أن قالون ترك الفصل فيما اجتمع فيه ثلاث همزات، فضمير تركه عائد المد المفهوم من قوله: ومد قالون ووقعت فيه أربعة مواضع أأمنت<sup>(1)</sup> في الأعراف والشعراء وطه، فالهمزة الأولى للاستفهام والثانية همزة القطع والثالثة همزة أصل، والرابع آلهتنا<sup>(2)</sup> في الزخرف، فالأولى فيه همزة استفهام، والثانية همزة الجمع، والثالثة همزة أصل، والحكم في هذه المواضع لنافع، تحقيق الأولى وتسهيل الثانية، [وإبدال الثالثة]<sup>(3)</sup>، ولم يتعرض لها الناظم بالتعيين، فأما قالون فيؤخذ له التسهيل من قوله: فنافع سهل وورش كذلك، [غير]<sup>(4)</sup> أن الظاهر إبدالها للمصريين من قوله: لكن في المفتوحين إلى آخره.

ونذكر الداني في إيجاز البيان: الخلاف<sup>(5)</sup>.

والمشهور التسهيل، واقتصر الناظم على مقابله فيظهر منه أنه المشهور وليس كذلك بل التسهيل هو المشهور وعليه جرى الشاطبي حيث قال: وحقق ثان صحبة فيؤخذ منه أن الباقيين بالتسهيل وكذا آلهة [كوق]<sup>(6)</sup> يحقق ثانيا<sup>(7)</sup>. قال الداني في جامع البيان: وأنكر البذل آخرون وقالوا: لما [أل]<sup>(8)</sup> إبدالها لالتقاء ساكنين وجب العول إلى التسهيل بين بين، إذ همزة بين بين كالمتحركة<sup>(9)</sup>.

وقال في الإيضاح: نحوه<sup>(10)</sup>.

(1) الآية 123 من سورة الأعراف، والآية 71 من سورة طه والآية 49 من سورة الشعراء.

(2) الآية 58 من سورة الزخرف.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) [في أ [لا].]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/ب.

(6) [في د [كيف].]

(7) المصدر نفسه.

(8) [في د [قال].]

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/ب.

(10) المصدر نفسه.

وقال في إيجاز البيان: وقال غيرهم: تجعل بين بين، وهذا هو القياس.

وقال ابن الباذش في الإقناع و[النَّجعة]<sup>(1)</sup>: ومن أخذ لورش في أنذرتهم بالبدل لم يأخذ له هنا إلا بين بين<sup>(2)</sup>.

المنتوري: وبالتسهيل بين بين قرأت الثانية من هذه المواضع لورش على جميع من قرأت عليه وبه أخذ<sup>(3)</sup>.

قلت: وبالتسهيل [الأخذ]<sup>(4)</sup> عندنا بفاس وأرض المغرب.

---

<sup>(1)</sup> [في ج [التحفة]].

<sup>(2)</sup> الإقناع لابن الباذش 364/1.

<sup>(3)</sup> شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ.

<sup>(4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في د.]

## القول في التحقيق والتسميل

قال في الاقتصاد: وقرأهن الباقون بهمزة واحدة بعدها [مدة<sup>(1)</sup>] مطولة في تقدير همزة ملينة وألف [على<sup>(2)</sup>] الاستفهام انتهى<sup>(3)</sup>.

ولاشك أن ورشا داخل معهم.

وقال في التيسير: والباقون على الاستفهام بهمزة ومدة مطولة بعدها في تقدير ألفين<sup>(4)</sup>.

وقال في الزخرف: والباقون بتسهيل الثانية وبعدها ألف<sup>(5)</sup>.

وقال في الاقتصاد: وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية وبعدها ألف<sup>(6)</sup>.

قال في الدر النثير: قوله في تقدير ألفين يعني أنه يلفظ بعد الأولى بهمزة ملينة، وبعد الهمزة الملينة ألف ساكنة، فسمي مجموع الحرفين مدة<sup>(7)</sup>.

---

(1) [في د [همزة]].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(3) المصدر نفسه.

(4) التيسير الداني. ص 99 ع .

(5) شرح الدر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ.

(6) المصدر نفسه.

(7) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي: باب ذكر

الهمزتين من كلمتين مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 مجموع 6.

باب مرشدا سورج اذملف ص 636 .



وقال في آل عمران: والحافظ يسمى [همزة]<sup>(1)</sup> بين بين مدا مسامحة  
[لما]<sup>(2)</sup> فيها من شبه الألف، وكذا فعل غيره<sup>(3)</sup>.

الجعبري: وقالون وورش في تسهيله بهمزة محققة وأخرى مسهلة  
وألـف<sup>(4)</sup>.

وهذه العبارة أسد من قول التيسير بهمزة ومدة مطولة.

وقال ابن الجزري: ءأمنتـم والباقون بين بين، ولم يبدل أحد الثانية  
[ألـفا]<sup>(5)</sup>.

وقال في ءألـهتـنا وكذلك لم يبدلها أحد عن الأزرق بل اتفقوا فيها على  
بين بين<sup>(6)</sup>.

وقال في الكنز في سورة الزخرف: وأما مخالفة ورش أصله في وجهي  
البدل والتسهيل ولزومه فلم ينبـه عليه<sup>(7)</sup>.

تنبيهه: رواية البدل ضعفت [ها هنا]<sup>(8)</sup> لما يؤدي من حنف إحدى الألفين  
والتباس الاستفهام بالخبر، وبه علل في جامع البيان وإيجازه والإيضاح والقيجاطي.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ .

(4) شرح الحرز الأمانى له المسمى كنز المعاني الورقة 27/ب من مخطوطة خزانة ابن  
يوسف رقم 1/55.

(5) [في د [همزة].]

(6) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 368/1-396.

(7) كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

وقال في اللئالي: وبضعف الإبدال في هذا الكلم في قراءة ورش لما يؤدي إليه من حذف إحدى الألفين والتباس الاستفهام بالخبر وإن جرى فيه على [قاعدة]<sup>(1)</sup> اعتمد في فهم المعنى على النقل، إذ لم ينقل عن نافع فيه إلا الاستفهام<sup>(2)</sup>.

قوله: حيث تتلقى الخ.

قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط: ولم يدخل قالون في هذه المواضع ألفا لئلا تجتمع أربع ألفات<sup>(3)</sup>.

وقال في التمهيد: ولا يجوز أن يدخل قالون في هذه المواضع ألفا لما يؤول من [إليه]<sup>(4)</sup> اجتماع أربع ألفات، ومثله في جامع البيان والإيضاح<sup>(5)</sup>.

قال المهدوي في الشرح: وهي الهمزة المحققة، والهمزة المحققة لأنها في تقدير ألفين، والألف المدخلة والألف التي بعدها<sup>(6)</sup>.

وقال مكّي في الكشف وابن سفيان في الهادي والبغدادي في الروضة وابن عبد الوهاب في المفيد والمفتاح وكفاية الطالب: نحوه<sup>(7)</sup>.

قال الداني في الإيضاح: واجتماعهن [خروج]<sup>(8)</sup> من كلام العرب وعدول عن مذاهب القراء إذ كان يلزم (54/ب) أن يوتى بعد همزة الاستفهام بمدة [في

(1) [في د [قاعده]].

(2) اللئالي الفريدة في شرح القصيد لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الهمز تسهيلات وتركها الورقة 63 من نسخة الخزنة الحسنية رقم 6983.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/ب.

(4) [ما بين [...] من أ.ج.]

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) الكشف لمكي بن أبي طالب القيسي 70/1 وما بعدها.

(8) [في أ، د [خروجهن]].

تقدير<sup>(1)</sup> ثلاث ألفات، وذلك إفراط في التطويل [بل]<sup>(2)</sup> يخرج مستعمله ومتكفله على مد القراءة وزنة اللفظ<sup>(3)</sup>.

وقال في جامع البيان: نحوه<sup>(4)</sup>.

قال مكي في الكشف: و ذلك غير موجود في كلام العرب و هو ثقيل ومما لا يقدر على النطق به<sup>(5)</sup>.

المنتوري: ظاهر كلام سيبويه أنه يجوز إدخال الألف هنا والنطق يأتي بها، إلا أن القراء أجمعوا على ترك إدخالها<sup>(6)</sup>.

قال في الإقناع: وأجمعوا على ترك الفصل بين المحققة والمسهلة في هذه المواضع كراهية اجتماع ثلاث ألفات بعد الهمزة، وليس ذلك في ءأذرتهم انتهى<sup>(7)</sup>.

قال في الإقتصاد في سورة الأعراف: ولم يدخل أحد من القراء بين الهمزتين هنا ألفا من أجل كراهة اجتماع أربع ألفات.

وقال في الزخرف: ولم يدخل أحد منهم ها هنا ألفا من كراهة اجتماع الألفات التي توجب الإفراط في المد الخارج عن كلام العرب<sup>(8)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] من ج.]

(3) لم أقف على كلام الداني في الإيضاح إلا مذكورا في شرح الدرر للمنتوري الورقة 157/ب وما بعدها.

(4) المصدر نفسه الورقة 158/أ.

(5) للكشف عن وجود لقراءات السبع عليها وحججه لمكي بن أبي طالب القيسي 1/70 وما بعدها.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ.

(7) الإقناع في القراءات السبع لابن البان 362/1، وشرح الدرر للمنتوري الورقة 158/أ.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 158/أ.

وقال في التيسير: ولم يدخل أحد منهم ألفا كراهة اجتماع ثلاث ألفات بعد الهمزة<sup>(1)</sup>.

قال في الكنز: وجه امتناعه استئصال اجتماع همزتين وألفين<sup>(2)</sup>.

وقيل: لئلا لا يجتمع أربع ألفات، وليس بشيء لعدمه لفظا وكتابة.

وعلل في التيسير باجتماع ثلاث ألفات بعد المحققة، سمي المسهلة ألفا لقسطه<sup>(3)</sup>.

الجعبري: وورش على بدله بهمزة محققة وألف بدل عن الثانية وألف أخرى عن الثالثة، ثم يحذف إحداهما للساكنين<sup>(4)</sup>.

وقال في اللئالي: ولم يمد في هذا النوع، لأن الهمزة الثانية فيه مسهلة بينها وبين الألف، فهي قريبة من الألف لذلك، وبعدها ألف فلولا أدخل قبلها ألف لكان اجتماع ثلاث ألفات، وذلك مستكره.

وينبغي للقارئ أن يفرق في قراءته إذا سهل بين ءأمنتم وءألھتنا وبين ءأنذرتم، وبابه فقد رأيت كثيرا من القراء لا يفرقون بينهما وإنما يلفظون بهمزة محققة [بعدها مدة طويلة والوجه أن يفرق بينهما فيلفظ في ءأمنتم وءألھتنا بهمزة محققة]<sup>(5)</sup> على إثرها همزة مسهلة بعدها ألف، ويلفظ في ءأنذرتهم، وبابه بهمزة محققة على إثرها ألف بعدها همزة مسهلة انتهى<sup>(6)</sup>.

---

(1) التيسير في القراءات للداني ص: 32.

(2) كنز المعاني لبرهان الدين بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(3) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 31-32.

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأمان له - الورقة 87/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(6) اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الهمز

تسهيلا وتركا الورقة 63 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

وقال ابن الجزري: وأجمعوا على عدم الفصل في قوله: ءالھتنا خير في الزخرف.

و قال في ءأمنتھم: و لم یدخل أحد بین الھمزتین ألفا<sup>(1)</sup>.

وقال الحصري:

وخالف فيما قال فرعون أصله وفي الزخرف استئلل بحسن الفطى لکنر  
فسهل أخرى الهمزتين ولم يحل ووافقه ورش وما الأمر بالأمر<sup>(2)</sup>

وقال في التحفة:

لکنھ التسهیل فی ءأمنتھم أولی من الإبدال فیما یطم  
من یبدل الثانی وثالثا معا یعالج للفظ بحنف [شرعا]<sup>(3)</sup>  
لو مدة طولی ولا یحتاج لحذفها وکل ذا علاج  
لا حنف فی التسهیل فهو الأولی هنا الـ...<sup>(4)</sup>

وقال رحمه الله سائلا الملقى وقد تقدم لنا أول الباب كلام الصفار:

وعن مدة التلفيق استئلل سيدي  
بطه وبالأعراف والزخرف استجر  
وفي ظلة ما المد فيها لورشهم  
إذا سهل الثاني [فديتك]<sup>(5)</sup> من حر

(1) للنشر في القراءات العشر لابن الجزري 354/1 وما بعدها.

(2) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيتان رقم 66 و 67 الورقة 616 من نسخة مخطوطة خاصة جيدة داخل مجموع. و نسخة أخرى بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1148 د.

(3) [في ج [شرحا].]

(4) الأبيات 523، 524، 525، 526 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 28/ب من نسخة مخطوطة خاصة و لدي مصورة منها.

(5) [في ج [فديتك].]

فهل فيه من إفراط مد كما أتى  
 وهل ذاك مع توسيط مدك والقصر  
 وما قدر ذا الهمز المسهل عندكم  
 وما مذهب الدائي الإمام أبي عمرو  
 وذا لكم التغيير والمد إن نما  
 على ألفين [أمنه]<sup>(1)</sup> من غير ما عثر  
 فقالوا مع التوسيط [ينموا]<sup>(2)</sup> وقصره  
 وأخرى مع الإشباع [خذ ما]<sup>(3)</sup> حوى صدر  
 فمن أين ذا الإفراط أو كيف وسطه  
 فبين لنا ما قيل في ذلك عن مقرر  
 وكم فيه من وجه لدى الرسم سيدي  
 وهل تجد الإفراط مع بدل المصر  
 وأيهما المحذوف للمثل فاستمع  
 وهل يجز مد الحرف عن حده فادر  
 غيت بذا الأستاذ سيدنا الذي  
 حوى مجده [إذا البر]<sup>(4)</sup> مع ذلك البر  
 عليكم سلام غبيري نسيمه  
 ورحمة ذي الآلاء في السر والجهر (55/أ)<sup>(5)</sup>

الجواب له رحمه الله تعالى:

وأمنتم حقق وسهل وإبدلن

(1) [في ج، هـ - [أمنه].]

(2) [في ج [ينحوا].]

(3) [في ج [خذها].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) لم أقف على هذه الأبيات في منظومة الحصري ولا عند أبي وكيل ميمون الفخار.

ومد أخيرا في الثلاثة للمصر  
ولكن قال الشيخ ذا المد مفرط  
مع الطول والتوسيط لازلت في بر  
لأنك إن [قدرت]<sup>(1)</sup> همزك ثانيا  
بهاوية أو نصف له طحت في حظر  
مع القول والتوسيط مع نصفه يرى  
وليس يرى مع كلها من أولي الحجر  
وقصرك يلفي معهما متوسطا  
ومشبعًا أيضا لا محيد عن القدر  
وأحسنهما قصر مع النصف خذ به  
إذا ما تلوت الذكر وفقت للخير  
وحاصل هذا إنَّ مدك إن نما  
على ألفين أمنعه مثل الأمر  
ومع بدل فاحذف لورشك أولا  
وإن شئت زيلها بمدك [للقدر]<sup>(2)</sup>  
وتكتب بالصفراء في السطر همزة  
ونقطا بغير الهمز أحمر في السطر  
وزد ألفا كحلاء من بعد مثبتا  
تعلم كذا تعطى جزئلا من الأجر  
وإن شئت فارس همزة وبعدها  
نقيطا على الحمراء بحمر كما تدر  
ومن بعدها الكحلاء مثبتا

(1) [في ج [مدت].]

(2) [في ج [المقدر].]

وذلك وجه يستفاد عن المصـر  
 وفي السطر أيضا همزة وبعيدها  
 حميرا على الكحلاء ومن بعد في الأثر  
 ألف ملحقا حمراء وكذا الوجه يرتقى  
 فخذ ما حكما ميمون عن الغرب  
 وإن شئت صفرا [فوق]<sup>(1)</sup> كحلاء وبعدها  
 نقيطة بالحمراء بسطرك ليسر  
 ومن بعدها الهاوي حمرا وخامس  
 أشرنا له حكما لما فيه من وعر  
 فهذي مجاريها معالة وقد  
 كلفت بها ظهرا فتمت مع العصر  
 ومن شأنه هذا يسود بغربنا  
 [ويسغه الأنصاف]<sup>(2)</sup> مني ومن خير<sup>(3)</sup>  
 ولكن بعض الناس سيان عندهم  
 جهول بأحكام الأداء ومن يـدر

قوله: وفي أئمة لنقل الحركة أي وترك قالون المد وهو الفصل بالألف  
 في أئمة لنقل الحركة، إذ لا يفصل إلا بين همزتين متحركتين، وهذه أصلها  
 السكون، فالحركة عارضة وذلك أن أصله أممة جمع إمام، فنقلت حركة الميم إلى  
 الساكن قبلها، ثم أدغمت الميم في الثانية فصار أئمة، ورسم في جميع المصاحف  
 بالياء، وهذا العلة يلزم أن لا تسهل لأنها ساكنة، والأولى أن يقال: إن الهمزة  
 في كلمة واحدة حقيقة، فيلزمها البدل، والإدخال لا يكون إلا بين إلا المحققة  
 والمسهلة، ويؤخذ من عموم قول الناظم: فنافع سهل أخرى الهمزتين: أن نافعا  
 يسهلها، وفي ذكره أيضا ترك المد لقالون دليل على التسهيل.

(1) [في ج [بين].]

(2) [في ب [و يسعه الإسعاف].]

(3) لم أقف على هذه الأبيات في نظم خاص.



## القول في التحقيق والتسهيل

وذكر الداني في جامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد والتعريف والإيضاح: عن نافع التسهيل في أئمة حيث وقع<sup>(1)</sup>.

وقال الشاطبي: وفي النحو إيدالا، أي مذهب النحاة يبدلونها ياء محضة<sup>(2)</sup>.

قال في التلخيص: إن النحويين يبدلونها ياء محضة، وهو القياس، والقراء يجعلونها بين بين<sup>(3)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: نحوه<sup>(4)</sup>.

ثم قال: والأول يعني التسهيل بين وبين.

قول القراء وأهل الأداء ومصنفي الحروف: كابن مجاهد وأبي طاهر وابن أشتة والشذائي وغيرهم، و به ورد النص عن ورش من رواية داوود ابن أبي طيبة<sup>(5)</sup>.

و قال في الإيضاح: نحوه<sup>(6)</sup>.

ثم قال: ولم يات بذلك منصوصا أحد من الرواة عن الأئمة إلا داوود ابن أبي طيبة عن ورش عن نافع، وأبو بكر الأصبهاني عن أصحابه عن ورش<sup>(7)</sup>.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 158/ب.

(2) ليراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص: 137 وتمايم بيت الشاطبي.

وأئمة بالخلف قد مد وحده \*\*\* وسهل (سما) وصفا وفي النحو أبدا

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 158/ب.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

وقال في جامع البيان: نحوه<sup>(1)</sup>.

ونكره الأنفوي في الإبانة<sup>(2)</sup> وحكى في الرعاية والكشف<sup>(3)</sup>، وابن سفلين في الهادي<sup>(4)</sup>، والمهدوي في الشرح<sup>(5)</sup>، وابن شريح في الكافي<sup>(6)</sup> والتذكير<sup>(7)</sup> وابن شعيب في الاعتماد<sup>(8)</sup>، وابن مطرف في البديع<sup>(9)</sup>، وابن طفيل في الغنية<sup>(10)</sup>: إبدال الثانية من ياء محضة.

وقال الحصري في قصيدته:

ولابد من إبدالها في أئمة فصَحَّوك إن الجهلين لفي سكر<sup>(11)</sup>

المنتوري: وكان شيخنا القيجاطي يأخذ من طريق الداني في أئمة لنافع بياء خالصة، وبذلك قرأت عليه (55/ب) وبه آخذ، وقلت له: تأخذ في مذهب أهل التحقيق من طريق الداني بالإبدال، وهو قد نص على التسهيل بين بين، وأخبر أنه مذهب القراء، فقال لي: نصوص المتقدمين من القراء في أئمة

(1) المصدر نفسه.

(2) لم أقف على كتاب الإبانة إلا مذكورا عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع وعند ابن القاضي في الفجر.

(3) الكشف لمكي 75/1-76.

(4) ذكره ابن عبد الملك المنتوري في شرح الدرر الورقة 158/ب وما بعدها.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم (73) الورقة 616 من نسخة

مخطوطة الخزانة العامة برقم 1148، ولدي مخطوطة خاصة بخط مغربي جيد، عدد

أبياتها 269 مطلعها:

إذا قلت أبياتا حسانا من الشعر \*\*\* فلا قلتها في وصف وصل ولا هجر

محتملة فينبغي أن [تحمل]<sup>(1)</sup> على الإبدال، كما حملها كثير من المتأخرين لأن سببويه منع فيها التسهيل بين بين.

واعلم أن ثلاثة من المتقدمين سبقوا شيخنا لذلك، أولهم ابن البانث.

قال في الإقناع: إن حكم التخفيف في أئمة عند النحويين والقراء الإبدال ياء محضة لأنها من كلمة واحدة.

قال: وهكذا نص عليه سببويه<sup>(2)</sup>، وثانيهم أبو بكر القرطبي.

قال في أرجوزته:

لكن في أئمة حيث ورد فإلخص الياء هديت للرشد  
وثالثهم برهان الدين الجعبري ذكر في قصيدته: أن نافعا قرأ أئمة بالياء  
انتهى<sup>(3)</sup>.

قلت: وبالتسهيل بين بين الأخذ عندنا بفاس كما نص عليه الداني وغيره،  
وهو المأثور عن أهل الأداء، وإن كان ليس بقياس، وما لقياس في القراءة مدخل.  
قال في اللئالي: ووافق الزمخشري من قال بالتسهيل وخالف من قال بالبدل.  
فقال: التصريح بالياء ليس بقراءة، ولا يجوز أن يكون من صرح به  
فهو محرف لاحق<sup>(4)</sup>.

قال الجعبري: وليس معنى كلام الشاطبي بأن كل القراء سهلوا والنحاة  
لبدلوا بل الأكثر من كل على ما ذكر، والأقل على العكس.

---

(1) [في أ يحمل].

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن البانث 374/1.

(3) أصل هذا الكلام للمنتوري رحمه الله في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 159/أ.

(4) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الممال  
والمفتوح الورقة 19 من نسخة الخزانة الحسينية رقم 6973.

قال [الكسائي]<sup>(1)</sup>: ليس بقراءة قوية ترجيحاً لللفظ واختياري التسهيل تغليباً لجانب اللفظ كالنظائر انتهى<sup>(2)</sup>.

قال ابن الجزري: واختلف في كيفية تسهيلها، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى جعلها بين بين، وهو الذي في التيسير والشاطبية والمستنير وروضة المالكي<sup>(3)</sup> والتجريد، وغاية أبي العلاء<sup>(4)</sup> والمبهج<sup>(5)</sup> والهداية<sup>(6)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(7)</sup> والتبصرة<sup>(8)</sup> والتذكرة وغيرها.

وذهب آخرون إلى جعلها ياء خالصة نص عليه ابن شريح في الكافي وأبو العز في الإرشاد، وسائر الواسطيين، وبه قرأت من طريقهم.

ونكره أيضاً الداتي في جامعه ومكي والحافظ أبو العلاء وغيرهم انتهى<sup>(9)</sup>.

وقال المهدي في سورة التوبة في شرح الهداية: القراء أحذق، فنقل هذه الأشياء من النحويين، واعلم بالآثار أن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل انتهى<sup>(10)</sup>.

---

(1) [في ب، ج [الكشافي].]

(2) كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب.

(3) النشر في القراءات العشر 354/1 وما بعدها.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القسي ص: 73-74.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 159/أ.

(10) المصدر نفسه.

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل: القراء ناقلون عن ثبتت عصمته عن الغلط ولأن القراءة ثبتت تواترا. وأما نقلة النحويين فأحاد. ثم لو سلم أن مثل ذلك ليس بتواتر فالقراء أعدل وأكثر والرجوع إليهم أولى انتهى<sup>(1)</sup>.

الجعبري: وإذا تواترت القراءة [على ما]<sup>(2)</sup> كونها من الأحرف السبعة ولا يتوقف ثبوتها على معرفة موافقة العربية والرسم، وإنما يذكر أن على وجه تحقق الشرط وقد [اجتر]<sup>(3)</sup> جماعة [من النحاة على الخوض في وجوه القراءات مجاهرا بابتداعهم، ووافقهم مقلدون فضلوا وأضلوا، وسلمه جماعة]<sup>(4)</sup> من القراء عاجزين عن جوابهم، وقد كشف الله تعالى لي في تلبيسهم ومكنني من الرد عليهم، فأسأفي الغليل في إفساد التعليل انتهى<sup>(5)</sup>.

#### قال في التحفة:

أئمة وذو ثلاث همزات لا فصل عن قالون في نقل الروات  
أئمة يعتد بالتسهيل أو شكله منقول في التأصيل  
وإن ذا الفصل عن الأعلام ما بين همز قطع و استفهام<sup>(6)</sup>

وحيث: ظرف مكان مبهم لازم الظرفية غالبا وتكون ظرف زمان عند الأخفش كقوله: للفتى عقل يعيش به، حيث تهدي ساقه قدماء، ولا يجزم بها دون ما خلى للفراء، ولا تضاف إلى المفرد الأشد وذا كقوله: حيث سهل طالعا، وكقوله: حيث لي العمائم، وهي مبنية ومبني على الحركة لالتقاء

(1) المصدر نفسه.

(2) [ما بين [...] من أ، وفي غيرها [علم].]

(3) [في أ [اجترى].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد فيه هـ].

(5) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة (87) مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(6) الأبيات 543، 544 و545 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 29/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

الساكنين وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد، ويجوز بناءه على الفتح والكسر،  
والأول أكثر مع الياء والواو، فالمجموع ستة.

وحكى الكسائي: إن إعرابها لغة فقعس، والعامل فيه تركه، وتلقى: فعل  
مضارع، ثلاث: فاعل والجملة في موضع خفض بحيث، وتركه: فعل ماض  
ومفعول والفاعل مضمر يعود على (أ/56) قالون أي ترك قالون المد حيث تلقى  
ثلاث همزات، وفي أئمة معطوف على حيث، وتركه جواب لمعنى الشرط  
التي تضمنه حيث، ولنقل: متعلق بتركه ولامه للعلة، والتزم الراء قبل الكاف،  
وهو من التزام ما لا يلزم.

# القول في التحقيق والتسميل ما ورد في الممزين المتفتين في كلمتين

ثم قال رحمه الله:

(92) فصل وأسقط من المفتوحين أولاهما قالون في كلمتين (88/ب)

(93) كجاء أمرنا وورش سهلاً أخراهما وقيل لا بل أبداً

لما فرغ من الكلام على الهمزتين في كلمة، شرع يتكلم على الواقعة في كلمتين وهما متفتتان ومختلفتان، فبدأ بذكر المتفتتين وهما على ثلاثة أقسام، مفتوحتان في تسعة وعشرين موضعاً، ومكسورتان سبعة عشر، ومضمومتان موضع واحد في الأحقاف: أولياء أولئك<sup>(1)</sup> أي حذف قالون الهمزة الأولى من المفتوحتين همزتي القطع المنفصلتين تحقيقاً المتلاصقين وصلاً، وفي الضابط قيود.

فقوله: أولهما احترز ممن يقول بحذف الثانية وإثبات الأولى لقالون، وعلى الأول حذاق النقلة كابن مجاهد والداني ومكي والأهوازي.

وقال في الإقناع: وقالون يحذف الأولى هكذا يأخذ القراء<sup>(2)</sup>.

وقال في الاقتصاد: وقرأ قالون بإسقاط الهمزة الأولى أصلاً وتحقيق الهمزة الثانية، فيحصل في قراءته مدة واحدة في تقدير<sup>(3)</sup> ألفين.

---

(1) الآية (32) من سورة الأحقاف عند قوله تعالى ((وليس له من دونه أولياء أولئك في ضلال مبين)).

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباناش 1 ص 380.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 159/ب.

وقال في التيسير: [و قالون]<sup>(1)</sup> يسقط الأولى انتهى<sup>(2)</sup>.

وقيل: بحذف الثانية ذكره في التجريد عن أبي الطيب.

قال في اللئالي: وقد قيل: الساقطة هي الثانية لأن النقل بها حصل والأكثرون على [أنها]<sup>(3)</sup> في الأولى، [ونقله]<sup>(4)</sup> [أبو شامة والصفار في الزهر اليانع]<sup>(5)</sup>.

وقوله: من الهمزتين القطع خرج به نحو: ما شاء الله، والماء اهتزت فإن الثانية]<sup>(6)</sup> همزة وصل علم هذا من مثاله.

وقوله: تحقيقا بيان أن نحو: ءأذرتهم وإن كان حرفا وفعلًا فهي عند القراء كلمة لعدم الاستقلال.

وقوله: المتلاصقين بأن تكون الأولى آخر الأولى والأخرى أول الأخرى خرج به نحو: السواى أن كذبوا<sup>(7)</sup> فإنهما همزتان متفتقتان من كلمتين لكن ما [تلاصقتا]<sup>(8)</sup> علم هذا من مثال.

وقوله: و صلا خصه عن الوقف ويمكن أن يستغنى عن هذا بالتلاصق.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 33.

(3) [في هـ - [الهاء].]

(4) [في ب [نقلها].]

(5) اللئالي الفريدة - باب نقل حركة الهمز - الورقة 26 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 69736.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(7) الآية (10) من سورة الروم.

(8) [في ب ، د [تلاصقا].]



وفائدة الخلاف في أيهما المحذوفة تظهر في المد، فإن قلنا: الأولى هي المحذوفة فالوجهان والمشهور الإشباع، لعدم الاعتداد لقوله والمد أرى.  
وقول الشاطبي: والمد مازال اعدلاً<sup>(1)</sup>.

وقول الداني: ومتى أسقطت الأولى من [المفتحتين]<sup>(2)</sup> فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها اعتداداً بها يوزن أن المد متصل.

الجعبري: والأولى أن يكون منفصلاً لأن المحققة خلفتها والمحقق يترجح على المقدر وأجاز مكي الأمرين بقوله: أن المحذوف عارض، لأن الثانية قامت مقام الأولى فيجريان لقالون باعتبار آخر.

وقال في باب المد ونحوه: جاء أمرنا من قرأه بهمزة واحدة إن حذف الثانية فمتصل، والأولى فمتصل عند الداني، وعندي إنه منفصل لأن القوي ينسخ حكم الضعيف والخلاف لفظي لأن حاصلهما وجهان انتهى<sup>(3)</sup>.

وقال شيخ<sup>(4)</sup> شيخ<sup>(5)</sup> شيخنا: سيدي قاسم بن إبراهيم<sup>(6)</sup> تلميذ بن غازي قوله: وأسقط الأولى من المفتوحتين قد علمت أن الساقطة منهما في تعيينها خلاف، فقليل الثانية وقيل الأولى وهو المشهور وعليه عول المصنف.

فإن قلنا بإسقاط الثانية فليس إلا الإشباع إذ هو حينئذ من باب المتصل.

---

(1) إبراز المعاني فيشرح حرز الأمانى لأبي شامة الدمشقي ص: 143 وتمام البيت.

(2) [في أ، ج [المفتوحتين]].

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87

من مخطوطة خزانة بن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(4) قاسم بن إبراهيم الدكالي تقدمت ترجمته.

(5) شيخ شيخنا يراد به الشيخ ابن غازي تقدمت ترجمته.

(6) تقدمت ترجمته.

وإن قلنا بإسقاط الأولى فهو مبني على الاعتداد به، فمن لم يعتد به  
[كالأول]<sup>(1)</sup> ومن اعتد كان عنده من باب المنفصل.

وكان الأستاذ أبو العباس أحمد بن أبي موسى الفيلاي<sup>(2)</sup> يقول قد يتعين  
فيه الإشباع، لأن علة القصر عدم الهمزة حال الوقف وليس كذلك هنا.

قال شيخ شيوخنا أبو عبد الله الصغير<sup>(3)</sup>: وهو بحث حسن ولا أدري  
هل له أم رآه منصوصا انتهى<sup>(4)</sup>، ومن خطه نقلته.

وقال في التعريف: وفي الألف التي قبلها المد والقصر، والمد أقيس  
لكون التخفيف عارضا<sup>(5)</sup>.

وقال أبو وكيل في تحفته:

وأسقط الأولى من المفتوحتين	والخلف في المد يكون دون مين
وسبب الخلاف من يعتبر	توهينها بما ترى يقصر
إن لم ير التغيير مد مطلقا	لكن مع إسقاط همز فرقا
مع اعتداد مدده للثاني	من باب ما ينفصل الوجهان
ثبوت خلف مدده منقولا	معين إسقاطه للأولى (56/ب)
لو أسقط الثاني لزال الخلف	وقوله به يكون الخف <sup>(6)</sup>

(1) [في د [الأولى]].

(2) أبو العباس أحمد بن أبي موسى الفيلاي تقدمت ترجمته.

(3) تقدمت ترجمته برقم (614) ص 124.

(4) شرح الدرر المنتوري الورقة (159) مخطوطة الخزنة الحسنية بالربط رقم 1096 مجموع.

(5) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص: 243.

تحقيق الدكتور التهامي الراجي الهاشمي.

(6) الأبيات رقم 573، 574، 575، 576 و578 من التحفة للفخار الورقة 30/ب من نسخة  
مخطوطة خاصة.

وقال في الاقتصاد: واعلم أن في الألف الواقعة قبل الهمزة الساقطة من المتفقتين بالفتح من كلمتين وجهان:

أحدهما: أن تمد الألف زيادة كما كانت تمد مع الهمزة لأن الثانية تنوب عنها وتقوم مقامها، فكان لها حكمها، وعلة أخرى وهي أن إسقاطها عارض، فلم يعتد به، إذ لا يلزم فمد ما قبلها مع إسقاطها كما يمد في ثبوتها، إذ إسقاطها وثبوت سواء لكونه عارضا.

والوجه الثاني: أن لا تمد الألف زيادة لعدم وجود الهمزة الموجبة لمدّها زيادة لفظاً، فصار ذلك بمنزلة قوله: ربنا أخرنا إلى أجل قريب<sup>(1)</sup>، وما أوحى<sup>(2)</sup> وشبهه.

فكما أن هذه الألف لا تمد زيادة في هذه المواضع على مذهبه في تمييز ما كان من كلمة ومن كلمتين، كذلك تلك الألف سواء.

قال أبو عمرو: وكلا الوجهين حسن، وقد قرأت به غير أن الأول أقيس لأنه من رأى الزيادة راعى الأصل، ومن رأى ترك الزيادة عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أولى فاعلمه انتهى<sup>(3)</sup>.

قال الخراز: فحصل من هذا أن قوله: جاء أجلهم<sup>(4)</sup> وشبه على مذهب قالون مختلف فيه، والمد أشهر انتهى<sup>(5)</sup>.

---

(1) الآية 44 من سورة إبراهيم.

(2) الآية 27 من سورة الكهف.

(3) التيسير لأبي عمر الداني ص 33.

(4) الآية 49 من سورة يونس.

(5) القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع فصل الهمز تحقيقاً وتسهيلاً وإسقاطاً الورقة 15 من نسخة الخزنة الحسنية رقم 3719.

قال في التيسير: ومتى أسقطت الأولى من المفتوحتين فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها اعتدادا بها، ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمزة لفظاً، [والأول أوجه انتهى<sup>(1)</sup>](2).

قال في الدر النثير:

قوله: ومتى أسقطت الخ يريد أنما وجب لحرف المد والزيادة من أجل الهمز لا يزول بزوال الهمزة في مذهب من أسقطها، لأن زوالها في الوصل بالحذف عارض فلا يعتد به<sup>(3)</sup>.

قوله: ويجوز أن تقصر الخ يريد على رأي من يعتد بالعارض.

وقوله: والأول أوجه يريد إبقاء التمكن وترك الاعتداد بالعارض [صح منه]<sup>(4)</sup>.

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: واعلم أن الألف التي تقع قبل الهمزتين المتفتحتين من كلمتين بالفتح كقوله: جاء أحدهم على إسقاط الهمزة الأولى منهما وجهان.

أحدهما: أن تمد هذه الألف كما كانت تمد مع الهمزة الساقطة لأن الهمزة الثانية قد قامت مقامها، فلذلك كان لها حكمها.

(1) التيسير في القراءات السبع لابن أبي عمرو الداني ص 33.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) الدر النثير والعنب النثير لأبي السداد والقول في التحقيق والتسهيل في الهمزتين المتفتحتين

مخطوطة لخزانة الحسنية بالرباط رقم الكتاب: 1592 م 6.

(4) [ما بين [...] من أ.]

والوجه الثاني: أن [لا تمد]<sup>(1)</sup> هذه الألف، لأن المد إنما كان فيها من أجل الهمزة التي كانت معها في كلمة، فلما سقطت صارت كالألف التي في قوله: ربنا أخرنا إلى أجل قريب، وفي قوله: ما إن مفاتيحه<sup>(2)</sup>، وفي قوله: اتبع ما أوحى<sup>(3)</sup> فكما أن هذه الألف لا تمد في هذه المواضع، وإن كان قد وقع بعدها همزة من أجل أن الهمزة ليست معها في كلمة واحدة، فكذلك ينبغي ألا تمد تلك الألف أيضا، لأنها مثلها سواء.

قال أبو الحسن: وكلا الوجهين حسن غير أنني قرأت بالمد وبه أخذ<sup>(4)</sup>.

قوله: وورش سهلا أخريهما أخبر أن ورشا أخذ بتسهيل الثانية من المفتوحتين، وهي المراد بقوله الأخرى، وفي ضمنه تحقيق الأولى. وذكر الشراح أيضا: أن التسهيل خاص بالبعديين وهذا غير بين، لأنه ليس من طريقه.

قال ابن الجزري: وروى كثير من المصريين عن ورش من طريق الأزرق التسهيل، وبدأ به الناظم تبعا في ذلك للشاطبي حيث قال: والأخرى كمد ورش أي فتكون بين الهمزة المحققة والألف<sup>(5)</sup>.

---

(1) [في د [تمد]].

(2) الآية 76 من سورة القصص.

(3) الآية 106 من سورة الأنعام.

(4) التذكرة لابن غلبون 1 صفحة 162/163.

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 368/1-369.

وقال في التيسير: فإذا اتفقتا بالفتح نحو قوله: جاء أجلهم، وشاء أنشره<sup>(1)</sup> وشبهه، ورش يجعل الثانية كالمدة، فاقصر فيه على المد فقط، وبه قطع أكثر النقلة كأبي العلاء<sup>(2)</sup>، ولهذا قدمه<sup>(3)</sup>.

قلت: وعليه اقتصر أيضا في التذكرة فقال: قراءة ورش بهمز الأولى، وجعل الثانية بين بين فصارت كالمدة في اللفظ فتحصل في قراءته مدتان، مدة قبل الهمزة [ومدة بعد الهمزة غير أن المدة الأولى أطول، لأنها ألف محضة، والثانية ليست ألفا محضة، وإنما هي بين الهمزة والألف، فلذلك وجب أن تكون في تقدير نصف المدة الأولى انتهى.

وكذا نصه في الاقتصاد فقال: قرأ ورش بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية فجعلها بين بين، فصارت كالمدة في اللفظ فيحصل في قراءته مدتان، مدة قبل الهمزة<sup>(4)</sup> في تقدير ألفين لأنها ألف محضة لقيت همزة ومدة بعدها في تقدير ألف لأنها همزة ملينة انتهى<sup>(5)</sup>.

وقال في الإقناع: وسهل ورش الثانية بأن أبدلها ألفا هكذا عبارتهم، والقياس أن تجعل بين بين، كذلك ذكر سيبويه وبه أخذ علينا أبي رضي الله عنه وبه كان يأخذ طاهر بن غلبون، ولا أعلمه روي<sup>(6)</sup>.

قوله: لا بل أبدا، أضرب عن التسهيل لورش وأثبت له البديل.

---

(1) الآية 22 من سورة عبس.

(2) التيسير من القراءات لأبي عمرو الداني ص: 33.

(3) التيسير من القراءات السبع للإمام أبي عمرو بن سعيد الداني ص 33.

(4) [ما بين ...] لا يوجد في أ.

(5) التذكرة لأبي غلبون ج 1 الصفحة 157.

(6) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ج 1 ص: 380.

قال الشارح: وبه أخذ المصريون عن أبي يعقوب عن ورش انتهى<sup>(1)</sup>،  
أي يبدلها ألفا والوجهان نقلهما مكى وابن شريح في كافيه، وعامة المصريين  
على البديل لورش، على قاعدتهم في المتصلة.

قال ابن الجزري: وروى (57/أ) الجمهور من المصريين عن ورش من  
طريق الأزرق إبدالها حرف مد خالصا، فتبدل ألفا<sup>(2)</sup>.

تنبيه: قوله تعالى في الحجر جاء آل لوط<sup>(3)</sup> وفي القمر جاء آل فرعون<sup>(4)</sup>  
فإن الناظم لم يتعرض لذكرهما على الخصوص، إلا ما ذكر من إطلاق  
التسهيل والبديل فيدخلان تحتها، فيظهر من كلامه أن البديل فيهما على حد  
البديل في غيرهما على ظاهر الرواية، وكذلك فعل الشاطبي في قصيدته وابن  
أجروم في أرجوزته.

قال الداني في جامع البيان: فإن قيل: فهل يبدل ورش الهمزة الثانية في  
هذين الموضعين كنظائرها.  
قال:

قلت: قد اختلف أصحابنا.

وقال بعضهم: لا تبديل لأن بعدها ألف، فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذر<sup>(5)</sup>.

وقال آخرون: بالبديل.

وقال في الإيضاح: نحوه.

---

(1) انتهى كلام عبد الصمد الشارح لم أقف عليه في كتاب له.

(2) النشر في القراءات العشر ج 1 ص: 362 وما بعدها.

(3) الآية 61 من سورة الحجر.

(4) الآية 41 من سورة القمر.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 155/ب.

وقال في إيجاز البيان: والتسهيل مذهب الحذاق من أهل الأداء<sup>(1)</sup>.

وذكر في التلخيص: أن الإبدال ممنوع<sup>(2)</sup>.

وقال مكي في التبصرة: نحوه<sup>(3)</sup>.

المنتوري: وبالتسهيل بين بين قرأت جاء آل لوط وجاء آل فرعون على جميع من قرأت عليه لورش، وبذلك آخذ<sup>(4)</sup>.

قال في الإقناع: وكان أبو محمد مكي يأخذ لورش في جاء آل في الموضوعين خاصة بين بين.

قال: لأنك لو أبدلت لوجب الحذف للالتقاء الساكنين، وكان أبو عمرو يأخذ له بالبدل، فلينظر الأرجح من قوليهما انتهى<sup>(5)</sup>.

قال ابن الجزري: فإن وقع بين الثانية من المفتوحتين ألف نحو: جاء آل لوط، فإن بعض الآخذين بالبدل [عن الأزرق]<sup>(6)</sup> لا يبدلون الثانية للتعذر، فيجعلونها بين بين<sup>(7)</sup>.

الجعبري: نحو جاء آل لوط فعلى التسهيل تجري وجوه ورش في الألف الثانية، ووجه البدل هنا.

قال مكي: ممتنع للألف المستلزم للحذف وعين التسهيل.

---

(1) المصدر نفسه الورقة 160/أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) التبصرة في القراءات المكي ابن أبي طالب القيسي ص: 74-75.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 159/ب.

(5) الإقناع لابن الباذش 385/1.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في د، وفي ب [عن يبدل ألف].]

(7) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 362/1 وما بعدها.



وقيل: ضعيف، وعموم عبارة الناظم تؤذن بجوازه، [فيعامله]<sup>(1)</sup> معاملة  
ءأمنتهم في حذف أحد الألفين لأنه أنسب به، فيصير لورش على التسهيل جاء  
آل لوط بألف طويلة بعدها محققة بعدها مسهلة بعدها ألف مقصورة  
[وموسطة]<sup>(2)</sup> ومطولة [وعلى البدل لورش ألف مطولة بعدها محققة بعدها ألف  
مقصورة وموسطة]<sup>(3)</sup> ومطولة انتهى<sup>(4)</sup> [5].

ومن كلام شيخ شيخ شيوخنا سيدي قاسم بن إبراهيم مسألة إطلاق  
المصنف الحكم في المفتوحتين يقتضي دخوله فيما كانت فيه ثلاث همزات،  
وذلك جاء آل لوط وجاء آل فرعون، فأما قالون فالحكم له فيهما كالحكم في  
غيرهما، وذلك إسقاط الأولى وتحقيق الثانية والثالثة مبدلة إجماعا عملا بقوله:  
وبعد همزة للجميع أبدلت، وأما ورش فحكمه فيهما تحقيق الأولى وتسهيل  
للتانية بين بين، ولا يبدلها خوفا من اجتماع ألفين في كلمة.

قال الحافظ: وهو مذهب الحذاق من أهل الأداء.

وقيل: إنه يبدلها، نكره الحافظ أيضا ثم المبطلون لها لهم فيها بعد البدل وجهان.  
أحدهما: حذفها لالتقاء الساكنين، إذ هي أولاهما ويزاد في المد دلالة  
على أنها هي المسهلة دون الأولى، لأن اللفظ إذا لم تكن زيادة محتمل لحذف  
للتانية أو الأولى أو الثالثة كما سيأتي.

(1) [في ج [فيعامل]].

(2) [في أ [ومتوسطة]].

(3) [في أ، ج [متوسطة]].

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري عن قول الشاطبي: ((والأخرى فمد عند  
ورش وقنبل \*\* وقد قيل محض المد عنها تبديلا)) - مخطوطة خزانة ابن يوسف  
بمراكش رقم 1/55 الورقة 89/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

**والثاني:** ترك الحذف ولكن يزداد في مدها ليفصل بذلك بين الساكنين ويمنع من اجتماعهما.

**قيل:** والعمل في ذلك إنما هو على التسهيل، وأما البذل فضعيف جدا حتى قال بعضهم: إنه غير جائز لأنه يؤدي إلى اجتماع ساكنين متماثلين ألفين في حال الوصل، وذلك لا يوجد أصلا في كلام العرب لاسيما مع استحالة النطق به، إذ لا يمكن أن يقرعهما اللسان لكون الألف الثانية ليس قبلها فتحة وذلك محال.

**وكلام المصنف يقتضي** أن البذل فيها مثله في غيرهما، وكذا أبو القاسم، ولعلهما جريا في ذلك على قول من أبدلها وأخذ به وإن كان ضعيفا لاسيما إن كان ثابتا في الرواية [إلى هنا كلام المجرد]<sup>(1)</sup>.

وهذا الذي ذكرناه هو الذي ذكره الداني وغيره، وقبله جماعة الشارحين. وذكر أبو عبد الله المنتوري كلاما لم أره لغيره.

**ونصه** فإن قلنا بالحذف فلك حذف الأولى التي هي فاء الكلمة التي هي ثانية باعتبار همزة جاء ولك حذف الثانية التي هي عين الكلمة التي هي [ثالثة]<sup>(2)</sup> باعتبار همزة جاء.

**قال:** فإن قدرنا أن الأولى هي المحذوفة ففي الألف التي بعد الهمزة وجهان:

**الوجه الأول:** المد الطويل بين المد، وهو قول من يسوي بين المد الواقع قبل الهمز والواقع بعده.

(1) [ما بين [...] وجد على هامش أ، ب، ج.]

(2) [في د [الثانية].]

والوجه الثاني: ترك زيادة المد وهو قول من ينكر مد هذا الأصل انتهى<sup>(1)</sup>.

وهذا [كله]<sup>(2)</sup> مليح، ولم يذكر التوسط لأن شيخه أنكره، ونحن نقول به، فتجيء ثلاثة أوجه.

قال: [وإن قدرنا]<sup>(3)</sup> أن الثانية هي المحذوفة فلا خلاف في ترك زيادة المد للألف التي بعد الهمزة، لأنها مبدلة من همزة فهي عارضة في الوصل (57/ب) كما أن ألف التثوين عارضة في الوقف انتهى<sup>(4)</sup>.

فتجويزه حذف الثانية ما رأيته لغيره في هذا المحل، ونعرفه في غير هذا الموضع، وهو صحيح أيضا هنا كما فعل.

قال في التحفة:

لكن جاء آل بتسهيل يرى أولى من البدل بحذف [قرا]<sup>(5)(6)</sup>

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/أ.

(2) [في ج [كلام].]

(3) [في أ، د [وإن قررنا].]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/أ.

(5) [في ج [قرا].]

(6) البيت 568 من تحفة أبي وكيل ميمون الفخار مخطوطة خاصة.

## القول في التحقيق والتسميل: ما ورخ في الهمزتين المكسورتين

فصل: خبر مبتدأ [محذوف]<sup>(1)</sup> مضمّر تقديره (91/أ) هذا فصل، ومعنى الفصل القطع، يقال فصلت الشيء إذا قطعتّه ومنه المفصل لأنه موضع القطع، ومن المفتوحتين: متعلّق بأسقط، أو لاهما: مفعول، في كلمتين: في موضع الحال من المفتوحتين والعامل فيه أسقط. كجاء أمرنا في موضع خبر مبتدأ محذوف والتقدير ذلك ثابت، وورث مبتدأ، سهلا: فعل ماض والفاعل مضمّر يعود على ورث، أخريهما: مفعول والجملة في موضع خبر المبتدأ، لا حرف: لا: حرف نفي، وقيل: زائدة لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، وبل حرف إضراب، أبدلا: فعل ماض والفاعل مضمّر يعود على ورث، والجملة من لا وما بعدها في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله، وألف سهلا وإبدالا للإطلاق.

وقول المجاصي: فعل وفاعل ليس [بشيء]<sup>(2)(3)</sup>.

ثم قال رحمه الله:

(94) وسهّل الأخرى بذات الكسّر نحو من السماء إن للمصنّر

(95) وأبدلن ياء خفيفة الكسر من على البغاء إن وهؤلاء إن

المنتوري: اتفقت النسخ على رسم إبدالا بالنون، وكذا وقفت عليه بخط

الناظم، والأولى رسمه بالألف على حسب الوقف عليه انتهى<sup>(4)</sup>.

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) [في ج، هـ [يبين].]

(3) شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب التحقيق والتسهيل مخطوطة الخزانة الحسنية رقم

11341 م 1.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

انتقل إلى المكسورتين فأخبر أن المصري وهو ورش قرأ بين بين وهو المراد بالتسهيل في الإطلاق.

الأخرى: عبارة عن الثانية نحو من السماء إن كنت من الصادقين<sup>(1)</sup> في الشعراء، وهؤلاء إن<sup>(2)</sup> في البقرة، والتسهيل عن الأزرق مروية أيضا وما قاله الشراح ليس من طريقه كما تقدم.

قال الإمام المحقق ابن الجزري: روى كثير من المصريين عن ورش من طريق الأزرق تسهيل ثاني [المضمومتين]<sup>(3)</sup> المكسورتين<sup>(4)</sup>.

قال في الاقتصاد: والقسم الثاني أن تكونا معا مكسورتين، فقرأ ورش بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية في حال الوصل، فجعلها بين بين، فصارت كأنها مدة في اللفظ حيث وقع<sup>(5)</sup>.

وقال في التذكرة قرأ ورش بهمز الأولى، وجعل الثانية بين بين، فصارت كالياء الساكنة في اللفظ في جميع القرآن، فتحصل في قراءته مدتان، مدة قبل الهمزة ومدة بعدها، غير أن المدة الأولى أطول لأنها ألف محضة، والثانية ليست ياء محضة وإنما هي بين الهمزة والياء الساكنة، فلذلك وجب أن تكون في تقدير نصف المدة الأولى<sup>(6)</sup>.

قال في التيسير: ورش يجعل الثانية كالياء المكسورة<sup>(7)</sup>.

---

(1) الآية 154 من سورة الشعراء.

(2) الآية 30 من سورة البقرة.

(3) [ما بين [...] من هـ].

(4) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 362/1 وما بعدها.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

(6) التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 158.

(7) التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو بن سعيد الداني ص 33.

وقال في الشرح: يريد بين الهمزة والياء<sup>(1)</sup>.

وكذا نص في كتاب الإيضاح فقال: ما نصه: قرأ ورش بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، فتكون في اللفظ كأنها ياء ساكنة، وهي في الحقيقة بين الهمزة والياء الساكنة، ويدل على أنه أراد هذا قوله في التيسير، كالياء بحاء بكاف التشبيه، لأن الهمزة المسهلة إذا كانت مكسورة ففيها شبه من الياء، وليس بياء خالصة انتهى<sup>(2)</sup>.

وقال في الإقناع: كان ورش يبدل الثانية ياء ممدودة، هكذا نصوص القدماء والقياس فيه بين بين<sup>(3)</sup>.

قال في التعريف: وكان ورش يسهل الهمزة الثانية من الهمزتين المتلاصقتين في كلمة مطلقاً.

فأقتصر في الاقتصاد والتيسير والتعريف والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين على التسهيل خاصة.

ونكره في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان عن بعضهم<sup>(4)</sup>.  
قوله: وأبدلن الخ، أخبر أن للمصري في هذين الموضعين وجه آخر وإبدال الثانية ياء مختلصة، ويوهم كلامه أن المصري ليس له إلا هذا في هذين الموضعين، وليس كذلك.

وقال: خفيف الكسر، فذكر بملاحظة تذكير الحروف.

---

(1) الهداية في وجود القراءات السبع باب الهمز تسهيلاً وتركوا الورقة 30 من نسخة الخزنة الحسينية رقم 1524.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

(3) الإقناع في القراءات السبع لابن البانث 386/0 وما بعدها.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

قال الداني في إيجاز البيان: وروي عن ورش تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، وإبدالها ياء مكسورة لانكسار ما قبلها.

وقيل: عنه أنه يكسرها كسرة خفيفة، حكى لي ذلك خلف ابن إبراهيم<sup>(1)</sup> عن أصحابه عنه في هذين الموضعين فقط<sup>(2)</sup>.

وقال في الإيضاح: وحكوا عن ورش أنه يحقق الأولى ويجعل الثانية [ياء]<sup>(3)</sup> مكسورة فيهما خلاف نظائرها، كذا قرأت ذلك على شيخ المصريين أبي القاسم خلف بن إبراهيم وأبي الفتح فارس بن أحمد<sup>(4)</sup>، وأبي الحسن بن غلبون، وحكوا لي ذلك عن قراءتهم، وكذلك رواه إسماعيل بن عبد الله النحاس وأحمد ابن أسامة التجيبي<sup>(5)</sup>، وأبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان<sup>(6)</sup> عن أصحابه.

وقال في جامع البيان: نحوه (1/58)<sup>(7)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: وبه كان يأخذ إسماعيل النحاس وأبو غانم وابن أسامة وأحمد ابن هلال<sup>(8)</sup> ومحمد بن أحمد بن علي الأنفوي وغيرهم من المصريين.

وقال في التلخيص: وبه كان يأخذ أبو غانم والأنفوي.

---

(1) خلف ابن إبراهيم الخاقاني تقدمت ترجمته.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(4) فارس بن أحمد تقدمت ترجمته.

(5) أحمد بن أسامة التجيبي المصري أبو جعفر مقرئ متصدر قرأ على أبي الحسن النحاس وقرأ عليه خلف ابن إبراهيم توفي سنة 356 وقيل 342 هـ - الإقناع لابن البانش 66/1.

(6) أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان المصري مقرئ جليل نحوي ضابط أخذ عن أحمد بن هلال وروى عنه فارس بن أحمد توفي سنة 333 هـ - ترجمته في غاية النهاية 301/2 رقم ت 3618.

(7) الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ.

(8) الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ.

وقال في التلخيص: فقرأتها على ابن غلبون وابن خاقان وأبي الفتح بجعل الهمزة الثانية ياء مكسورة بدلا من الهمزة لفظ بها كذلك خلف ابن إبراهيم عن أصحابه، وذلك مشهور عن ورش من طريق المصريين<sup>(1)</sup>.

وقال في الإيضاح: قال لي أبو القاسم الخاقاني وكذا قرأت على أحمد ابن أسامة عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش.

قال لي أبو القاسم الخاقاني: وقد كان بعض شيوخنا يبدل الهمزة الثانية في هذين الموضعين ياء مكسورة مشبعة الكسر.

وكان الجل منهم لا يشبعونها<sup>(2)</sup>.

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: وقد روي عن ورش في قوله: هؤلاء إن كنتم<sup>(3)</sup> في البقرة، وقوله في النور على البغاء إن أردن<sup>(4)</sup>، إنه همز الأولى، وجعل الثانية ياء مكسورة كسرة خفيفة من غير مد في هذين الموضعين فقط.

وقد قرأت به غير أن الأجود فيهما، والأشهر عنه الرواية الأولى انتهى<sup>(5)</sup>.

وقال في الاقتصاد: واختلف عن ورش في موضعين من هذا الباب وهما في البقرة هؤلاء إن كنتم، وفي النور على البغاء إن أردن، فروى عنه فيهما

---

(1) الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) الآية 33 من سورة النور.

(4) الآية 30 من سورة البقرة.

(5) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ-161/ب.



[كالنظائر، وروي عنه فيهما]<sup>(1)</sup> تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، فتكون ياء مكسورة، وبهذا الوجه فيهما قرأت على شيخنا أبي القاسم وأبي الفتح جميعا، وقرأت فيهما بالوجهين جميعا على شيخنا أبي الحسن وهما صحيحان مشهوران وبهما أخذ انتهى<sup>(2)</sup>.

وقال في التيسير: وأخذ علي ابن أبي خاقان لورش بجعل الثانية ياء مكسورة وذلك مشهورة عن ورش دون النص<sup>(3)</sup>.

[وقال في التعريف: وأقرأني ابن خاقان لورش عن قراءته في رواية أبي يعقوب بجعل الثانية ياء مكسورة في البقرة هؤلاء إن كنتم صادقين وفي قوله في النور على البغاء إن أردن وهذه رواية المصريين عن أبي يعقوب في هذين الموضعين خاصة انتهى<sup>(4)</sup>.

وقال في الإقناع: ونا أبو داود: قال [نا]<sup>(5)</sup> أبو عمرو، قال أخذ ابن خاقان لورش بجعل الثانية ياء مكسورة في موضعين خاصة في البقرة هؤلاء إن كنتم وفي النور على البغاء إن أردن.

قال: وذلك [مشهور]<sup>(6)</sup> عن ورش في الأداء دون النص<sup>(7)(8)</sup>.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) المصدر نفسه الورقة 161/ب.

(3) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 32 ثم 33.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد فيه هـ.]

(6) [ما بين [...] توجد في هامش أ.]

(7) [ما بين لا يوجد في ب.]

(8) الإقناع في القراءات السبع لابن الباناش 378/1.

وقال في الإيضاح: ولا أعلم نصا جاء عنه بإخراج هذين الموضعين من جملة الباب، وإنما تلقاه الشيوخ عن أئمتهم تلقيا، وأخذوه عنهم أداء<sup>(1)</sup>.

قال في التلخيص: وقد قرأت في هذين الموضعين بين بين.

[قال]<sup>(2)</sup>: وهو القياس عند الخليل وسيبويه، وقد ذهب إليه قوم من المصريين<sup>(3)</sup>.

وقال في الإيضاح: وروى أبو بكر بن [سيف]<sup>(4)</sup> عن أبي يعقوب عن ورش كتنظائرهما، وقرأت أنا بذلك على ابن غلبون، وأبي الفتح<sup>(5)</sup>.

وقال في جامع البيان: نحوه.

وقال في إرشاد المتمسكين: وهو مذهب ابن هلال، وابن [يوسف]<sup>(6)</sup> وغيرهما.

وقال في إيجاز البيان: وكذلك قرأت في طريق ابن [سيف]<sup>(7)</sup>.

وقال في إرشاد المتمسكين: وقرأت ذلك على أبي الحسن بالمذهبيين جميعا وهما صحيحان جائزان، وبهما أخذ ونحوه في التمهيد والأيضاح.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/ب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) المصدر نفسه.

(4) [في د يوسف].

(5) المصدر نفسه.

(6) [في أ، ج [سيف]].

(7) [في د [يوسف]].

وقال في إيجاز البيان: وعلى التسهيل بين بين أصحاب عبد الصمد<sup>(1)</sup> وداوود<sup>(2)</sup> ويونس<sup>(3)</sup> وأحمد بن صالح<sup>(4)</sup> ونصوص جميعهم في كتبهم عن ورش دالة عليها، ولا يعرف أهل الأداء عنهم غيرها<sup>(5)</sup>.

المنتوري: وقد قرأت بهذه الرواية التي ذكرها الداني على بعض من لقيته، وكان شيخنا القيجاطي لا يأخذ بها ويجيزها، ويقول: إنه لحن<sup>(6)</sup>.

ابن الجزري: وزاد بعض المصريين عن ورش وجها ثالثا في الموضعين وهو جعل الهمزة الثانية مكسورة، وهو الذي قرأ به علي ابن خاقان عنه، وقرأ به أيضا على أبي الفتح وأبي الحسن مع قراءته عليهما بسواه<sup>(7)</sup>.

الجعبري: وهذا وجه ثالث في القصيدتان في التيسير أي بعض الآخذين لورش كابن هلال وابن سيف وأبي غانم رخوا عن ورش في ثاني الموضعين ياء مختلصة الكسر وهو معنى خفيف [الكسر]<sup>(8)(9)</sup>.

---

(1) عبد الصمد بن عبد الرحمان أبو الأزهر المصري راو مشهور بالقراءة متصدر ثقة أخذ القراءة عرضا عن ورش وقرأ عليه بكر بن سهل الدمياطي وغيره، توفي سنة 231هـ - ترجمته في الإقناع 334/1.

(2) داوود بن أبي طيبة أبو سليمان المصري النحوي ما هر محقق، قرأ على ورش وهو من جلة أصحابه وأخذ عنه مواس بن سهل، توفي سنة 223هـ - الإقناع 343/1.

(3) يونس بن عبد الأعلى أبو موسى الصدفي المصري، فقيه كبير ومقرئ محدث ثقة صالح أخذ القراءات عن ورش وأخذ عنه مواس وغيره توفي سنة 264هـ - الإقناع 343/1.

(4) أحمد بن صالح أبو جعفر المصري الإمام الحافظ، أحد الأعلام قرأ عن ورش وقلون وغيرهما وقرأ عليه الحسن بن مهران وأحمد الرشديني توفي سنة 248هـ - الإقناع 343/1.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/ب: المصدر نفسه.

(7) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 364/1 وما بعدها.

(8) [ما بين...] لا يوجد في ب.

(9) كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 89/ب.

قال أبو وكيل:

وزاد ياء مختلس الكسر فمن      على البغاء إن وهؤلاء إن  
وعنه أيضا فيهما عن خبر      ياء محرك بمحض الكسر<sup>(1)</sup>  
الوهراني:

وياء خفيف الكسر أبدل بستة      لدى هؤلاء والبغاء إن تحز علا<sup>(2)</sup>  
قال في البارع:

وهؤلاء إن على البغاء      بلياء مكسورا لدى الأداء (58/ب)<sup>(3)</sup>  
وسهل: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، الأخرى: مفعول، بذات: في  
موضع الحال من الأخرى والعامل فيه وسهل وكان حقه أن يقول بذاتي الكسر  
بلفظ التنثية، لكنه أفرد ضرورة، ولو قال: وسهل الأخرى بذاتي كسر، نحوه:  
خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك، واتفق المجاصي والوارثيني وابن عبد الكريم  
أن نحو مصدر.

وعند المرادي<sup>(4)</sup> للنحو في اللغة أربعة معان:

الأول: أن يكون مصدرا، تقول نحوت كذا نحو أي قصدت قصدا.

(1) البيتان رقم 569 و 570 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 30/ب من نسخة  
مخطوطة خاصة.

(2) البيت 120 باب الهمزتين من كلمتين من منظومة التقريب مخطوطة خاصة.

(3) لا يوجد من البارع لابن أجيروم (لا قطعة تجاوز 10 أبيات من أسماء شيوخ نافع  
بخزانة تطوان رقم 148.

(4) أحمد بن محمد أبو العباس المرادي المعروف بالدراج، مقرر قرأ على يوسف بن أحمد  
القرشي وأحمد بن حسين الضرير، وقرأ عليه محمد بن عمر المغافري - غاية النهاية  
104/1 رقم ت 481.

والثاني: أن يكون ظرفاً، أنشد أبو الحسن:

يحدوا بها كل فتى هيات      وهن نحو البيت قاصدات<sup>(1)</sup>  
قال أبو الفتح<sup>(2)</sup>: وأصله المصدر<sup>(3)</sup>.

والثالث: أن يكون بمعنى مثل يقال: هذا نحو هذا أي مثله.

والرابع: أن يكون بمعنى القسم، يقال: هذا على أربعة أنحاء أي أقسام  
انتهى<sup>(4)</sup>.

وإليه أشرت [بهذا البيت]<sup>(5)</sup>:

لنحو أربع معان تذكر      قسم ومثل ثم ظرف مصدر<sup>(6)</sup>

والجملة بيان، من السماء أن المضاف محكي للمصري: متعلق بسهل  
وحذف ياء النسب ضرورة، وأبدلن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة وهو  
معطوف على قوله: وسهل الأخرى للمصري وأبدلن للمصري، وحذف المفعول  
الأول كأنه قال وأبدلن الأخرى، ياء: مفعول ثاني، خفيف: نعت وكذا عند  
المجاصي وابن عبد الكريم والوارثيني وزادوا أو بدل، وذكره باعتبار تنكير  
الحروف لأن حروف المعجم تذكر وتؤنث إلا الهمزة، ومن: متعلق بأبدلن.

ثم قال رحمه الله:

(96) وسَهِّلِ الأولى لِقَالُونِ وما      أدى لجمع الساكنين أدغما

(1) لسان العرب لابن منظور ج: 15 مادة: نصا ص: 310 ط دار صادر.

(2) أبو الفتح ابن جني تقدمت ترجمته برقم 561 ص 613.

(3) لم أقف على ما ذكره ابن جني في الخصائص.

(4) لسان العرب لابن منظور مادة نحا.

(5) [ما بين [...] من أ.]

(6) هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

(97) في حرفي الأحزاب بالتحقيق والخلف في بالسوء في الصديق

أخبر أن قالون يسهل الأولى من المكسورتين أي يجعلها بين بين على إطلاق لفظ التسهيل.

قال ابن غلبون بعد ذكره لورش: قرأ باقي رجال نافع بهمز الثانية وجعلوا الأولى كالياء المختلصة الكسرة من غير حيث وقع انتهى<sup>(1)</sup>.

قال في الاقتصاد: وقرأ قالون في الباب كله بتخفيف الأولى يجعلها كالياء المختلصة الكسرة في الوصل، وتحقيق الهمزة الثانية حيث وقع انتهى<sup>(2)</sup>.

وقال ابن الجزري: وقالون سهل الأولى من المكسورتين.

قال في الإقناع: وقرأ قالون بجعل الأولى بين بين وتحقيق الثانية<sup>(3)</sup>.

قال في التيسير: وقالون بجعل الأولى كالياء المكسورة<sup>(4)</sup>.

قوله: وما أدى لجمع الساكنين الخ، أي وما أدى تسهيله لجمع الساكنين أدغما ولم يسهل بل يبذل، ويدغم في كلمتي الأحزاب للنبي إن<sup>(5)</sup>، وبيوت النبي إلا<sup>(6)</sup>، لأنها لو سهلت لقربت من الياء الساكنة، وقبلها ياء ساكنة فأدى لاجتماع ساكنين مثلين، فلما تعذر التسهيل رجع إلى البذل، فأبذلها ياء لانكسار ما قبلها وادغم ولا عبر بالياء لأنها ساكن، وهو حاجز غير حصين.

قوله: بالتحقيق يعني بالاتفاق من الرواة في ذلك قاله الشارح.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 162/أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) الإقناع لابن الباذش 378/1.

(4) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 33.

(5) الآية (50) من سورة الأحزاب.

(6) الآية (53) من سورة الأحزاب.

وقال المجراد: يعني بلا خلاف من روايته<sup>(1)</sup>.

وقال المنتوري: قال شيخنا القيجاطي: معناه أن ذلك واجب في كلام العرب، ولا يجوز غيره<sup>(2)</sup>.

وقال: والخلف في بالسوء الخ، يعني بالبدل مع الإدغام أو بالتسهيل كسائر الفصل.

قال في الاقتصاد: وقرأ قالون بالسوء إلا بقلب الهمزة الأولى واوا، وإدغام الواو التي قبلها فيها، وتحقيق الثانية، وقد روي عنه انه ينحو بالأول نحو: اليا كما ينحو في هؤلاء إن كنتم وبابه وذلك ضعيف هنا، ولا يجيز الحذاق من النحويين والقراء في التسهيل غير الوجه الأول لوقوع الهمزة متطرفة وقبلها واو ساكنة<sup>(3)</sup>.

وقال في التيسير: بالسوء إلا بواو مشددة بدلا من الهمزة في [حال]<sup>(4)</sup> الوصل<sup>(5)</sup>.

وقال في النشر: واختلف عن قالون في بالسوء إلا في يوسف فالأصح المختار تسهيلها بالإبدال والإدغام<sup>(6)</sup>.

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد

الورقة (75/ب) من مخطوطة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 162/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني رحمه الله ص (38).

(6) النشر في القراءات العشر 433/1.

الجعبري: لقالون في كيفية تخفيف أولى همزتي قوله تعالى: لأمرأة بالسوء<sup>(1)</sup>، إلا بيوسف وجهان.

أحدهما: إبدالها واوا مكسورة وإدغام الأولى فيها، وهذا المذكور في التيسير بيوسف فقط، وبه قطع أبو العلاء.

والثاني: تسهيلها، وهو زائد عليه، وقد نقله مكي.

وقال في التعريف: قرأ قالون بقلب الأولى واوا مكسورة وإدغام الواو الساكنة التي قبلها فيها وتحقيق الهمزة التي بعدها، وهذا في حال (أ/59) الوصل، فإن وقف حقق الهمزة الأولى.

وقد روي عن قالون أنه يخفف الأولى على حركتها، فجعلها بين الهمزة والياء، وذلك على غير قياس ولم أقرأ بذلك<sup>(2)</sup>.

وقال ابن الباذش في الإقناع: بالسوء إلا حذف قالون الهمزة الأولى وألغى حركتها على الواو قبلها وحقق الثانية، هكذا أخذ علينا أبي رضي الله عنه وهو القياس ولا أعلمه.

روي والذي يذكر القراء فيه بالسوء إلا بواو مشددة بدلا من الهمزة، وبهذا يأخذ [معظمهم]<sup>(3)</sup>.

---

(1) الآية (53) من سورة يوسف.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 162/أ من نسخة مخطوطة بالخزانة الحسينية رقم 1096 مجموع، هكذا في الكتاب المذكور ولم أقف على هذا في التعريف.

(3) [في د [بعضهم]].



ومنهم من أخذ له بجعل الأولى بين بين كالمواضع الثلاثة عشر وهو مذهب الكوفيين يجرون الواو والياء مجرى الألف في تخفيف الهمزة بعدهما بين بين انتهى<sup>(1)</sup>.

قال في الدر النثير: ولما ذكر الشيخ هذه الترجمة قال: وذكر عن قالون أنه يجعل الأولى كالياء الساكنة.

ثم قال: والأحسن الجاري على الأصول إلقاء الحركة يريد نقل الحركة إلى الواو لأنها ساكنة غير زائدة، فهي في ذلك مثل الساكن الصحيح نحو: دفع، ملء والمرء.

ثم قال: ولم يرو عنه يعني لم يرو عن قالون التسهيل بالنقل في هذا الموضع.

ثم قال: ويله في الجواز الإبدال والإدغام، يعني الوجه الذي ذكر الحافظ هنا وإنما جاز هذا الوجه لكون الواو ساكنة فشبهت بالواو الزائدة للمد.

ثم قال: وهو الأشهر عن قالون وهو المختار لأجل جوازه وللرواية انتهى<sup>(2)</sup>.

وذكر الداني في الإيضاح الوجهين عن قالون كما في الاقتصاد<sup>(3)</sup>.

وقال في جامع البيان بعدما ذكر الإبدال والإدغام: وقد كان بعض أهل الأداء يأخذ بالتسهيل، وذلك خروج عن قياس التسهيل، وعدول عن مذاهب القراءة<sup>(4)</sup>.

---

(1) الإقناع لابن الباذش ج1/ ص 379 د. عبد المجيد قطامش.

(2) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب التحقيق والتسهيل مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 م 6.

(3) أبو عمرو الداني وكلامه هذا في شرح الدرر لابن عبد الملك الورقة 162/أ.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 162/أ.

ونذكر في التمهيد وكتاب رواية أبي نشيط وكتاب التذكير لتراجم القراء  
كما في التيسير.

ونذكر أبو الحسن بن غلبون في التذكرة الوجهين الإدغام المشهور عنه  
وبه قرأت، وما ذكره عن مكى في الدر النثير، قاله في التبصرة.  
وما ذكره في الإقناع نقله في النجعة<sup>(1)</sup>.

المنتوري: وقرأ حميد بن قيس الأعرج بالنقل خاصة على القياس  
وبالبدل والإدغام قرأت على أكثر من قرأت عليه، وكان شيخنا يأخذ في ذلك  
بنقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها، وبالإبدال والإدغام وبهما قرأت عليه وبهما  
أخذ، ولا يجيز الأخذ بالتسهيل بين بين ويقول: إنه لحن.

ويحتج بجواز النقل بأنه لا يوجد نص مريح عن المتقدمين القراء في  
ذلك انتهى<sup>(2)</sup>.

قلت: وبالإدغام الأخذ عندنا بفاس وعليه اقتصر في التيسير وشهره غير  
واحد كما تقدم كالمجاصي وبه قرأ الشاطبي وهو اعتماد الحافظ واختيار الشيخ  
ومذهب الإمام وعليه اقتصر الحصري وابن أجروم في البارع، والفرق بين  
حرفي الأحزاب والسوء إلا أن الواو أصلية والياء زائدة.

تنبيه: وهذا الإدغام في حرفي الأحزاب وحرف الصديق، بل وكذا  
باب اجتماع الهمزتين تسهيلها إنما هو في الوصل خاصة، والوقف بالهمز من  
غير خلاف عند أحد من القراء، لا كما يعتقده الأغبياء.

(1) ابن الباذش - ذلك في شرح الدرر المنتوري الورقة 162/ب.

(2) شرح الدرر للمنتوري الورقة 162/ب.

والنص موجود فيها عند الجميع فلا حاجة إلى نقله إذ هو أشهر من نار على علم، قاله في الاقتصاد والتعريف والتمهيد والإيضاح وكذا شرح الحرز والدرر<sup>(1)</sup>.

قلت: [وإلى ذلك أشرت بهذه الأبيات من الرجز:]<sup>(2)</sup>

معا لى الأحزاب يا صفى	يا لسوء <sup>(3)</sup> فى الصديق والنبي
فاقرأ به ورد قول من جحد	بالهمز فى الوقف لقالون ورد
شكلا لفقد مدغم فيه جلا	ولا تضع فى ضبطها شدا ولا
شكلا وشدا مطلقا فرق [سما] <sup>(5)</sup>	وجوده لى [النبي] <sup>(4)</sup> حتما

قلت<sup>(6)</sup>:

فحققه وقفا ثم بدءا بلا امتر <sup>(7)</sup>	وما سهلوه أو أبدلوه بوصلهم
--	----------------------------

قال فى التحفة<sup>(8)</sup>:

عند اتصال الهمزتين قد عنا <sup>(9)</sup>	وكل من خف فهمزة هنا
--	---------------------

لقالون: متعلق بسهل، وما: مبتدأ وهو موصول، وأدى: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ما، والجملة صلة ما لجمع متعلق بأدى، وأدغما:

(1) شرح الدرر للمنتوري الورقة 162/ب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد فى ج، د.]

(3) [فى ب، ج [والسوء]].

(4) [فى أ [النبي]].

(5) [ما بين [...] من ب، د.].

(6) [ما بين [...] لا يوجد فى ب وفى ج [قال فى التحفة]].

(7) هذه أبيات للعلامة ابن القاضى أحب للفجر الساطع الذى بين أيدينا حيث له منظومات كثيرة.

(8) [ما بين [...] لا يوجد فى د.].

(9) تحفة وكيل الفخار الورقة (31) البيت (594) خاصة والبيت فى المخطوطة كما يلى:

و كل من خفف همزة هنا \*\*\* عند اتفاق الهمزتين فعنا

فعل ماضي مبني للمفعول، [والمفعول الذي لم يسم فاعله]<sup>(1)</sup> مضمَر يعود على ما والألف لإطلاق والقافية والجملة في موضع خبر المبتدأ.

وزاد الوارثيني والمجاصي أن تكون شرطاً بمعنى إن والجواب أدغماً<sup>(2)</sup>.

## القول في التحقيق والتسميل: ما ورع في الممرتين المضمومتين

وقال ابن عبد الكريم: وما: مبتدأ، و فيها معنى الشرط والخبر في أدغماً، وأدغم: فعل ماض مبني (59/ب) للمفعول أو للفاعل على قول أجانا، وزاد الوارثيني وابن مسلم وجها ثالثاً وهو فعل أمر.

قالا في هذا الوجه: والألف الذي بعد الميم ألف إشباعاً للحركة، ووافقهم ابن عبد الكريم على الثلاثة أوجه من الإعراب، ويظهر منه تناقض في الألف، لأنه جعله للإطلاق ثم جعله بدلاً من نون التوكيد الخفيفة فانظره وتأمل قول المطمطي، يروى أدغم [مبنياً]<sup>(3)</sup> لما لم يسم فاعله مشدداً ومخففاً، وأدغم: مبني للفاعل، في حرفين خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك، بالتحقيق: متعلق بفي حرفين، والخلف مبتدأ. في بالسوء: في موضع الخبر وهو محكي أي الخلف ثابت في بالسوء، الصديق: متعلق بفي بالسوء.

قال رحمه الله:

(98) وسهل الأخرى إذا ما انضمتا ورش وعن قالون عكس ذا أتى  
(99) وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا مدأً لدى المكسورتين وهنا

(1) [في أ، د [و النائب].]

(2) شرح الدرر للمجاصي باب التحقيق والتسهيل مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 11341 م 1.

(3) [في ب، د [مبنى].]

هذا القسم الثالث وقع في سورة الأحقاف أولياء<sup>(1)</sup>، أولئك أي سهل ورش الثانية من المضمومتين من رواية الأزرق، [لا]<sup>(2)</sup> كما عند الشارح ومن تبعه كما تقدم. وعلى التسهيل اقتصر في التعريف.

ونصه: وقرأ ورش بتسهيل الهمزة الثانية من أولياء، أولئك<sup>(3)</sup>.

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: قرأ ورش بهمز الأولى وجعل الثانية بين بين، فصارت كالواو الساكنة في اللفظ، فتحصل في قراءته مدتان: مدة قبل الهمز ومدة بعدها، غير أن المدة الأولى لأنها ألف محضة، والثانية ليست واوا محضة وإنما هي بين الهمزة والواو الساكنة فلذلك وجب أن تكون في تقدير نصف المدة الأولى<sup>(4)</sup>.

وقال في الاقتصاد: قرأ ورش بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية في الوصل، فجعلها بين بين، فصارت كأنها مدة في اللفظ فحصل في قراءته مدتان على ما تقدم من شرحهما.

قال في التيسير: فإذا اتفقتا بالضم فورش يجعل الثانية كالواو الساكنة<sup>(5)</sup>.

ابن الجزري: وروى كثير من المصريين عن ورش من طريق الأزرق تسهيل ثاني المضمومتين، وانفرد الخاقاني فيما رواه الداني عن ورش من طريق الأزرق بجعل المضمومة واوا وليس العمل عليه<sup>(6)</sup>.

(1) الآية (32) من سورة الأحقاف.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) عدد أولئك في القرآن (204) أولها في سورة البقرة ((أولئك على هدى من ربهم)) آية (5).

(4) التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 159.

(5) التيسير لأبي عمرو الداني ص: 33 باب ذكر الهمزتين من كلمتين.

(6) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 385/1.

قال في الإقناع: فورش يخفف الثانية واختلفت عبارة القراء له على ما قدمنا في الفصلين والوجه بين بين<sup>(1)</sup>.

فأقتصر في التذكرة والاقتصاد والتيسير والتعريف والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين على التسهيل<sup>(2)</sup>.

قوله: وعن قالون عكس ذا أتى، أخبر أن قالون يسهل الأولى من المضمومتين، ويحقق الثانية عكس ورش.

قال طاهر بن غلبون في التذكرة: وقرأ باقي رجال نافع بهمز الثانية، وجعلوا الأولى كالواو المختلصة الضمة من غير مد<sup>(3)</sup>.

وقال في الاقتصاد: وقرأ قالون بتخفيف الأولى بجعلها كالواو المختلصة الضمة في الوصل أيضا وتخفيف الثانية<sup>(4)</sup>.

وقال في التيسير: وقالون يجعل الأولى كالواو المضمومة<sup>(5)</sup>.

وقال في التعريف: وقرأ الباقر بتسهيلها على حركتها بالمتفتتين بالضم<sup>(6)</sup>.

وقال في الإقناع: وقالون يجعل الأولى بين بين، أي بين الهمزة والواو<sup>(7)</sup>.

---

(1) الإقناع لابن الباناش 1/ص 381 تحقيق د. عبد الحميد قطامش وفيه ((فورش وفيل يخففان الثانية واختلفت عبارة القراء لهما على ما قدمناه في الفصلين قبل ويعني ذكر المكسورتين وذكر المفتوحتين والوجه بين بين.

(2) المنتوري الورقة 163/أ نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096.

(3) التذكرة لابن غلبون ج 1 ص 195.

(4) المنتوري الورقة 163/ب نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(5) التيسير لأبي عمرو الداني ص: 33 باب ذكر الهمزتين من كلمتين.

(6) التعريف للداني ص 243 تحقيق د. النهامي الراحي، وفيه: ((وقرأ الباقر بإسقاط الأولى من المتفتتين بالفتح وتسهيلها على حركتها في المتفتتين بالكسر والضم)).

(7) الإقناع لابن الباناش ص: 382، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، وفيه: "وقالون والبزي يجعلون الأولى بين بين أي بين الهمزة والواو".

ابن الجزري: سهل قالون الأولى من المضمومتين بين بين<sup>(1)</sup>.

تنبيه: ما تقدم من جعل الثانية من المضمومتين واوا قاله في إيجاز البيان عن خلف بن إبراهيم، وفي التلخيص وفي الإيضاح وفي جامع البيان.

ونص عليه إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش كذا أبو غانم.

المنتوري: ولم يتعرض الناظم لذكر هذه الرواية، إذ لا عمل عليها عند الأئمة، ولم أقرأ بها على أحد ممن لقيته، ويكون لنا كما قاله القيجاطي في المكسورتين.

وكان القيجاطي يأخذ فيها بالتسهيل بين بين، وبذلك قرأت وبه أخذ.

وكان يحتج له بأن عليه أكثر رواة ورش وأن رواية المصريين في ذلك بالمد، حملها قوم على البدل وآخرون على التسهيل، وأن البدل ليس على وجه سائغ في العربية، ويؤدي إلى اجتماع ساكنين.

قال: فالأخذ له بشيء متفق على روايته [سائغ]<sup>(2)</sup> في العربية وهو التسهيل أولى<sup>(3)</sup>.

قلت: وعلى التسهيل في الثانية في هذا الفصل لورش بين بين، اقتصر أبو الحسن بن غلبون في التذكرة<sup>(4)</sup>، وابن سوار في المستنير<sup>(5)</sup> والعتار<sup>(6)</sup> في الإقناع<sup>(7)</sup>.

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج 1/ ص 383.

(2) [في أ، ج، سائغة].

(3) شرح الدرر للمنتوري الورقة 163/ب نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية 1096 مجموع.

(4) التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 159.

(5) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع ولم أقف عليه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

قوله: وقيل: بل أبدال الأخرى الخ، أخبر أن ورشا من طريق الأزرق يبدل الثانية من المكسورتين والمضمومتين [مدا]<sup>(1)</sup> أي حرف مد، فهو على حذف مضاف، فيبدلها من جنس حركة ما قبلها في المكسورتين (1/60) ياء ساكنة، وفي المضمومتين واو ساكنة، والإشارة بهنا إلى المضمومتين.

واعلم أن الآخذين برواية أبي يعقوب لورش اختلفوا في المكسورتين فأكثرهم يبدلون الثانية ياء خالصة، ذكر ذلك الداني في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان.

ونذكر في جامع البيان: البديل من رواية أبي يعقوب خاصة.

ونذكر ابن الباذش في الإقناع والنجعة أن ورشا يبدل الثانية ياء ممدودة. ثم قال: هكذا نصوص القراء<sup>(2)</sup>.

واعلم أن الآخذين برواية أبي يعقوب في المضمومتين، فأكثرهم يبدلون الثانية واو خالصة، ذكره أيضا في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان.

ونذكر في جامع البيان والتمهيد: البديل خاصة<sup>(3)</sup>.

ونذكر في الإقناع: أن ورشا يبدل الثانية واو<sup>(4)</sup>.

وقال أبو محمد مكي: البديل أحسن في قراءة ورش، لأن الرواية عنه أنه مد الثانية<sup>(5)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) الإقناع لابن الباذش 378/1 تحقيق قطامش.

(3) المنتوري الورقة 163/أ مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

(4) الإقناع لابن الباذش ص 381/1 تحقيق قطامش.

(5) الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب 77/1.



ابن الجزري: وروى الجمهور من المصريين عن ورش من طريق الأزرق إبدالها حرف مد خالصا، فتبدل في الكسرة ياء وفي الضمة واوا<sup>(1)</sup>.

الجعبري: وعامة المصريين على البدل لورش على قاعدتهم في المتصلة<sup>(2)</sup>.

ونقل الأهوازي بدل الآخذين [كياء]<sup>(3)</sup> مكسورة وياء مضمومة انتهى.

فائدة: إذا كان بعد الهمزة الثانية ساكن على رواية البدل كجاء أمرنا<sup>(4)</sup> هؤلاء<sup>(5)</sup> إن<sup>(5)</sup>، فليس إلا الإشباع اتفاقا وإن كان متحركا كجاء أجلهم<sup>(6)</sup>، من السماء<sup>(7)</sup>، إلى أولياء<sup>(8)</sup>، أولئك<sup>(9)</sup>، مد متوسطا على المشهور، وقيل: مشبعا، وقيل مد الصيغة على حكم باب تقدم الهمز، فإن حرك بعارض نحو: البغاء إن أردن فمن اعتد به جوز الثلاثة، ومن لم يعتد أشبع لا غير قاله ابن أجروم في فوائده.

هكذا قال الشارح وتابعوه إليه أشار أبو وكيل بقوله:

ومده أيضا ذا ما أبدا      حسبما بعيد حرف مطلا  
فإن تحركه ما بعيد فضلا      توسطًا وإن يسكن طولا

(1) النشر في القراءات السبع لابن الجزري 384/1.

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري الورقة 89/ب.

(3) [في ب، د [يباء]].

(4) الآيات (40، 58، 66، 82، 94) من سورة هود والآية (27) من سورة المومنون.

(5) الآية (31) من سورة البقرة، ومثلها: (أ هؤلاء إياكم كانوا يعبدون الجن الآية (40) من سورة سبأ.

(6) الآية (34) من سورة الأعراف.

(7) الآية (19) من سورة البقرة.

(8) الآية (28) من سورة آل عمران.

(9) الآية (5) من سورة البقرة.

وإن تحركه بتحريك طرا وجهان أشبعه ووسط مشهرا<sup>(1)</sup>

هذا خلاف ما عند الجعبري وابن الجزري والمنتوري.

قال في الكنز: إن كان بعد الثانية متحرك فلا إشكال وإن كان ساكنا غير مد، فعلى البدل يزداد مد الحجز نحو جاء أمرنا ومن السماء إلى<sup>(2)</sup>.

وقال في النشر: وإذا أبدلت الثانية من المتفتحتين حرف مد في مذهب من رواه عن الأزرق ووقع بعدها ساكن زيد في مد حرف المد لالتقاء الساكنين نحو: جاء أمرنا وهؤلاء إن كنتم.

فإن لم يكن بعده ساكن لم يزد على مقدار الحرف المبدل نحو: جاء أحدكم<sup>(3)</sup>، وأولياء<sup>(4)</sup>، أولئك<sup>(5)</sup>.

المنتوري: واعلم أنك إذا أخذت لورش في المفتوحتين بإبدال الثانية ألفا، فلا يخلو إنما أن يكون ما بعدها متحركا أو ساكنا صحيحا، فإن كان متحركا نحو: جاء أجلهم<sup>(6)</sup> وشبهه.

---

(1) الأبيات 564، 565، 566 من تحفة أبي وكيل الفخار، مخطوطة خاصة.

(2) الآية (5) من سورة السجدة.

(3) الآية (61) من سورة الأنعام.

(4) ذكرت في القرآن 34 مرة أولها الآية 28 آل عمران، وأخراها الآية 6 من سورة الجمعة.

(5) ذكرت في القرآن (204) مرة أولها الآية (5) من سورة البقرة، وأخراها الآية 7 من سورة البينة.

(6) الآية (61) من سورة النحل.

# القول في التحقيق والتسميل: ما ورد في الممزين المضمومتين والمفتوحتين

فإن الهمزة تقع بين مدتين، الأولى طويلة والثانية مقدار ألف فتطويل الأولى للهمزة بعدها وترك زيادة الثانية لأنها مبدلة من الهمزة، وإبدالها عارض في الوصل، فهي تجري مجرى الألف المبدلة من التتوين في الوقف نحو ماء<sup>(1)</sup>، وغشاء<sup>(2)</sup> وما أشبهه ذلك.

وإن كان ساكنا صحيحا نحو: وجاء أهل المدينة<sup>(3)</sup> وشبهه.

فإن الهمزة تقع بين مدتين طويلتين، فتطويل الأولى للهمز التي بعدها وتطويل الثانية لوقوع الساكن بعدها، وحكم الواو المفتوح حكم الساكن وذلك موضع واحد في الأحزاب إن شاء أو يتوب<sup>(4)</sup> (95/ب) وليس في القرآن غيره.

ثم قال في المكسورتين: واعلم أنك إذا أخذت لورش في هذا الباب بإبدال الثانية ياء فلا يخلو، إنما أن يكون ما بعدها ساكنا أو متحركا.

فإن كان ساكنا نحو هؤلاء إن كنتم فيشيع الياء لالتقاء الساكنين.

وإن كان متحركا نحو: من السماء إلى الأرض<sup>(5)</sup> فلا تزدد في مدها لأنها عارضة في الوصل.

---

(1) ذكرت في القرآن 59 مرة، أولها الآية 22 من سورة البقرة، وآخرها الآية 6 من سورة الطارق.

(2) ذكرت مرتين في القرآن، الآية 41 من سورة المؤمنون، الآية 5 من سورة الأعلى.

(3) الآية 67 من سورة الحجر.

(4) الآية 24 من سورة الأحزاب.

(5) الآية 5 من سورة السجدة.

وقال في المضمومتين: واعلم أنك إذا أخذت لورش في المضمومتين بإبدال الثانية واوا فلا تزد في مدها لأنها عارضة في الوصل انتهى<sup>(1)</sup>.

ومن تمام كلام شيخ شيوخنا سيدي قاسم بن إبراهيم المتقدم في جاء آل وبابه، وأما ما حكاه [أي المنتوري]<sup>(2)</sup> من القصر لعروض الألف في الوصل<sup>(3)</sup> [فشيء]<sup>(4)</sup> لا أعرفه لغيره من الشراح ولا يقال: إن هذا القصر عنده خاص بهذين الموضعين، بل هو عنده عام فيهما وفيما أشبههما نحو: جاء أجلهم وجاء أجلها وجاء أحكم وكذا من السماء إلى الأرض وأولياء، إن كنتم، أولئك مما وقع بعد الألف المبدلة فيه حرف متحرك.

وأما ما وقع بعده حرف (60/ب) ساكن نحو جاء أمرنا فإنه يمد فيه بالإشباع ولا يلزمه قصر، وإن اشتركا في الفروض [لوجود]<sup>(5)</sup> الساكن بعد الألف، وكذلك لا يلزمه قصر ءآمنت من في السماء<sup>(6)</sup> وألدو<sup>(7)</sup>، أرايت<sup>(8)</sup> وشبهه لأن الهمزة [لا تحقق]<sup>(9)</sup> في قراءته أبداً، إذ لكونها لا يوقف قبلها تبدل وصلًا ووقفًا وغيره من الشراح.

---

(1) شرح الدرر المنتوري للورقة 163/أ مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

(2) [ما بين [...] من أ، ب.]

(3) [في أ، د [يشيء].]

(4) في أ، د [يشيء].]

(5) [في د [لوجه].]

(6) الآية 16 من سورة الملك.

(7) الآية 72 من سورة هود.

(8) أرايت ذكرت في القرآن عدة مرات منها: الآية: 63 من سورة الكهف والآية 43 من

سورة الفرقان والآية 9 من سورة العلق والآية 11 من نفس السورة وكذلك الآية 13

والآية 1 من سورة الماعون.

(9) [في أ [المحققة].]

قال: إذا أبدل ورش الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمة أشبع المد إن كان ما بعدها ساكنا نحو: شاء أنشره<sup>(1)</sup>، وإن كان متحركا وجاء أجلهم مدها مدا متوسطا على المشهور، وقيل مشبعا وقيل مد الصيغة على حكم حرف المد إذا تقدم عليه الهمز.

## القول في التحقيق والتسميل: ما ورد في الهمزتين المضمومتين والمفتوحتين في كلمتين

زاد أبو عبد الله بن أجروم والأستاذ أبو وكيل ميمون أن الساكن إذا تحرك بحركة عارضة جاز الإشباع والقصر والتوسط كما في آمن وشبهه، إن اعتد بالعارض، وإن لم يعتد [به]<sup>(2)</sup> مد مدا مشبعا لا غير، وذلك للنبيء إن أراد<sup>(3)</sup>، وعلى البغاء إن أردن<sup>(4)</sup>، والظاهر ما عند الأستاذ أبي عبد الله المنتوري لأن الداني نص على ذلك في إيجاز البيان قائلا فإذا أبدلها حصل في اللفظ مدتان. مدة قبل الهمزة المحققة ومدة بعدها، إلا أن المد الثانية في التقدير فيما كان متحركا بعدها كشطّر المد الأولى لأنها عوض من همزة انتهى<sup>(5)</sup>.

وقول أبو عبد الله الخراز: قالون يسقط الهمزة الأولى من ءال لوط وأخيه على أصله ويحقق الثانية ويبدل الثالثة فيقول: جاء آل لوط<sup>(6)</sup> بهمزة

(1) الآية 22 من سورة عبس ، والآية هي ((ثم إذا شاء أنشره)).

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(3) الآية 50 من سورة الأحزاب ومنها: ((ولمراة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد أن يستكحها)).

(4) الآية 33 من سورة النور ومنها: ((ولا تكرر هو فتياكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبغوا عرض حياة الدنيا...)) الآيات.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 136.

(6) الآية 61 من سورة الحجر.

واحدة بين مدتين كما يقول ورش: جاء أجلهم موافق في المعنى لما نقله من إيجاز البيان.

فصح ما عند أبي عبد الله المنتوري بهذين [النصين]<sup>(1)</sup>، ويبقى النظر في كلام غيره كابن عبد الكريم وابن المجراد وأبي وكيل والله تعالى أعلم<sup>(2)</sup>.

وقول الداني لأنها عوض من همزة أي إبدالها عارض، فكأن الألف همزة ولهذا نظرها أبو عبد الله المنتوري بألف التتوين في نحو ماء وغشاء وقفا.

قلت: ولا قرأت باب جاء أجلهم على رواية البذل إلا بالتوسط على جميع من روينا عنه انتهى<sup>(3)</sup>.

قلت: وبما قال رحمه الله أخذنا، وبه شاع الأخذ في مدينة فاس.

إذا: ظرف زمان لما يأتي وفيه معنى الشرط، والعامل فيه جوابه وهو محذوف دل عليه ما قبله، والتقدير إذا انضمت سهلها، ما: زائدة وهي بعد إذا كذلك أبدا على حد قوله تعالى: حتى إذا ما جاءوها<sup>(4)</sup>، انضمت: فعل ماض والفاعل والجملة في موضع خفض بإذا، عن قالون: متعلق بياتي، عكس: مبتدأ، ذا: مضاف إليه، أتى: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على العكس، والجملة في موضع خبر المبتدأ، وقيل: فعل ماض مبني للمجهول، بل: حرف إضراب، أبدل: فعل ماض، الأخرى: مفعول، ورشنا: فاعل ومضاف، والإضافة بمعنى من والأصل ورش منا، مدا: مفعول ثاني، قاله المنتوري

(1) [في أ [النوعين]].

(2) القصد النافع وبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع لأبي عبد الله الخراز.

(3) شرح الدرر للمنتوري الورقة 136/ب مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

ملحوظة: الآيات الغير المخرجة قد سبق تخريجها من قبل.

(4) الآية 26 من سورة فصلت .

وابن عبد الكريم وأجانا، وزاد المجاصي والوارثيني أن يكون حالا، ولدى بمعنى عند على قول المجاصي وأجانا أو بمعنى في على قول الوارثيني.

وقال ابن عبد الكريم: بالوجهين، [وبل وما بعدها في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بقليل]<sup>(1)</sup>.<sup>(2)</sup>.

**فائدة:** قال ابن هشام: وينبغي أن يتجنب [العربي]<sup>(3)</sup> أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى، أنه زائد لأنه يسبق إلى الأذهان، إن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله منزّه عن ذلك، وقد وقع هذا الوهم للإمام فخر الدين فقال: المحققون على أن المهمل لا يقع في كتاب الله، فأما ما في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾<sup>(4)</sup> فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب والتقدير فبأي رحمة انتهى<sup>(5)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) شرح الدرر للمجاصي.

(3) [ما بين [...] من أ وفي باقي النسخ [المعرب].]

(4) الآية (159) من سورة آل عمران.

(5) وقوله تعالى فيما رحمة من الله معناه فبرحمة من الله، قاله ابن عطية في المحرر الوجيز

279/3 الآيات الغير المخرجة قد سبق تخريجها من قبل.

# القول في التحقيق والتسميل: ما ورد في الممزين المختلفين في الحركة

والزائد عند النحويين معناه الذي لم يوت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد  
لا المهمل.

ثم قال: وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة، وبعضهم يسمونه  
مؤكدًا، وبعضهم يسميه لغواء، واجتتاب هذه العبارات في التنزيل واجب  
انتهى<sup>(1)</sup>.

ثم قال رحمه الله:

(100) ثم إذا اختلفا وانفتحت أولاهما فإن الأخرى سُهِّلَت

(101) كالياء والواو ومهما وقعت مفتوحة ياء وواو أبدلت

ثبت في رواية الحضرمي والبلقيي واوا وياء وكذا وقفت عليه بخط  
الناظم، وفي المكناسي ياء وواو بتقديم الياء على الواو قاله: المنتوري<sup>(2)</sup>.

لما انقضى كلامه في المتفتحتين شرع في المختلفتين، وهما في القرآن  
على خمسة أقسام، مفتوحة والثانية مكسورة في تسعة عشر.

القسم الثاني: مفتوحة بعدها مضمومة في موضع واحد وجاء أمة<sup>(3)</sup>.

القسم الثالث: مكسورة بعدها مفتوحة ستة موضعا.

(1) المحرر الوجيز لابن عطية 179/3.

(2) المنتوري في شرح الدرر الورقة 164/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن  
مجموع.

(3) الآية 44 من سورة المومنون.



القسم الرابع: مضمومة بعدها مفتوحة (أ/61) ثلاثة عشر موضعاً.

وهذا حكم مطلق مما اتفق عليه أي إذا انفتحت الأولى فالثانية تسهل كالياء إن كانت مكسورة، وكالواو إن كانت مضمومة.

فإن قيل: ما فائدة قوله كالياء وكالواو إذ سهلت يدل عليه.

أجيب بأن فائدته التقسيم لا التسهيل.

قال في التذكرة: الضرب السادس أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة كقوله: شهداء<sup>(1)</sup> [إذ قرأ]<sup>(2)</sup> نافع ومن وافقه يهمز الأولى وجهل الثانية كالياء المختلطة الكسرة في جميع القرآن.

فإذا كانت الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، وهو موضع واحد كل ما جاء أمة<sup>(3)</sup>، فقرأ نافع ومن وافقه يهمز الأولى وجعل الثانية كالواو المختلطة الضمة انتهى<sup>(4)</sup>.

وكذا عبارته في الاقتصاد.

قوله: ومهما وقعت الخ أي الأخرى مفتوحة أبدلت ياء إن انكسر ما قبلها، وواو إن انضم [ما قبلها]<sup>(5)</sup>.

فإن قيل: لم لم تسهل كما فعل في غيرها.

---

(1) ذكرت 18 مرة منها أم كنتم شهداء... الآية 123 كم سورة البقرة و آخرها: لولا جاء وعليه بأربعة شهداء الآية (13) من سورة النور.

(2) [في أ] [إذا فقد قرأ].

(3) تقدمت الآية من سورة المومنون.

(4) التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 161.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د].

**فالجواب:** لو جعلت بين بين في هذين الموضوعين لصارت المفتوحة المضموم ما قبلها بين الهمزة والألف، وكذلك المفتوحة المكسور ما قبلها، والألف لا يكون ما قبلها مضموما ولا مكسورا فكذلك ما قرب منها، [فألزمت]<sup>(1)</sup> حينئذ البدل لذلك قاله: في الإيضاح وجامع البيان والتمهيد وإيجاز البيان والمهدوي في الشرح والتحصيل، وابن مطرف في الإيضاح والبديع، وابن الباذش في الإقناع وشرح الحصرية<sup>(2)</sup>.

اختلفتا: فعل ماض وفاعل، أو لاهما: فاعل بانفتحت فإن الفاء جواب إذا. الأخرى: اسم إن، سهلت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمَر يعود على الأخرى والجملة في موضع خبر إن، والتقدير مسهلة، كالياء وكالواو: في موضع الحال من الضمير في سهلت أي سهلت بين بين، فيتعلقان بمحذوف.

وقال المجاصي وابن عبد الكريم والوارثيني: يتعلقان بسهلت<sup>(3)</sup>.  
 وقال أجاتا: كالياء: نعت لمصدر محذوف، والتقدير تسهيلا كالياء<sup>(4)</sup>، وقعت الفاعل مضمَر يعود على الأخرى، مفتوحة: حال من الضمير، والفاعل فيه وقعت، ياء: مفعول ثاني مقدم بأبدلت. وواوا: معطوف، وأبدلت: فعل ماضي مبني للمفعول و هو مضمَر يعود على الأخرى.

(1) [في ج [فألزمت]].

(2) النص في شرح الدرر لعبد الملك المنتوري الورقة 165/أ مخطوطة بالخزانة الحسنية بالرباط 1096.

(3) من 7 من شرح الدرر للمجاصي مخطوط خزانة ابن يوسف.

(4) المصدر نفسه.

ثم قال رحمه الله:

(102) وإن أتت بالكسر بعد الضم فالخلفُ فيها بين أهل العلم

(103) فمذهب الأخفش والقراء إبدالها واوا لدى الأداء

(104) ومذهب الخليل ثم سيبويه تسهيلها كالياء والبعض عليه

هذا القسم الخامس: مضمومة بعدها مكسورة سبعة وعشرين موضعاً،

فأخبر الناظم أن مذهب الأخفش والقراء إبدالها واوا.

ومذهب الخليل وسيبويه وبعض القراء تسهل كالياء وهذا حكم المطلق.

وقال طاهر بن غلبون في تذكرته: قرأ نافع ومن وافقه بهمز الأولى

وجعل الثانية بين بين، فصارت كالياء المختلصة وهو الجيد. وهو مذهب سيبويه والخليل الذي لا يجوز عندما غيره<sup>(1)</sup>.

قال أبو الحسن: وقد ذهب كثير من المقرئين إلى أن هذه الهمزة الملينة

في هذا الضرب تجعل واوا مكسورة وهو يجوز على مذهب الأخفش، لأنه

يقول في تخفيف الهمزة من قوله: مررت باكموك مررت باكموك، فيبدل من

الهمزة واوا مكسورة اتباعاً للضمة التي قبلها، لأنها بالاتصال قد قربت منها،

فلذلك قلبها إلى الحرف الذي منه الضم وهو الواو، فعلى هذا الوجه يكون هذا

الوجه الذي ذهب إليه القراء في قلب هذه الهمزة في التخفيف واوا مكسورة

غير أنهم أجروا ما كان من كلمتين مجرى ما كان من كلمة واحدة من حيث

اتفاقاً في الاتصال كما عرفتكم وقد قرأت بذلك على بعضهم وهو أسهل على

اللسان من القول الأول، لأن في ذلك دقة [وصعوبة]<sup>(2)</sup> لا يقدر عليها إلا العلماء

والفقهاء انتهى.

(1) التذكرة لابن غلبون ج الصفحة 162/163.

(2) [في أ] [ومعرفة].

قال في الاقتصاد: واختلف العلماء من القراء والنحويين في كيفية التخفيف لها فيه.

فقال بعضهم: تجعل بين بين فتكون كالياء المختلصة الكسرة، وهو مذهب الخليل وسيبويه الذي لا يجوز عندهما غيره.

وحكاه ابن مجاهد عن اليزيدي عن أبي عمرو وبه قرأت على فارس ابن أحمد عن قراءته، وكذلك حكى أحمد بن نصر أنه قرأ على ابن مجاهد.

وقال بعضهم: تكون واوا مكسورة وهو مذهب الحذاق من المقرئين، والرؤساء من أهل الأداء المتصدرين وبه قرأت على أكثر شيوخي، وكذلك (61/ب) حكى أبو طاهر بن أبي هاشم<sup>(1)</sup> أنه قرأ على ابن مجاهد وهو قول الأخفش الذي لا يجيز غيره في المتصل، وحكى أنك إذا خففت همزة مررت بأكموك.

[قلت: بأكموك]<sup>(2)</sup> فتبدل من الهمزة واوا اتباعا للضمة التي قبلها لأنها [باتصالها]<sup>(3)</sup> بها قربت منها فقلبت إلى الحرف الذي منه الضمة وهو الواو لأن القراء أجروا ما كان من كلمتين مجرى ما كان من كلمة واحدة لوجود العلة في الموضعين.

قال أبو عمرو: فهؤلاء راعوا الحركة التي قبل الهمزة المحققة فقلبوها على حركتها لثقلها، فخففوا عليها، إذ الثقل هو الغالب على الخفيف في الطبع والعادة، والأولون راعوا حركتها في نفسها لأنها أولى بها من غيرها لقربها

---

(1) أبو طاهر بن أبي هاشم لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [في ب] [لاتصالها].]

منها، فخففوها عليها والمذهبان جيدان غير أن الأول أقيس [في العربية]<sup>(1)</sup> والثاني [آثر]<sup>(2)</sup> في الأداء انتهى<sup>(3)</sup>.

وقوله في الإقتصاد: واختلف العلماء إلى قوله: وحكاه ابن مجاهد، قاله في الإيضاح وجامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان. قوله: وبه قرأت على فارس ابن أحمد الخ.

قال في إرشاد المتمسكين: وقد قرأت به على أبي الفتح في مذهب أهل الحرمين وأبي عمرو.

ونحوه في الإيضاح وجامع البيان والتلخيص أيضا.

قوله: وكذلك حكى أحمد ابن نصر الخ.

مثله في الإيضاح [و]جامع البيان وإيجاز البيان والتلخيص.

وقال في الإيضاح<sup>(4)</sup>: وكثير من القراء يغلطون في لفظ الثانية من الهمزتين المختلفتين من كلمتين مثل قوله: ما نشاء إنك<sup>(5)</sup> فيجعلون الثانية المليئة واوا خالصة [وسبيلها]<sup>(6)</sup> أن يؤتي بها مليئة نحو الباء<sup>(7)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في ب [آثر].]

(3) كلام أبي عمرو ذكره المنتوري في شرحه على الدرر في باب التحقيق والتسهيل كما ذكره المجاصي في نفس الباب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) المصدر نفسه.

(6) [في ب [ويسهلها].]

(7) المصدر نفسه.

وقوله:

وقال بعضهم: تكون واوا الخ.

قال في إرشاد المتمسكين: وهو مذهب الحذاق منهم.

وقال في جامع البيان: وهذا مذهب أكثر أهل الأداء.

وقال في الإيضاح: نحوه.

وقال في الموجز: وهذا مذهب أهل الأداء.

وقال في إيجاز البيان: وعليه أهل الأداء.

قوله: وبه قرأت على أكثر شيوخه.

مثله في جامع البيان: وكذلك قرأت على عامة من لقيته.

وقال في الإيضاح: وبه قرأت على عامة شيوخه من أهل العراق والشام

ومصر أبي القاسم الفارسي وأبي الفتح الحمصي وأبي الحسن [الطبري]<sup>(1)</sup>  
وأبي القاسم الخاقاني وغيرهم.

قوله: وكذا حكى أبو طاهر الخ.

نحوه في الإيضاح وجامع البيان وإيجاز البيان والتلخيص.

وقال في الإيضاح: وكذلك ذكر أبو بكر الشاذلي أنه قرأ على غير مجاهد.

ونحوه في جامع البيان والتلخيص، وبه كان يأخذ أبو الفتح وغيره من

المقرئين.

قوله: وهو قول الأخفش الخ.

نحوه في الإيضاح والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص.

---

(1) [في ج [الحلمي].]

قوله: والمذهبان جيدان الخ.

وقال في جامع البيان: والأول أوجه في القياس، والثاني [آثر]<sup>(1)</sup> في النقل.

ونصه في التيسير والمكسورة المضموم ما قبلها تسهل على وجهين تبدل واوا مكسورة على حركة ما قبلها وتجعل بين الهمزة والياء على حركتها، الأول مذهب القراء وهو آثر والثاني مذهب النحويين وهو أقيس انتهى<sup>(2)</sup>.

قال في الدر النثير: وذكر الإمام أن بعضهم يجعلها بين الهمزة والواو. وقال: والأول أحسن يعني جعلها بين الهمزة والياء ولم يذكر الشيخ إلا جعلها بين الهمزة والياء خاصة انتهى<sup>(3)</sup>.

وقال المقرئ أبو داود في الطرر على التيسير: بالوجهين قرأته على الحافظ حسبما قرأ به<sup>(4)</sup>.

ونحو ما في التيسير في التلخيص والموجز.

وقال في التمهيد: وقد قرأت بالوجهين جميعا وهما صحيحان غير أن الأول آثر يعني إبدالها واوا<sup>(5)</sup>.

وقال في إرشاد المتمسكين: والمذهبان جيدان، وعلى الآخر العمل وبه أخذ يعني إبدالها واوا<sup>(6)</sup>.

---

(1) [في ج [آثار].]

(2) للتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 34.

(3) الدر النثير و العذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي.

(4) المصدر نفسه.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنطوري الورقة 165/أ، والورقة 165/ب.

(6) المصدر نفسه.

وقال في إيجاز البيان: وقد قرأت بالمذهبيين: الأول أقيس والثاني أثر وعليه العمل وبه الأخذ يعني إبدالها واوا<sup>(1)</sup>.

وقال في الإيضاح: وأنا آخذ في مذهب أهل التسهيل بالوجهين جميعا في هذا الضرب بجعل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء الساكنة، وبإبدالها واوا مكسورة.

ثم قال: والوجه الأول أقيس وهو اختيار يعني بين بين، والوجه الآخر أثر في الأداء، والنقل يعني إبدالهما واوا<sup>(2)</sup>.

وقال في الإقناع: تسهل بين الهمزة والياء، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وعليه من القراء من يضبط العربية.

فأما ما أخذ به أكثر أهل الأداء [وأثره]<sup>(3)</sup> من إبدال المكسورة المضموم ما قبلها واوا مكسورة على حركة ما قبلها، فنقول: [يشاء وإلى]<sup>(4)</sup> فليس بمذهب لأحد وهم يعزونه إلى الأخفش، وأخبرني أبي رضي الله عنه.

قال: الذي حكى أبو عمرو الجرمي في كتابه عن الأخفش أن الهمزة المكسورة (62/أ) التي قبلها ضمة يبدلها واوا في المتصل كسئل ويجعلها بين الهمزة والياء في المنفصل كقول الخليل وسيبويه، سواء في نحو قولهم: هذا مرتع إيلك، وبالوجهين كان يأخذ أبو عمرو.

وحكى أنه قرأ على فارس بين بين وعلى أكثر شيوخه بالبذل واوا.

وكان أبو محمد مكي يأخذ بين بين وبه نأخذ.

(1) المصدر نفسه.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 165/ب.

(3) [في ج [وأثره].]

(4) [في د [ما يشاء ولي].]



وقد جرى على أبي محمد مكي وهم في القول المعزى إلى الأخفش.

فحكى عنه أنه [كان]<sup>(1)</sup> يخفض بين الهمزة والواو، وإنما هو بالإبدال واو محضة، هكذا الحكاية عنه وقد بينت أن ذلك من قوله في المتصل فقط، والتسهيل إنما هو في الوصل لتلاصق الهمزتين انتهى<sup>(2)</sup>.

قال بعض المتأخرين: وهو مذكور في الكشف [وقيل]<sup>(3)</sup> ما قاله صاحب الإقناع جماعة منهم ابن أجروم وابن المجراد وفيه نظر.

وقال الشاطبي: يشاء إلى كالياء أقيس معدلا وعن أكثر القراء تبدل واوها<sup>(4)</sup>.

الجعبري: في كيفية تحقيقها ثلاثة أوجه:

الأول: جعلها كالياء وهو مذهب البغداديين علم من قوله: كالياء أقيس معدلا، أي أقيس عدول بها عن لفظها.

الثاني: كالواو وهو مذهب البصريين فهم من قوله أقيس وهو المفضل عليه، ولا جائز أن يكون محض الواو، لأن المفضل عليه ينبغي أن يشارك المفضل في الأصل الذي فيه الترجيح وقلب المتحركة ليس بقياس، فتعين أن يكون كالواو لكونه [مقياسا]<sup>(5)</sup>.

الثالث: إبدالها واوا مكسورة علم من قوله: تبدل واوها فهذه ثلاثة: أقيس، ومقيس، وغير مقيس، وهذا موافق لنقل ابن شريح، والطرفان في التيسير فقط، والوسط من زيادات القصيد.

---

(1) [ما بين [...] من ج.].

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 384/1-385.

(3) [في ب، د [وقبل]].

(4) إبراز المعاني في شرح حرز الأمانى لأبي شامة الدمشقي ص: 145.

(5) [في أ [مقيسا]].

وقول المالكي: فأبدل له واوا فهو أشهر في الأداء، مفهومه آخر مبهم، وجعل البدل لأكثر القراء تبعاً لقول التيسير هو مذهب القراء وهما [منازعان]<sup>(1)</sup> في الأكثرية لقطع مكى والصقلي وصاحب الروضة بالأقيس.

[واقصصار]<sup>(2)</sup> المهداني<sup>(3)</sup> وصاحب المصباح<sup>(4)</sup> على الأولين انتهى<sup>(5)</sup>.

ابن الجزري: واختلف في كيفية تسهيلها فذهب الجمهور من البغداديين المتقدمين إلى إبدالها واوا خالصة مكسورة وذهب الآخرون إلى جعلها بين بين وهو القياس وعليه أكثر المؤلفين انتهى<sup>(6)</sup>.

المنتوري: وبإبدال الثانية واوا محضة قرأت ذلك على أكثر من قرأت عليه.

وكان القيجاطي يأخذ بالتسهيل بين بين، ولا يجيز البدل، وبالتسهيل قرأت عليه وبه أخذ<sup>(7)</sup>.

وعلى ذلك اقتصر أبو الطيب بن غلبون في التذكار<sup>(8)</sup>، وابن سفيان في الهادي<sup>(9)</sup>، والمهدوي في الهداية<sup>(10)</sup> والتحصيل<sup>(11)</sup>، والبغدادى في الروضة<sup>(12)</sup>

---

(1) [في ج [متنازعان].]

(2) [في أ [واقصصار].]

(3) لم ألق على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(4) أبو عبد الله القيسي تقدمت ترجمته.

(5) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 34-35.

(6) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 1/358-388.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 165/ب.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 166/ب.

وابن عبد الوهاب في المفتاح وكفاية الطالب<sup>(1)</sup>، وابن صابور<sup>(2)</sup> في تلخيص الألفاظ<sup>(3)</sup>، وابن الفحام في التجريد<sup>(4)</sup>، وأبو الطاهر العمراني<sup>(5)</sup> في الاكتفاء<sup>(6)</sup>، وابن سوار في المستتير<sup>(7)</sup>، والطار في الإقناع<sup>(8)</sup>، والحصري في قصيدته<sup>(9)</sup>، وشعيب<sup>(10)</sup> في التقريب<sup>(11)</sup>، والأشعار<sup>(12)</sup> وابن مهلب في التيسير<sup>(13)</sup>.

### تنبيهان: الأول:

قال الداني في الإيضاح: وهذا التسهيل الذي ذكرناه إنما يكون في حال الوصل، وتلاصق الكلمتين، فإن انفصلا بالوقف حققت الهمزة المسهلة لا غير.

قال: وكذا حال كل ما تسهل من الهمزتين، سواء كانت المسهلة الأولى أو الثانية إذا التقتا من كلمتين وانفصلت الكلمة الأولى من الثانية بالوقف لعدم ما أوجب التسهيل<sup>(14)</sup>.

(1) المصدر نفسه.

(2) لم أقف على ترجمته.

(3) لم لأقف على هذا الكتاب في الفهارس التي رجعت إليها.

(4) التجريد لبغية المرید لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق القرشي ابن الفحام ت 516 هـ/الفهرس الشامل للتراث الإسلامي/الأردن عمان.

(5) أبو الطاهر العمراني لم أقف له على ترجمة.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 166/ب.

(7) المصدر نفسه.

(8) الإقناع للطار لم أقف عليه.

(9) البيت رقم (68) الورقة (616) من نسخة مخطوطة خاصة.

(10) شعيب لم أقف على ترجمته.

(11) التقريب غير موجود.

(12) الأشعار ذكره المنتوري في شرحه على الدرر فلم أقف عليه.

(13) ذكره المنتوري أيضا إلا أنني لم أقف عليه.

(14) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 166/ب.

وقال في الاقتصاد والتيسير والتلخيص: نحوه.

وإليه أشار الشاطبي بقوله:

\*وكل بهمز الكل يبدأ مفصلاً\* (1)

قال الصفار:

وما سهلوه أو أبدلوه بوصلهم فحققه وفقاً [دونك] (2) الحكم مسجلاً (3)

الوهراني:

وذا كله فاعلم يكون بوصلهم وتحققها في الوقت للكل أعمالاً (4)

الثاني:

قال الداني في التلخيص: اعلم أن الهمزتين إذا التقتا وقد حال بينهما حائل ألف أو واو، فلا خلاف في تحقيق الهمزتين هنا من أجل ذلك الحائل لأنه يمنع من تلاصق الهمزتين وذلك نحو قوله: رءاء الناس (5)، برءاؤا (6)، السوأي أن (7) جاعو أباهم (8)، وشبهه (9).

(1) هذا عجز البيت وصدره: وعن أكثر القراء تبدل واوها، إبراز المعاني ص: 145.

(2) [في أ] [نون].

(3) البيت 66 من تحفة الإلف لأبي عبد الله الصفار مخطوطة خاصة بخزانة امزوضة دائرة شيشاوة بإقليم مراكش

(4) البيت 129 من التقريب للوهراني مخطوطة خاصة.

(5) ذكرت رءاء الناس ثلاث مرات الأولى في الآية 264 البقرة والثانية 38 النساء، الثالثة 47 الأنفال.

(6) الآية 4 من سورة الممتحنة.

(7) الآية 10 من سورة الروم (ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأي أن كنباوا...).

(8) الآية 16 من سورة يوسف.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 166/ب والورقة 167/أ.

وقال في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين، وإيجاز البيان والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين: نحوه<sup>(1)</sup>.

وقال ابن غزوان في أرجوزته:

فإن تحل ما بين همزتين  
فاعلمه واوا في كلا النوعين  
وإن [تحل]<sup>(2)</sup> بينهما أيضا ألف  
فالكل في [تحقيقها]<sup>(3)</sup> لم يختلف<sup>(4)</sup> (62/ب)

وقال الداني في إيجاز البيان: وقد دخل على جماعة من منتحلي قراءة نافع الوهم في هذا الفصل، وسهلوا الهمزة فيه ظنا منهم أن ذلك بمنزلة ما تقدم مما تلاصق فيه الهمزتان، وذلك لقلة علمهم بالأصول وحقائق الألفاظ، وتحصيل القراءة، ولهوان التفتيش عن مذاهب القراءة والرواية وإهمالهم سؤال أهل العلم ومذاكرة أهل الفهم عليهم<sup>(5)</sup>.

وقال في إرشاد المتمسكين: وقد غلط بعض المنتحلين لقراءة نافع في هذا الفصل.

فحكى أن مذهبه يوجب التخفيف فيه، فكان يأخذ به في ذلك<sup>(6)</sup>.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [في أ [تجعل]].

(3) [في أ [تحقيقها]].

(4) لم أقف على أرجوزة ابن غزوان فيما رجعت إليه من المظان.

(5) شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/أ.

(6) المصدر نفسه.

[وقوله: وحكايته في ذلك]<sup>(1)</sup> من أدل دليل على شدة جهله وسوء نقله  
وابتداعه في قراءة نافع ما لم يقرأ به ولا روى عنه.

أنت: الفاعل مضمر يعود على الأخرى، بالكسر: يتعلق بأنت، بعد:  
العامل فيه أنت.

المجراد: بعد: الضم يتعلق بأنت، وبالكسر: متعلق بمحذوف، فالخلف:  
مبتدأ، فيها: في موضع الخبر، والتقدير ثابت فيها<sup>(2)</sup>.

## القول في التحقيق والتسميل: فائدة في إضافة الألف واللام لبعض

المجراد: الخبر في الظرف بعده، وفيها متعلق بالخلف لأنه مصدر.  
واوا: مفعول ثاني بالمصدر الذي هو إيدالها، ومذهب: مبتدأ، تسهيلها: خبر،  
كالياء: يتعلق بتسهيلها.

فائدة: قال الشارح: عرف البعض بالألف واللام على تسامح  
الجماعة في ذلك، والعرب لا تعرفه إلا بالإضافة.

وقال المجراد: والألف واللام لا يجوز [دخولهما]<sup>(3)</sup> على البعض، لأن  
بعضاً من الأسماء التي تلازم الإضافة لفظاً ومعنى، فهي إذن لم تضاف لفظاً  
مضافة [معنى]<sup>(4)</sup> فلذلك لا يجوز دخول الألف واللام عليه لئلا يلزم الجمع بين

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع لابن المجراد الورقة 80/ب من  
مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(3) [في أ، د، ج [دخولها].]

(4) [في ب، د [معنا].]

الإضافة وحرف التعريف وكل مثل بعض في جميع ذلك لكن المصنف تسامح في ذلك، فأدخل [عليه]<sup>(1)</sup> الألف واللام اضطراراً.

قلت: ولو قال المصنف: وبعضهم عليه لكان أحسن انتهى<sup>(2)</sup>.

قال الصفاقسي: لكون المضاف إليه [منوي]<sup>(3)</sup> لم يعرف باللام عند الأكثر خلافاً للأخفش والفارسي فلا تقول: الكل. ولهذا كان قول بعضهم: بدل البعض والكل [تسامحاً]<sup>(4)</sup> في العبارة انتهى<sup>(5)</sup>.

قلت: يشير بذلك والله أعلم إلى قوله في الجمل: وإنما قلنا البعض والكل مجازاً.

قال ابن الفخار: واعتذر عن استعمال كل وبعض بالألف واللام، وذلك أنهما معرفتان بنية الإضافة، فلأجل ذلك يمتنع إدخال الألف واللام عليهما لما يلزم عليه من الجمع بين تعريفين، وذلك غير جائز، وقد أجازوه بعضهم قياساً على الثلث والرابع والسدس وما أشبه ذلك لاجتماع الكل في النسبة إلى مضاف، فكما يقال: الثلث والرابع والسدس بالألف واللام وإن كانت في نية الإضافة، فكذلك يقال: الكل والبعض وإن كانا في نية الإضافة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) إيضاح الأسرار و البدائع لابن المجراد الورقة 80/ب من مخطوطة خاصة في خزانة

د.التهامي الراجي.

(3) [في أ، ج [منوي]].

(4) [في ج [تسامح]].

(5) المصدر نفسه.

والظاهر أن هذا القياس غير صحيح، لأن بقاء التعريف في كل وبعض [كالمحرز]<sup>(1)</sup> للإضافة، وليس في الثلث والرابع والسادس شيء من ذلك فحصل الفرق، فظهر فساد القياس وأيضا فإنه لو كان جائزا عند العرب لسمع منه شيء، ولما لم يسمع مع كثرة الاستعمال دل على أنه مرفوض في كلامهم والله أعلم انتهى<sup>(2)</sup>.

وقال الصفاقسي: وإذا حذف المضاف إليه عوض [منه التتوين]<sup>(3)</sup>.

وقيل هو تتوين صرف انتهى<sup>(4)</sup> أي وفي كل.

وقال سيدي الحسن الزياتي<sup>(5)</sup>: بعض ينون لإفراده عن الإضافة وإن كان مما يلزم الإضافة معنى، وهذا لا نزاع فيه، قال تعالى: وتكفرون ببعض<sup>(6)</sup>، وإنما النزاع في إلغاء معنى الإضافة فيه ونصه على الحال، وإدخال آل عليه هل يسوغ ذلك أم لا؟

قال الأسيوطي: أجاز الأخفش تجريد كل عن معنى الإضافة وانتصابها حالا، ووافقه أبو علي في الكليات ووافقهم ابن در سبتويه.

---

(1) [في أ كالمجوز] وفي د [كالمجيز].

(2) كلام ابن الفخار مذكورا بتصرف عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع في باب التحقيق والتسهيل.

(3) [ما بين [...] من أ وفي غيره [التتوين منه].

(4) لم أقف على القائل.

(5) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(6) الآية 85 من سورة البقرة.



# القول في التحقيق والتسميل: فائدة في تعريف كل وبعض بالألف واللام

قال الأسيوطي: وهذا الذي أجازوه في كل لم يجيزوه في بعض.

نبه عليه ابن مالك في شرح الكافية وهذا الذي نسبه لابن مالك له غيره في شرحه كافية ابن حاجب.

ونصه لا يقال الكل والبعض لأنهما لازمان للإضافة فلا يجمع بينهما. والمختار جوازه وإن لم يقع في كلام المتقدمين، لكن جاء في كلام سيبويه وغيره من الفصحاء.

والقياس جوازه حملا لكل على جميع ولبعض على جزء، وقولهم: لازم الإضافة ممنوع لمجيء نصيهما على الحال انتهى<sup>(1)</sup>.

[وقال الأسيوطي: لا يجوز دخول آل عليهما عند الجمهور ومثل ذلك، أي وقبل وبعد انتهى<sup>(2)</sup>.

قاله الزياتي في شرح الجمل: المجراد.

الحلفاوي:

قلت: وقد أجازوه ابن خروف<sup>(3)</sup>.

(1) انتهى كلام الأسيوطي من الإتيان ص: 88-89.

(2) الإتيان في علوم القرآن للأسيوطي ص: 98-99.

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة 22/أ.

وقال الأسيوطي في ألفيته:

كل وبعض لازماها فامتنع تعريفه باللام أو حالا يقع<sup>(1)</sup>

وقال التنسي<sup>(2)</sup> عند قوله: في عمدة البيان:

\*\*\* والبعض منهم أشكلا \*\*\*

وإدخال آل عليه تسامحا، وذلك ليس في كلام العرب إذ هي ملازمة للإضافة، فعل ذلك غيره فغير عليه انتهى<sup>(3)</sup>.

قال في الكافية:

كل مضاف معنى أن يفرد لذا لم يصعب آل نقلا وحالا شذذا<sup>(4)</sup>

فإن قيل فما الفرق بين قبل وبعد وكل وبعض حتى ينادون على كل وبعض مع اشتراكهما في حذف المضاف إليه ونيته معنى.

[قيل]<sup>(5)</sup> قبل وبعد من الظروف، والظروف حقها البناء لتضمنها معنى حرف البناء، لكن ذلك التضمن لا حكم له لكونه على وجه الجواز، فهو بصدد الاستعمال فلم يعتد به، لكنه هيأها للبناء بخلاف كل وبعض لأنهما لم يتقدم لهما تهيئة للبناء قاله: ابن الفخار.

---

(1) البيت 12 الإضافة ألفية للسيوطي النحوية ص: 42 المكتبة الشعبية بيروت لبنان.

(2) تقدمت ترجمته برقم 839 و 143.

(3) لام التنسي مذكور في شرح الدرر اللوامع للمنتوري في سياق حديثه فيما ورد في تعريف كل وبعض بالآلم واللام.

(4) شرح الشافية الكافية باب المضاف.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

وقال المرادي في باب البذل: والبعض عند [المصريين]<sup>(1)</sup> يقع على أكثر الشيء، وعلى نصفه وأقله<sup>(2)</sup>.

وعن الكسائي وهشام أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه، ولذلك منع أن يقال: بعض الرجلين أي أحدهما<sup>(3)</sup>.

## القول في التحقيق والتسميل: فصل في حكم همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

ثم قال رحمه الله:

(105) فَصَلَ وأبدل همز وصل اللام مَدًّا بُعِيدَ همز الاستفهام

(106) وبعده احذف همز وصل الفعل لعدم اللبس بهمز الوصل

هذا حكم مطلق أن همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكانت مع لام التعريف وذلك في ستة مواضع، فالحكم فيها البذل، وسماها همز وصل اللام للزومه لام التعريف.

قوله: مَدًّا أي حرف مد على حذف مضاف صيغة وضعتها العرب عبارة عن الاتصال بالشيء، ولزومه بخلاف بعد، فإنها قد تدل على الاتصال وعدمه وقد سُمع من العرب تصغير الظروف وأراد به هنا الاتصال. واقتصر على البذل.

(1) [في أ [المصريين]].

(2) انتهى كلام المرادي مذكورا عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 22/أ.

(3) المصدر نفسه.

قال الداني في إيجاز البيان: وليس شيء من ألفات الوصل يثبت في حال الاتصال غير هذه الألف الداخلة مع لام التعريف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، إذ بثبوتها يتبين الخبر من الاستفهام، ويعرف الفرق بينهما<sup>(1)</sup>. ونحوه: في إرشاد المتمسكين.

وقال في الإيضاح: وهذا الذي ذكرناه من إثبات همزة الوصل في هذا المواضع مع همزة الاستفهام، ولام التعريف في حال الاتصال هو إجماع من القراء والنحويين، ولا خلاف بينهم فيه، وكان حق الناظم أن يذكر فيها الوجهين معا لأن الشاطبي ذكرهما<sup>(2)</sup>.

قال الأستاذ ابن أجانا: ولو قال:

فصل وأبدل بعد الاستفهام أو سهلن همز وصل اللام  
لكان أوفق انتهى<sup>(3)</sup>.

وقال بعضهم: التسهيل يوخذ من قوله: فنافع سهل أخرى الخ.

والظاهر أنه اقتصر على البدل لشهرته وكثرة الأخذ به ولأولويته فيكون هذا [تخصيصاً]<sup>(4)</sup> لما تقدم كما صرح الجعبري في كلام الشاطبي وسيأتي وعليه اقتصر طاهر بن غلبون.

ونصه: فإن همزة الاستفهام تحقق وتسقط نبرة همزة الوصل من اللفظ، وتمد همزة الاستفهام قليلاً، فتصير في اللفظ همزة واحدة بعدها مدة للفرق بين الاستفهام والخبر لا خلاف في هذا بين القراء أجمعين إلا ما كان من نقل

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/أ.

(2) المصدر نفسه، الورقة 167/ب.

(3) المصدر نفسه الورقة 167/ب.

(4) [في ب، د [تخصيصاً].]

ورش، فتصير في اللفظ على قراءته في هذه الثلاثة مواضع مدا يسيرا من غير همز انتهى.

وقال في الاقتصاد: لا خلاف بين القراء في تحقيق همزة الاستفهام ما لم يكن قبلها ساكن فإن ورشا يلقي عليها حركتها على أصله، ويخفف همزة الوصل بعدها، فتكون بين بين فيصير في اللفظ بعد همزة الاستفهام مدة في تقدير ألف للفرق بين الاستفهام والخبر<sup>(1)</sup>.

وقد قيل: أنها تبدل في حال التخفيف ألفا محضة فيزيد لذلك مدها، وعلى ذلك أكثر أهل الأداء من أصحاب ورش وغيرهم، ولم يحققها أحد من القراء، ولا أدخل بينها وبين همزة الاستفهام ألفا لضعفها انتهى<sup>(2)</sup>.

ونذكر هذا الأصل في التيسير بيونس.

فقال: وكلهم سهل همزة الوصل، التي بعدها همزة الاستفهام ولم يحققها أحد منهم، ولا فصل بينها وبين التي قبلها بالألف لضعفها، ولأن البدل في أكثر القراء والنحويين يلزمها.

قال في الدر النثير: وإنما اختص لزوم الاختلاط لفظ الاستفهام بلفظ الخبر بالابتداء دون الوصل لأن همزة الوصل لا تثبت في الوصل، فكان يقع الفرق في الوصل بين الاستفهام والخبر بثبوت همزة الاستفهام، وسقوط همزة الوصل، لكن حملوا الوصل على الابتداء (63/ب) فأثبتوا بدلا من همزة الوصل التي مع لام التعريف بعد همزة الاستفهام في الوصل، كما أثبتوه في الابتداء ليكون العمل واحدا، أما همزة الوصل التي لا تكون مع لام التعريف، فلا

(1) شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/ب.

(2) التيسير في القراءات لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/ب.

يعوض منها شيء عند دخول همزة الاستفهام عليها لعدم الاختلاط، فإن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل إذ ذاك مكسورة انتهى<sup>(1)</sup>.

قال في الإقناع: اجتمع القراء على تحقيق همزة الاستفهام وتخفيف الثانية وصورة التخفيف قد ذكر أصحاب سيبويه أنه بالبدل ألفا.

قال لي أبي رضي الله: والذي يوجبه قول سيبويه في باب الهمز إنما تخفف بين بين كما يخفف غيرها من الهمزات المتحركة إلا ما استثني من المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة وإنما تخفف بالبدل الهمزة الساكنة، وهذا العموم يتناول الوصل والقطع.

فأما قوله: إنما ثبتت تشبيها بهمزة أحمر كما شبهوها بها في قولهم الأحمر في لغة من خفف الهمز.

وقوله في باب همز الوصل: ولم تحذف في الوصل، فإنما بين هنا إنها تخالف غيرها من همزات الوصل في أن غيرها تحذف نحو: استكبرت أم كنت<sup>(2)</sup>. [وهذه]<sup>(3)</sup> تثبت لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، نذكر في كل باب ما يختص به، وجاء من مجموع ذلك ما ذكرناه انتهى<sup>(4)</sup>.

---

(1) الدر النثير والعذب النميز في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي - باب التحقيق والتسهيل - وحكم همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، مخطوطة الخزنة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

(2) الآية 75 من سورة ص.

(3) [ما بين ...] لا يوجد في أ.

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن البائش 1/359-360.

ونحوه في [النجعة] (1). (2).

قال في جامع البيان: اختلف علماءنا في كيفية تليينها.

فقال بعضهم: تبدل ألفا خالصة، وجعلوا ذلك لازما لها، وهذا قول أكثر النحويين.

وقال آخرون: يجعل بين الهمزة والألف لثبوتها في حال الوصل وتعذر حذفها فيه، فهو كالهمزة اللازمة، ولذلك وجب أن يجري التليين فيها مجراه في سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام، والقولان جيدان ولم يحققها أحد من أئمة القراء ولا فصل بينها وبين همزة الاستفهام بألف لضعفها، ولأن البديل يلزمها في أكثر القول فلم يكن لذلك إلا تحقيقها، ولا إلى الفصل سبيل.

ونذكر الوجهين في الإيضاح والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص (3).

المنتوري: وبالبديل قرأت على أكثر من قرأت عليه.

وكان شيخنا القيجاطي يأخذ بالتسهيل بين بين خاصة به قرأت عليه وبه أخذ، وكان يحتج بالتسهيل بأنه الثابت في كلام العرب والجاري على أصول القراءات، وإنما لم يذكر الناظم ترك الفصل لقالون لأنه لم يذكر التسهيل والفصل، إنما يكون بين المحققة والمسهلة انتهى (4).

---

(1) [في ج [التحفة]].

(2) النجعة لابن البادش.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/ب.

(4) المصدر نفسه.

قال أبو الفضل السلوي: فإذا أبدلت، وكان بعدها ساكن مدت مدا مشبعا لورش وقالون كآل الذكرين<sup>(1)</sup> وعالله<sup>(2)</sup> لأجل الساكن بعدها، فإن كان بعدها متحرك لفظا كآلان<sup>(3)</sup> ففيه لورش الخلف المتقدم، وأما قالون فلا مد عنده إلا مد الصيغة، لأنه لا يمد للهمز القبلي، هذا إن اعتد بالحركة العارضة في اللام، وأما إن لم يعتد بها واعتبر السكون الأصلي، فإنه يمد مدا مشبعا وهو الأولى، لأن الأكثر [عنده]<sup>(4)</sup> ترك الاعتداد بالعارض، ولم أر في هذه المسألة نصا مريحا فانظره انتهى<sup>(5)</sup>.

قوله: وبعده لحذف الخ، الضمير عائد على الهمز وهذا التعليل ذكره الداني في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص، ومكي في الكشف<sup>(6)</sup>.

وقد جمعها بعضهم في بيتين فقال:

قل اتخذتم ولذا طالعا      جديدا فترى بفعل وقعا  
واصطفى البيات استكبرتا      واتخذناهم واستغفرتا

ولم تأت في القرآن همزة الوصل مضمومة مع همزة الاستفهام ولو أتت لكان قياس الحذف، ومثالها في كلام العرب: اضطر زيد، استخرج المال، اتبع

(1) الآية 143 من سورة الأنعام، وكذلك الآية 144 من نفس السورة وهما كما يلي ((قل الذاكرين حرم أم الاثنين)).

(2) الآية 53 من سورة يونس.

(3) الآية 91 من سورة يونس.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) إيضاح الأسرار والبدايع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد الورقة (81/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(6) الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي 70/1-71.



القول، والأصل أضطر بهمزة وصل مضمومة، فدخلت عليها همزة الاستفهام فصار أضطر، فحذفت همزة الوصل على القياس إذ لا لبس.

الجعبري: وعند قوله: فامدده مبدلاً، هذا تخصيص لعموم قوله: وتسهيل أخرى همزتين لأنه لم يعرض الكلام في همزة القطع فعم والموجود في كتب [النقلة]<sup>(1)</sup> [البدل وبه قرأت، وشيوخنا العراقيين لا يعرفون غيره ووجه التسهيل لا يكاد يوجد لغيرهما انتهى<sup>(2)</sup>].

قلت: أي لغير التيسير والشاطبي، وأراد بالوجه القول<sup>(3)</sup> لا التوجيه.

ابن الجزري: فإن دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة (64/ب)، فإن القراء اتفقوا على تسهيل همزة الوصل، واختلفوا في كيفية التسهيل، فالجمهور على إبدالها ألفاً خالصة، فيمد لالتقاء الساكنين، [والآخرون]<sup>(4)</sup> على جعلها بين بين مع إجماعهم على عدم التخفيف والفصل<sup>(5)</sup>.

الوهراني:

وسهل همز الوصل من قبل لامها مسكنة أو أبدلناها وذا اعتلا

\*\* لكلهم والفصل يمنع هاهنا \*\*<sup>(6)</sup>

(1) [في د [النقل]].

(2) كنز المعاني شرح حرز الأمانى للجعبري باب الهمزتين من كلمتين الورقة 87/ب من نسخة خزانة ابن يوسف.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(4) [في أ، د [والأخرى]].

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 377/1.

(6) البيت 112 منظومة خاصة بالشيخ السيد السحابي بسلا لذي مصورة منها.

## وفي التحفة:

إن قيل من أين [يرى]<sup>(1)</sup> الهلوي من  
فقل مجيباً لغة التسهيل قد  
همز لعله هواء يستبين  
تبيين إبدالا من الهمز ورد<sup>(2)</sup>

فائدة: قال صاحب الفصول ابن عبد الكريم: اختلف النحاة في أصل  
همزة الوصل.

فذهب سيبويه إلى أن أصلها الحركة وحجته على ذلك بأن قال: إنما  
أوتي بها إلى النطق بالساكن، وكان الساكن بعدها منوي الذي بسببه حركت  
بالكسر لالتقاء الساكنين، والعرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك.

وذهب الأخفش إلى أن أصلها السكون، وحجته بأن قال: لأنها حرف من  
الحروف، والحروف كلها مبنية، وأصل البناء أن يكون على السكون، وتحركت  
بالكسر، يقول: لأنها اجتلبت ساكنة ولا يكون بعدها إلا ساكن، وحركت بالكسر  
لالتقاء الساكنين<sup>(3)</sup>.

قال الشيخ<sup>(4)</sup>: واختلفهم في هذا بعد الاتفاق على أنها ساكنة في الأصل،  
وإنما اختلفهم كيف اجتلبت على ساكنة أو متحركة؟ انتهى<sup>(5)</sup>.

المرادي: اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة.

---

(1) [في ب، د [يرا]].

(2) التحفة لأبي وكيل الفخار البيهقي رقم 625-626 الورقة 33/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) الفصول في باب همزة الوصل مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105.

(4) هو مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته، قال ابن القاضي المؤلف:

وابن شريح بالإمام يعرف \*\*\* والمك بالشيوخ لديهم يوصف

(5) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج 1 ص 70 باب اختلاف القراء في  
اجتماع همزتين.

ف قيل: اجتنبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذي يجب لالتقاء الساكنين، وإليه ذهب الفارسي<sup>(1)</sup> واختاره الشلوبين<sup>(2)</sup>.

وقيل: اجتنبت متحركة، وهو قول سيبويه وهو الظاهر.

ثم قال: مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفاً وضم اتباعاً.

وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت في نحو: اضرب تبعاً لثالث الفعل وضمت في نحو: أسكن، تبعاً لثالث أيضاً.

## القول في التحقيق والتسميل: فصل في الاستفهام إن تكرّر

فأورد عليهم أنه كان ينبغي [أن تفتح في نحو: اعلم.

وأجيب بأنها لو فتحت في ما ثالثه مفتوح لألتبس الأمر بالخبر انتهى<sup>(3)</sup>.

وقال الأزهري مسألة<sup>(4)</sup> في أصل همزة الوصل، هل السكون (102/ب)

أو الحركة؟

والأول: مذهب الفارسي، واختاره الشلوبين.

---

(1) أبو الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي شيخ محقق إمام مسند ثقة، قرأ على علي بن جعفر الرازي وأبي الحسن الحمامي وغيرهما له كتاب الجامع في القراءات، توفي سنة 461هـ - غاية النهاية 336/2 رقم ت 3729.

(2) عمر بن محمد الأزدي أبو علي الشلوبين من كبار العلماء بالنحو واللغة، من كتبه "القوانين" من علم العربية وتعليق على كتاب سيبويه، توفي سنة 645هـ - وفيات الأعيان 382/1، والديباج المذهب 185، والأعلام 62/5.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 169/أ وما بعدها.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

**والثاني:** مذهب سيبويه، وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ كلام الابتداء، وعلى هذا فأصل حركة الهمزة الكسر كما في اضرب واذهب، وإنما ضمت في نحو: اخرج كراهية للخروج من ضم إلى كسر، وعلى الأول دبرت بحركة ما قبل الآخر، فكسرت في اضرب وضمت في أخرج، وامتنع أن تفتح في اذهب للالتباس بالمضارع حالة الوقف، فكسرت لأنه أخف من الضم انتهى<sup>(1)</sup>.

**فصل:** خبر مبتدأ مضمّر تقديره هذا فصل، ابدل: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، همز: مفعول، مدا: مفعول ثاني، بعيدا: العامل فيه ابدل، لعدم: متعلق بأبدل، وبهمز: متعلق بالمصدر قبله، وهو اللبس.

ثم قال رحمه الله:

(107) فصل والاستفهام إن تكررا فصير الثاني منه خبرا

(108) واعكسه في النمل وفوق للروم لكتّبه بالياء في المرسوم

تكلم في هذا الفصل في الاستفهامين إذا اجتماعا وجملته أحد عشر موضعا، وإليه أشار شهاب الدين أبو شامة في بيتين من البسيط:

رعد قد أفلح نمل عنكبوت وسجدة وواقعة والنزعات أتت ولا

وموضعان بسبحان ومثلهما فويق صاد فأجدى عشرة اكتملا

[ونظمها]<sup>(2)</sup> أيضا على الكامل:

بواقعة قد أفلح النزعات سجدة عنكبوت الرعد والنمل عن [ولا]<sup>(3)</sup>

وسبحان فيها موضعان وفوق صاد أيضا فأجدى عشرة لكل مجتلا<sup>(4)</sup>

(1) الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 169 أ وما بعدها.

(2) [في هـ - [ونظمها]].

(3) [في د [كلا]].

(4) أبيات أبي شامة في كتابه إراز المعاني في شرح الأمانى ص: 543.

وقال القيسي:

برعد فوق الكهف ثنتان مع قد أفطح النمل ثم العنكبوت أئتت نرا(64/ب)  
وفي سجدة وثنتان من فوق صلاها إذا وقعت والنازعات فخذ ترا<sup>(1)</sup>  
قال بعضهم: [الأولى]<sup>(2)</sup> إن لو ذكر هذا في فرش الحروف كما فعل  
الشاطبي وابن أجروم<sup>(3)</sup>.

قال ابن الباذش في الإقناع: وكلها يجتمع الاستفهامان منها في آية سوى  
العنكبوت والنازعات، فإنهما من آيتين [صح]<sup>(4)</sup>.<sup>(5)</sup>  
قال بعضهم: ورد الاستفهام مكررا في غير هذه المواضع في الأعراف  
والنمل واليقطين.

أجيب بأن هذا ليس من المصطلح عليه عند القراء.  
والشاطبي قيده بقوله: نحو ا. ذا. أ. نا، فالأولى التقييد.

وأجاب الأستاذ ابن جابر بقوله:

ولكن ما قد جاء في الأعراف	والنمل لا يدخل في الخلاف
لكونه لا يقبل الأخبارا	بالأول الذي أتى إنكارا
فقول ربنا اتاتون اقتضى	أن لا يبدل ولا يعترض
وما أتى في العنكبوت حكمه	كحكم ما كرر خطا رسمه

(1) ألم أقف على البيتين في الأجوبة المحققة ولعلها لمكي.

(2) [في د [الأول]].

(3) قال الشاطبي في فصل فرش الحروف من منظومته "حرز الأمانى":

وما كرر استفهامه نحو آنذا \*\*\* أنيتا فذو استفهام الكل أولا... - إبراز المعاني 542.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) الإقناع في ج 1 ص: 374 تحقيق قطامش.

لأنه يقبل أن يستفهما بأول أو آخر أو بهما  
فلفظه وخطه اقتضاه ولو أتى متحدا معناه<sup>(1)</sup>

أخبر الناظم أن نافعا يجعل الأولى منهما استفهاما بهمزة محققة بعدها  
بهمزة مسهلة بين الهمزة والياء، وقالون على أصله في إدخال الألف بينهما  
حسبما تقدم، ويجعل الثاني خبرا بهمزة واحدة مكسورة.

قوله: واعكسه الخ، أخبر أن نافعا نقض أصله في موضعين، فأخبر في  
الأول واستفهم [في الثاني]<sup>(2)</sup>.

وقال: فوق الروم بالنسبة إلى كتب المصحف، ولا يقال في القرآن فوق  
ولا تحت.

قال الداني في إيجاز البيان: والعلة في مناقضته لأصله فيهما خاصة أن  
الثاني من الاستفهامين لما في هاتين الصورتين في جميع المصاحف بياء بعد  
الهمزة، ورسم الأول فيهما بغير ياء، دل ذلك على كون الثاني استفهاما والأول  
خبرا، فاتبع الرسم فيهما وترك مذهبه المطرد في نظائرها من أجل ذلك<sup>(3)</sup>.

(1) لم أقف على هذه الأبيات في المظان التي رجعت إليها.

(2) [في ج [بالثاني]].

(3) النص في شرح الدرر المنتوري الورقة 169/أ.

## القول في إبدال فاء الفعل :

ونحوه في الإيضاح والتمهيد<sup>(1)</sup>.

قال القيجاطي: الاستفهامان يشترط فيهما شرطان أن يرجعا إلى شيء واحد، وأن يكون كل واحد منهما يحتمل الاستفهام والخبر.

قال: فلا يحتاج كلام الناظم إلى تقييد، ولا تدخل عليه المواضع الثلاث، لأنها لا يصح فيها شرطان فيطلق عليها استفهام<sup>(2)</sup>.

والاستفهام: مبتدأ، تكررا: الألف للإطلاق، والفاعل مضمَر يعود على الاستفهام، صير: فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، منه: متعلق بصير، والهاء: عائدة على الاستفهام، خبرا: مفعول ثاني، والشرط وجوابه في موضع خبر المبتدأ، في النمل: متعلق باعكسه وكذا فوق، لكتبه: يتعلق باعكسه، وبالياء وفي المرسوم [يتعلقان]<sup>(3)</sup> بالمصدر الذي هو لكتبه [اللهم اغفر لي]<sup>(4)</sup>.

ثم قال رحمه الله:

### (109) القول في إبدال فاء الفعل والعين واللام صحيح النقل

فاء الفعل عبارة عن أول أصول الكلمة والعين عن الثاني واللام عن الثالث، وكل قسم إما ساكن وإما متحرك، فالمراد بالفعل وزن الكلمة لا قسم الحرف والاسم، وقد حمّله الوارثيني وابن عبد الكريم على الوجهين، ورجح أن يكون المراد أصول الكلمة لأنه أعم من قصوره على الفعل المتعرض للزمان.

(1) المصدر نفسه.

(2) شرح الدرر للمنتوري الورقة 169/ب، أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

الجعبري:

تنبيه: قوله: فاء الفعل عبارة عن التجريد، وعبارة التيسير في موضع الفاء [أبين<sup>(1)</sup>].<sup>(2)</sup>

قلت: المراد بالفعل المادة التي يوزن بها.

وقوله: في إبدال فاء الفعل، أي في إبدال فاء موزون الفعل وهو أولى من كلامهم [فتأمله]<sup>(3)</sup>.

قال في الكنز [وفي اللئالي]<sup>(4)</sup>: وقدم هذا الباب على النقل لعمومه الساكن والمتحرك (103/ب) وصلا ووقفا، وينقسم إلى ساكن ومتحرك، وكل منهما إلى أصل وزائد والأصلي ينقسم إلى فاء وعين ولام، وإلى ما في معناه وقياس الساكنة أن تبدل حرف مد يجانس حركتها عند سيبويه.

والحرف الذي يجانس حركة ما قبلها عند الأخفش، وقد [خرجت]<sup>(5)</sup> إلى البدل والحذف، وقد وقع في هذا الباب الساكنة والمتحركة والمبدلة انتهى<sup>(6)</sup>.

في إبدال: متعلق بالقول، والعين واللام: بالخفض معطوفان على فاء الفعل، صحيح: حال من إبدال.

---

(1) [في ب ، هـ [أين].]

(2) كنز المعاني للجعبري، باب الهمز المفرد الورقة 98/ب من نسخة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

(5) [في ب [خرجته].]

(6) كنز المعاني للجعبري الورقة 98 مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.



ابن عبد الكريم: حال من القول أو من المضممر في [ثبت]<sup>(1)</sup> الذي هو خبر المبتدأ، وهو يحتمل الرفع على خبر مبتدأ مضممر، أي هو صحيح وعليه اقتصر المجاصي (65/أ) ومن قال: بالنصب بالإضافة لا تفيد تعريفاً.

ثم قال رحمه الله:

(110) أبـدل ورش كل فاء سـكَّنتُ وبعد همز للجميع ابدلت

أخبر أن ورشاً أخذ [بإبدال]<sup>(2)</sup> فاء الكلمة سواء كانت في الاسم أو في الفعل، وتقع هذه الهمزة بعد أحد ثلاثة أحرف لتعذر سكون الأول بعد همزة الوصل وحرف المضارعة، وميم اسم الفاعل والمفعول، فتبدل من جنس حركة ما قبلها، فتبدل بعد الفتح ألفاً وبعد الكسر ياء وبعد الضم واواً، وتمد مد الصيغة، فإن كان قبلها حرف مد [حذف]<sup>(3)</sup> لاجتماع الساكنين، فالياء الموجودة في اللفظ في الذي أو تمن المبدلة من الهمز لا التي بإزالة الدال.

وكذا "قالوا ايتنا"<sup>(4)</sup> وإلى الهدى ايتنا<sup>(5)</sup> فتفطن لهذه النكتة بدليل المد مع فقدته في يقول: ائذن لي<sup>(6)</sup>، ثم ايتوا صفا<sup>(7)</sup>، قال ايتوني<sup>(8)</sup>، ودليل حذف الأول أيضاً عدم الإمالة في الهدى ايتنا، فلو قلنا، بحذف الثاني لوجب الإمالة وحكم المنفصل في الخط حكم المتصل كما مثلنا، قاله في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص.

(1) [في ج، هـ - ثابت].

(2) [في ج [بإبدال]].

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(4) الآية 29 من سورة العنكبوت.

(5) الآية 71 من سورة الإنعام ((فما كان جواب قومه إلا أن قالوا انتننا...))

(6) الآية 49 من سورة التوبة.

(7) الآية 64 من سورة طه.

(8) الآية 59 من سورة يوسف.

قوله: وبعد همزة للجميع أبدلت، كان من حقه أن يذكر هذا في الهمزتين من كلمة كما ذكر مكي وغيره، ولكنه تبع في ذلك الشاطبي فإنه ذكر ذلك في الهمزة المفردة.

وتبع الشاطبي ابن سفيان وابن شريح الحصري وغيرهم أي سواء كانت همزة قطع كآمن وآخر واوتينا<sup>(1)</sup>، وإيماننا<sup>(2)</sup>، أو وصل في حالة الابتداء [نحو أوتمن<sup>(3)</sup> ايذن لي].

القول في إبدال فاء الفعل: ما ورد في إبدال فاء الكلمة سواء كانت في الفعل أو في الاسم.

فائدة: أوتمن في الوصل ياء وفي الابتداء واو، ايذن لي والوصل واو وفي الابتداء ياء<sup>(4)</sup> الهدى، ايتنا في الوصل ألف وفي الابتداء ياء.

قال ابن الباذش في الإقناع: وهذا [البذل]<sup>(5)</sup> إجماع من القراء والنحويين وانظر آل لوط<sup>(6)</sup> وآل فرعون<sup>(7)</sup>.

فإن قلنا: أصله واو كما عند الكسائي فلا إشكال.

---

(1) الآية 16 من سورة النمل.

(2) ذكرت سبع مرات في القرآن الكريم، أولها الآية 173 من سورة آل عمران وآخرها الآية 31 من سورة المدثر.

(3) الآية 283 من سورة البقرة.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) [في هـ - [الإبدال].]

(6) الآية 61 من سورة الحجر.

(7) الآية 11 من سورة آل عمران.

وإن قلنا: بمذهب سيبويه، فقد بقيت على الناظم<sup>(1)</sup>.

الحلفاوي: ولم أر من تعرض له<sup>(2)</sup>.

[قوله: ولم أر من تعرض له]<sup>(3)</sup> [لعله]<sup>(4)</sup> من الشراح، وأما عند أهل الأداء فقد مثل به في الإقناع.

ونصه: وإن كانت مفتوحة قلبت ألفا نحو آمن وآخرون وآل لوط.

## القول في إبدال فاء الكلمة سوله كانت في الفعل أوفي الاسم

قال في الاقتصاد: وقد اختلف أهل النظر من علماعنا في الياء والواو والألف الموجودات في اللفظ على قراءة ورش في قوله: الذي أوتمن<sup>(5)</sup>، والا أن قالوا ايتنا<sup>(6)</sup>، وإلى الهدى ايتينا، ولقاعنا ايت<sup>(7)</sup>، هل هن الياء والواو والألف الثابتات في الخط المحذوفات للساكنين، أم الياء والواو والألف من المبدلات من الهمز.

(1) الإقناع لابن الباذش 406/1.

(2) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة 22/أ من نسخة

الخزانة الحسنية رقم 6064.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) [في هـ - [يعني].]

(5) الآية 283 من سورة البقرة .

(6) الآية 29 من سورة العنكبوت.

(7) الآية 15 من سورة يونس.

فَقَالَ بعضهم: هن الثابتات في الخط لثبوتهن، ولكون وجود المبدل من الهمز في حال التخفيف لا غير، فكان أولى [بالحذف]<sup>(1)</sup> للساكنين.

وقال بعضهم: بل هن المبدلات من الهمز لأن الساكنين إذا التقيا لم يكن المحذوف منهما إلا الأول، إلا أن تمنع منه علة، وقد ذكر أيضا محذوفات مع غير التخفيف فبقين على حال حذفهن، وهذا الوجه أوجه وأقيس فاعلم ذلك انتهى<sup>(2)</sup>.

قال طاهر بن غلبون: فإذا دخلت عليها همزة الوصل انقلبت على حركتها، فإن كانت حركة همزة الوصل الكسر، انقلبت الأصلية ياء كقوله: ايت بقرآن، وإن كانت حركة همزة الوصل الضم انقلبت الأصلية واوا كقوله: الذي أوْتَمَن أمانته، وإنما فعل بها هذا كراهية الجمع بين همزتين، فلا اختلاف بين القراء في هذا.

فأما إذا اتصل بهذه الهمزة الأصلية شيء من قبلها فإن همزة الوصل تذهب للاستغناء عنها، ويقع في الهمزة الأصلية الاختلاف فقالون يهمزها وورش يبدلها على حركة ما قبلها، فإن كان مفتوحا أبدلها ألفا في اللفظ كقوله: لقاءنا ايت، وإلى الهدى ايتنا.

فإن كان مكسورا أبدلها ياء ساكنة في اللفظ كقوله: [الذي أوْتَمَن.

---

(1) [في هـ - [من الحذف].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 170/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

وإن كان مضموماً أبدلها واوا ساكنة في اللفظ كقوله<sup>(1)</sup>: يصلح إيتنا<sup>(2)</sup>،  
وقال الملك إيتوني به استخلصه<sup>(3)</sup>، وكذلك ما أشبهه، هذا حيث [ما]<sup>(4)</sup> وقع  
انتهى<sup>(5)</sup>.

تنبيه: مثل الشاطبي بنادم فوزنه عنده أفعل واشتقاقه من أديم الأرض أو  
من الأدمة ولا ينصرف للتعريف، ووزن الفعل هذا رأي الكثيرين ولذا أخترته.  
وقيل: هو أعجمي لا اشتقاق له.

قال الزمخشري: واشتقاق عادِم من أديم الأرض أو من الأدمة نحو:  
اشتقاق يعقوب من العقاب وإدريس من الدرس وإيليس من [الأبلاس]<sup>(6)</sup>.  
قال وأقرب أمره أن يكون على فاعل كآزر وعازر وعابر وشالوخ وبالغ  
ونحوها انتهى من اللئالي<sup>(7)</sup>.

وقال في الكنز: مثل بآدم وهو أعجمي لا يتحقق تركيبه (65/ب)، لكن  
شبهة اشتقاقه من أديم الأرض وجهها أو الأدمة الغبرة، ألحقه بأفعل فيكون  
مثالاً للمبدلة ألفا وهو الأكثر، ولهذا ذكره جارء الله في تخفيف الهمز من  
مفصله، ويحتمل أن يلحق بفاعله لأنه الغالب على الأسماء الأعجمية، كآزر  
وبالغ.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) الآية 77 من سورة الأعراف.

(3) الآية 54 من سورة يوسف.

(4) [ما بين [...] من ب.]

(5) تذكرة ابن غلبون ج 1/62-63.

(6) [في أ [الأباس].]

(7) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6973/باب إيدال فاء

الكلمة - والكتاب من تأليف أبي الحسن الفاسي المقرئ ت: 656هـ.

قال في كشفه: أقرب حاله أن يلحق بفاعله كذلك فيخرج على هذا عن كونه مثالا، وأزر ومثله في الاحتمال.

قلت: الأول أولى الرجحان شبهة الاشتقاق وعلى الغلبة تبعا لأصلها المقدم عليه اتفاقا انتهى<sup>(1)</sup>.

قال في البسيط: اختلف في وزن الأسماء الأعجمية.

فذهب قوم إلى أنها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصل والزائد. وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق، ولا يتحقق [لهما]<sup>(2)</sup> اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحرف.

وذهب قوم إلى أنها توزن ولا يخفى بعده [صح]<sup>(3)</sup>.

قلت: وكذا قال الحصري في قوله:

ولا خلف في إبدال همزة آدم وأمثالها فاسمع ولا تك ذا وقر<sup>(4)</sup>  
وبعد: ظرف زمان والعامل فيه أبدلت.

المجراد: في موضع الحال فهو يتعلق بمحذوف، وللجميع يتعلق بأبدلت، وأبدلت: مبني للمجهول وهو مضمّر يعود على الفاء<sup>(5)</sup>.

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري.

(2) [في ب [هنا]].

(3) [ما بين [...] في أ.].

(4) البيت 99 منظومة الشيخ أبي الحسن علي الحصري مخطوطة خاصة.

(5) نقل المصنف رحمه الله هذا النص عن المجراد بالمعنى قولاً: انظره في إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 86/أ من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراحي.

ثم قال رحمه الله:

(111) وحقق الإيوا لما تدريه من ثقل البدل في تنويه

أخبر أن ورشا يحقق باب الإيواء، فهو استثناء من قول أبدل ورش كل فاء [سكنت]<sup>(1)</sup>، والإيواء مصدر آوى، ياوي، إيواء، إذا ضم الشيء إليه مثل: أعطى يعطي إعطاء، وقصره ضرورة أي ما تصرف منه نحو: مأويه<sup>(2)</sup>، مأويكم<sup>(3)</sup>، مأويهم<sup>(4)</sup>، فأووا تؤيه فهو على حذف المضاف أي باب الإيواء.

وقال بعضهم في عبارة: قلق لأنه يوهم رجوعه لأقرب المذكور، فيحقق سناوي<sup>(5)</sup> وليس كذلك.

قال بعض المتأخرين:

قوله: وحقق الإيواء، هكذا عبارة من قبله ومن بعده إلا الحصري، [فإنه]<sup>(6)</sup> عبر بـماضي الآوي قائلاً:

وحقق ورش ما تصرف من آوى وأتية ترك الهمزة يثقل كالوزر<sup>(7)</sup>

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) ذكرت ثلاث مرات في القرآن الكريم، الأولى الآية 162 من سورة آل عمران، والثانية الآية 72 من سورة المائدة، والأخيرة الآية 16 من سورة الأنفال.

(3) ذكرت ثلاث مرات، الأولى الآية 25 من سورة العنكبوت، والأخيرة الآية 15 من سورة الحديد.

(4) ذكرت 12 مرة في القرآن الكريم، الأولى: 151 آل عمران، والأخيرة: الآية 9 من سورة التحريم.

(5) ذكرت مدتان في القرآن الكريم، الأولى الآية 43 من سورة هود والثانية الآية 80 من نفس السورة.

(6) ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(7) المنظومة الحصرية البيت رقم 98 الورقة 617 من نسخة مخطوطة خاصة.

فيرد على الجماعة مأويهم وفاؤوا لأنهما من الاوي لا من الإيواء، ويرد على الحصري، لأنه من آوى [لا من آوي] <sup>(1)</sup> انتهى <sup>(2)</sup>.

وقال في الاقتصاد: حقق ورش الهمزة في أصل مطرد [وهو] <sup>(3)</sup> ما كان من باب الإيواء نحو: المأوى ومأويهم ومأويه وفاؤوا إلى الكهف <sup>(4)</sup> وشبهه من لفظه حيث وقع وهو المشهور عن ورش وبه قرأت وبه أخذ <sup>(5)</sup>.

واستثنى من الساكنة [حرفين] <sup>(6)</sup> تؤوي إليك من تشاء <sup>(7)</sup>، وفصيلته التي تنويه <sup>(8)</sup>.

وقال في مختصره: واستثنى من الساكنة تؤوي إليك والتي تنويه، وسائر باب الإيواء نحو: المأوى ومأويه ومأويهم ومأويكم وفاؤوا إلى الكهف <sup>(9)</sup>.

وقال في التعريف: واستثنى في رواية أبي يعقوب من الساكنة باب الإيواء الخ <sup>(10)</sup>.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) ردا على أقوال بعض المتأخرين وعلى الحصري في كلمة مأويهم.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) الآية 16 من سورة الكهف.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنطوري الورقة 170/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(7) الآية 51 من سورة الأحزاب.

(8) الآية 13 من سورة المعارج.

(9) النشر في القراءات العشر.

(10) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني، تحقيق د. عمرو التهامي

الراجي ص: 210.



**المنتوري: قول الداني:** واستثنى من الساكنة يريد ورشا من رواية أبي يعقوب إذ عليها اقتصر في التيسير<sup>(1)</sup>.

**وقال في الموجز:** واستثنى ورش من ذلك باب الإيواء حيث وقع، فرواه أبو يعقوب عنه مهموزاً<sup>(2)</sup>.

**وقال في إرشاد المتمسكين:** وترك الهمز هو قياس أبي يعقوب<sup>(3)</sup>.

**وقال في إيجاز البيان:** فأما المصريون، منهم الذين يتلون رواية أبي يعقوب وداوود ويونس وعبد الصمد، فلا خلاف قديماً وحديثاً في تحقيق الهمزة في ذلك حيث وقع، ويروى ذلك عن مشيختهم متصلاً<sup>(4)</sup>.

**وذكر في جامع البيان:** أن إسماعيل النحاس وأبا بكر بن سيف روى عن أبي يعقوب عن ورش الهمزة في باب الإيواء.

**قال:** وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وبذلك قرأت للجماعة عن ورش أداء من طرقهم<sup>(5)</sup>.

**وقال في التمهيد:** وكذلك قرأت في رواية أبي يعقوب<sup>(6)</sup>.

**المنتوري:** وبهمز باب الإيواء قرأت لورش على جميع من قرأت عليه وبه أخذ انتهى<sup>(7)</sup>.

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 170/ب من نسخة الخزنة الحسنية رقم 1096.

(2) المصدر نفسه.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 170/ب من نسخة الخزنة

الحسنية رقم 1096.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

قال في الإقناع: واستثنى أصحاب أبي يعقوب المأوى وبابه.

وأجراه غيرهم مجرى نظائره.

ونكر الأهوازي: أن توى، وتتويه لا خلاف بين أصحاب ورش في همزه، واختلف عنه في المأوى وفألوا، وهذا الذي نكر على هذا الحد غير معروف.

والثابت إن باب الإيواء وقع فيه الخلاف بين أصحاب ورش، فأخذ أصحاب أبي يعقوب بهمزه كله وأخذ غيرهم [بتحقيقه]<sup>(1)</sup> كله (66/أ) وهكذا ذكره أئمتنا رضي الله عنهم والله أعلم انتهى<sup>(2)</sup>.

قوله: لما تدريه الخ، هذا تعليل ورش في تحقيقه باب الإيواء.

قال الدائي في إيجاز البيان: وأما الرواية بالهمز فوجهها من طريق النظر أنه لما اجتمع الرواة عن ورش على تحقيق الهمز في قوله: تتويه، تتوي وهما من باب الإيواء (105/ب) من أجل أنه لو ترك الهمز فيهما لاجتمع في ذلك واوان واجتماعهما أثقل من الهمز، فأثر الهمز فيهما لذلك طلبا للخفة، فلما جاء الهمز عنه منصوصا في ذلك حمل عليه سائر باب الإيواء. فحقق الهمز فيه وإن لم يكن في ذلك من العلة الموجبة لإتيان الهمز فيهما ليكون الباب كله بلفظ واحد وعلى طريقة واحدة.

وقال في التمهيد وإرشاد المتسكين: نحوه.

وقاله الأذفوي في الإبانة ومكي في الكشف والمهدوي في الشرح وابن مهلب في التبيين وابن الباناش في شرح الحصرية<sup>(3)</sup>.

(1) [في ب، ج [بتخفيفه]].

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباناش 412/1.

(3) ذلك كله في شرح الدر اللوامع للمتتوري الورقة 171/أ من نسخة الخزنة الحسنية رقم 1096.

وحقق: فعل أمر والفاعل ضمير مخاطب وهو معطوف على ما قبله،  
والتقدير وحقق له أي لورش وحذف ذلك دلالة على ما تقدم، الإيواء: مفعول،  
لما: يتعلق بحقق وما: موصولة، وتدرية: فعل مضارع ومفعول والفاعل ضمير  
المخاطب والهاء على ما والجملة صلة ما، من ثقل: في موضع المفعول الثاني،  
في تنويه: يتعلق بالمصدر الذي هو ثقل.

ثم قال رحمه الله:

(112) وإن أتت مفتوحة أبدلها واوا إذا ما الضم جاء قبلها  
أخبر أن ورشا يبذل الهمزة إذا وقعت في فاء الكلمة واوا، إن كان ما  
قبلها مضموما، نحو: يؤيد، فالضمير في قوله: أتت عائداً على الهمزة التي في  
محل فاء الفعل.

قال في الاقتصاد: فإن كان ما قبل الهمزة مضموماً أبدلها واوا متحركة  
نحو: لا تواخذنا إلى آخر كلامه<sup>(1)</sup>.

ونحوه: في التيسير<sup>(2)</sup>.

قال بعضهم: بقي عليه الاحتراز إذا كان في كلمتين، ولذا قيل: وواوا  
بكلمة وضم قبلها نحو اليقين أتي.

قال في الكنز: مما ينبه عليه المبتدي التحفظ عن همز المعنل مخافة  
التباسه بالمهموز بقوله: ولا تهمزن ما كانت الواو أصله كقولك في الإنسان:  
يوفون بالنذر<sup>(3)</sup>.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/أ من نسخة الخزنة  
الحسنية برقم 171/أ.

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 34-35.

(3) كنز المعاني للجعبري باب نقل الحركة الورقة 103/أ من نسخة خزنة ابن يوسف  
بمراكش رقم 14/55.

وقلت: أخص منه.

ولا [تهمز]<sup>(1)</sup> المعتل دون رواية كغاشية ساق ويوفون بالننر انتهى<sup>(2)</sup>

قال الحلفاوي: أصول الكلمة فاء وعين ولام.

فإذا أردت مثلاً أن تزن وزن بصيغة على فعل فتجد الواو مقابلاً للفاء من فعل والزاي مقابلاً للعين والنون مقابلاً لللام<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر الوارثيني: أن الفاء واللام كفتين وأن العين قبة، يعني أن عين الفعل كعين الميزان، فإذا تقرر هذا فاعلم أنك إذا التبس عليك لفظ فخذ منه الماضي وزنه، فإن وجدت أصل فائه الهمة فأبدلها لورش فيما تصرف من ذلك الفعل مثلاً.

ومثاله أتى ممدوداً مقصوراً، وإن وجدت أصل فائه واوا فلا تهمزه أصلاً، ومثاله أوفى.

---

(1) [في أ، د [تهمزن].]

(2) هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة 22/أ.

## القول في إبدال عين الكلمة ولا مما إذا وقعتا همزة

وقد أغفل الحصري في كلامه عما كانت الياء أصله كيوقتون، فماضيه أيقن، والمضارع يؤيقن، وحذف همزا فعل استمر في مضارع فصار ييقن [فأبدلت الياء واوا عملا [يقوله<sup>(1)</sup>: وجب إبدال واو بعد ياء [من ألف وياك موقن<sup>(2)</sup>].

وقد تظن لهذا سيدي عبد الله القيسي فنبه عليه بأن قال:

وإن كان فاء الفعل واوا بماضي أو الياء فلا تهمز للكل على الولا انتهى<sup>(3)</sup>

مفتوحة: حال من الضمير في أنت، إذا ظرف زمان لما يأتي، [وفيه<sup>(4)</sup>] معنى الشرط والعامل فيه جوابه وهو محذوف دل عليه ما قبله والتقدير إذا ضم جاء قبل [المفتوحتين إبدالها<sup>(5)</sup>] واوا، وما: زائدة والضم فاعل بفعل مضمر عند سيبويه والفارسي والتقدير إذا جاء الضم قبلها، فحذفت للدلالة عليه ومبتدأ على مذهب الأخفش، قبلها: ظرف زمان والعامل فيه جاء.

ثم قال رحمه الله:

(113) والعين واللام فلا تبدلها

لنافع إلا لدى بيس بما

(114) وأبدل النيب وبير بيس

ورش برؤيا بإدغام عيسى (66/ب)

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) شرح الدرر للحلواني مخطوطة الخزنة الحسنية رقم 6064 الورقة 29/أ.

(4) [في ب [اليه].]

(5) [في ج [المفتوحة أبدلها].]

**المنتوري:** ثبت في رواية [الحضرمي]<sup>(1)</sup> والبليقي والعين واللام برفعهما، وقعا في أصل الحضرمي مهملين فيحتملان وجهين، الرفع كالروايتين المذكورتين والنصب وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه.

**وثبت:** في رواية [المكناسي]<sup>(2)</sup> وريا بالإدغام.

**وفي رواية البليقي:** وريا بالهمز.

**وفي أصل الحضرمي:** مهمل الضبط انتهى<sup>(3)</sup>.

**أخبر أن نافعا يحقق الهمزة إذا وقعت في عين الكلمة [أو لامها]<sup>(4)</sup> سواء كانت ساكنة أو متحركة نحو: سأل<sup>(5)</sup>، سئل<sup>(6)</sup>، رعوس<sup>(7)</sup>، بأس<sup>(8)</sup>، ورأس<sup>(9)</sup>، نباتكما<sup>(10)</sup> نبأ<sup>(11)</sup>، هيئ<sup>(12)</sup>.**

---

(1) [ما بين [...] لا توجد في أ وفيها [المكناسي بدل الحضرمي].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 171/ب.

(4) [في أ، هـ [أولهما].]

(5) الآية 1 من سورة المعارج.

(6) الآية 108 من سورة البقرة.

(7) ذكرت مرتان: الآية 279 البقرة والآية 65 من سورة الصافات.

(8) ذكرت 9 مرات في القرآن الكريم، الأولى 177 من سورة البقرة والأخيرة الآية 25 من سورة الحديد.

(9) ذكرت مرتان في القرآن الكريم الآية 150 من سورة الأعراف والآية 4 من سورة مريم.

(10) ذكرت مرة في القرآن الكريم في الآية 37 من سورة يوسف.

(11) ذكرت 15 مرة في القرآن الكريم الأولى في الآية 27 من سورة المائدة والأخيرة في الآية 2 من سورة النبأ.

(12) ذكرت مرة واحدة في القرآن الكريم في الآية 10 من سورة الكهف.

وقال في الإقتناع: فإن كان عينا همزها كالباقين الا بيس<sup>(1)</sup>، وبيسما<sup>(2)</sup> والبير<sup>(3)</sup>، والذيب<sup>(4)</sup>، فإنه سهل الهمزة فيهن في جميع القرآن، فإن كانت لا ما همز جميع الباب لا أعلمه سهل شيئاً منه.

وقال في سورة الأعراف: بيس بكسر الباء من غير همز نافع<sup>(5)</sup>.

وقال في الإقتصاد: وقرأ نافع وحده بعذاب بيس بكسر الباء، وبعدها ياء ساكنة على وزن عيس<sup>(6)</sup>.

وقال في الأصول: واعلم أن ورشا كان يسهل همزة بيس وبيسما وشبههما من لفظهما في جميع القرآن، وكذلك كان يسهل همزة الذيب في ثلاثة في يوسف، وهمزة وبير معطلة في الحج فجعلها ياء في جميع ذلك لانكسار ما قبلها<sup>(7)</sup>.

وحكى في التعريف: الإجماع عن نافع في إبدال بيس بما، أما ورش فعلى أصله، وأما قالون فخالف فيه أصله<sup>(8)</sup>.

---

(1) ذكرت 29 مرة في القرآن الكريم، الأولى الآية 102 من سورة البقرة والأخيرة الآية 6 من سورة الملك.

(2) ذكرت 3 مرات في القرآن الكريم الأولى الآية 90 من سورة البقرة والأخيرة الآية 151 من سورة الأعراف.

(3) الآية 45 من سورة الحج.

(4) ذكرت 3 مرات في القرآن الكريم الأولى الآية 13 من سورة يوسف، والأخيرة الآية 17 من نفس السورة.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 172/أ.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 219.

وقد نص الداني في جامع البيان والاقتصاد والتعريف على ترك همزه قالون<sup>(1)</sup>.

وقال في التمهيد: ولا خلاف عن أصحاب في ترك همزه<sup>(2)</sup>.

تنبيه: رأيت يدخل في كلامه، ولكن يستدركه فيما يأتي وكذا آل<sup>(3)</sup> على مذهب سيبويه، وكان منساته<sup>(4)</sup> لأن أصله الهمز.

قال المهدوي: هو من نسأت الإبل على الحوض إذا [أخذتها]<sup>(5)</sup> ومن قرأه بألف ساكنة في موضع الهمز فإنه أبدل الهمزة ألفا على غير قياس انتهى<sup>(6)</sup>.

وياجوج وماجوج<sup>(7)</sup> لقالون على القول بالاشتقاق.

وأما ورش فيدخل في قوله: أبدل ورش كل فاء سكتت فوزنه على الاشتقاق يفعل ومفعول، فمن لم يهمز فيحتمل أنه خففه، ويحتمل أن يكونا غير مشتقين، ويكون وزن كل واحد منهما فاعولا فالياء والميم أصليتان.

قال الدميري<sup>(8)</sup>: ياجوج وماجوج ليهزمان ولا يهمزان لغتان قرئ بهما، فمن همزهما جعلهما مشتقين من أجة الحر وهي شدته وقوته، ومنه أجيح النار

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) وردت في القرآن الكريم أكثر من مرة أولها الآية 49 من سورة البقرة.

(4) الآية 14 من سورة سبأ.

(5) [في ج] [أخرتها].

(6) الهداية في وجوه القراءات السبعة باب الهمز تسهيلا وتركها الورقة 30 من نسخة الخزنة

الحسنية رقم 1524.

(7) الآية 94 من سورة الكهف.

(8) محمد بن عيسى أبو البقاء الدميري تقدمت ترجمته.



وهو توقدها وحرارتها، والتقدير في **ياجوج** يفعل، وفي **ماجوج**<sup>(1)</sup> مفعول، إذا ترك همزها قاله الأزهري ويحتمل أن يكونا منقولين وإنما لم يصرفا للتعريف، والتأنيث لأنهما اسمان [لقبيلتين]<sup>(2)</sup> والأكثر على أنهما اسمان أعجميان غير مشتقين فلذلك لم يهزما ولم يصرفا للعجم والتعريف.

**وقال سعيد الأخفش: ياجوج من يج وماجوج من مج.**

**وقال قطرب: ومن لم يهزم ياجوج فاعول مثل داوود وجالوت ويكون من يج، وماجوج فاعول من مج، والأسماء العجمية مثلها لا تعجم مثل هاروت وماروت وطالوت وجالوت وقارون.**

**قال: ويجوز أن يكون الأصل الهمز مخففا كسائر ما يهزم إذا لم يهزم، وإن كانا أعجميين، فإن العرب تلفظ بألفاظ مختلفة ويجوز أن يكونا من الأوجه وهي الاختلاط كما قال تعالى في صفتهم: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾<sup>(3)</sup>.**

**جاء في التفسير مختلطين ولعله يج الذي ذكره الأخفش و[قطرب]<sup>(4)</sup> مخفف الهمز من أج وإلا فإن يج لا يعرف في كلام العرب لقرب مخرج الجيم والياء.**

**والحاصل أنه يجوز همزها وتركه كما تقدم، وقرئ بهما في السبع والأكثر على ترك الهمز انتهى<sup>(5)</sup>.**

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في أ، ج [لقبيلين].]

(3) الآية رقم 99 من سورة الكهف.

(4) [في ب [قرطب].]

(5) كلام النميري قاله المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع بتصرف الورقة 171/أ.

ومنه سأل سائل<sup>(1)</sup> قرأه نافع [وابن عامر]<sup>(2)</sup> بغير همز.

فإن قلنا: أصله الهمز فهو [ياق]<sup>(3)</sup> عليه.

وان قلنا: أصله الواو أو الياء [فلا]<sup>(4)</sup>.

وفيه ثلاثة أوجه.

ف قيل: هي على لغة من قال: سلت أسأل مثل خفت أخاف فتكون الألف منقلبة عن واو.

والوجه الثاني: أن يكون أصله سأل فحذفت الهمزة على غير قياس فأبدلت ألفا.

والوجه الثالث: أن يكون من سال يسيل واد في جهنم.

ولذا قيل:

والعين واللام فلا تبدل سوى منساته وسال بيس قد روى<sup>(5)</sup>

وقال الجادري:

والعين واللام فلا تبدل لنافع خلا

منساته بيس بما وسال في وجه سما<sup>(6)</sup> (أ/67)

---

(1) الآية رقم 1 من سورة المعارج.

(2) [ما بين [...] من ب.]

(3) [في ب [يان].]

(4) [في ج [قبلا].]

(5) لم أقف على قائل هذا البيت.

(6) نظم الجادري (النافع في أصل حرف نافع) الورقة 223/ من نسخة مخطوطة.

ولبعضهم:

وابدأنا سال قبيل سائل في تاويل السؤال هذا منحل  
وحيث فسرناه بالسييل فلا أصل له في الهمز حيث يبتلى  
قال بعضهم: من أين يوخذ إبدال العين لورش من عادا الأولى<sup>(1)</sup> على  
مذهب الكوفيين.

قيل: من الضد لما نسب له لقالون فورش بخلافه.

قوله: بما قال المنتوري وبما تقيد.

وقال النزوالي<sup>(2)</sup>: هو قيد إذ لو لم يقيد لاحتمل أن يكون أراد الاسم  
والفعل، وأرادهما معا<sup>(3)</sup>.

المجراد: وليس بما في قوله لبس بما قيد<sup>(4)</sup>.

وجه ترك الهمز فيه.

قال مكي في الكشف: أصله فعل ماض نقل إلى التسمية [فوصف]<sup>(5)</sup> به  
العذاب، فأصله أن يكون بهمة مكسورة لأنه منقول من بئس، لكن اسكنت الهمزة  
استخفافا كما قالوا في علم علم، فوجه تسهيل ورش أنه أجراه مجرى الأفعال.

---

(1) الآية 50 من سورة النجم.

(2) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(3) كلام النزوالي ساقه المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 171/أ حيث لم أقف  
على كتاب لصاحب الكلام.

(4) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (87/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة  
الدكتور التهامي الراجي.

(5) [في أ] [يوصف] وفي د [يوصف].

ووجه تسهيل قالون الفرق بين الاسم والفعل<sup>(1)</sup>.

قال المهدي في الشرح: وترك قالون همز هذا الموضع لما صار في حيز الأسماء.

قال: وكل ببس في القرآن فهو فعل إلا في هذا الموضع فجعل ترك همزه علامة للفرق بين الاسم والفعل<sup>(2)</sup>، واليه أشار الحصري بقوله: وببس فلم يقرأه بالهمز نافع إذا كان نعتاً وهو في موضع وتر<sup>(3)</sup> وقال في التحفة:

وآل من واو يرى وهمز والهمز من هاء قدم في عز<sup>(4)</sup>  
ثم قال: وببس بما استقل كونه صفة زائدة منقول لفظ عن صفة<sup>(5)</sup>.  
وقيل: لا أصل له في الهمز.

قال الداني في إيجاز البيان: ولم يهمز الذيب لأنه غير مشتق من الفعل نحو الذيب<sup>(6)</sup>.

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 80/1 وما بعدها.

(2) انتهى كلام المهدي في الشرح إلا أنني لم أقف على هذا الكتاب وقد يساق كلامه هذا بتصريف المنتوري في شرحه على الدرر في سياق حديثه في إبدال الكلمة.

(3) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت 96 الورقة 617 من نسخة خاصة.

(4) للتحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 677، الورقة 35 أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(5) البيت التالي لهذا البيت من التحفة.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب من مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096/فهارس الخزانة الحسنية مج 6/123.

قال المهدي: من همزه فهو من تذاعبت الريح إذا جاءت من أمكنة شتى.

قال: فسمي الذيب بذلك لمجيئه من أمكنة شتى<sup>(1)</sup>.

وسئل الكسائي عنه فقال: لا أعرف أصله في الهمز، وأما بير فأصله الهمز لأنه من بارت أي حفرت.

فمن ترك همزه إيثارا منه للتخفيف واستعمالا للأكثر، قاله في إيجاز البيان<sup>(2)</sup>.

وأما رعا، فمن همزه فهو من رؤية العين ومن تركه فيحتمل [أن يكون]<sup>(3)</sup> من ري الشارب، وهو الأظهر فيكون أصله رويا، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار ريا.

والثاني من الرؤيا وسهله تخفيفا.

والعين واللام على رواية الرفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من هذا الباب العين وعلى اختيار النصب مفعول بفعل مضمّر من باب الاشتغال، والتقدير ولا تبدل العين واللام لا تبدلها، واللام معطوف على العين في رفعه ونصبه، فلا الفاء على اختيار النصب في العين، واللام جواب الشرط المحذوف، وعلى رواية الرفع رابطة بين الجملتين.

---

(1) الهداية في وجوه القراءة السبعة باب الهمز تسهلا وتركوا الورقة 30 نسخة الخزانة الحسنية رقم 1124.

(2) المصدر نفسه.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

**الحلفاوي:** وإعراب العين مبتدأ قاله المجاصي وابن عبد الكريم وزاد الوارثيني أن قال: وهذا هو المشهور ومنعه ثعلب، ولنافع: متعلق بتبديل، ولدى بمعنى في قاله المجراد والخراز والوارثيني وابن عبد الكريم، وجعلها المجاصي بمعنى عند، ورعيا: معطوف على الذيب بإدغام متعلق بحال محذوفة من رعيا، كأنه قال: ملتبسا بإدغام والعامل في الحال أبدل، وعيسى: معطوف على ورش<sup>(1)</sup>.

**ابن عبد الكريم:** وإدغام يكتب بغير لام لأن المصدر جار على فعله، لأن الأفعال [لا تدخلها]<sup>(2)</sup> الألف واللام، فكذاك مصادرها مثل قوله تعالى: إلا اتباع الظن<sup>(3)</sup>، وبتأخذاكم العجل<sup>(4)</sup>.

ثم قال رحمه الله:

(115) وإنما النسي ورش أبدله      ولسكون الياء قبل ثقله

انفرد ورش بإبدال الهمزة إذا وقعت في محل اللام في هذا الموضع فقط وماعداها بالتحقيق سواء تحركت أو سكنت نحو [شاطئ]<sup>(5)</sup><sup>(6)</sup>، سنقرئك<sup>(7)</sup>، أنشأت<sup>(8)</sup>، فادارأتم<sup>(9)</sup>، ثم إن ورشا أبدل الهمزة ياء لاثكسار ما قبلها فاجتمع ياءان، أولهما ساكنة، فأدغمها في الثانية فشددت وهو معنى قوله: ثقله أي شدده بالإدغام.

(1) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب أحكام نقل حركة الهمزة، الورقة 29/أ من نسخة الخزنة الحسنية رقم 6064.

(2) [في ب، د [لا يدخلها]].

(3) الآية 157 من سورة النساء.

(4) الآية 54 من سورة البقرة.

(5) الآية 30 من سورة القصص.

(6) [في ب. ج [شطبئ]].

(7) الآية 6 من سورة الأعلى.

(8) الآية 72 من سورة الواقعة.

(9) الآية 72 من سورة البقرة.

قال في الإقتصاد: في سورة التوبة: وقرأ ورش وحده إنما النسي بتشديد الياء من غير همز.

وقرأ الباقر بإسكان الياء ومدّها وهمزة مضمومة بعدها انتهى<sup>(1)</sup>.

ونص عليه في التيسير<sup>(2)</sup> والتعريف<sup>(3)</sup>.

وقال في الإقناع: قرأه (67/ب) ورش بتشديد الياء من غير همز وهمز الباقر انتهى<sup>(4)</sup>.

قلت: وجدت بخط شيخنا الوالد رحمه الله سألني بعض الطلبة عن الوقف على النسيء لورش بالياء وكذا الي، أما النسي إنما وقف عليه بالياء لأن تغييره ليس هو لأجل اجتماع الهمزتين، وإنما هو من باب تخفيف الهمز المفرد، لأن الهمز المفرد إذا وقع بعد مد زائد جاز إبداله وإدغامه.

ومنه قول بعض أهل التصريف:

وجوز الإبدال والإدغام في في نحو النسي والوضوء تقتفي

فإذا أخذت حينئذ فيه بالبدل استوت حالة وصله ووقفه بخلاف ما كان إبداله من باب اجتماع الهمزتين يوقف عليه بالتحقيق لزوال السبب الموجب وهو اجتماع الهمزتين بناء على الاعتداد بالوقف فبان الفرق بينهما.

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب.

(2) التيسير في القراءات السبع ص: 40-41.

(3) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص: 219.

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 413/1.

ولما كان بالسوء في الصديق وللنبي إن أراد، ولا تدخلوا بيوت النبي<sup>(1)</sup>، إلا في الأحزاب من باب اجتماع الهمزتين لا من باب الهمز المفرد وقف عليه قالون بالهمز، وأحمد البزي<sup>(2)</sup> كذلك في السوء.

وأما إذا نظر إلى وزن النبي والسوء من غير القرآن أو في القرآن، ولم يقع [بعدهما]<sup>(3)</sup> همز نحو: يا أيها النبي لم تحرم<sup>(4)</sup> [فحكهما]<sup>(5)</sup> حكم النسي لأنهما من باب الهمز المفرد حينئذ فلذا إذا وقفت على يا أيها النبي لم تحرم لغير نافع وقفت بالإدغام.

وأما الي فجوابه في محله في المجرد<sup>(6)</sup> انتهى رحمه الله وجددها عليه كل وقت وحين<sup>(7)</sup>.

[وما كلمة في الذكر جاءت لورشهم      بقصر وقالون بالإشباع مسجلا  
جوابك ورش في النسي بقصره      وقالون بالإشباع وقفا وموصلا]<sup>(8)</sup>  
قال شيخنا سيدي عبد الواحد بن عاشر.

---

(1) الآية 53 من سورة الأحزاب.

(2) أحمد البزي (أحمد بن محمد أبو الحسن المكي مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام أستاذ محقق ضابط متقن، توفي سنة 150 هـ، وهو راوي حديث التكبير مرفوعا من آخر الضحى وهو عند الحاكم - ترجمته في غاية النهاية 119/1 رقم 553.

(3) [في ج، هـ - [بعدها].]

(4) الآية 1 من سورة التحريم.

(5) [في ب [فحكهما].]

(6) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لمحمد بن المجرد الورقة 89/1 و 89/ب.

(7) محمد بن محمد المجرد تقدمت ترجمته في ص 13 من هذا الكتاب.

(8) [ما بين [...] وجد على هامش ج.]



قال بعضهم: لا يشدد الواو في قوله: بالسوء في الصديق والياء في النبي معا في الأحزاب لقالون والنسي لورش لعدم المدغم فيه انتهى<sup>(1)</sup>.

قلت: ما ذكره من عدم المدغم فيه في الكلم الأربع نحوه للتنسي وهو في الثلاث الأول صحيح لأن الرسم مبني على الوقف<sup>(2)</sup>، ولا شك أن [الموقوف]<sup>(3)</sup> عليه [قالون]<sup>(4)</sup> همزة، ولا وجود لها في المصحف، فيتعين أن تكون الواو الموجودة في السوء، والياء في النبي في الموضعين هي الناشئة عن الحركة قبلها وهي المدغمة في وصل قالون، فيلزم تعريتها.

وأما المحرك المدغم فيه وهو الهمز، فلا وجود له ولم يتعرض الشيخان لكيفية نقط هذه الكلمات على قراءة قالون، وكان قياس على مقتضى قول الناظم في الضبط:

وذا الذي نكرت في المسهل سهل بين بين أو بالبدل<sup>(5)</sup>

إذا تحرك أن تجعل الهمزة نقطة بالحمراء في السطر لإبدالها حرفا محركا [حين]<sup>(6)</sup> أدغمت فيها الواو والياء قبلها.

فإن قلت: يعكر ما ذكرت من أن القياس نقط هذه الكلمات جعل الهمزة نقطة بالحمراء في<sup>(7)</sup> السطر ما ادعاه التنسي من أن شرط ضبط المسهلة

---

(1) نص لعبد الواحد ابن عاشر 2479.

(2) [في ج [الوقوف].]

(3) [في هـ [الوقوف].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) البيت من نظم المؤلف.

(6) [في ج، هـ [حتى].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

بالإبدال حرفاً محرّكاً بالحمراء أن لا يؤدي الإبدال إلى الإدغام، أما إن أدى إلى ذلك فلا يجعل لها نقطة أصلاً.

قال: وذلك النسبي والنبي في حرفي الأحزاب لقالون، وبالسوء الأعلى قول عنده.

قال: هذا وإن لم ينصوا عليه فهو مأخوذ مما لهم في ضبط النبيين على قراءة التشديد، إذ لم يذكروا حذفه جعل النقطة الدالة على الهمزة تحت الياء انتهى<sup>(1)</sup>.

قلت: استدلاله غير صحيح، فكذا مدعاه.

وأما ما ذكره هو وغيره في النسبي لورش فلا يصح لوجود المدغم فيه وصلاً ووقفاً، فيتعين أن تكون المحذوفة هي الأولى على قاعدة المدغم في كلمة [كالعلی]<sup>(2)</sup> والنبي في قراءة غير نافع، وإن كان أصل المدغم فيه في الأول واوا وفي الثاني واوا أو همزة لا يقال: الفرق بين النسبي لورش وبين العلي، إن قياس الهمز بعد السكون أن لا يصور ولا كذلك لعلی لأننا نقول: إنما دبرت لهمزة بين الساكن من واو وياء مزيدين بالحذف لأن قياس تخفيفها [إبدالها]<sup>(3)</sup> من جنس سابقها ثم إدغامه فيها، فيكتفي بصورتها عن صورة المدغم على قياس المدغمين في كلمة، [فقد]<sup>(4)</sup> اكتب بياء واحدة وإن اختلفت بلا اعتبار، ففي التحقيق هي الأولى وفي التخفيف والإدغام هي الثانية المدغم فيها.

---

(1) كلام المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 171/ب.

(2) [في ج [كالى].]

(3) [في ب [إبدال].]

(4) [في ب [فلذا].]

فقد تحصل من هذا أن الياء المرسومة في النبي على قراءة الإدغام هي المبدلة من الهمز، وكذا النسي في قراءة ورش، وهذا هو السبب في عدم ذكرهم في النبيين على التشديد جعل النقطة لا ما ذكره التنسي ولو صح ما قاله للزم أن ينصوا على عدم ضبط الياء في النبيين ونبيا و[الواو في] (1) النبوة وهم (68/ب) لم [يقولوه] (2)، بل نص أبو داود في ذيل التنزيل على شدها، وأيضا فيمكن أن يكون سكوتهم عن جعل النقلة في النبيين بناء منهم على أنه من النبوة ولا أصل له في الهمز، وما احتمل، واحتمل: سقط به الاستدلال انتهى من فتح المنان (3).

قلت: وجدت في بعض التقاليد، وأما النسي فيفرق بينه وبين السوء والنبي.

قال الهبطي: النسي لورش بالوقص والشد، وليس كذلك في بالسوء والنبي، لأن النسي مبدل في الحالتين بخلافهما، فإنهما في الوصل خاصة، والنسي لقالون عقص وكذلك أوزعني (4) ولورش وقص.  
قال : نصوا عليه ولم أره انتهى (5).

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [في ج [يقولوا].]

(3) فتح المنان لعبد الواحد ابن عاشر باب ((القول في إبدال عين الكلمة)) مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 4326.

(4) وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم مرتين أولهما في الآية 19 من سورة النحل والأخرى في الآية 15 من سورة الأحقاف.

(5) كلام الهبطي كما ساقه صاحب فتح المنان السالف الذكر تحت رقم 3175.

## القول في أحكام نقل الحركة

وإنما النسبي: مبتدأ محكي، وورش: مبتدأ ثاني، أبدله: فعل ماض ومفعول والفاعل مضمر يعود على ورش والجملة خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر الأول، السكون: يتعلق بنقله، قبل: مقطوع عن الإضافة وتقديره قبل الياء المبذلة من الهمزة، والعامل فيه سكون، نقله: فعل ماض ومفعول، والفاعل مضمر يعود على ورش، والهاء في أبدله ونقله عائدة على النسبي.

ثم قال رحمه الله:

(116) القول في أحكام نقل الحركة ونكر من قال به وتركه

هذا نوع من المفرد<sup>(1)</sup> وربما انضم إليه مجتمع، فلهذا أفرد به بعدهما.

أخبر أنه يبين أحكام النقل ويذكر من رواه ومن لم يروه و[حقيقته]<sup>(2)</sup> تحريك الساكن بحركة الهمزة التي بعده في الوصل وإسقاطها من اللفظ، والأحكام بفتح الهمزة نحو قفل وأقفال.

المجراد: وذكر بالخفض معطوف على قوله: أحكام ولا يصح رفعه، لأن الذكر بمعنى القول، فإن رفع كان عطفاً للشيء على نفسه.<sup>(3)</sup>

الحلفاوي: وذكر فيه وجهان، إما أن يكون معطوفاً على أحكام أو على القول، قالهما: ابن عبد الكريم ووافقه المجاصي على الثاني ووافقه الوارثيني

---

(1) أي هذا نوع من الهمز المفرد.

(2) [في أ [حقيقة]].

(3) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد، الورقة (90/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة د. التهامي الراجحي.

على الأول أعني الخفض، ورد الثاني بأن قال: ولا يصح فيه الرفع لأننا قدّمنا أن القول والذكر والباب بمعنى واحد، فيكون فيه التكرار بغير فائدة<sup>(1)</sup>.

## القول في أحكام نقل الحركة

قوله: من قال به وتركه.

قال بعضهم: يحتمل أن يكون أراد معرفة من قال به وتركه يعني من أخذ به وناقض أصله وهو ورش، لأنه ترك النقل في [كتابه]<sup>(2)</sup> [أنى على الأصح وأخذ به قالون في أربعة مواضع، وتركه فيما عداهن فيكون راجعا لهما معا انتهى.

قلت: ويحتمل قوله: وذكر من قال به ورش، ولا ينتقض بكتبيه اني [لأنها]<sup>(4)</sup> مفردة لا تكسر القواعد.

وقوله: وتركه هو قالون ولا يرد عليه ءالن وعادا.

الأولى إذ الحكم للغالب وهو [أظهر]<sup>(5)</sup> كما يأتي في الإعراب: في أحكام: متعلق بالقول، به: متعلق بقال، ومن: موصولة في موضع خفض وصلتها قال به، وقوله وتركه: هو صلة لموصول محذوف دل عليه الأول، والتقدير: وذكر من قال به ومن تركه، وإنما احتيج لهذا التقدير لأن القائل بالنقل ورش والقائل بتركه قالون، فوجب التباين ولا يستقيم ذلك إلا بتقدير موصول

(1) شرح الدرر اللوامع للفلأوي باب أحكام نقل حركة الهمزة الورقة 29/أ.

(2) سورة الحاقة الآية (19)، والآية (25).

(3) [في أ، ب [كتبيه].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(5) [في ج، د [الظاهر].]

وحذف الموصول [جائز]<sup>(1)</sup> ان علم و[لو]<sup>(2)</sup> لم يكن الألف واللام كما في البيت وهو مذهب الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك ،ولذلك قال في [التسهيل]<sup>(3)</sup>: وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللام ومنعه أكثر [البصريين]<sup>(4)</sup>. وذكره ابن هشام في مغني اللبيب<sup>(5)</sup>.

وذكر ابن هشام: أن ابن مالك شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر، وهذا الشرط موجود في كلام الناظم لأنه معطوف على من في قوله، وذكر من قال به. [والحجة]<sup>(6)</sup> لمن أجاز له قوله تعالى: "وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم"<sup>(7)</sup> [أي وبالذي أنزل إليكم]<sup>(8)</sup>.

ثم قال رحمه الله:

(117) حركة الهمزة لورش تنتقل للساكن الصحيح قبل المنفصل

(118) أو لام تعريف وفي كتابيه خلف ويجري في إدغام ماله

أخبر أن ورشا ينقل حركة الهمزة لما قبلها بأربعة شروط في المنقول إليه:  
- أن يكون ساكنا خرج نحو فنتبع آيتك<sup>(9)</sup>.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج، د وفي أ إن.]

(3) [في ب [التمهيد].]

(4) [في أ [المصريين].]

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ص: 738.

(6) [في هـ [والجملة].]

(7) سورة العنكبوت الآية (46).

(8) [في ج [وبالذي أنزل إليكم والهاء في به وتركه عائد على النقل].]

(9) سورة طه الآية (134).

- صحيحا من آمن أو في حكمه ليدخل حرفي اللين ابني أم<sup>(1)</sup>، خلوا إلى شياطينهم<sup>(2)</sup>.

- احترز من المعتل نحو إلا أنفسهم<sup>(3)</sup>، قالوا آمنا<sup>(4)</sup>، وفي أنفسكم<sup>(5)</sup>، قيل احترز من بعد نحو اعلم<sup>(6)</sup>.

- المنفصل احترز به نحو قرآن<sup>(7)</sup>، يسئل<sup>(8)</sup>، مسئول<sup>(9)</sup>.

قال في الكنز: نقل ورش حركة همز القطع المبتدأة إلى الحرف الذي يليها من آخر الكلمة السابقة ولو كانت مقدرة إن كان ساكنا غير مد ولا منوي الوقف أصليا كان أو زائدا رسم أو لم يرسم، إن وصله به، ثم حذف الهمزة محققة حال تخفيف اللفظ به<sup>(10)</sup>.

وفي الضابط: قيود.

فقوله: حركة همزة القطع قيد أخرج به نحو ميم الله خلافا لمدعيه.

وقوله (68/ب): المبتدأة أخرج نحو يسئل فليس مذهبه.

---

(1) سورة المائدة الآية (27).

(2) سورة البقرة الآية (14).

(3) سورة النور الآية (6).

(4) سورة آل عمران الآية (119).

(5) سورة الذاريات الآية (21).

(6) سورة البقرة الآية (140).

(7) سورة يونس الآية (61).

(8) سورة الأحزاب الآية (8).

(9) سورة الإسراء الآية (34).

(10) انظر كنز المعاني في شرح الأمانى الورقة 103 أ، مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

وقوله: إلى الحرف الذي يليها [من آخر الكلمة]<sup>(1)</sup> السابقة ببيان أنه ينقل إلى ما قبل لا إلى ما بعد حفظا للوزن، ولأن السابق ظرف.

قوله: ولو كانت السابقة مقدرة أدخل لام التعريف لأنها كلمة إذا هي حرف معنى.

قوله: إن كان ساكنا أخرج نحو "الكتب أفلا"<sup>(2)</sup> لاشتغال المحل.

قوله: غير مد أخرج نحو يا أيها<sup>(3)</sup>، قالوا آمنا<sup>(4)</sup>، في أنفسهم<sup>(5)</sup>، تعذرا في الألف ولعدم النقل في [الأخريين]<sup>(6)</sup> [وإلا]<sup>(7)</sup> فبنحو قاضوا أبيك<sup>(8)</sup> وابتغي أمر جائز.

وفي عبارة الناظم قصور لخروج حرفي اللين وهما منه لأن الصحيح يقابل المعتل ولو قال:

وحرك لورش غير ذي المد ساكنا أخيرا

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب. د.]

(2) سورة الأنبياء الآية: (30) عند قوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون".

(3) سورة البقرة الآية (21) وقد ذكرت في القرآن الكريم مائة وخمسين مرة.

(4) سورة البقرة الآية (14)، وقد ذكرت "قالوا" في القرآن الكريم، واحد وثلاثون وثلاثمائة مرة.

(5) سورة النساء الآية (63).

(6) [في ج [الأخريين].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(8) لا وجود لهذا المثال في القرآن.



## القول في أحكام نقل الحركة

لوفى و[يعتذر]<sup>(1)</sup> له بأنه أراد الصحيح وما جرى مجراه، ولا منوي الوقف أخرج كتابيه من الاتفاق.

وقوله: أو زائد ليندرج نحو قالت أخرج نصا لأنه [نزل]<sup>(2)</sup> منزلة الجزء.

وقوله: أو لم يرسم ليندرج التتوين كذلك لأنه حرف.

قوله: إن وصله به أي وصل الهمز بالساكن تخصيصا للخلاف بالوصل ولا يأتي في الوقف فيتعين [لنقل]<sup>(3)</sup> نحو قد أفلح<sup>(4)</sup>، ألم أحسب<sup>(5)</sup> الخ انتهى<sup>(6)</sup>.

قال ابن الباناش في الإقتناع: كان ورش يحذف كل همزة في أول كلمة إذا كان قبلها ساكن وينقل حركتها إليه، أي حركة كانت إذا كانا من كلمتين ما لم [يكن]<sup>(7)</sup> للساكن حرف مد ولين أو ميم الجمع.

قال: وهذا إذا وصل، فإذا وقف حقق الهمزة لابتدائه بها، فأما حروف المد واللين فلا تنقل إليها الحركة نحو فما آمن<sup>(8)</sup>، وفي أنفسكم<sup>(9)</sup>، وقوا أنفسكم<sup>(10)</sup>.

(1) [في ج [يعتذر].]

(2) [في د، هـ [تنزل].]

(3) [في ج [لوقف].]

(4) سورة الأعلى الآية (14).

(5) سورة العنكبوت الآية (1).

(6) كنز المعاني الورقة 103 مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش 1/55.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في د].

(8) سورة يونس الآية (83).

(9) سورة الذاريات الآية (21).

(10) سورة التحريم الآية (6).

قال: قال لي أبي رضي الله عنه: الألف لا تنقل إليها حركة الهمز لأنها لا تحرك، وتنقل إلى الواو والياء الذين ما قبلهما منهما نحو في أنفسكم، وقوا أنفسكم. فتقول: في أنفسكم، وقوا أنفسكم ولم ينقل ورش إليهما الحركة لأنه حملهما على الألف<sup>(1)</sup>.

قال في الاقتصاد: فإن انفتح ما قبل الياء والواو نحو ابني آدم و[ذواتي]<sup>(2)</sup> أكل<sup>(3)</sup> نقل إليهما حركة الهمزة لزوال معظم المد منهما<sup>(4)</sup>.

قلت: ولذا قال بعضهم: كان من حق الناظم أن يستثني حرفي اللين من مفهوم قوله الصحيح: [فيقول]<sup>(5)</sup>:

أو حرفي اللين فإن النـقـلا      أتى قياساً فيهما ونقـلا<sup>(6)</sup>  
وقال الجادري:

فشـكـل هـمـز نـقـلا      ورش لـه وخـزلا  
كـذا ك لـلـتـنـوـيـن      وأل حـرـفـي تـنـوـيـن<sup>(7)</sup>

وما قاله في الاقتصاد نحوه في التلخيص وجامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والأذفوي في الإبانة ومكي في الكشف والمهدي في الشرح وابن الباذش في شرح الحصرية<sup>(8)</sup>.

(1) الإقناع لابن الباذش ج 1 ص: 390 تحقيق قطامش.

(2) [في ج [ذاتي].]

(3) سورة سبأ الآية (16).

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 172/أ.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(6) نظم الجادري "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 223 من نسخة مخطوطة.

(7) نظم الجادري "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 223 من نسخة مخطوطة.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 172/أ.

قال المجراد: وقد اشترط بعضهم في النقل أيضا ألا يكون الساكن ميم الجمع ولم يذكره المصنف انتهى<sup>(1)</sup>.

قلت: بل هو خارج من قوله: للساكن وقد [أخذ]<sup>(2)</sup> بعضهم فيها بالنقل ولا عبرة به.

قال في الإقناع: واشترط بعضهم أيضا أن لا يكون الساكن حاء أو عينا نحو واصفح إن الله<sup>(3)</sup>، ولا تتبع أهواءهم<sup>(4)</sup>، ونحوه والأكثر على النقل<sup>(5)</sup>.

قال الأهوازي: وبه قرأت على أصل ورش<sup>(6)</sup>.

قوله: أو لام تعريف، وإنما [خصصها]<sup>(7)</sup> بالذكر لاتصالها في الخط واللفظ وفي المعنى منفصلة.

قال في التذكرة: فأما كون الهمزة مع الساكن في كلمة واحدة كلام التعريف، فورش ينقل حركة الهمز إلى اللام ثم يسقطها حيث وقع<sup>(8)</sup>.

قال في الإقناع: وهذا عند القراء والنحويين، وإن كان متصلا في الخط فهو يجري مجرى المنفصل لانفصال لام المعرفة مما بعدها في المعنى<sup>(9)</sup>.

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (90/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(2) [في أ] [أجاز].

(3) سورة المائدة الآية (19).

(4) سورة المائدة الآية (40) و(49). وسورة الشورى الآية (15).

(5) الإقناع لابن الباذش ج 1 ص : 393.

(6) المصدر نفسه.

(7) [في أ] [خصصها].

(8) التذكرة لابن غلبون ج 1/165.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174/أ.

وقال في التيسير: وإن كان متصلا مع الهمزة في الخط فهو يجري عند  
القراء مجرى المنفصل.<sup>(1)</sup>

فائدة: قال الداني في إيجاز البيان: واعلم أن ورشا إذا ألقى حركة  
الهمزة على لام التعريف، وحركها بها، وكان قبلها [ألف أو واو أو ياء قد  
حذفن من اللفظ من أجل سكونها قبل إلقاء الحركة عليها أو كان قبلها]<sup>(2)</sup> ساكن  
جامد غيرهن وقد حرك في اللفظ لأجل ذلك لم يردوا الواو والألف والياء،  
ولا ردوا السكون إلى الحرف المحرك بل يترك ذلك كله على حاله مع سكون  
اللام لأن تحريكها عارض إذ هو تخفيف بناء على الأصل دون اللفظ.

فأما الواو فنحو: الن<sup>(3)</sup>، واتكحوا الأيامي<sup>(4)</sup>.

وأما الياء فنحو: في الأرض<sup>(5)</sup>، وما ثقني الآيت<sup>(6)</sup>.

وأما الألف فنحو: وإذا الأرض<sup>(7)</sup>.

وأما الساكن الجامد فنحو: فمن يستمع الآن<sup>(8)</sup>، عن الآخرة<sup>(9)</sup>، من  
الأولى<sup>(10)</sup>، بل الإنسان<sup>(11)</sup>، ألم نهلك الأولين<sup>(12)</sup>.

---

(1) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص: 36.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) سورة يوسف الآية (51).

(4) سورة النور الآية (32)

(5) سورة الحشر الآية (1).

(6) سورة يونس الآية (101).

(7) سورة الانشقاق الآية (3)

(8) سورة الجن الآية (9).

(9) سورة آل عمران الآية (77).

(10) سورة الضحى الآية (4).

(11) سورة القيامة الآية (14).

(12) سورة المرسلات الآية (12).

وكذلك يفعل بالواو والياء إذا كانتا صلتين لهاء ضمير أو هاء التانيث أو ميم جمع نحو: لا تدرکه الأبصار<sup>(1)</sup>، وبداره الأرض<sup>(2)</sup>، ربه (1/111) الأعلى<sup>(3)</sup>، وهذه الأنهار<sup>(4)</sup>، وأنتم الأعلون<sup>(5)</sup>.

وقاله أيضا في جامع البيان والتمهيد (1/69) وإرشاد المتمسكين والتخليص وابن الباذش في شرح الحصرية<sup>(6)</sup>.

قال في الإقتصاد: فاعلم ذلك وتدبره، فإنه تنبيه حسن.<sup>(7)</sup>

## القول في أحكام نقل الحركة

وقال ابن هشام في التلخيص: وهذه الحركة المنقولة على الساكن عارضة حكمها حكم السكون فلا توجب إثبات محذوف كقوله: قالوا لن جنت<sup>(8)</sup> ولا إسكان تحريك نحو: فمن يستمع الن.

وقال ابن الطفيل<sup>(9)</sup> والمرجبي<sup>(10)</sup> في شرح الحصرية واختلف عن ورش في إثبات حرف المد وفي حذفه إذا كان قد انحذف في اللفظ لسكونه وسكون

---

(1) سورة الأنعام الآية (103).

(2) سورة القصص الآية (81).

(3) سورة الليل الآية (20).

(4) سورة الزخرف الآية (51).

(5) سورة آل عمران الآية (189).

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174/أ.

(7) المصدر نفسه.

(8) سورة البقرة الآية (71).

(9) تقدمت برقم (1049) ص: 190.

(10) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

لام المعرفة بعده نحو: قالوا الن، وفي الأرض، وإذا الأرض، فلما نقل حركة الهمز إلى اللام قيل: يرد حرف المد لزوال موجب حذفه وهو السكون. وقيل: لا يرد لأنها هذه الحركة في اللام عارضة عن سكون قد كان معه حذف.

وقال: كل واحد منهما وبهذا قرأت (1).

المنتوري: لا عمل على رد المحذوف في قراءة ورش حسب ما تقدم (2).

وقال في إرشاد المتمسكين: وقد يجوز رد الألف والياء والواو في جميع ما تقدم لعدم وجود الساكن الثاني لفظا لتحركه بحركة الهمز، وقاله أيضا في التلخيص وإيجاز البيان (3).

وقال في إرشاد المتمسكين: وقد قالت العرب: قم لان (4).

وأنشد الفراء:

لقد كنت تخفي حب سمراء خيفة فبح لان منها بالذي أنت بائع (5)  
فرد سكون الحاء اعتدادا منه بحركة اللام.

---

(1) شرح الحصرية لابن الطفيل باب "القول في أحكام نقل الحركة" مخطوط خزانة بن يوسف بمراكش 298.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174 / أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد عبد الملك المنتوري الورقة 174 أ.

(5) لم أقف على البيت إلا مذكورا عند المنتوري في شرحه على الدرر وعند المصنف ابن الفاضي.

ونحوه في إيجاز البيان<sup>(1)</sup>.

وقال في التلخيص: وليس ذلك من مذاهب القراء<sup>(2)</sup>.

وقال في إرشاد المتمسكين: والوجه السائر ما عليه القراء وهو ما قدمته أولا فاعلم ذلك<sup>(3)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: ولا إمام لهذه اللغة من أئمة أهل القرآن وهي غير مقرأ بها، وإنما ذكرناها لتعرف انتهى<sup>(4)</sup>.

[قلت]<sup>(5)</sup>: وقد حكى أبو داود في مختصره التنزيل في سورة البقرة [الإجماع]<sup>(6)</sup> على حذف حرف العلة.

ونصه: وتسقط الواو من قالوا في لفظ القارئ في حال الدرج في رواية ورش بإجماع من القراء حملا له على الأصل في قراءة الجماعة انتهى<sup>(7)</sup>.

وإلى هذا الحكم أشرنا بهذه الآيات الثلاث من الطويل:

وفي نحو قالوا لن تحذف واوها	من اللفظ إجماعا لورش [فحصلا] <sup>(8)</sup>
كذا وما تغني بيونس قد أتى	إذا الأرض أيضا حيث جاءك مسجلا
ومن قال غير ذا فليس موفقا	وخالف أهل العلم بل كل من تل <sup>(9)</sup>

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174 أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) [ما بين .....] لا يوجد في أ.

(6) [في ج [الاجتماع].]

(7) المصدر نفسه.

(8) [في د، هـ [لتعذلا].]

(9) الآيات من نظم المؤلف رحمه الله.

فائدة: مناسبة نون من تفتح مع أل وتكسر مع غيرها وقد تكسر مع أل وقد تحذف وإليه أشار في الكافية بقوله:

والفتح حق نون من من قبل ال	وحذفها في الشعر غير مستقل
كأنما للحي ملमित النصب	وكسرها من قبل غير ال وجب
والفتح نزر وكذلك الكسر	من قبل ال قد جاء وهو نزر
أصل المثال إنما للحي من الميت	النصب فصار ملमित <sup>(1)</sup>

فائدة: [من معنى الأولى]<sup>(2)</sup> إذا كان أول الساكنين واوا مفتوحا ما قبلها بالاختيار ضمها، وإن كانت واو الجمع، ويجوز كسرها وفتحها، وإن كانت لغير جمع فالاختيار كسرها ويجوز ضمها، لكن إذا كان واو جمع فالضم أفشى ثم الكسر وثم الفتح فمثال واو الجمع قولك: الزيدون عصوا الحاكم، فيجوز لك في الواو ثلاثة أوجه ومثال غيرها قولك: لو القوم قدموا لفرحت بهم فيجوز لك في الواو وجهان.

وإلى هذا أشار في الكافية بقوله:

وكسر واو لو على الضم رجح	وفي اشتروا ونحوه العكس اتضح
وفتح واو اشتروا الضلالة	عزى ابن جني لذي عداله <sup>(3)</sup>

[قوله]<sup>(4)</sup>: وفي كتابيه خلف أي الخلاف للأزرق في النقل وعدمه.

قال الداني في إيجاز البيان: اختلف أصحاب أبي يعقوب عنه في نقل حركة همزة انى إلى الهاء من كتابيه وفي ترك نقلها.

(1) شرح الشافية الكافية ج: 2.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) المصدر نفسه.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]



فروى بعضهم عنه النقل.

قال : وهي رواية عبد الصمد ويونس وأحمد عن ورش فيما قرأنا من [طريقهم] (1).

قال : (69/ب) وروى آخرون عنه ترك النقل أداء (2).

قال في إرشاد المتمسكين: فروى أكثر أصحاب أبي يعقوب عنه عن ورش ترك النقل (3).

وذكر في جامع البيان والتمهيد والتعريف والتلخيص والموجز عن أبي يعقوب عنه: ترك النقل في ذلك خاصة (4).

ونصه: [في التعريف] (5) روى أبو يعقوب عنه بإسكان الهاء وتحقيق الهمزة بعدها (6).

قال في إرشاد المتمسكين: وبذلك قرأت في روايته وبه أخذ (7).

وقال في التلخيص: وبذلك قرأت على مشيخة المصريين وبه أخذ (8).

وقال في جامع البيان: وبذلك قرأت من طريقه على الخاقاني وأبي الفتح وابن غلبون عن قراءتهم، وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين (9).

---

(1) [في أ، د [طريقهم]].

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) [ما بين [...] من أ، ج].

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

وقال في إيجاز البيان: وبذلك قرأت على كل من قرأت عليه برواية أبي يعقوب<sup>(1)</sup>.

## القول في أحكام نقل الحركة

[وقال في التهذيب: وعنه خلاف في الحاققة<sup>(2)</sup> والمأخوذ به ترك النقل<sup>(3)</sup>] <sup>(4)</sup>.

قال في التمهيد: ولم أجد النقل ولا غيره في هذا الموضع في كتاب أحد من الناقلين عنه، إلا في كتاب أبي الأزهر الذي صنعه في الاختلاف، فإنه روى عنه الخلاف فيه<sup>(5)</sup>.

وقال في إيجاز البيان وإرشاد المتمسكين: [نحوه]<sup>(6)</sup>.

وقال في إيجاز البيان: الروايتان عنه صحيحتان غير أنه من روى النقل سلك مذاهب القراءة، لأنها كالأصلية يجب النقل إليها ومن تركه سلك مذاهب النحاة في إثباتها في الوقف فقط، فإذا وصلت فعلى نية الوقف لاسيما والكلمة رأس آية<sup>(7)</sup>.

وقال في التمهيد: والوجهان صحيحان عن ورش.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.

(2) يعني سورة الحاققة.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 175/ب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.

قال: والأوجه عندي ترك النقل<sup>(1)</sup>.

المنتوري: وترك النقل هو المشهور المعمول به في رواية أبي يعقوب عن ورش انتهى<sup>(2)</sup>.

قلت: واقتصر طاهر بن غلبون على التحقيق.

ونصه: لا ينقل ورش حركة الهمزة لهاء السكت وهو موضع واحد في الحاقة كتابيه إني لأنه ينوي بها وانقطاع الهمزة عنها<sup>(3)</sup>.

## القول في أحكام نقل الحركة

وقال في الاقتصاد: وبذلك قرأت على جميع شيوخ المصريين وبه آخذ<sup>(4)</sup>.

قال في التيسير: واستثنى أصحاب أبي يعقوب عن من ذلك حرفا واحد في الحاقة وهو قوله: كتابيه إني ظننت فسكنوا الهاء وحققوا الهمزة بعدها على مراد القطع والاستئناف، وبذلك قرأت على مشيخة المصريين<sup>(5)</sup>.

قال في الدر النثير: وقوله: على مراد القطع، يريد أنهم نوا [بذلك]<sup>(6)</sup> الوقف على الهاء من كتابيه ثم الابتداء بما بعده، وإن كان الكلام موصولا، وإنما احتاج إلى هذا التقدير لأن الهاء في كتابيه هاء السكت، وحققا أن تثبت في الوقف دون الوصل، فمن وقف هنا عليها فقد أعطاها ما تستحقه من الحكم،

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/أ

(5) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 36.

(6) [ما بين [...] يوجد في أ.]

ومن وصلها فكأنه قدر أنه وقف عليها، وهذا التقدير يشبه ما يسميه النحويون الحمل على التوهم كقول الشاعر:

مشاتم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب ألا يبين غرابها<sup>(1)</sup>

بخفض ناعب على توهم أنه زاد الباء بعد ليس فقال: ليسوا بمصلحين ثم عطف عليه بالخفض.

ومن هذا النوع قراءة الجماعة غير أبي عمرو "أَصْدَقَ وَلَكِنْ مِنَ الصَّالِحِينَ"<sup>(2)</sup> يجزم ألن حملا على موضع لفاء لأنه لو لم يُثَبِّت لفاء لجزم أَصْدَقَ.

وعلى هذا تتخرج قراءة نافع رحمه الله ومحياي<sup>(3)</sup> بسكون الياء [كأنه]<sup>(4)</sup> نوى الوقف عليها وإن لم يقف، وكذا قراءة قنبل وجئتكَ من سبأ<sup>(5)</sup> بسكون الهمزة في الوصل.

ولا يجوز الوقف على هذين الموضعين لأن يبتدأ بما بعدهما [لأن ما بعدهما]<sup>(6)</sup> من تمامهما إلا أن يكون الوقف لانقطاع النفس أو للنسيان ثم يوصل بما بعده والله سبحانه أعلم انتهى<sup>(7)</sup>.

ابن الجزري: واختلف عن ورش في حرف واحد وهو كتابيه إني في الحاققة، فروى الجمهور إسكان الهاء من أجل أنها هاء سكت.

---

(1) الدر النثير والعذب النميز للمالقي باب أحكام نقل الحركة ولم أقف على اسم الشاعر القائل للبيت.

(2) سورة المنافقون الآية (10).

(3) سورة العنكبوت الآية (162).

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) سورة النمل الآية (22).

(6) [في أ [لأنه].]

(7) الدر النثير والعذب النميز في شرح كتاب التفسير لابن أبي السداد المالقي.

وروى آخرون عنه النقل طردا للباب<sup>(1)</sup>.

الجعبري: لورش في أقرأوا كتابيه إني في الحاقه وجهان نقلهما الصقلي.

أحدهما: ترك النقل المعبر عنه بإسكان الهاء وهو المشهور عنه ولم يذكر في التيسير غيره وفاقا للمصباح ولهذا أشار إلى ترجيحه بأصح تقبلا وفاقا لمكي وابن شريح<sup>(2)</sup>.

وقال الأهوازي: الوجهان سيان عند أهل مصر<sup>(3)</sup>.

قال ناظم الخلاف:

والخلف في كتابيه عن ورشنا      سكنه واعلمه أنه مستحسنا  
إذ هو مذهب الإمام يوسف      الأرقى المصري فضله اعرفا<sup>(4)</sup> (أ/70)

---

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 404/1.

(2) كنز المعاني للجعبري باب نقل حركة الهمزة الورقة 103/أ مخطوطة خزانة ابن يوسف

بمراكش رقم 2/55

(3) المصدر نفسه.

(4) نظم الخلاف للتازي البيان 49 و50 لسطر 10<sup>ب</sup> 11<sup>ب</sup> الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.



# فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوعات
7	فصل في ضم ميم الجمع عند ورش
8	في أحكام ميم الجمع
25	في الوقف على ميم الجمع
26	في هاء ضمير الواحد
31	صلة الضمير بالواو أو الياء
32	هاء الكناية
33	هاء ضمير الواحد
37	أحوال وصل هاء ضمير الواحد
40	هاء ضمير الواحد المتصلة بالفعل
44	تسكين عين: "مع" وفتحها
46	حذف حرف العطف عند الناظم
49	علة في قصر قالون للهاء
54	أحوال وصل هاء ضمير الواحد (تابع)
58	أحوال وصل هاء ضمير الواحد لقالون
60	أحوال قصر نافع لهاء الضمير
61	علة قصر نافع لهاء الضمير
64	الممدود والمقصور
72	الترتيل والحدرد

76	المد واللين في الألف
77	المد واللين في الواو والياء
82	حروف المد
85	المد الطبيعي
87	المد المزيد
88	مقدار المد الطويل وأسباب المد الفرعي
91	اختلاف القراء في مقدار المد الطويل
93	في طبقات المد للقراء السبعة
95	مراتب المد للقراء السبعة
97	مراتب المد
106	المد في المدغم
114	لا فرق عند ورش بين المد المتصل والمنفصل
116	وجوب التمكن لبيان الهمزة
116	في وجوب مد المتصل
118	ما ورد في مد جاء والضالين
119	المد المنفصل يقال له مد الفصل
122	الاعتبار: المد في المتصل
123	المد المشبع عن قالون أشهر
125	المد في حالة الإرداف
126	ترجيح القصر في المنفصل
127	طبقات الزيادة في المتصل والمنفصل
128	مد قالون في الرتبة دون مد ورش
128	مراتب الإشباع في المد



- 130 مد يا آدم ويا أخت
- 132 ما ورد عن أصحاب القصر في المنفصل
- 135 فائدة ثمرة الجمع في القراءات
- 136 ما ورد في الجمع بين القراءات
- 137 ما ورد في تقديم قراءة على قراءة
- 139 ما ورد عن السلف في القراءات
- 139 ما يحتاج إليه القارئ في القراءة
- 141 فتوى للإمام السيوطي في ما إذا قرأ المقرئ كلمة ملفقة من قراءتين
- 142 ما ورد عن ابن الصلاح في الاستمرار على قراءة واحدة
- 143 ما ورد من أقوال الأئمة في من يخلط القراءات
- 144 إعراب البيتين (70-71) من: أو همزة إلى حال الوقف
- 145 ما ورد من الخلاف الواقع في المد إذا جاء بعده همز
- 146 ما ورد من الخلاف الواقع في الممدود والمقصور على المشهور
- 152 هل الخلاف بين المد والقصر أو المد والتوسط؟
- 166 إعراب البيت 73: والخلف في المد لما تغيرا
- 168 ما ورد من الخلاف في الممدود والمقصور على المشهور (تابع)
- 196 القول في الممدود والمقصور والمتوسط على المشهور
- 199 القول في الممدود وياء إسرائيل
- 206 القول في الممدود: ألف التثنية المبدلة
- 212 القول في الممدود والمقصور: ما كانت الهمزة فيه مجتلبة الابتداء
- 216 وفي يواخذ الخلاف
- 223 عادا الأولى
- 229 ما ورد في ءالن

- 236 ما ورد في الواو والياء الساكنين
- 242 ما ورد في واو سوءات
- 252 ما ورد في مد سوءات
- 263 ما ورد في قصر واو مؤثلاً وموعدة
- 268 ما ورد في الحروف التي وقعت في أوائل السور
- 293 ما ورد في فواتح السور
- 297 ما ورد في حرف اللين إذا سكن ما بعده بالوقف
- 307 القول في التحقيق والتسهيل
- 311 نافع سهل أخرى الهمزتين
- 359 ما ورد في الهمزتين المتفتحتين في كلمتين
- 372 ما ورد في الهمزتين المكسورتين
- 388 ما ورد في الهمزتين المضمومتين
- 395 ما ورد في الهمزتين المضمومتين والمفتوحتين
- 397 ما ورد في الهمزتين المضمومتين والمفتوحتين في كلمتين
- 400 ما ورد في الهمزتين المختلفتين في الحركة
- 414 فائدة في إضافة الألف واللام لبعض
- 417 فائدة في تعريف كل وبعض بالألف واللام
- 419 فصل في حكم همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة للاستفهام
- 427 فصل في الاستفهام إن تكرر
- 431 القول في إبدال فاء الفعل
- 435 القول في إبدال فاء الكلمة سواء كانت في الفعل أو في الاسم
- 445 القول في إبدال عين الكلمة ولامها إذا وقعتا همزة
- 460 القول في أحكام نقل الحركة





الطبعة والرقعة والطباعة  
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA

زقة أبو عبيدة، الداوديات - مراكش

الهاتف: 024 30 37 74 / 024 30 25 91

الفاكس: 024 30 49 23